

دكتور عبد الفتاح سليم

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الثاني

دار المعارف

اللسان في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَتَوَّاسٍ مُّقْفَقَةً
لَيْسَتْ بِغَرٍّ وَلَا مِنْ نَشِيجِ كُتَّانٍ
فَبَيْنَ فِي الْمَجْدِ هُتَاتِي وَفِي لُغَتِي
فَضَاحَةٌ وَلِسَانِي غَيْرُ لُحَانٍ»
(غرر الخصائص الواضحة: ١٨٣)

القسم الثاني (الأخير)

تأليف
دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

“حقوق الطبع محفوظة على المؤلف”
“وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب، أو بعض فصوله،
أو صور ذلك، إلا بإذن منه مكتوب”

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

القسم الثاني

اللحن في اللغة

في رأى علماء اللغة المحدثين

* الفصل الأول

في لغة العصر الحديث

(من الصفحة ٢٧٣ إلى الصفحة ٣١٢)

* الفصل الثاني

في بلاد الشام

(من الصفحة ٣١٣ إلى الصفحة ٣٨٤)

* الفصل الثالث

في مصر

(من الصفحة ٣٨٥ إلى الصفحة ٤٣٩)

* الفصل الرابع

في الأقطار الأخرى

(من الصفحة ٤٤٠ إلى الصفحة ٤٥٩)

الفصل الأول

في لغة العصر الحديث

إن استقام أمر الفصل بين العصرين : القديم والحديث في بعض الأمور، فلن يستقيم من كل وجه في الأمور الفكرية، ولا سيما أمور اللغة وأدائها؛ ذلك لأن التطور - أيًا كان اتجاهه إلى الحسن أو السوء - لا يتم طُفْرَةً، وإنما يبدأ وينمو شيئاً بعد شيء، ومن هنا فتقسيمنا هذا لدراسة الانحرافات اللغوية مبناه على ما اصطَلَحُوا عليه من التحديد الزمني للعصر القديم والعصر الحديث، ومن أن العصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٢٢٦ هـ / ١٨٩٧ م.

ولابد - لدراسة حال العربية في العصر الحديث - من الرجوع قُرَابَةَ ثلاثة قرون، أيام أن استولى العثمانيون على مصر، وسائر البلدان العربية عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م بعد القضاء على المماليك بهزيمة السلطان الغوري والقضاء عليه، في معركة مرج دابق عام ٩٢٢ هـ، والسلطان طومان باي، الذي شُنق على باب رُوَيْلَّة.

وكان من أهم أغراض العثمانيين من فتوحهم إظهار القوة وإخافة الناس وإخضاعهم لسلطانهم، ولم يَتَعَنُوا بإصلاح مرافق البلاد الخاضعة لنفوذهم، وتدبير شئونها تدبيراً نافعاً، وإحلال الأمن وإقرار العدل فيها، بل كان جُلُّ همهم استنفاد مال البلاد وخيراتِها، وحملها غنيمةً باردةً إلى خزائنها في تركيا، واقتضى ذلك الأثر أعوانُ العثمانيين من مَمَالِيكٍ وولاةٍ ورؤساءٍ جند، وهو ما كان له أفدح الأخطار؛ إذ ارتبكت الأمور وتكاثرت ضروب الفساد وساد الجهل وأُقفِلت المدارس، ونُهيت دور الكتب، وغاض معين الرزق عن الطلاب والعلماء، فقلَّ عددهم ولم يبق منهم إلا بقية بين الحياة والموت، تعيش بين جدران الأزهر، فاضطُرَّ كثير من الناس إلى الهجرة نحو ديار أخرى أكثر أمناً ورخاءً.

وقد زار فولقي - الفيلسوف الفرنسي - مصر وبلاد الشرق وتركيا في خريف القرن الثامن عشر، فهالَه ما ألفاه بها من الجهل والفساد الذي استشرى في كل مكان، حتى

قال: «الجهل عام في هذه البلاد، وفي كل بلد تابع لتركيا، وقد عمَّ كُلُّ الطبقات، وتجلَّى في كل العوامل الأدبية وفي الفنون الجميلة، حتى الصناعات اليدوية، تراها في حالة بدائية، ويندر أن تجد في القاهرة من يُصلِّح الساعة، وإذا وجد فهو أجنبي»، ثم يقول: «ولَّى عصر الخلفاء، وليس من الأتراك أو العرب اليوم علماء الرياضيات أو الفلك أو الموسيقى أو الطب، ويندر فيهم من يحسن الحِجامة، ويستخدمون النار في الكَي، وإذا عثروا بتطبيب أجنبي عَثَوْهُ من آلهة الطب، وصار علم الفلك والنجوم شعوذةً وتنجيماً، وإذا قيل لعلمائهم ورهبانهم: إن الأرض تدور عدُّوا ذلك كفرًا؛ لأنه - في زعمهم - يخالف كتب الديانات»^(١).

لقد كان العهد العثماني محنةً قاسيةً أمُتِحَ بها العالم العربي، وعانى من آثارها زمانًا طويلًا، وتجمعت أطراف هذه المحنة في أمور ارتكبتها العثمانيون، من أهمها:

• أنهم نقلوا الخليفة العباسي - المتوكل على الله - إلى القسطنطينية بعد أن استنزلوه عن الخلافة، وبذلك انتقلت إلى العثمانيين، وغدت القسطنطينية العاصمة الدينية للمسلمين، ومن ثمَّ صارت مركزًا للعلوم الإسلامية.

• وأنهم استولوا على أموال البلاد وأوقافها، وما كان موقوفًا منها على المساجد وعلماؤها وطلابها.

• وأنهم حملوا معهم آلافًا من الكتب التي كانت تُورَّث العلم في مصر عامرةً بها، وأودعوها خزائن القسطنطينية، كما نقلوا إلى عاصمتهم كثيرًا من العلماء ومهرة الصناعات.

• وأنهم اهتموا بإحلال لغتهم التركية محل العربية في الدواوين والمخاطبات السلطانية، وفي سبيل ذلك استعانوا بالمشايخ الأتراك القادمين من الأناضول، لتدريس النحو العربي باللغة التركية، كما جرى العمل على أن تكون المحاكمات في المحاكم العربية باللغة التركية، وجُعِلَت لُغَةُ الرسائل والبرقيات والقوانين، وكان من نتائج ذلك أن ضاق ميدان العربية، فأصبح مقصورًا على بعض المؤلفات العلمية والأدبية، ولم تكن - مع هذا - عربيةً سليمة، وإنما اختلطت بشوائب اللحن، ولم تكن تتميز من الأعجمية في أسلوبها وكثير من مفرداتها، وقد كان من أثر الجهل الفاشي بين القوم أن قلَّ التحرُّى بين المؤلفين فشاعت في كتبهم روايات غير مأثورة، ومبالغات شديدة،

(١) الأدب العربي في العصر الحديث للدكتور سليمان الأغا، ٧، ٨. ط أولي ١٩٦٠.

وخطأ كثير في الشعر المروى، وفي نسبه إلى قائله، وقد بدا الضعف في الملكات جلياً في عبارة الكتب المؤلفة في هذا العصر، فاستباح أصحابها العامة، لا يترفعون عنها ولا يأنفون، فاصطلحت أسباب النقص، واجتمعت عوامل الضعف على اللغة العربية في علومها وآدابها^(٢).

كما عمد الأتراك إلى إلغاء ديوان الإنشاء الذي كان مدرسة يتخرج فيها جهابذة الأدباء وحذاق كتاب الدواوين، والذي كان على مرّ العصور عاملاً مهماً لاستقامة الأساليب العربية في اللغة الديوانية، فكان إلغاؤه جناية على العربية ومحنة قاسية أضرت بها، حتى لقد انحدرت إلى مستويات ضعيفة يغلب عليها السجع والزخرف، وحفلت بالمخاطبات الرسمية بأسوأ صور الكتابة التي وصفها الشيخ محمد عبده بقوله: «كانت أساليب الكتابة تنحصر في نوعين، كلاهما ينجس النوق وتنكره ضروب التأليف بين الكلمات، بين رث خبيث غير مفهوم ولا يمكن رده إلى لغة من لغات العرب، لا في صورته ولا في مادته، والنوع الثاني: ما كان يُراعى فيه السجع وإن كان بارداً، وتلاحظ فيه الفواصل وأنواع المجتاس، وإن كان رديئاً في النوق بعيداً عن الفهم، ثقيل على السمع، غير مؤد للمعنى المقصود»^(٣).

غير أن الأمر لم يقف عند حدّ مزاحمة التركية للعربية في أمور السياسة والقضاء والأمور الرسمية عامة، وإنما كان ما هو أخطر من ذلك حين تعالت الصيحات بأن اللغة العربية، لغة مَيّتة مضى زمانها، فأصبحت عضواً أثيرياً في جسم المجتمع تتشابه - بسببها - العلل والأوجاع، من غير أن ينتفع بها بوجه، وقد زعم هؤلاء أن اللغة العربية علّة الضعف في حياة المملكة العثمانية، وأنها - أي المملكة العثمانية - لا تبرز إلا إذا أُميتت هذه اللغة، وحل محلّها لغة الترك الحاكمين^(٤).

والدعوة إلى القضاء على العربية في مواطنها، إنما كانت مظهرًا من مظاهر استعلاء الأتراك الفاتحين على العرب المُستذلّين، وتعصّبهم لكل ما هو تركي، فالأتراك هم السادة وغيرهم العبيد، وقد كانوا يدعّونهم الفلاحين أو (أبناء العرب) ولم يكن لهم من الأمر إلا التوفر على خدمة السادة الأتراك، دون أن يكون لهم حظ من الرقي الاجتماعي أو الفكري، فغشا الجهل، واستنامت الأفكار، وتبلدت العقول وأغلقت المدارس ودور العلم

(٢) التجديد في الأدب المصري الحديث ٨٩.

(٤) فلسفة اللغة العربية وتطورها ١٢٦.

(٣) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ٤٣.

التي كانت مزدهرة في الأعصر السالفة، ولم يكن هناك إلا القليل من المكاتب لتعليم مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم، أما الأزهر فقد أصابه الخمول، واقتصرت رسالته على حفظ التراث الديني، ودراسة المتون اللغوية دراسة سلفية لا ابتكار فيها ولا تجديد^(٥).

وجريان العربية على اللسان التركي كان من نتائجه أن كثيراً من الكلمات العربية قد أصابه التغيير: إما في لفظه وإما في معناه وإما فيها معاً، وعلى سبيل المثال نذكر هذه الاستعالات:

(ابتصار) بمعنى التبصر، و(إبذال) بمعنى البذل، و(استحصال) بمعنى التحصيل و(استرجاء) بمعنى الرجاء، و(تسّم) مطاوعاً لسّم، و(جيادة) بمعنى الجودة، و(طريّان) بمعنى الطرء و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والفطنة - وهو في العربية بمعنى الإسراع في الطاعة والالتقياد والإقرار بالحق - و(الاستكشاف) بمعنى الكشف - وهو في العربية مصدر استكشف عنه، أي سألته أن يكشف له - و(الاشتباه) بمعنى الشك والارتياب - وهو في العربية بمعنى التشابه - و(الإيراد) بمعنى الدُخْل والفُتْلَة - وهو في العربية بمعنى الإتيان بالإبل إلى الماء لترؤي، و(الللحوق) بمعنى اللحاق - وهو في العربية بمعنى اللزوم. وقد وضع الأستاذ معروف الرّصافي البغدادي رسالة في الألفاظ التي استعملها الأتراك على غير أوضاعها العربية، سماها (دفع الهُجْنة في ارتضاع اللُّكنة).

أما محاولة الأتراك بسط نفوذ لغتهم على العربية فكان من نتائجه أن تأثرت العربية بخصائص التركية تأثراً عظيماً في الألفاظ والتراكيب، فعُربّ الكثير من الألفاظ الدخيلة التي جرت على ألسنة الحكام الأتراك، واستُعمِرت بعض قواعد اللغة التركية في تعريف الألفاظ العربية أحياناً كثيرة، كما طُبع الأسلوب العربي بطابع الركاقة والعامية.

فمن الألفاظ^(٦): إطلاق (قُرّة قُولات) على مخافر الشرطة، و(باشْ أغا) لرئيس المدينة، و(وقبُو كَتَحْدَا) لمندوب الوالي لدى الباب العالي، و(الأغوات الأندرون) بمعنى الخدم الخصوصيين الذين يعملون داخل القصور، و(الأغوات البيرون) وهم الذين

(٥) لغة الإدارة العامة في مصر ٧٠.

(٦) انظر هذه الأمثلة وأخرى غيرها في: لغة الإدارة العامة في مصر ١٨٤، ١٨٥، واللغة العربية كائن حتى

١٠٢، ١٠٣.

يعملون خارج القصور، و(خُشْدَاش) بمعنى زميل الخادم في القصر، و(الأمير آخور) أى رئيس الاسطبلات المشرف على الماشية، و(انختار أغا) لناظر القصر، و(هادين أفندى) لمديره... إلى غير ذلك من الألفاظ التركية الأصل التى نُقِلَتْ بحروفها إلى العربية.

وفى مجال القواعد النحوية والصرفية: أصابت العربية تغيرات كبيرة؛ إذ أدى كثرة استعمال التركية مع العربية إلى قياس هذه على تلك وإخضاعها لقواعدها، وقد استخلص الأستاذ عبد السميع الهراوى^(٧) من سجلات العصر التركى ووثائقه كثيراً مما طرأ على العربية من تأثر بالقواعد التركية، وكان أهم مظاهر هذا التأثر ما يأتى:

• الخلط فى قواعد التذكير والتأنيث، إذ ظهر فى استعمال الكتاب تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، نحو قولهم: تلك الرجل وهذا المرأة، وأكثر ما كانت هذه الظاهرة تبدو فى العبارات المترجمة إلى العربية ترجمة حرفية عن أصل تركى، ومن المعروف أن التركية لا تفرق بين النوعين فى الخطاب والإشارة والنعت، فيقال: هذا الرجل وهذا المرأة، ومن ذلك أن السيدات فى تركيا كُنَّ يحملن لقب (أفندى) بالصيغة التى تطلق على الرجال، فيقال مثلاً: عَصَمَتْلُو خُوشيار خاتم أفندى (لوالدة الخديوى إسماعيل) ومما جاء على ذلك فى بعض الوثائق الديوانية: «بمقتضى فرمان.. صار حجاز أطيان الأبعدية الذى كانوا يزرعونها... من الأبعدية الذى زرعتهما العربان... البلاد الذى فيهم أبعادية... يأخذ أبعادية من الذى زارعتها العربان»^(٨).

• الخلط بين المثنى والجمع، أما ما زاد عن الواحد فَيُعَبَّرُ عنه بالجمع، وقد جاء فى الوثائق العربية المترجمة عن أصل تركى أن المترجمين أخطئوا فى تثنية الأسماء وفى جمعها، كما جاء عنهم أيضاً التعبير عن المثنى بتركيب بعيد عن مألوف العربية، فقول مثلاً: اثنين مَفَاتَى - أى مُفَتَّيَان من علماء الدين، ومن ذلك ما جاء فى لائحة معاشات المتقاعدين الصادرة فى ١٢٦٠ هـ «البند الثانى: مَنْ كَوْن لم يكن ميعاد العطل الكبير، والجروح الجسيمة، فالأشخاص الذى يكونوا محرومين من النظر كُلِّياً، والمكسحين والذى يكون ناقص اثنين أعضاء من أعضائهم، والذى اختار ومسلوب اللياقة للخدمة»^(٨).

(٧) لغة الإدارة العامة فى مصر ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ٣١٤ وما بعدها.

(٨) من أمر عال صادر إلى مديرية البحيرة فى صفحة ١٢٤٩ هـ انظر: لغة الإدارة العامة فى مصر ٣٤٠.

* في إصافه شاع في لأساليب العربية تقديم المضاف إليه على المضاف، كقولهم (صف صابط) لصابط لصف، و(بنوك أمين) لأمن البنوك أي انقسم، و(كتبه حانه) بحانة الكتب أو دار الكتب، وهو متأثر بالتركيب التي تقول: لاظ أو على - أي ابن لاظ، و يورباني، أي رئيس مائة

وإذا كان المضاف مسهياً بألف مقصورة، يقلبها ألف ممدودة مع زياده ياء، فيقولون معاني الكلام، ودعوائى حقيقت في معنى كلام، ودعوى الحقيقة

* استعاره بعض صيغ الاشتقاق والتصرف لتركيب كاشتقاق صيغ بسبب بإصافه المقطع (لى) في مثل عثمانلى، وهوبه لى، وكريب لى وإصافه المقطع (لو)، بمعنى صاحب، في مثل دوشلو وعطوفتلو وعصمتلو ودهقاي سم لغافل والنسيه إي، حراف لهم والصاعات المحتقة بإصافه المقطع (حى) في مثل محرجى وعرجى وأجرجى وفي اشتقاق صيغة الترتيب لعددي بإصافه ذلك المقطع أبص في مثل خمسة جى وتسعة حى للحماس ولتاسع وشتقاي صبعة لعت بإصافه المقطع (باش)، أي رأس أورئيس، نارة في أول الكلمة يرسمها ذاك، ونارة أخرى في آخرها بعد إلحاق باء الإصافه إليها، فيقال باشكاتب وباصراف وحكيمباشى وحراج باشى واستقاق اسم المكان بإصافه الكلمة الفارسية (حان أو حانه) في مثل كتيحانه وصريحانه والإصافه بمعنى ملك الشيء أو الولاية عليه بزياده كلمه (دار) الفارسية أي ممتلك أو صاحب أو مؤول، في مثل، حرته در وسلاح دار وحكمدار وصبعة لجمع للغافل بإصافه المقطع (ل) الف سى في نهاية المفرد، في مثل مبدار وصبطان وميعوتن جمع مبتدى وصابط وميعوب - ثم بإصافه المقطع (ين) بمعنى القائم على لشيء لشرف عليه، مثل ديدة بان بمعنى حارس، ومردان - بمعنى يحفظ الحدود

وجاءت الحملة الفرنسية، فأحدثت بهزة كبرى في اشرق عامه، وفي مصر على وجه الخصوص، إذ جاءت معها بجمع عظمى كبير، مؤلف من تلاميذ ورابعين علم في مختلف العلوم، كالاعراض منه درسه مصر من بواحيب الحنفية، وحدثوا معهم لمعامل ولأدوات الحديثة التي لا عهد بمصر بها، كما أسس الفرنسيون مدرسين لتعليم أبنائهم على النظام الحديث، وأنشئوا دار كتب فقهية، كما أحضروا معهم مطبعة عربية وحرى فريضة، لطبع ما قد يختارون له من منشورات سياسية وأوامر للأهالى، وقد سبغوا بصروب من الإصلاح، منها تكوين ديوان خاص، من تسعة من المصريين، كان من بينهم لشيخ الشرفاوى والشيخ الفيومى وعمر مكرم وغيرهم من المصريين البارزين علماء

وأعيان، وتكوين ديوان عام صم إليه كل من له نفوذ من المصريين

وقد بدن الفرنسيون جهداً كبيراً في ترغيب المصريين في ثقافتهم الفرنسية والمخاضات الأوربية عامة، وكانت عنايتهم موجهة إلى أسواحي العلم، ما للغة العربية فلم تحظ منهم بأدى اهتمام، فرادى ضعفاً وركاكة فوق ما أصابها من العشائيين، وراحها الفرنسية بعد التركية في مختلف الشؤون

وقد بدت مظاهر الفساد الدعوى في العصر الحديث في مختلف الأساليب، وعلى معظم الأسس، وتوضح ذلك في أسواحي الآلة

(١) لغة الترجمة

نشطت حركة الترجمة واسفل إلى العربية منذ أواخر القرن الماضي نشاطاً ملحوظاً، بدأ أعضاء لبعثات علمية الدين وفداهم الحكومة إلى الخارج وبخاصة إلى فرنسا يعودون إلى وطنهم، وسوئوا المناصب العلمية والسفارة في لدولة، ويكلفون ترجمة كتب العلوم التي درسوها، وهم اشيع رعاة التطهري ونلاميده من طلاب مدرسة الألسن في هذه السنين بمجهود كبير، وإن سبقهم في هذا الميدان برمن يسير جماعة من المرحمين السوريين من أمثال يوحنا عسحوري ويوسف فرعون وأوسطين سككيني، ولما جاء الحملة الفرنسية إلى مصر وكان لا يد من الاتصال بالمصريين ستعانت لذلك بالمستشرقين الذين استقدمهم معها، فكان هؤلاء يقومون بترجمة لمشورات الفرنسية إلى العربية وترجمه لحررت العربية إلى الفرنسية، وكان على رأس هؤلاء جان ميشيل دي فانتير باردي - مستشرق بابلون وكبير مترجمي الحملة ومرقب للطبعة لأمرية العربية كما كان منهم الأب أنطون روفائيل رحورة وهو عضو اشرفي لوحيد في لمجمع لعلمي لمصري لدى أنشأه الفرنسيون كما استعان الفرنسيون بطائفة من لسوريين وانهارية ولأفراك، الذين كانوا في إسراء فرنسا بقديس بوح عالمة، فأطلقوا سر حهم، واصطحبوهم إلى مصر، وسعانوا أيضاً في أمور الترجمة بمصارى أسام، الذين هاجروا إلى مصر خوفاً من بطش العشائيين، ولاسيما بعد إصدار فاسون المطبوعات العشائى في بلاد الشام، لدى كان محمداً من ساطهم لثقافى وحرصهم لفكرية، وقد كان هؤلاء فصل كبير في إحياء التراث الأدبي العربي؛ إذ عُنوا بجمع شتات المخطوطات العربية وتحفيظها وطبعها، كما اهتموا بتصنيف المعاجم لإفريقية والعربية

واندى لاسك فيه ن مهمة المرحمين في العصر الحديث كانت أسهل من مهمة

نظر انهم من السريان وعندهم في العصر العباسي، يد سحر هؤلاء لمصاحم لأحييه
والعربية، التي كانوا يرجعون إليها ويستشيرونها في حيدر اللفظ للملائم
والتركيب المناسب، غير أن لغة هؤلاء المستشرقين والمبشرين - بسبب سببه - العربية
لفصحى في غالب أحوالها، بل يارب كثيرا بالأساليب الاحييه - مع هؤلاء لاصل
سواء في دعوتهم لندسه، وفي معاهدتهم العلميه وجمعاتهم اشفافه، وفي
مصنفاتهم العلميه والأدبيه والبعويه، ذلك لأن العربيه لم يكن فطريهم، بل كانت دحيه
عليهم، فبدأ على أساليبهم السق الأوربي، وعدا الأسلوب العربي مكلفا، أقرب إلى
الترجمة الحرفيه من اللغات الأوربيه

ولما كان اكتساب هؤلاء للعربيه طريقه الدراسه - لا اسليه والطبع - لم يكن
غريباً أن نجد في استعمالهم لألفاظ العربيه لدارسه والمهجو، ولم يكن ذلك إلا
لأنهم حفظوها من مأثورات معاهدين ومن بعدهم، أو لنقطوها من بطون لمعاصره،
وأنها العرف وهجرت الألسه، كذلك تروى على عدم معكهم من العربيه طبعاً
اعتدوا اللهجات المحليه من قبيل الفصحى، فأدخلوها في أساليبهم بعصائنها
المحليه، كذلك لم يكن لديهم الحس اللغوي الذي يمكنهم من احتيار اللفظ الملائم،
فقد يختار الواحد منهم اللفظه غير الموائمه لموضعها ولا المناسبه لمحبتها، فتحى
الترجمة سقيه عقيقه، ويسمهم المعنى المراد على انفرادى العربيه، وماحد المستشرقين
في هذا الباب كثيره ومثيره للضحك أحياناً، وخصوصاً حين يترجمون من العربيه إلى
غيرها، كما لاحظت الدكتور بته الشاطي على ما حدث من المستشرق (بيكلسون)،
من سوء فهمه لـ (رسالة العفرون) لأبي العلاء المعري في موطن كثيره، ومنها على سبيل
المثال، ما جاء في رساله المعرون من قول الشاعر

وإيا - ولا تكفرون لله ربنا لكالبدر، لا تدرى متى ختمها اليد
فمعنى لبيب واضح، وهو أنا - ولا تكفرون لله مثل الإيل لى تساق إلى الدبح
وتقاد إلى ختمها، لا تعلم موعد هلاكها، ولا متى يكون موتها - جاء بيكلسون وتر
المص نراً مشوها مضطرباً، وترجمه على هذا انهم المضطرب، وكان نثره هكذا «وإيا
لأكفر من يرعم أن الله ربنا له يد اليد لا يدري متى صفها ليدن! وجاء الترجمة
الإنجليزيه - بالطبع - على مساق هذا الاضطراب ولهم لعيب»^{٩١}

٩١) نظر من ترجمه ١٦٩

وهيأ إلى أمثله لما دخل العربي من الألفاظ ولر كيب الأجيبه مد مطلع العصر الحديث^{١١}

• في الألفاظ:

اللفظ الأجيب	مقابلته العربي	اللفظ الأجيب	مقابلته العربي
هومدن	صاحب الأمر	وردن	حارس
حرا	قائد	كميانه	حواله
فصل	وكيل	هاتسوره	كشف
سكرتير	كاتب السر	ستباله	مستشفى
برلمان	مجلس الأعيان	بورصة	تجارة
قومسیر	ممدوب	ديبلوما	شهادة
بوسطة	بريد	قومسيون	لجنة

• وفي التراكييب

- فلان كلاًهوق، يقدر أن يؤثر كثيرا
- رأيت صديقي فلان، الذي أعطاني الكتاب
- إن الوقت لم يأت بعد، حينما يعرفني بنفسه
- ... يا الله الصالح، يا ساء لعادلة
- قل، من هو؟ قال فلان بحتة (تقديم مفعول لفعل على الفعل وعلى لقائل)
- لمعاهده المصادق عليها من دولة كد
- إن الأمر الفلاني مضرّ بعدد وشرف ومالية فلان (إضافة غير اسم واحد إلى مضاف إليه واحد)
- يوجد في بلاد الحجارة عدة جبال، ولم يكن موحود في بيته أو مكتبه لكائن بشارع
- كدا (إظهار فعل الكون العام وما يشتق منه).

(١٠) انظر هذه الامثلة وكثير غيرها في كتاب الله العربي كائن حي (٨ ١ ١٦).

ولم يصبح مبلغ ما أصاب لعمريه من فساد ومسح، من حرّاه فقام الأحاب ومن في حكمهم ممن لم تتخلوا من التعق في دروس لعمريه ترجمه، تذكر مآلن حرب ترجمه في مطلع العصر الحديث، مُبتدأ محمد بنرسيه على مصر

لاول مسور لدى أَعْدَة نابليون عند قدومه مصر، يعرف مصر من بالعرض من حملته، وقد ترجمه في لعمريه كبير لعمريه (دي فاسير) مسعياً بالمعاريه و سورين والأتراك من شري مالمظه، وقد ذكر الحري في يومياته هذه المسور، وعلق عليه بيان خطائه في سُخريه شديده، وفيه يلي نص هـ لعمريه

«بسم الله ارحم ارحم لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك في ملكه، من طرف الجمهور لعمريه، لمبق على أساس لعمريه ولسويده، سر عسكر لكبير بون بون أمير الخيوس لعمريه، يعرف أهلي مصر جميعهم من من مدد، السحق يد من يتسلطون في البلاد لمصريه، يعملون بامر ولا حذر في حق من لعمريه، ويطعمون تحارها بأنواع لبص و لعمريه، فحصر الآن ساعة عفويتهم، وحسن من مدد عصور طويته هذه لعمريه محبوس من بلاد لأير والكرحس بفسد في الإقليم لأحسن، لدى لا يوجد في كره لأرض كره، فأمر رب لعين لعمريه على كل شيء فقد حسم بقضاء دولهم»

«أياها لمصريين قد يقولونكم، من من طرف هذا بطرف إلا بقصد ر له دسكم قد نكذب صريح فلا تصدقوه و قولوا لعمريه من من قدم إليكم إلا لكي تحص حكم من يد الظلم، و مني كثر من لماليك، أعيد الله سبحانه و تعالى و حرم بيه محمدا و انقرا العظم، و قولوا يصطلم من جميع الناس مسدوس عند الله، وأن بسى لدى يعرفهم من بعضهم بعض فهو لعن و نقص و لغوم فقط، و من يملك من بعض والقضائل و لعمريه لقي بمرهم عن الآخرين، وتسوجب بهم بملكهم وكلهم يخبونه حياه الدنيا، حيثما توجد أرض محصه فهي محصه لماليك، و لعمريه لأحسن و لعمريه لأحسن و المسكن لأشهي، فقد كله هم خاص، إن كذب الأرض لمصريه لعمريه لماليك فاللوروا الحجه اني كيه الله هم فممكن رب لعين هو رءوف و عاقل على البشر بعونه تعالى، من ايوم فصاعدا، لا يستثنى أحد من هالي مصر عن اندحور في المصعب لساميه، وعن كسب لمراتب لعنيه، فالعلاء و الفصلاء و لعين بيهم سيدور

١١ يوميات الحري المظهر لتعديس بذهاب دولة لعمريه ٢٧/١ و ما بعدها

الأمر، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، سابقا في الاراضي المصرية كانت لمن لعظيمه
والخندق الواسعة والمتجر المتكثر، وما أزال ذلك كله إلا الطمع وظلم المهالك»
«أيها الغصاة وسديح ولائمة، وياها السرباخييه وأحيان بيند، توبو - مسم - ين
لفرساوية هم أيضا مسلمين حاضرين، وإثباتا لذلك قد ترو في رومية الكبرى، وصرى
فيها كرسي لبابا، الذي كان تحت داتها لمصارى على محاريه لإسلام، ثم قصصوا حرية
ماطه وطرده منها الكو للريه لذين برعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقابلة لمسلمين،
ومع ذلك لفرساوية في كل وقت من لأوقات صاروا انحبس لأخلصين لحصره لسلطان
اعنيلى، وأعدى أعدائه، آدم الله منك، وبالمقلوب مهالك، امنعو من طاعة اسنطان
غير ممثلى لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم»

«طوبى ثم طوبى لاهلى مصر، الذين سفعوا معاً بلا باجر فيصبح حاهم ويعلى
مراتيهم، طوبى أيضا لذين بقعدو في مساكنهم غير مائس لأحد من لفرقيين لمحاربين،
قد يعرفون بالأكثر سسارعوا لينا بكل قلب، نكى لويل ثم لويل للذين يتحدون مع
امهالك، وساعدوهم في الحرب عيب، فما تجرو طريق لخلص ولا يبنى منهم أحد»

المادة الأولى جميع القرى الواقعة في دائره حرية بتلانه سعاد عن المواضع لى بر
بها العسكر لفرساوى، فواجب عليها أن ترسل لسكر عسكر بعض وكن من عدها
لكيما يعرفوا المشار إليه أنهم طاعو، وأنهم يصبو السخاى لفرساوى لدى أبيض
وحكى أحر

المادة لثمة كل قرية لى تقوم على العسكر لفرساوى تحرق بالدار

لمادة اثالثة كل قرية لى تطع بلعسكر لفرساوى بواجب عليها نصب لسكرى
لفرساوى، وأيضا نصب سحاق السلطان العملى محباً، دم بقاء

لمادة ابراعه المشايخ في كل بلد لاحتتموا خلا جميع الأرقق واسبيوت ولاطلاع
بباع المهالك، وعديهم الاحهاد ابرئد، لكنلا يصيح ذى شيء منها

المادة الخامسة ابواجب على مشايخ ولقضاء ولأئمة أنهم يلاموا وظائفهم، وعلى
كل واحد من أهلى البلد أنه يبنى في مسكه مطعمش، وكذلك يكون الصلاة فائمة في
الحوامع على لعاده، وامصريين بأجمعهم بشكر وفضل الله سبحانه ونعائى من نقراص
دونه المهالك، قائدين بصوب عدل آدم الله بحال سلطان العملى، آدم الله بحال

العسكر الفرساوى. لعن الله المماليك وأصبح حال الأمة المصرية.

تحرير عسكر إسكندرية في ١٣ شهر مسيدور ١٢١٣ من إقامة الجمهور لفرساوى
(يعنى في أواخر شهر محرم سنة هجرية - انتهى مقولا بالحرف).

وقد فر الخبثى بعض ما ودَّعه هذا المكسوب من لكليات التى وصفها بأنها
مضحكة، ومن الراكب التى وصفها بأنها ملعبة^{١٢}، وبها فى تفسيره معنى لنقد لى
على السحرية، ولكنه جاء بعد المعانى المشورة، أما لعنه فلم يعرض لها بالنقد إلا فى كلمتين
الأولى كمنه (فليورونا) وهى كلمة عامية خارجة عن الطريقة العربية، ولثانيه كلمة
(مطمئنه) التى جاءت مرفوعة وهى منصوبة على الحالية، ثم كتمى بعد ذلك بالإشارة
العامية إلى أن جميع كلم هذا المشور منحور

ولدى م يسر إليه الخبثى من سونب للحن والعمية كثير جداً، ومنه على سبيل
المثال

* الاضطراب الإعرابى، كحذف النون من الأفعال الخمسة من غير داع
(يسعدوا - يقولوا - يملكوا - يحلوا - يتعصوا - يقعدوا - يسارعوا
يساعدوهم - يلازموا - يحروا)، وكصب ما حقه الرفع (بأيها المصريين - إن جميع
الناس متساوين، إن فرساويه هم أيضا مسلمين حالصين)، وعكسه (فلكن رب
لعالمى هو رءوفاً على البشر).

* والإتيان باسم الموصون رند أو وصفاً لسكره - وهو معرجه - (كل قرية دى
نقوم وكل قرية لى تطع)

* ووهوع الحمه الطلية حمر عن لميند (المشايخ فى كل بلد ليحتنوا)

* وإيه ألف لتأيت المقصورة حامة فى (فرسا) عند لسب مع ريادة و و
بعدها (فرساوى) كى سب إلى عثمان على لقاعده لركية بإصافه المقطع (لى)
(عثملى) أى لعثمانى

* والتعير بعامية والدرجة (بباع امليك - البلىص واتعدى - الذى يعرفهم
من بعضهم بعضاً)

(١٢١) يوميات الحرفى ٤١/١ وما بعدها

على أن هذا النص المدحون، قد نشره الخبزي نفسه في صبعة سليمة توافق المصحح في كتابه الآخر (عجائب الآثار في التراجم والأخبار)^{١٣} والذي يبدو أنه قد نشر نص مسطور على علاقه وثمن سمعه وبلغه في (مظهر لتفديس) ثم هدبه هو بعد ذلك، ونشره في شكل سليم في مؤلفه (عجائب الآثار)، إذ من الأرجح أنه ألف (مظهر لتفديس) في زمن سابق على تأليف (عجائب الآثار)^{١٤}

والمثال الثاني خطاب موجه إلى المصريين من أسقف الحارثية، مدير الحدود العام في مجلس الديوان، ومن الخبزي صورته وهي^{١٥}

«خطاب محبة من حصرة استوف مدير الحدود العام في مجلس الديوان يا مشايخ ويا علما وغيهرهم أعلعكم أن تم عليا أن أكنمكم في أسباب حروجه من اديار مصرية، بل وظيفتي تدبر أمور السياسة فقط، ومحنتي عندكم لأحل أعرفكم قدر ما بين الفرساوية وما بين أهل اديار، لمصرية، قد كان جيش ولأهل المذكورين مثل الرعية الواحدة، واسم حصرة بونايرنه لفصل الأول من جمهور الفرساوية في عر لكهاله عندكم وعندما كام مره».

«يا مشايخ ويا علما فقد تم صحيحا لأحل سيرة هدا اشجاع لأعظم المعان بعوه اقه، الذي عقده تم له مشين، كان يسحق أن يكون حاكم عليكم دائما عر سموي من انجيه ولشفقه الذي مصت منه لكم، ومن وقت ما ابرم بسبب اتعب لدى حصل له في بده أن يتوجه إليه ثم صاع منكم لعشم أن يرس في اديار لمصرية لتدبير لعن والمناقصه، الذي كان اوعدكم بها وقت ما كان عندكم».

ثم يقول «فتم سوهموا يا مشايخ ويا علما، لأن فراقنا لم يقع إلا عن مده، وذلك محقق عدى، ولا بد أن دولتنا يرايطوا نابيا في مدة فريية المحبه القديمه لدى كاست بيهم، وهليت أن دولة العثمانيه لما سير على الحرف الحالى الذي عمل لهم الإنكبير، يروا أن الفرساوية في طلبه الديار المصرية لم له إلا يربط بزيادة لمحبه صحيحهم، لأحل كسر نفس وطيش الإنكبير لدى مرده هب جميع ابيحور ومناحر ادينا، اسهى وهو من تعريب بوديف وإشاء المسون بالفرساوى» أه

^{١٣} يوميات الخبزي ٣/٥، ٥

^{١٤} لقه الإدارة العامة في مصر ١٧

^{١٥} مظهر لتفديس ١٧١/٢ ١٧٤

نقد سقط اندر حم هنا سقطت بحوي و عدمية كان حقيقاً به أن يشره عنها، لولا أن
 حادثة طبيعته، وعليه صغفه لعوى فهو يقول مثلاً (أَلَمْ عَلَيَّ أَنْ أَكَلِمَكُمْ، يريد أنه
 ليس عليّ أَنْ أَكَلِمَكُمْ، ويقول أما بين مرساويه وما بين أهل اديار مصرية) يريد
 بين المرسيين وأهل اديار مصرية، ويقولون (عقله لم له مثل) يريد ليس له مثل
 ويقول (البحه و لشغفه ابدى مصب، يتدكر سم لموصول وحقه استأثيث، ويقول (فم
 نوهوا) يريد لهن (فلا تنوهوا، إلى غير ذلك مما حوّه الخطاب، من تعبيرات عامية و
 ساقطه بعيدة عن العربية، ومن أسلوب مفكك، ومعان غير مر بظه، وقد جاء ذلك كله
 حين عمد أبو دلف هد إلى ترجمه الحرفية، بنى ذهبت بصحة اللفظ، كما ذهب بوصوح
 المعنى

(٢) لغة الدواوين

لم تحظ اللغة الديوانية باهتمام أحد من الحكام منذ الفتح العربي، ابدى عن عى
 فسادها، بإساءة ديوان الإنشاء ابدى كاتب مهمته بدمج الرسائل العامة، وتعهّد لكتاب
 بأسرية والمر به، ولأسلوب ديوانى بالصغر و التهذيب و التقويم و السجود، و صدر من
 المؤلف أن تُترك الكتب على سجيتهم لميليه، فأصبح الرسائل الديوانية تُرسل
 بحالاً كئيلاً، وتباع في ألقاظ مبهمة و حمل مفككة، مأسرة إلى حد كبير باللغة لأحبيه
 وبخاصة لتركيه، وعدت مر عدة الفصحى من معوقات أداء العمل الديوانى و زحزحه على
 وجه السرعة ومن هنا قصّت عليها لغة الديوان الرسمية المتعارفة، لما تقدر به من الطابع
 العملى انوافعى المأثور، ابدى لا ينكار فيه ولا تحديد، وى هى ألقاظ واصطلاحات
 سوارثة آليه، لا مجال فيها لاستخدام الملكات الخاصة، ولا تنعى مستعملها إلا تحصى
 التعبير على أنى وجه حيث اتفق له سبيل لأداء، فلا حرم - إذن - يقع في الكثير
 منها على حالات بسودها النهور في ضبط هو عد للغة، و لزم صحيحها، ونجوى جانب
 لفصاحه فيها

و وضح ما يكون ذلك في يدو على ابد، كما نصل بتصريف لأمو عادية في الإدارات
 مالية، وى لسنون بعسكرية و الحربية بخاصة، وفي اصطلاح به صغار بكتاب في غير
 لدو و بن يدب عاده، فمنه بلا سبوت بعوى سان يُذكر في درتها، ولا يظن من تُسند
 بيهم مهمّهم سوى إلزام بكنه العمل نفسه من إدرة و حسب، ما حوده

الأسلوب وتعارف اللغة وسلامه الأداء فلا غيره به، ولا يدخل في نطاق الشروط المطلوبة
مثل هذه الوظائف

وبذلك أصبح ليهود في تحديد المستوى الثقافي المشهود في الموظفين بوجه عام - وفي
موظفي اندونيس بوجه خاص - في مقدمته لأسباب لتي أدت إلى إفساد اللغة العربية،
وكان من الخطر هناك أن يحدث رؤساء اندونيس أنفسهم، وليس لهم من النفع إلا
الإلزام بالمرقة والكثرة وقد جاء في خطاب بعث به محمد علي إلى إبراهيم في ٢٩ من
دي الحجة سنة ١٢٥١ هـ المصادف ١٦ من إبريل سنة ١٨٣٦ م بعد سبعة لسنه
الأوربيين التي توحى إياهم العلم للجميع، فذلك سببه خاطئه - في نظره - ولدا
عانت أوربا منها لكثرة ولا تسعى إلا واحدة، بل يجب أن يقتصر التعليم على فئة من
الاساس، تكفي لإدارة أعمال إرياسه، وهو تعليم محدود معرفة لقراءة وكتابة فقط، ومن
هنا أوصى محمد علي ابنه إبراهيم فقال «فمن الواجب أن ينقصوا فتكتفوا بتعليم
القراءة وكتابة لعدد منهم، وافي بأعمال إرياسه، غير مألوف بتعليم ذلك التعليم»^{١٦}

كذلك سبب فيه انعدامه بتعليم إرياسه في مختلف دور العلم في إفساد اللغة يدويه
وعندها، إذ لم يكن إلا لغة دنيوية، انصرف عنها السلاميد وليس عدمه - إلى لغة
الحكام، كالتركية من عثمانيين وبعدهم، وكالفرنسية ثم الإنجليزية من نعلب هؤلاء على
العلم العربي، يقول الخوري عن لغة ليدوانيه أيام الاحتلال الفرنسي «إسهم يعني
الفرنسيين دوتوا بتغيير ب صحيفة يفهم منها لمر د بعد لامل لكثير، لعدم معرفتهم
بقوانين التراكيب إرياسه»^{١٧}

ولم يكن بعد إرياسه عن الخصال لتعليمي محصور في اندرس الخاصة فقط، وإما
محاورها إلى اندرس الحكومية، إذ أصبح إرياسه فيها عر د ب سأل في منهاج التعليم
إلا مؤخرًا، ولم يشد عن ذلك إلا «الأمر» ور كسب لغة فيه بدرس درسه شكلية
فأصره، لا يمكن اندرس من تفهم أنفسهم ولا مساعدتهم على سلامة غيرهم، فقد
قتصرت اندرسه على حفظ الحروف والألفيات لمحوه دور تطبيق أو سيعر

بصرف إلى ذلك ما حرب به لعاده من بساد التحرير إرياسه لاجلاد من الموظفين

١٦١ - مع الإدارة العامة في مصر ١٦٤

١٧١، عجائب النار في ترجم والاخبار ٣ ٢

من كل حسن، بل كان من بين هؤلاء كثير من لأعاجم، حظهم من العربية نافع سقيم
 هم بكن عرباً - من أن يقع على غير عامي عت، أو احر عربي حديط، فرب إلى
 الرطبة، أو ثابث فيه مشحة عربيه منكفه، صيغ في فاسب عربي رث، حافل بالأخطاء
 ولقصور المحوج، وهو ما يسيء عن جهل فاصح بأصول اللغة، أو يكسف عن نوع من
 لمسهملين عهيب على العربية ولسان العربي، عما تشوب عبارته من لئكة أعجميه تلب
 نصلة إلى مصادر ستي أوربيه أو تركية

وانصاري للمحررات الرسمية، كثيراً ما يعثر على تعبيرات عربيه مستهجنة، وألفاظ
 حوشية مبتدلة، وشفاهات غريبة، وهذا صور لأستاذ أسعد داغر مبلغ ما أصاب العربيه
 من فساد في جانب واحد من اللغة انديوايه، هو الجانب القصائي، لدى أنشئ يكون
 صلة بين حكومتي مصر واسودا في لدعاوى والأحكام، الشرعيه والمدنيه والمجائيه وأمر
 انطلاق واستفاد ولتركات وغيرها من المسائل لقضائيه، ففان، وهو مكتوبة كنها
 بريا بلغة عربيه ولكن بذلك الأسلوب لدى عيش به الركاه ولعيت، وأكلت عليه
 لسحافه وشرب، وهو انعز عنه بلغة اندووين، ولا يقل مجموع ما وقعت عليه في هذه
 المدة عشرين سنة عن أربعين ألف كتاب أو رساله، كلها سواسيه في كثرة للحس
 وفلة اسديق في حبر الأنظار لصحيحه والتراكيب الفصحى واصح لي بعد لبحث
 ولقبلة من الخطأ للعوى المتفشى بالصحف والمجلات - منها يعظم ويشد - فهو ليس
 شيئاً مذكوراً في جانب الخطأ الاحد بجساو له اندووين، وأن الصحيح في هذه يونسك أن
 يكون أهل من الخطأ في تلك^{١٨}

وهي تلي أمثله كثرة لشيوع في اللغة لندوايه^{١٩}

١٨ مذكره لكاتب ٦٥

١٩ نظر هذه الأمثلة وكثير غيرها في عهد لإدارة لعمه في مصر ٣٢٣ ٣٢٥، وفي اللغة العربيه كائن

وحي ١٣٧ ١٣٨

في الألفاظ:

ألفاظ ديوانية	معناها	ألفاظ ديوانية	معناها
طاقم	بحرية مركب	بعديّة	مرزعة
مفتعل	مُرور	نحراريه	دره المركب
طهورات	موقف	مراسلة	خادم عسكري
شأوى	حديد	متهم بجنوح	متهم
مباشرة	رأس	نصر	شخص
دولاب	جرانه	لقلاتنه	معارفو لرب
عُجُوراب	مأحراب المال	العواري	لراقصات
الإعراص	العرض	أعصانة	عُصوبه

وفي التراكيب

* إدخال هذه الحزم (م) على الماصي، كقولهم لم تُقْ بدلاً من لم يأت، ولم تُعطى موحود (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٣٨)

* وصوغ الفعل المبني للمجهول من المصدر وفعل التصير - على نحو ما في اللغات لأحيية كقولهم صارت كتابته - بدلاً من كُتِبَ، و صاير فيه إصلاح بمعنى يُصلح، و صاير فيه الاجتهاد - بمعنى يُجتهد فيه، و يصير تحصيل أمواله من الحكم بمعنى تُحصل (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٤٠)

* وقد وُلِّموا صيغة خاصه بفعل الماصي، نُرَكِّبُ من المصدر ولفظ (معرفة) فيقولون كُتِبَ الْكِتَابُ بِمَعْرِفَةِ فُلانٍ بدلاً من فُلانٌ كَتَبَ الْكِتَابَ، وربما رُكِّبوا هذه العبارة مع التي قبلها، فقالوا: صارت كتابه لكتاب معرفه فُلان، وربما دُلُّوا على الماصي بالإتيان بفعل التصير معرفة معروفاً باسم المفعول، كقولهم صار منظورياً، ويصير مسموعاً بمعنى نظرياً وسمعيّاً (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩)

* وكذلك جرى في لأساليب التعبير عن فعل الأمر بفعل الكيونه معروفاً باسم

مفعول، كفوهم يكو. إرسا. جميع العلاقات، يكو معلومكم، ويكو رسالهم معي
أرسلوا وعلّموا لغة لإدارة العامة في مصر ٣٣٧.

* وحرى في استعمالهم لتعبير عن معنى استقبل لدى بيده (ال)، بهي لمصي
لدى بيده (الم)، كفوهم قد ك. يتصر مسموعاً أن يحصل هذه برة حمية لأحد من
العلاقة، فم أحد مخلصكم من يد - معي فلن مخلصكم أحد اللغة لإدارة العامة في
مصر ٣٣٧.

* كحرى في استعمالهم أيضاً الفصل بين مصروف وامتصاف إليه لم يرد عن
لغز، كفوهم سسرع مجلس بلديّ معن ماصفه عن بوريد "ولاً لرمس، وثانياً
عرباب اللغة المخرند للبرحي ٦٤ وحرى نصّ سبع إصاف كفوهم جواباً عن
سعدده مدير مصلحة صحه بعمومة، وفوهم أصل وثقه عقد روح ثم المجلس (مذكره
نكت ١١٥)

* وساع عندهم حذف أحرف لعطف، إذا تكرر المصروف، فيقولون واقع على
طرد لئلا يبد محمد أحمد على سعد، ويدكرون لعطف مع لأخير فقط حطوّن في
نصف ولسواوين برعيلأوى ١٢٢.

* كك كسو يهوس. فلان من لاحتساب ك. معي لدى ك. من
لاحتساب، وما يعر عنه نحن الال بقول من لاحتساب سبف

ونكي برداد صورة الفساد اندبوى - في بعته وصوصاً، بذكر هذا نصّ خطاب صاد
من (أوشه الخربان) ٢، بربيع ٢٠ من دي البعده سنة ١٢٤٧ هـ إلى مأمور ميسر
بندب معاون لاداء عمده في ثناء مرصه، بقول فيه «وردك مكنوكم، وبه نذكر و... في
١٤ شهر بربحه ونعم سارحن بوحى لقسم مأموركم، وفعتن من على لخص، وصار
لفصيه رحلكم ابحار، وأنه ك بقا لكم مفتره على دواره لقسم مأموركم، ولأجل عدو
عطل الأسعائ عتو وندكم سب عيل أهدى للمناظرت لأشغال واسرودح بالو حى،
لحسبما يحصل لحديكم اشغ، وبريد ويرسل لكم واحد معاون مسعد من هذا لطرف
لأجل يقيم على التحرير بطرفكم جميعاً ما شرحتموه، هذا لخصوص فهمناه وأعرضناه
للاعجاب لسربقه، وحكم مظهركم فاده لخصركم حاملها حركس محمد فدى من

٢ نظر لغة لإدارة العامة في مصر ٣٣٢ ٣٣٣

معدون داوري لأجل تميم ناظر على كتاب لتحرير بطرفكم، لحبيب يحصل لكم السهم،
ولأجل شعاركم بذلك، لرم تحرير عفتص الإرادة السية».

وسلوب هذا الخطاب مما شتم عنه من ألفاظ فلفة في موضعها، وتعبيرات عامية
ساقطة، وأخطاء نحوية ونحوية وهجائية أبلغ دليل على الخطر لدى دهم العربية وكاد
يقص على، وهي من الظهور عكاز يعنى عن سبها والعنق عليها

(٣) لغة الحكام.

اتسمت لغة الحكام وكبار الرؤساء منذ بدء العصر الحديث، بنهاض العبارة،
واسعيرت لغاميه والاصطلاحات الدخيلة، كما كثر فيها الأخطاء النحوية والصرفية
والنحوية، وربما فسّرنا ذلك بهاوتهم في اختيار العاملين بدواوين الدولة على ما سبق
بناه وهذه بعض مثله بين ما نصبت لغة الحكام والولاة من الفساد

(أ) خطاب موجه من محمد علي في بدء ولايته إلى المصريين بطمشهم ويؤكد لهم
حسبهم ما خرصوا على بلبه ومره، وناديه انصرايب المصروصه، وفيه يقول «يحيطون
علما أنكم صرتموا في تصرف ولرام كركد حسن أعا، بموجب لميفة لدهرية ومرسوما
هد بحال وصوله إليكم تكونوا تحت طوعه وتصرفه، وتبادروا بعماركم في بدمكم ومحل
وطبكم، ولم يخشوا من سوء حمة كفيه، ولم أحدا يعرض لكم بوجه من ابوحوه وداعا
تكون بكم الحية ولصيانه، ويعتقوه كامل لأموال لديوية حكم الخواي السابقه
ولا يخشوه، ويعمرو في بدمكم ومحل وطبكم، فعسكم بذلك الامساك والاطاعة، اعلموه
واعتمدوه عاب لاعباد»^{٢١}

(ب) وخطاب حر أرسله محمد علي، يتضمن مراً كراماً إلى كل من يوسف أعا
محافظ رشيد وبناظر قسم قوه، قال فيه، «بوصول أمرنا إليكم، حالاً تجمعوا كامل
انقلاطه ابدى بطرفكم، وترسلوهم إلى نرسنه إسكندرية، معدر ثلاثون أو أربعون يوم
فقط، ويكون يرسلون جميع انقلاطه لدين بطرفكم لأنه بيصير مسموعاً في انقلاطه
بدى بهذا لطرف أن ييخص من ابعض من لأهالي حمة إلى بعض من لقلاطه، فإذا
كان بيصير مسموعاً أن ييخص هذه لمره حمايه لأحد من انقلاطه فلم أحد بخصكم من

^{٢١} لغة الإدارة العامة في مصر ١٩٣٦

يدنا، يكون معلومكم ويكون إرسالهم سريعاً»^{٢٢}

وفي هذين الخطابين لمس الصبر لحسيم الذي حاق بالعربية، وأحاطها به مسوحة،
والألفاظ هنا ليست بالمصحى ولا بالعامية، ولعلنا نرى في صحة في فهمها، ويرى نصيب
على وجه الإجمال، وأما لركيب فسيمة مخرج عن مألوف العربية، ومن طواهر
لأنه في تلك اللغة

استعمل المصدر، مصدر بمعنى لغيره، وإحلال (لم) لديه محل لا لديه، مع الفصل
بها وبين المصدر في (وم نحشوا من شيء) ولم أحد يعرض لكم فلم أحد يخصكم
من يدنا، وإحلال لاء على المصدر في (يبيصر مسموعاً) يخصص من لبعض،
وإحلال إي محل اللام أو ريادها في (حماية إلى بعض من القلاطة)، والتعبير بالمصارع
للدلالة على الأمر في (احلأ تحموا كامل القلاطة) و(يحال وصوله إليكم) تكونوا محب
نصرته، وإحلال الموصون للمفرد محله للجمع في (العلاطة لدي بطرفكم)، و (العلاطة
لدي هذ الطرف)

ومن لتعيرات العربية (ولم نحشوا من شيء جملة كافيته) بقصد أبد و مطلقاً و
احلأ تحموا كامل العلاطة، يقصد جمعوا العلاطة كئهم، و (لأنه يبيصر مسموعاً)
يقصد لأننا سمعنا أو لأننا سمع، و (يحال وصوله إليكم) يقصد بوصوله إليكم أو
حال وصوله إليكم، فضلاً عما تلاحظه في أسلوب الخطابين من اسحق عن الإعراب أو
لخطأ فيه

(٤) لغة العلماء ورجال التعلم:

وإذا كان خطراً انتشاراً للاحرف اللغوي على ألسنة المتقنين وقلامهم، فأخطر منه
أن يسرى هذا للاحرف إلى ألسنة أهل العربية وحرثها من رجال الأهر وهو
لدى كاد يكون مجل العربية في العصر الحديث ومن رجال التعليم عامة، وهم الذين
يبيعون تنوير فيهم شروط، في مقدمتها استعانة لسان بالعربية، لكن حري الأمر على
غير ذلك، إذ سقطت لغة الأهرين وتغرب في أديال العامية، ولم يحافظ على مكانتها لا
في المجال الديني، وبخاصة في المحاكم الشرعية^{٢٣}، لني كانت تستخدم صيغاً سريعة
بحكمه وصيه لغيره، لم يشبها ما شاب الأسلوب في غيرها من عجمة وإسفاف، ذلك
لأنها كانت في كثير من مسجداً لاصطلاحية مصوصاً شرعية من لمون ولشروح الدسة

^{٢٢} بعد ١٢ د عمدة مصر ٣٣٧ ونظر ابنه حري، لاساليب الحكماء من ٢٩٧ ٢٩٩

^{٢٣} نظر من لا يدرك بعد إدارته لعمدة في مصر ٢٨٩ ولأساليب الحكماء من ٢٩٧ ٢٩٩

لمتوارثته، تصاع في أساليب مسجوعة مطوّلة متأثرة إلى حد بعيد ما كان أيام الفاطميين
والأماليك

ما في غير مجال للنسب فقد كان أسلوب لأرهريين يحوى من طوهر الانحراف
ما يحوى أسلوب غيرهم، وإن قلب لديهم تلك الطوهر، وري كان ذلك الانحراف لقصر
عديهم للعوية على الحدب لنظري لدى بهم باستظهار المنور وحفظ انوار عند
التحويه وانصرهية دور تطبيق عملي لما حصلوه، فكان منهم هذا العجر اللعوى، الذي
بدا واضحاً فيما أثر عن بعض كبار العلماء من محررات عامه، ولم يسلم من ذلك شيخ
للأهر، إذ أحدث عليه ما حد لعوية في استرحام رفته إلى محمد على باشا يلتمس فيه
لعوى عن الشيخ محمد بن الحسين - شيخ رواق الماربه^{٢٤} - قال «ولما ورد أمر
أهديا المطاع يعزل الشيخ محمد بن الحسين عزلته سريعاً، وشرعت بوليه شيخاً آخر .
وأرسلت ابن الحسين إلى ديوان أهديا العالي ليفف بن يده، ويخاض عن نفسه لنرا
ساحته، ويصف عرصه» وجاء في الاسترحام بعد ثبوت اتهمه على ابن الحسين واستقالة
شيخ الأهر من منصبه «إني صرت عاجزاً عن القيام بمصالح الجامع الأهر، ولعاجر
لا يصح أن يكون مأبظاً لهذا المحل وأرجو من مراحم أهديا ولي العم أن يجعلني
من المتعبرين ابداعين له انتصحين في ظل إحسانه فالمرجو من حصره لأهدى مأمور
بديوان الخديوي أن يسهل طريق لراحه في بيتي، وفرص يمرله لشيء لعدم»

وهذه الماحد اللعوية التي يدت واصحه في قوله (يؤيه شيخاً آخر، نصف عرصه
مأبظاً هذا المحل، المتعبرين، تسهل، لا سبيل إلى تفسيرها إلا بطعين سلطان ابدح
على كل سان، وتسرب عسوى الإهمال اللعوى من اعمه إلى الخافه من حماه اللع واما
ما يقور في الاعتدال عن الحن السيج، بأن نعه محاصر لتحقيق لا يراعى فيها عاده صحه
لعه أو فصاحه الأسلوب، فإن ذلك لا يعنى عاماً أديبا د مكانة مرموفه - كشيخ
للأهر - وبخاصة إذ كانت محاصر التحقيق هذه تصوب لعها عند سدوين صبعته
الرسمية، ونقوم المعوخ من أساليبها ليبدو عربياً سليماً

ولم يسلم تقرير قدمه على باشا إبراهيم - ناظر المعارف على عهد إسماعيل - وندد
فه بصعف حريجي المدرس الاميري في مختلف مراحل لتعليم، وهو ما يؤثر في هبوط

٢٤، نعه لإدارة العامة في مصر ١٣٤

المستوى لتفاني للموظفين لم يسلم هذا التقرير من قصور في التعبير للعوى وعيوبه في الأسلوب، مع صدوره عن مسرف على من بنى أمور تعليم لغيره وعبرها، وقد جاء في التقرير من ظواهر الملح فونه. (المصالح لميره، بذل الأميرة و) (تنحصر على توظيف أشخاص) يدل يحصل (ولم يصرح للمدارس بإعطائها) يدل لم يصرح^{٢٥}

(٥) لغة التأليف

ولم تسلم لغة التأليف كذلك من شيوخ اللحن في ألفاظها وبراكيبها، ومن عيوبه العامة عليها في أحيان كثيرة، ومن يقرأ يوميات الحبر في المسألة (مظهر انتقديس بدهاب دولة لفرسييس) ير إلى أي حد طبع الركافة على لأساليب العربية حتى أصبح الاحتفاء لدعوة تحري في لأساليب جريان للكلام الصحيح، وهو ما يدل على فقد الشعور بالعوى، وعدم التمييز بين الصوب والخطأ، مادم المقصد مفهوماً لديه ولدى سامعه أو قارئه، وفيما يلي بعض استعمالات للحبري من كتابه المذكور

* فعندها خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من كاشف لبحيرة والعربان المحسنة معه، فاهرم كاشف لبحيرة وما معه من العربان (٣٣/١، ٣٤)*. وفي هذا وضع (ما) وهي لغير لعاقلة موضع (من) التي هي للعلاء، كما ستعمل (العربان) جمعاً لأعراني، ولم يرد في اللغة هذا الجمع

* ولد وردت هذه لأخبار مصر حصل للباس الانزعاج، وعول أكثرهم على الفرار والاحتاج (٣٤/١) وفي هذا استعمال (حصل الانزعاج، معنى اسرعحو، واستعمال (الاحتاج) معنى الفرار، ولم يرد في اللغة

* وغالب مسابير لباس وأصحاب انقدره حرجو أيضاً عندهم (٥٥/١)، وفي هذا جمع مسبور جمعاً مكسراً، وحقق أن يجمع جمع سلامة

* وطمعهم ونش في وحوهم (٥٦/١) وفي هذا استعمال طمس بدل طمان.

* وهمكو على نوع المأكولات مثل الكلاب لشعرانين (٦٠/١) وفي هذا عدى الفعل (اهمك) بمل وهو يتعدى بقر، واستعمل (الشعرانين) معنى المسورة، ولم يرد من

(٢٥) انظر نص التقرير في لغة لإدراج لغته في مصر ٢٣، ٢٤
* لارتقاء هذا وفيما يلي لصفحة كتاب مظهر انتقديس بدهاب فونه لفرسييس.

لا يسعد، ندى هو سده الموع (فعل)، كي أخطأ بحرى في جمعه جمع مذكر سالماً، د
به وصف لغير العدل (لكلاب).

* وفتح بصرى الاروم عده دك كين بيع المسكرات وعده حمامير وفيه وى (٦٠/١)،
وى هد استعمال الحماره لدلاله على مكان بيع الخمر وجمعه جمع بكسر لا جمع مؤنث
سالماً، وكندك يستعمل (لهوة)، سكر وجمعه على فعلى

* وكاتب أسبعت هذه لأحبار من مده أيام (٦٦/١)، وى هد قدم حار كن - وهو
فعل على سمها، واستعمل من مع لرمس دون مند، وراد كلمه (مده)، واسمها لفصيح
ن بعد وقد أشيعت هذه لأحبار مند أيام

* وبلغ عنه بعض التراجم أنه دل (٧٢/١) وى هد جمع برحمان على تراجم، ثم
جمع ترجم على برحمان (جمع مذكر سالماً).

* ففعلوا أحساباً وحمروا حمر (٧٣/١) ولم يرد (أحساب) جمع لحشيه، وربما ابورد
حنب يفحبن أو صمنن أو صمه فسكون

* وذهب من حنف الجبل إلى عند سيده بكرة (٧٤/١)، وى هد أدخل (إلى الحارة)
على نظرف (عده).

* ودعوا لمشايخ وأعيان المسلمين ولشوام (٧٦/١) وى هد استعمال المبطه
جمع لقبطى (لصراف)، وحقه أن يجمع على فبط وأفباط

* ويأخذ ورقه يسلم بها دينه، فإذا استلمه دفع المقرر الرائد (٨١/١) وى هد،
ستعمل (اسلم، محيى سلم، ولم يرد

* كل من شاخر مع بصرافى أو يهودى أو تساحن معه (٨٢/١)، وى هد أى بالظرف
- مع مع صعه تفاعل، لذالقه على لمشاركه

* حصر جماعة من فرسيس اشام وفيهم محاريب (١٦٦/١) وى هد جمع محروخ
جمع بكسر، وحقه جمع اسلامه

* وأحلم كبيرهم على الشيخ لشرقافوى، كل واحد فرد وسمور (٢٠٧/١)، وى هد
ستعمل أحلم بدل حلم

* فهاجو ورمحو، إلى أطراف ليد (٢٧/٢) وفي هذا جمع طرف بمعنى به
شيء على فعل

* لكها انفس يفسر فيها ابعاد، سبب عند هيجان لعدم (٤٣/٢) وفي هذا
سعمل سبب من دور (لا)

* لايد ون احط علمكم ببعض ذلك في هذا المجلس (٢/٢) والصواب لايد أن
احيط - بحذف او و

* فادا بلغه فدموم من محشيه (١٤٢/٢) وفي هذا استعمال فتعل من (حسى) وهو
سماعى

* وبعت ايلد بلالا وكيانا (١٤٣/٢) وفي هذا استعمال ايلد مؤنثا وهو مذكر، وجمع
كومه على (كيان)، وحقو لجمع (كوم) بفتح الكاف أو صمها

* وُصُرفُ عليه أموالا عظيمة (١٤٤/٢) وفي هذا استعمال (أُصرف) بمعنى أنفق، ولم
يُرد اُصرف في اللغة بمعنى الإنفاق، والصيغة التي استعملها (أُصرف) لم يرد إلا بمعنى
الإفهاء في الشعر والمجالة بين القديتين، قال ابن بري «وم يحى أُصرف عره».

هذا فليس من كسر ورد في أسلوب الحرفي، إلى جانب أخطائه لسحويه، وإشارته كلام
العامة أحيانا، واستعماله للكلمات الأعجمية وإن كان هذا معادل عري، وقد تكرر ذلك منه
في موضع كثيره وهو يدل على تساهله، وعدته إياه من قبيل الاستعمال العربي
الفصيح.

وم يكن من لعرب أن يخطئ الحرفي فقد أخطأ عره وفي موطن لعرايه أن
يرغم نفسه مع هذا لصحة اللغوية، حتى لقد أقدم على هذا المشهور الفرنسي من
لحيه لغويه بأسلوب متهم - على ما سبق كما شهد قصيده «ورده» للأديب السيد
على لصر في السريدي بربل عك وبين ما فيها من أخطاء غروصيه، ووضع للفواقي في
عر موضعها، مما هو حتى لكل قطر عنده أدى إلزام باللعنة و لصر^{٢٧}

وإذا كنت تتنفس للحرفي عنرا في سرب لخطأ إياه بعنه خطئه من العربية، إذ هو

٢٦ نيس صرف

٢٧ نظر قصيده وهدى و مظهر تفسير بديع دولة فر سپر ٢٤ ٢٩

مؤرخ شعبي، متصل بالعامية، فائق بكلامهم مدون ما سمعه في كتابه دون سقيح
أو بصحيح، فائق عذر إدن بلسمه لغيره من المؤلفين، وخصوصاً فيما يتعلق باللغة
عربية نقيضها، أو في موارثها بالعامية، مع دأءه المحرص على تنقيتها وسلامتها من
شوائب اللحن والاحراف، ويكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة من كتابين

الأول كتاب (لرسالة انتامة في كلام العامية) ومن سائيه

* فاقروا تثقف بقراءتها، وبكى لعمامة يقيت على الحظ في أفوها واستعير لعريب
في كلامها، من لغة تلك البلاد لتدريتها، حتى ولقرءه (بريادة الو) يصب كانوا يصبطون
قرءهم لأمر عثمان، عرر لعادهم في ندراجهم عند لتكلم بهيوا (دور إعلال، على
مهم عنه من لحن» ص ٧

* «ثم ولما (برياده لواو) دحبت ابرج وملكوا ساحل الشام ثم وثاب (برياده
لواو) أن لتكنم برعب السرعة في كلامه ثم وثاك (برياده لواو) أن أهل بلادنا ابلو
بحور الحكام» (ص ٨)

* «حتى إن إذا كان إنسان يأكل في الجمعية يوماً وحداً لحب، وقدره الله على جمعه أكل
بمرتين فيتهمونه بالغي، فيحسسه الحاكم ويطلب منه مائة ويأخذ منها مائة عشر عليه، في ذلك
دأءه صرف على أنه لتدريته وتعليمه فلاأحسن ذلك أحدث عامتهم عده لفساد في الكلام
حتى صار في علمائهم ألبا، يدا وفق أحد منهم بكنم جيد يجعلوه سامعوه سحره،
وهرون به فائسش من سيدنا سيويو» (ص ٩)

* «إن في كلام أهل الشام مستعمين ألفاظ كثيرة بعوبه عربية صحيحة، ليس
مستعمين في كلام أهل مصر، حتى إذا سمعها أحد المصريين، وهو عربي لا يفهمها بدأ
وكذلك في كلام أهل مصر هكذا بعض لألفاظ عربية صحيحة مستعمين في كلامهم، ليس
مستعمين في كلام أهل الشام، سمعوه لسمين لا يفهموه فقصد أن يديه على
ذلك حتى ر لدى سمعها لا يوهيها أنها عربية من اللغة بل يدا سمعها ونظر في
هاموس لغة عربية فدها بها حقيقه» (ص ٧٠)

والكتاب الثاني (المددع) الجزء الثاني ومن سائيه

* «سواء البعض من الحرائد والمكانب المذكورة في جزء لأول وسوى من مددع
وهو يحيط بمساركن حتى بعددتها لاأطبع ٥ آلاف نسخة من مقدمه ولها بر،

عدا عن ماهو في المددع سرسها كمسطرة وكإعلان لن يصل إلى سمه. عد عن
المشركين، وسوف نعلم هه بصادق قولاً ووفاء» (ص ١٠٧).

* «سذكر في جزء اثبات اتيقنه من أسماء الخرد وعندها، مع انرد بدل ما سقله
عها بخصوص ماهو ضمن المددع، ليعلم للمشركين مايقولو عنه الادباء، لان المددع
هو لكتاب المبكر من بعد الحديث المنظوم بالكلام العربي لصحيح (٢٠) وفي فهرس
جزء اثبات على الحروف الهجائية نجد لكلام الموحود في ثلثه أجزاء كاف موسى
مذك» (ص ١٠٨)

ومن من (اعتد)، لدى هم به المددع، وذكر أنه منظوم بالكلام العربي لصحيح
مذكر مثلاً سبب منه أني صرر حاق بالعربية على لسان من رعم أنه عربي لسان تحت
نوطه ونعمه العرب اسريقه، هل

لكنف حلدوي إي انعموم عك	لكلام وسرحه لعموم عك
عولفبه عن المظوم عك	فحول الشعر معموم عك
لا نس ن ريس انعموم عك	عسا حق من لعموم عك
فليحب رئيس انعموم عك	العدو بسوط فيدوم ملا
عطشا بهلا بالر عك	الهدر وما علا لدر عك
اسم قد حلي بالشر عك	الشاري اعلى لكر الوعي ^{٢٨}

وحاء في نفسر نقطة (عك) التي تردد استعمالها في أبيات هذا الفن السابقة مايلي
عك لكلام فسره، عك فلان حديثه حديث فاستعاده منه مريين أو ثلاث، عك رندا
بالوجه فهره ها، عك عبه عطفه، عك ريد بشر كرره عيه، عك رندا بالسوط
صر به، عك يوم صار عكيكا - ولعكيك شدة الخرم مع سكون لربح - عك فلان
عن حاجته حبسه وردة حتى أعنه، عك ريد ما طنه بحمه

وما في هذه الأمثلة من تحركات لغوية أظهر من أن نشار إليه

لم يكن حريين لأخطاء في أساليب العامة والخاصة كلاماً وكتابه هو كل الخطر

٢٨ نظم المددع ١٥٢ وما بعده

عنى لعرية، فقد كان ذلك غير مقصود، مشؤء فلة لعديه يتدريس الفصحى، وعدم لعه
لكتاب وانتقيين عامه اسقى العربى فى الكلام، إما كان لخطر الأعظم فى تلك
الدعوات الصريحة إلى هدم صرح العربية وحلال لغاميه محلها، أما هدم لعرية فدعوه
سبب الإشارة إلى أن من أفكار العشبيين، الذين حملوا لواء استدعوه إلى الجامعة
انطورييه، وعمدوا إلى انصاء على اللغات الحية فى محيط الإمبراطورية العثمانية وأولى
هذه اللغات وأبرزها هى العربية بالطبع، وكان لعرص هو حلال التركية، وأما الحديد
لدى كان فى العصر الحديث، فهو الدعوه إلى إحلال لغاميه محل لعرية، لدى بدأ فى
نثر فثل لمستعمرين الإنجليز والفرنسيين فى إحلال لغاميه محل لعرية

فى مصر، كان فى مقدمه من حمل لواء هذه الدعوه، مهندس بريطانى للرئى المصرى
جاء إلى مصر سنة ١٨٨٣ م هو وليم ويلكوكس - فقد ألقى محاضره فى لدى الأريكية فى
يناير سنة ١٨٩٢، نشرت فى العدد لأول من السنة السادسة (أبريل سنة ١٨٩٣) فى
مجلة علميه باسم (مجلة الارهر) لى أنشأها الدكتور حسن بك رفقى وإبراهيم مصطفى -
ناظر در لعلوم ابداء وقد در موضوع لمحاضرة حول هذ السؤال م م توجد قوة
الاحتراع لدى المصريين إلى الآن؟ وأجاب هو عن ذلك بأنها اللغة المعقمة لى
لا يستعملها كل لئاس فى مصر، وأن على لمصريين - لكى يتقدموا أن يحتلوا عن
هذه اللغة، لأنها غير مشهورة بين العامة، فكل ما يكتب ها يموت فى الكتب، ولا يحيا فى
دنيا لئاس، كما أن عليهم أن يتحدثوا لعرية فى ذلك من لإنجليز أنفسهم، فحين نولوا
محرير علومهم باللغة اللاتينية لم يظهرو بسانج طيبه على مستوى لغام، إذ اللاتينية لغة
صعبة غير شائعة، لكنهم حين ألهموا إلى تسطير أفكارهم العلميه باللغة لقوية اشائعة
بين فلاحيههم، حففوا بسانج كبيرة «هأنتم أنها المصريون لا تبالون قديس على هوء
الاحتراع بديكم كما فعلت إنجلترا، فإنه يوجد لديكم لئاس كثرون، سهرت فيهم
لشروط لأربعة المارة (لثبات وإقدام والقوة افكرة والحق) ولكن لعدم وجود لئاس
علمى مشهور بئسكم لم تحصنوا على شئ وأضعف أعماركم سدى والسبب فى ذلك أن
لكتب العلميه اللدنيويه يؤلفها أربابها بكلام مثل الجبال، وفى أحر الأمر لا يلد هذا
الكلام إلا هار صغيراً، وما شأ ذلك إلا من كون اللئاس لعلمى غير مشهور فيما بين
العامة، فبمجرد وضع الأفكار فى الكتب يموت ولا يحى»^{٢٩}

(٢٩) لغة لعرية بين حماها وحصومها ٥٥

ومضى وسكوكس يؤيد دعوته ويؤثب على الفصحى إما بتقديمه هو على ترجمته بالعامية المصرية، فقد ترجم الإنجيل إلى العامية سنة ١٩٢٥، وشرى سنة ١٩٢٦ رسالته بالإيجاز، ادعى فيها أن سورته ومصر وشمال إفريقيا وماطه تتكلم اليوبه لا العربيه، كما ألف كتابا بالعامية عنوانه (لأكل والإيمان) ظهرت منه ثلاث طبعات إلى سنة ١٩٢٩^٢، وإما بكتابه المقالات في الصحف، وبخاصة (معه الأهر) السابيه التي كتب في افتتاحيتها «ولقد افتتح الأهر» وأردت أن أشحه بالوسائل الرياضيه المميده بعد ما وقعت على شدة غور المصريين هذه الفنون، وإن السبب الوحيد في تأخر العلوم إنما هو تأخر لغة التأليف، وعدم إقدام المؤلفين على تصريف كتبهم باللغة الخيه المستعملة، لئلا يعلمها ويعلم بها كل مصري، ص منهم على أبناء جلدتهم بالمعلومات لافيه، فأحدوا يصحونها في لغة غير مسهورة، لا يعلمها إلا القليل، ولذلك أصبح دثره هذه العلوم صيغه، وأصبح شمسها لا سطع إلا على أفراد معدود على الأصابع، واليه في طلب لجهل يعمهون»^٣

وحاء مستشرق آخر يواصل تلك الحملة على الفصحى - بعد عشر سنوات من حملة وسكوكس، وهو وينمور - أحد قضاه محاكم الاستئناف بالقاهرة - وقد دعا هذا إلى ما أسماه (لغة القاهرة) ووضح لها قواعد، وأخرج اتحادها لغة للعلم والأدب، كما رد في حملته قفراحا آخر، هو لنحلي عن الحروف العربيه كذلك، وكتابة هذه العاميه بالحروف اللاتينيه، إذ من العيب - في رعمه - أن يكون للأمة لغتان لغة للكتابة وأخرى للكلام، فذلك يحول دون ترقي الأمة، فلا بد من توحيد اللغة حتى ينص بهصها الكرى، هذه لغة الواحد في رأيه يجب أن يكون لعاميه القاهرة، فلها محاسن وأدب ومثال حميله، وقد جاء عنيها وقت كانت فيه لغة بأصول وهواعد، فإذا جمعت أصولها وهواعدها صار لغة سهله عامه لجميع أفراد الأمة، أما الحروف العربيه فمعه كافيه لمقاصيات لرمز الحاضر، ولا لألغاز اللغة العاميه التي يتكلم بها في مصر، فالطريقة المفضلى إذن أن يكتب بالعاميه على أن تكسب باللاتينيه، ولكي يكتب لها لنحاح لا بد أن يبدأ بها في الجرائد حتى ينص لها الانتشار، ولا بد أن يستعملها فريق من أصحاب النفوذ، ثم لا بد كذلك من أن يبيع هذه الفرصه للتدريس لإيجادى في المدارس وهو ستمس^٤

٣١١، ص ١٣ والمياه ١٣

٣٢، لغة وعياه ١٧

٣٢، نظر لغة العربيه بين محاسن وعيوبها ٦٢

ولم يكن محذوله إحراب الفصحى، ويستبدل العامية بها من صنع المستشرقين فقط، وإنما ظهر على الساحة العربية من أبناء العرب من يحمل هذا البواء وإن أحدثت صورته، و أقاسم أمين، يحمل على خراس الفصحى الذين يجهدون أنفسهم في لبحث عن معاني يكن كنهه أحسنه، كبحثهم عن بديل الأوثومبيل مثلاً، ويرى أن لا فائدة من ذلك، بل لا حذر استعمال لأحسبى كما هو، إذ إن كان المقصد تقريب المعنى إلى ادهن فالأحسبنة لمعادته على الأنسبه تؤدي هذه الوظيفة على وجه أتم، وإن كان المقصد إثبات أن العربية في عني عن غيرها، فذلك محال، إذ لا استقلال للغة عن غيرها، ويدعو أقاسم أمين مع هذا إلى إصلاح العربية، وهو يعنى بإصلاحها تسهيلها، إذ أدت صعوبه قو عدها إلى عدم الإحاطة بها، فتمشى اللحن على أنسبه أبنائها، وعلى حد قوله «لم أر بين جميع من عرفتهم شخصاً يقرأ كل ما يقع بحس نظره من غير لحن، كما أدت تلك الصعوبه إلى أن تكون قرءة للعربية في شيء من الحذر من وقوع الخطأ، فيسقط سريان المعنى إلى لحنوس، على خلاف قرءة الأوربي للغة، فالأوربي يقرأ لكي يفهم، أما نحن فنفهم لكي نقرأ»^(٣٢)

وتسهيل العربية عنده يتلخص في طرح الإعراب، فأواحر الكلمات ساكنة لا تتحرك بعامل من العوامل، وهذه الطريقة - وهى طريقة جميع اللغات لإفراجه وانتركة - يصح يمكن حذف قواعد النصب والحرم والخال والاستقبال، بدلاً من أن يرتب عليه إحلال باللغة، إذ تبقى مفردتها كما هى^(٣٣)

وعلى نحو آخر من ذلك قليلاً، جاءت دعوة من أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد، يعنى فيها على الصعوبه التي تتمثل في رسم الكلمات العربية، وهو ما يحول بين وبين سرعة تعلمها، ورأى أن تسهيل ذلك يتم بنحو الشكل وبدل الحروف التي به للدلالة على حركات، فإن قصد لدلالة على المد رُسِمَتْ علامه المد على حرف اللين المحدود، ولا ضمير عيب في رسمه - في هذا المحذور، إذ الشكل ليس من أصول اللغة، وإن هو أمر عرص بعد الإسلام، ونحن في هذه الأيام أهملنا الشكل أصلاً، فلا هو يستعمل في الكتب، حتى تقرأ على لوحة الذى أراده المؤلف، ولا هو يستعمل في المرائد حتى تألف لعدم لفظ الصحيح، فضلاً عن الخاصه

ولم يكن هجوم أستاذ الجيل على شكل العربية فقط، وإن تطرق إلى مثل ما تطرق

^{٣٣}، المرجع لسبق ٨٨

^{٣٢} لغة العربية بين حماد وحصونها ٩٩

إليه فاسم من، من ادعوه إلى الإبقاء على لدخيل كما هو دون تعبير ودون لبث عن إيجاد بديل له، يقول «إن لاوتوميل وليسكليين والحاكمة وابسطون والحرمة والبره، كل هذه الأسماء، ما دلتها حتى يجرى لكتابه إلى غيره من الأنماط التي نحاول انصاف مع بكتلف؟ بما هو حرجاً أساء للمسميات الجديدة، لاستعملها في الكتابة وحده من غير أن يدخل في أحداث لغوام ولا في أحداث الخاصة أنفسهم، لكننا عمدين يدرك على توسيع مسدده الفرق بين له نكتابه وبعه الكلام، وديك مؤخر للغة بين والمصاحف، مؤخر لتقدم من جميع لوجوه»^{٣٤}

كذلك في ربه لابد من يقرب بين المصحى ولعامية، واتحاد ما يشبه اتسويه بينهما، بحيث سمّى أنماط اللغة، مع المحافظة على التركيب العربي والإعراب، حتى بعد تقدم إلى لغة المعجم سنة ١٩٤٢ بإخراج دعا به إلى العدة بجميع لمصطلحات لهبه، التي يستخدمها لعمال في مصانعهم، وانتشار في مدارسهم وأوساطهم، ولزرع في مررهم، وقال «إن لغوام ملكون بانورثة سرّ للغة، ويصرّون أحياناً فيها تصرفاً حياً مأثراً، وللغة لعمية له حيه في السوس، أما المصحى فلا أثره في لصور بيانية، لا عدد الذين يعرفونها ويقرءونها قصيدة كل يوم، بما يرد أن يرفع به العدة إلى الاستعمال الكتابي، ويزل بانصوري من لغة المكتوبة إلى ميدان لتخاطب والتعمس، فلا تكون لسلحة إلا أن يكتب الكتاب مفهوم، ويحدث لأحداث عربية صحبته»^{٣٥}

وأمر هذه الحملات مع صراوتها هيّن سر، إذا قورن بتلك الحملة المسعورة التي شعل جنوب سلامة موسى، في أربع اشان من القرن العشرين، في مقالته في مجلة الهلال، ثم في كتابه (لبلاغة العصرنة ولغة العربية) فقد ندد بالمصحى لصعوبة تعلمها، ونحرفه عن تأدية أعراض الأدبية، فصوتيتها يبدو في أن أبناءه فصلاً عن غيرهم - بتعلموها كما يتعلمون لغة أجنبية، وأن أحسن كتاب يخطنون فيها، ومرد ذلك إلى ما نصممه قو عده من تفصيلات وتفرعات وتعدد، كالمعبر الحسنى (المذكر والمؤنث) واللوعى (الإفرد والجمع) وهو عد لعبد والجمع والإعراب - وهو في نظره لغة يهودية للدهن واللسان إلى جانب هو عد أخرى سترغب في لغة، كاليونانية والتصغير^{٣٦}

وما عجز المصحى عن تأدية لأعرافه، فيبدو في أنها لا تحدم الأدب المصري

(٣٤) لغة عربية بين محب وخصمها ٧٩ ٨ ٣٦ لبلاغة العصرنة ولغة عربية ٤٧

٣٥ لغة عربية بين محب وخصمها ٨٢

ولا تنهض به، بل تُعرفه، والمستخدم للفصحى في هذا كأنه يؤدي بالغة لهروغليفية
 ٢٣ - لغاميه فهي التي تعبر عن غرضها، وتقوى بالمدى في محتج في نفوسها، والفصحى
 - على هذا - لغة جرساء وقد عرف هذا الخرس في كثير من شتونا انشاديه فإن
 مسرح مثلاً لم يرتق، لأننا لم نستطع تأليف الحوار باللغة الفصحى بين أشخاص اندرمة
 لأن لكلمه الفصحى ليست (حوتيه) أي إنها لا تسهل إتيان حوار الحديث، لأننا أن
 يكون الحديث باللغة العامية، فخرجته إلى لغة الفصحى يضيئها، وتُشعر بأن هذه
 بكلمه ليست في مكانها، أي ليست في حوتها، لا احتياجي^{٢٧}

وليست لصعوبة وانقصور عن خدمة الأدب المصري، هم كل ما يحكر أو يوحه إلى
 انجليزية من مهام، فهناك أمور حرة لا تقلل خطراً عن هذين، وهي أمور نصيرنا إلى أن
 يبحث عن بدائل للعربية يرى من هذه النوصات، ومن هذه الأمور أن العربية لغة عبر
 عنده، فهي لغة مينة علمياً، وأما لذلك لا نعيش المعيشة المعاصرة، ولا يحرث مجتمعا
 يحرث المعنى الذي يقتضيه معارف البيولوجية والكيمياء والسيكولوجية، ونحن في
 نمرن نعسر من، فارتنا نعيش بكلمات البررعه، ولقد عرف كنهات الصداقه، وبذلك فإن
 عابنا غايه قدمة حادثة متبده بنظر إلى الماضي^{٢٨}

كي أن العربية عبر دقيقه في تعبيراتها ودونها بلعاني، ففيها الكثير من المرادفات
 التي يبعثر معاني، ويعدد عن الإحكام في التعبير، وهي لغة صيغة لانهى يحتاجات اندية
 ولا تتسع للمحتزات الحديثة، فهي من هذه الناحية لغة مقصورة، إذ انعه الأمثل هي
 التي لا تلبس كلماتها، ولا تسأح معانيها، ولا تشبه عن بُعد أو قرب، بل هي التي تؤدي
 معنى في فروق واضحة، كالقروى بين ٥، ٦، ثم هي اللغة الثرية الخصبة التي يحتاج إليها
 المحدثون، بل هي التي تسمح أيضاً لاختراع لكلمات الحديثة التي تتطلبها الحاجات
 لاسميه المرادة هؤلاء المحدثين^{٢٩}

ثم إن العربية في رعم سلامه موسى لغة تعف في طريق لوطيه انصريه، وبعثر
 جهودها، وتجعلها سائعه في انقوميه انصريه، فاستعنى في اسعة الفصحى يشرب روح
 العرب ويعجب بأبطال بعدد، بدلاً من أن يشرب الروح المصرية، ويدرس تاريخ مصر،
 فنظره بوجه أيدى إلى اسرى، ونعاهه كنها عربيه سرفيه^{٣٠}

٢٩١ - لغة انصريه بين محمدا وحضرمها ٩٩

٤٠ - بلالغه انصريه والبلغه انصريه ٢٤

٢٧ - بلالغه انصريه وبلغه انصريه ٢٣

٢٨ - بلالغه انصريه وبلغه انصريه ٧

ولم يُنس سلامة موسى أن يعتمد على كل مظاهر النحف الاحتياعى ومظاهر الإحرام، فيسدها كلها إلى المصحى، فهي مسئولة عن بعد له لاحتياعى «لأننا ورساه عن مجتمع ارستقراطى غير ديمقراطى، وهي مسئولة عن تخلف المراه العربيه واسعبادها، فقد لعى المجتمع العربى لقديم لمرأة من الحياه الاحتياعى إلعاء مكاد يكون تأماً، أما نحن فقد رددنا الاعبار للمرأة لمصريه، ولكن مارنا نستعمل لكليات لقديمه، فعول أم فلان، أو حرم فلان ولا نذكر الاسم - على أن الاسم حرم من الشخصيه، وإهماله هو سبه للمرأة، وإهماله لاسم المرأة هو تراث لعوى قديم، يحمل إيبه عقده احتياعى بحب أن نكافحها»^{٤١}

ثم هي مسئولة عن كل مظاهر الخون والإحرام الى تدور فى مجتمع، فحر ثم الدع عن لعرص هي حر ثم لعوى، وحوادث الخون تتكرر فى مصر بسبب اللعه، فكبيرات اس من اساء بخص بالخون^{٤٢} أو على الأقل بالشود الذى يحاح إلى لعلاج - حين يشفق كمنات مثل سن لياس أو لطلاق أو الصرة^{٤٣}

وكى هاجم سلامة موسى اللعه المصحى، هاجم أربها وأجابه لخاص على نفسها من لشوائب، فقد سحر من مصحح شيخ عرفه فى إحدى لخرات، كى سرف على اللعه ونع سرب الأخطاء لأنه كان يصرب على كلمه (ماهة) لى تردده فى كلام لكذب ويسبدلها (أخرأ أو راتبا)، كما هاجم مدرسى العربيه من حرعى در العلوم ورعه أن حرصهم على اللعه يس حيا وفسادها، وإنما لأنها مصدر رفهم، ومحضهم لى حى بهم وى در سات بشريه عديده، فصدت آفاهم، وصارو نظرون إلى لعتنا كما لو كانت إحدى للعاب المنحرة فى لعبه، لا يعنى تعبير كلمه، وأنسب التعبير فيها أو حظها

وبعد هه كنه لابد من صلاح فى اللعه، وإصلاح عبده يسون، بلعه كديه وهواعد أما انكتابه، فسببها اللعه اللاتى، وى تكون هه اللعه حى نتحد الحروف اللاتىيه، أى لن تستعرب اللعه إلا بد شتتش اللعه العربى^{٤٤}، وأما اللعه عد فسببها عهد سويه بين العاميه لمصريه والمصحى بحيث تتمصر لأخيره، وأوجه لسويه فى عناده تتلخص فيما يلى

^{٤٣}، مرجع سبق ١٦٦

(٤١) ابلاعه لمصريه واللعه العربيه ٣٦ ٣٧

(٤٢) ابلاعه لمصريه واللعه العربيه ٣٦ ٣٧

لغة لألف واسون من لشي، والورد ولون من جمع لمذكر اسام، وإعلاء لتصغير، وإعلاء جمع اسكسير كله والاكتفاء بالألف وإثناء بغير المدكر، وإعلاء الإعراب والاكتفاء بسكسير أو آخر النكبات، وييجاد حرف كبير عند ابتداء الجمل، وسبعين جميع الانفاظ لغاميه، مثل حمّار بدل مُكّار، وفلاح - بدل كّار، وعدم بوجه الأنفاظ الأوربية ولاكتفاء بغيريه، كأن يقول بسكليب بدل درجته، وهلم جرّ^{١٤٤}

وم يكن لدعوته إلى لفقاء على الفصحى، ثم خلال لغاميه مجدها وقف على مفكرى مصر وحدهم، بن شاركهم فيها بعض مفكرى اشام، فقد نشر الخورى مارون عصف سنة ١٩٢٥ كتاباً بعنوان (درس ومطابقة) عقد فيه فصلاً عنوانه (حياء لغة وموهب، سباً فيه يفاء لفصحى وحنون لغاميه مجدها، إذ للغة كالأمر د: فكل لغة على وجه الأرض ماشيه إلى الفناء، مهب بلغت من المجد ولكن ذلك لأن كل حتى يوجد فيمو فيبلغ شدة، فتشابه، ثم يصعب ويهرم ويوت، وإن اللغة الفصحى برول، ولغة لغاميه هي لى برهق لى درجه لغة فصيحته، وإن لشرط فى تحولها أن يبلغ الشعب لاطوى درجه من لغته رافيه، وإن لغته الفصحى قد ترفى برفى لمدن، ولكن لا تستطيع محادثة اللغة لغاميه^{١٤٥}

ما فى العرب فقد حاول لاسعمار أن يفرص لغته ويحصل لغرية لغة باو به، ولكنه حين أحقق، سعى إلى لفقاء على الفصحى بإحياء لغاميه العربيه، ولدعوته إلى كتابته باللاتينيه، على نحو ما فعل ماسسون فى محاضره لتي ألقاه عام ١٩٢٩ فى فرنسا أمام عدد كبير من أبناء العرب و العرب^{١٤٦}، كما كان لفساد لغوى قبل هذه الدعوة وبعدها باسطق لغوده على مختلف الألسنة، وأهملت لغوم لغويه، شأن غيرها من لغوم، ول حصل ما حصل من إهمال فى شأن اللغة، رحمتها لغات أخرى، كالعبريه أو الإفرنجيه على خلاف شعوب، ولعرايه على انتشار أهله، وصار بعض البارج فى الكلام، ووقع لاحتلال فى التركيب، فتعرت المعانى عن حقيقة وضعها ودخل فى لسان العامة لاسعمال و لطق ياساكى، وألغوا (شى) فى آخر الأفعال، وأدخلوا كفاً على صيغه لمصارع مثل (كنكيب) وهو دلالة على الاستمرار، وأبدلو هاء العائب وواً مثل (كتابو) أى كتابه، ودلهم دلاً، وثاءهم تاء^{١٤٧}

١٤٤ لغة لغرية بين مجانب وحضوب ١١

١٤٥ اللغة لغة لغرية بين مجانب وحضوبها ٨٩ (٤٦) المرجع السابق ١٦٥

١٤٦ من معان لاسناد سعد كرم فى مختلف عرير سنة ١٩٣٠، لغة لاسناد بو عدى ١٣

ومن مظاهر سعي المستعمرين إلى محاربة المصحى في المغرب، والحث على محطته
لجهاير ولائصالها في بعتها إدارحة لمحوثة أن الحريدة الرسمية التي سمح
لفرنسيون بإصدارها من سنة ١٨٤٧ إلى سنة ١٩٢٧ كتب بكتب بعربة سفينة إلى
جانب لفرنسيه، وبما جاء في افتتاحيه عددها الأول (سبتمبر سنة ١٨٤٧)

«وعموا يا مسلمين أرشدكم الله أن اعطيم سلطان أفرصه - نصره الله -
اتفق له برأيه وفوق هذا المبشر محض لماندتك وحركم وتواجر انعمة عليكم، واشهد
لكم في ذلك كل ما يدل على نعمكم هو نقوده، ويرضى لكم ميرصا (ما يرضى) نفسه،
ولاسيما أنكم عسكى فيه كعير الرعية و عموا أن سلاطين لصارى مهيا ر دوا
يعرفون لرعيه بالأموال الو فعه، يبعثون لهم رسائل حرة وأيضاً هواند هذا المبشر
الدى نعمنا عليكم بإنشائه هو ما نعلمو مقصودنا، وجميع ما يحب عليكم من المصروف،
ونطلعون على هذا الأخبار سعى عنكم بسبب ذلك كلام ابوشات أهل الشيطه، دمرهم
الله»

على أن هذا صراع بين المصحى والعامية، ونصار كثير من المفكرين أحاب
وعرباً - العامية قد أعزى هرباً من أساس بالدحول في حبة بصراع، وبصفه مواقف
لطرفين ياندعوة إلى رأى جديد، هو اسحق عن المعين معاً المصحى والعامية، واستعمل
نحن العرب بلغة أحبيه حتى ندحى يركب لمتحصرين، د إن أوردنا لنحلف بعري
لا يحملها المصحى فقط، وإنما نشاركها في ذلك العامية مصريه وعبر مصريه

وقد بدأت يواد هذه اندعوه بيده لثوره لعرايه، حتى روج هذا عدد من المثقفين
العرب، فكره استبدال لغة أجنبية ببعثنا اعرييه، فقد بشر عبد الله السديم في العدد
الخامس من (لشكيب واشكيب في ١٠/٧/١٨٨٨) مقالاً بالأديب أمين شميل يهوان
(كلمه عيور على لعنه)، أعلن فيه بأنه من إصلاح اعرييه، أو إحيائها بعد موتها اندى
ستصبر إليه حتماً، فلايد - دن - من لبحث عن لغة حبة أحسية تحيب علميا وثقافيا
و اقتصاديا، ورأى أسا معذورون حين يبحث عن هذه اللغة، وسحلى عن لعنا التي ورثناها
عن العرب، أو عن أبائنا لمصريين وعبرهم، إذ هى غير صالحة للتعبير عن مقاصبات
العصر، لصعقها وضعف الناطقين بها، ولا دعى لاسبقائها والتمسك بها ما دام محكوماً
عليها بالعماء، كما ماتت لغات قيلي، كانت لها خصائص ومميزات اعرييه، دون أن
يعصمها ذلك من مصيرها المحتوم، ثم إن إحياءها بعد الموت أمر معسر وعسر، وفوق

هذا هو أمر لا حدودي من وراثته علمياً أو مادياً، أما غنمياً فلأشها عاحرة عن الوفاء
 عطلب العنوم العصرية حال حاسب، وأما مدد فلأن الاشتغال بإحياء ما قصت الحياة
 عنه لا يؤتس حير، اذهب إلى دوائر أحكام ومراكز تجارنا، وانظر بكم يؤخر انكاس
 بصادي ولكاتب الداء، ثم أنفك كتاباً وجعه كنه صاذاً، واصرف فيه عُمرَك،
 وأغرضه على قومك هري مالبصاعك من رواح^{١٤٨}

ويرى أمين شميل أن لأحد مما اقترحه سبيل مؤكدة من رد كسب علمياً أو مادياً
 وأن ذلك لا يصير الوطنية «لأن الوطنية الحققة - ودعنا من الكلام الفارع - قائمة في
 المعنى لا في الأنفاد، أعني في صيانه حقوق لأفراد وإحكام العمل والنسوية والالتفات
 إلى لأمة ولعنها، وعدم إعطاء حيز بينها لغيرهم، فإذا فعلت هيش ذلك هان عليها كل
 شيء، وإذا فانت بصر ب في حديد بارد، وكاتب الوطنية فوهم صرب ريد عمراً، واستغل
 رأس سبياً»^{١٤٩}



هذا لتسكيك في لعرية وهامها بالفصور وقلة لعداء، وما يرتب عليه من لدعوة
 إلى تبدل لعامة هـ أحياناً، أو بيد الانس والالتجاء إلى لهه أحييه حية، قد نعت
 حساست بالصيوق في صدور أهل العربية الحرساء على بقاتها وبقائها بل كان الإحساس
 بالصيوق في صدور بعض المستشرقين من غير أهدها، كالمستشرق الإيطالي كارل ميسو،
 سى هدم دعاه (للاتيسه بدن لعرية) بد «إن الحروف للاتيسه لا يصلح لكاتبه
 لعرية، وإذا كان لترك قد حناروا هذه الحروف في اعلالهم الأخير، فذلك لحاحه
 لكاتبه اتركية إليها، دون الكاتبه لعرية، التي تحفظ بحروفها لأن كنور العلوم والأدب
 ووحده اللغة، على الرغم من اختلاف اللهجات»^{١٥٠}

وكالمستشرق الإنجيري إدوارد وسور، لدى حذر من خطر هذه الاتجاه، فقال
 «بياكم وهذا الأمر، إلى أفهم اقتباس الحروف اللاتينية في بلاد مثل تركيا وإيران، أما في
 مصر، فالحذر من هذا، لأن الحروف العربية حروف لهه انقرا، وبد مستشم الحروف
 لعرية مستشم العراق، بل هدم صرح وحدة الإسلام»^{١٥١}

١٥٠ - لغة العربية بين حماها وحصولها، ١٢٥
 ١٥١ - مرجع لسبق ١٣٢

١٤٨ - لغة والحياة ١٤

١٤٩ - لغة والحياة ١٤١

وكان المصلح الاجتماعي الكبير جمال الدين الأفغاني، في مقدمة من صاق صدره إلى
إليه حال العرب وعربيتهم من ضعف وفساد، ورأى أن سلامة اللغة ووجودها سلامة للأمة
ووجودها، وأن تحرير الشرق الإسلامي وإصلاحه يسد على أول الأمر تحرير اللغة العربية
من القيود التي تعوقها عن لواء خطاب التعبير، وإصلاحها من كيوتها التي استشرت
منه من لغثاين «فلا حاجة لقوم لا لسان لهم ولا لسان لقوم لا آداب لهم، ولا د
لقوم لا تاريخ لهم»^{٥٢}

ومن بعده كان تلميذه الإمام الشيخ محمد عبيد، الذي ولي الإشراف على تحرير
جريدة مصر الرسمية، المعروفة باسم (الوقائع المصرية) منذ أكتوبر سنة ١٨٨٨م حتى
سبتمبر سنة ١٨٨٢م فتصدى من خلال ذلك لمحاربة أساليب اللحن في دواوين الحكومة
ولكتابيات الصحفية عامة حتى نضمو اللغة من الركاكة والابتذال في ألفاظها وتراكيبها
وتصبح واضحة في معانيها، ومن أجل هذا أنشأ في جريدته قسمًا أدبيًا، سعى فيه من
محبب العربية، وأسند إلى محرري الوقائع لإشراف على كل ما يصدر بإبلاغ من صحف
ومطبوعات عربية أو غير عربية، وكان لإشراف يندون فكره لموضوع المنشور، من
حيث ترتبطه بفصاحة الوطن، والأسلوب اللغوي الذي كتب به من حيث سلامة الأداء
وقد كان يولي الأمر لثني العديّة الكبرى، ويؤجّه لقوم أو يُحلّ العطب بمن يجد في
أسلوبه حروجا على الفصحى، ولقد أثر عنه أنه نذر مدير إحدى جرائده المشهورة
بعطيتها، إن لم يعين لها محررا سليما اللغة في موعده حدّده^{٥٣}

نقد حملت (الوقائع) على غثائته لعبارة العربية الدبوسية وسميها حملة لا هوادة فيها
فهي معللة الألفاظ، غامضة المعنى، مخنّنة التركيب، لا يقتدر لمطالع على حل رموزها،
ولا تمكن من فك طُشْبِها، إلا بعد أن يجهد نفسه ويضع لفكرة ويدقق النظر، ومع
ذلك لا ينجو لحال من الخطأ في فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم^{٥٤}

في أنصف (الوقائع) هذه اللغة المضطربة سمة بتعطيل مضامح لدونه، وبخاصة
امصالح لقضائمه، إذ بطون رمان التفاضي بسبب اضطرايت الفهم من تلك العبارات
التي تصاع بها أساليب المحاكات والمراعات «فيهم بها هذا ما م يكن قصده ذلك،
فيعمل على قدر ما يصل له ذراكه، وهناك مخفف الأقول، ويكرر اللفظ والقال، ويقع

٥٢) لغة الإدارة لعمه في مصر ٤٧٣ ٤٧٤

٥٢ من قصاي اللغة والنحو ٣٨

٥٤، مرجع سابق ٤٧٤

فيها الإشكال، وتحدد الاستعلامات في طلبه الأحوال، ومن هنا يحصل اللبس، ويطلق برمن دور أن محل مسألتها أو تسهي مسائلها، فتسفل أداة من لسطه إلى لركب، وسحول من السهوه إلى السقيد^{٥٥}»

كما جئت على موظفي لدواوين، لتقصيرهم في تصويب لعتهم ونحو هذا، وركوبهم إلى ما ورثوه من أساليب أسلافهم الموظفين، واعتذارهم من هذا بأنه لا يجتمع العلم بالعربية وديها وأعرافه بأساليب لكتبه واصطلاحات لدواوين، «فكل من يعلم العلوم وأحده نفسه في تحصيل الصور، يسمع عليه أن يكون من وسط الكتب، فصلا عن الماهرين، وأنه على قدر قرب الشخص من العلوم والصور يكون نياعده من لاسظام في سلوكهم لصند»^{٥٦}

وقد كنت (لوفائع، منه بصرية الدواوين، مما عصب به أوصار للحس وشوائب الخطأ في المفردات والمراكيب شاع في لعتهم (تلك الرجل، وهذه المرأة، وهؤلاء الأشخاص، ومنه يفهم ويدا وكون مما ذكر، ومن حيث لبس، وورد جوابكم والحال، وسوى محاسبة، وكون من سابقه لتحقيق وكون من دا يتصح، وكان جاري المشاحرة، ويدا لا هذا بروم، وإنما من كون مذكورا بذلك،^{٥٦} كما شاع في براكيهم أن يكون بيتد بلا حبر، ولعل بلا فاعل، واسرط بلا حراء، ولاستنتاج من ممدعاب يباين المقصود، والحشو ولتطويل مما لا يحمل الكلام، إلى غير ذلك مما لا يمكن نعيم أن يسوق فيه لإحصاء^{٥٧}

وبلاحظ على دعوه الأفعى أنها تسمت بسمة الإصلاح اسطري، دور أن نحاورها إلى محال التطبيق، بمعنى أنه اقتصر على الدعوه إلى السوص المعوى وإصلاح العربية، في حملته دعونه إلى صلاح حار العرب واشرق عامه ولم يهتم بعن هذا الإصلاح إلى سبع ما تجرى على لسه العامه والمخاصة من الحس، لإصلاحه وتقويمه، ورعا حدث ذلك، ولكنه لم ينقل إيب

ومثل هذا تسمت دعوة تلميذه محمد عبده في عدليه وإن أثر عنه القليل من سبع بعض الاستعلامات لدواينه، وبيان ما فيها من معائب، دور أن يؤثر عنه بيان لاسعلامات لعربه لها على ما سبق

٥٥ راجع سابق ٧٦.

٥٦ لغة الإدارة العامة في مصر ٧٣.

(٥٧) لغة الإدارة العامة في مصر ٢٧٥.

ومن بعد هذين إمامين، يعاقب دعوت إصلاح اللغوي و يشط عبيء اللغة في
 يعقب مرداب لكتاب وأساليبهم، ثم عرصها على انموذج اللغويين واسجوبة التفسيرين
 لتسليم منها والملحون، وانجوه في هذا لتعقب بحفاها يعير ما كان لأسلافهم من
 أصحاب الأسقية للغة، إذ فصلوا في درساتهم بين الفصحى والملحونه ولغاميته لى
 استغرب في العصر الحديث، ونقص الأراء على عاميتها، ومن هنا تسببت دراساتهم في
 الاتجاهين

الاتجاه الأول .

تمثل في دراسات أقيمت حول العامية من حيث أصولها وفوائدها، و يبحث في
 أصولها ومعرفه عربيتها من دجيلها، وردّها إلى الفصحى إن كانت منها بسبب، ثم يحاوله
 وضع معاجم لها، جرى ذلك كله على النهج العامية في البلاد المختلفة، ولم يكن هذا
 الاتجاه - في حقيقته - وبالعصر الحديث، وإنما وصفت بدوره منذ عصر العثمانيين حين
 ألف العلامة يوسف المعري كتابه (رفع الإصر عن كلام أهل مصر) عرّص فيه ما دخل
 له من لغة أهل مصر، محاول أن يرد شيئاً منه إلى أصل عري، ويحاول أن يقيم شيئاً
 آخر على السجع المعري، وقد وصل إلينا مختصر لهذا الكتاب بعد بعده من تأليف
 محمد بن أبي السرو. الصديق الشافعي، المولى سنة ١٠٨٧ هـ سنة (انقول المختص
 فيها وفق لغة أهل مصر من لغات العرب)

أما في العصر الحديث فمن المؤلفات التي تناولت العامية المصرية

* لحنه لوفانيه في لغة العامية المصرية، بتسديد وهاء محمد طبع بالقاهرة
 سنة ١٣١٠ هـ

* أصول الكلمات العامية - حسن توفيق (الرسالة الأولى) - طبع في مصر سنة
 ١٣١٧

* معجم لغة العربية المصرية العامية، لأحمد ياسا تيمور، سر منه أمثلة في محله
 مجمع العلمي بدمشق

* الأنظار الإيطالية في لغته العامية المصرية، سقرط مك إسبيرو نشر
 سنة ١٩٠٤

ومن المؤلفات التي تناولت العامية لشمس

* درس في سردياته بينا وعربيه عاميه، للمسيبو مختل بعدى طبع في
ب سن سنه ١٩١٨

* هجه هل كهر عمدا (عربيه ليدية، به ايضا طبع في بارس سنه ١٩١٩

* نغاب لسوريه امحديه في سوربه ولسن، بلدكتور هلب حتى طبع في بروب
سنه ١٩٢٢

ومن المؤلفات لى ناولت عاميه نرافه

* للعه لعممة بعدديه، للفلس حرنل وسا لكلدوى لبعدهى - شره مطوله
في محه بلحه الأمريكة لشرفه سنه ١٩٠١

* دفع مروى في كلام أهل عروى معروف لرضائى شر منه أمثله في محه لعه
عرب سنه ١٩١٩

* بعنه لمساوى إلى لعه عروى لداود هو ابعد دى - لم يطبع

* معجم في بعه عوام لعراق، برروى عيسى ابعد دى بدأت محه لعرب بشره
ثم توقف عن عامه

ومن المؤلفات لى ناولت العامه بوجه عام

* معجمه، بينا بقطر بقطي، وفيه من بعه مصر و ساسم و عرب و بوس العامية
طبع في بارس سنه ١٨٦٥ وى مصر سنه ١٢٨٩ هـ

* رسائل في تعريبه لعممه، لمحمد عيدر بظطوى طبع بعضه في ليسانك
سنه ١٨٥٨

* رساله شامه في كلام العامه، لمخائيل الصباغ

* تدبيل إلى مردف عامى و بدجيل، برسيد عظه للينى طبع في بروب
سنه ١٨٩٩

لى غير ذلك من مؤلفات عامية لى قصص بينا لأسناد عيسى إسكندر معلوف في
محله مجمع سنه لعريبه الحرم الاول ٣٥ ٣٦٨،

الاتجاه الثاني.

وقد تمثل في دراسات أقيمت حول لفصحى، التي تدور بها أقلام الكتّاب والمؤلفين ولشخص عدمه ومحيط بعض ألقاظها وبراكيبها، ليبين ما قد يحويه سعيهم للعوى من شوائب يجب أن تنقى، وأخطاء ينبغي أن تصحح.

وقد تبين لنا من الدراسة في الباب الأول، أن بلاد العراق كان لها لمُدَّحُ المَعْلَى في مجال تشيئة للعوية في العصر القديم، إذ بهض بأعباء تصحيح الأساليب للعامه وبخاصه كسر من أئمة اللغة والسحر، أثر عن تى عشر عاماً منهم إراء في هذا المجال، في حين أن بلاد الشام وعمرها لم تقم بها مقاومة حادة لمظاهر السحر، فكل ما أثر عن لشفية الشامة انقادات يسيرة لم تجد من يأخذ بيدها، وردت في (بحر العوام في أصحاب فيه العوام، لابن الحسبلى، وفي (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) لابن الحلبي، وكذلك أمر اشقية في مصر - على ما سبق.

أما في العصر الحديث، فقد أحدثت بلاد الشام مكانة العرب قديماً، إذ سيطرت بها لجهود اعميه و للعوية، وهم علماءؤها يتتبع بعض الاسعمالات، ونقدتها وبيّن ما فيها من مخالفه لفصحى، وبكاد بلاد الشام تكون أوفر نتاج في هذا الشأن، ونليها مصر، ثم العراق، أما بلاد لبحار فلم تتم بها تنقيه دت حطر، وأما بلاد المغرب فلم تتم بها تشيئة أصلاً.

وسدرس ذلك كله في العصور الثلاثة التالية *

* فنصرنا في هذه الدراسة على جهود المقاومة للبحية التي سبهرت حتى سنة ١٩٧٨ م وعبت أعداد هذه الدراسة

الفصل الثاني

في بلاد الشام

غُيرت لسان من بين بلاد الشام - بقيام مهضة علمية ولعوية، برزت في الاطلاع على الآداب لأجنبية ورحمة كثير منها، وفي إحياء التراث العربي على نطاق واسع، وكان لهذه المهضة آثارها الحميدة، كما كان لها آثارها الصارمة - ولاسيما في مجال اللعوى - إذ سح عن الاتصال بالثقافات لأجنبية مع عدم التمكن من العربية أو فهمه - بل بدت من لألسه بعض السقطات المعيبة، أحدث بسرها شيئا فشيئا، حتى عدت مصدر خطر كبير على العربية، صوره لأب لوسن شيخو، في قوله: «ومن مساوئ ذلك لانتشار البعيد - يقصد انتشار الثقافة الأجنبية - ما أصاب اللغة من الفساد، وذلك بسوء الألفاظ الأجنبية والأساليب العربية، وربما وصح الضحافيون والمربون في نقلهم عن العرب لأوربية مفردات مختلفة لمسمى واحد، ولاسيما للمحترعات الجديدة، فاضطرب بحلافهم أفكار لقراء، وسوا من ذلك أعلاط وسقطات لعوية، شاعت في الجرائد والنداءات المنشحقة»^١

ومن هه تغيرت لسان بمرارة الشاح في مجال التنقية، إذ اهتم حمسه من لعوييها بتعقيب الكُتّاب في استعالمهم اللعوى، ورد ما قد يعرض لهم من خطأ إلى صوابه من اللغة الفصحى، وهؤلاء هم

١ - شاكِر شقير اللباني، المتوفى سنة ١٨٩٦ م، وله في هه المجال مؤلفان

الأول: (لسان عصف لبنان في انتقاد العربية العصرية)، وقد نشره أولاً في جريدة لسان، ثم جمعه في كتاب طبعه في بيروت بلبنان، ولهذا الكتاب أثر واضح وجهد ملموس في تنقاد الأساليب، وهو أول كتاب يستعد اللغة التي تُرجم بها العهد الجديد من الكتاب

١. الحركة لعربية في لبنان ٤٧، ٤٨

مقدس، ومع اهيئته هذه لم نجد من يشر إليه أو يصمغ في حصاء ب كسب محض، بله
إلا إسارة عبره من مقال لأستاذ عيسى إسكندر نعوف، في مجله مجمع مدحه لعربيه

الثاني أساليب العرب في صناعة الإنشاء وقد صم في سبيل انتقاد منبره
بعض أساليب كتّاب المخطوطة، وألكتاب مطبوع في مطبعة نفيس حاورخيوس بروم
لأبودكس سنة ١٨٩٣ م

٢ إبراهيم بن صيف الدين، ولد في بيروت ونوفي بدمشق سنة ١٩٠٦ وله مجموعة من المؤلفات على أساليب الصحاح في شرحه في محله الصمدية، ثم جمعتها لأسناد مصطفى بنوفيق المؤيد، بعد أن أضاف إليها بعض التصحيحات الواردة في بعض فصول محله الأول، وفي باب الأسئلة وأجوبتها من محله (صيف) وقد بلغت ما جدد بصيغ سبعه عشر ومائتي واحد وبعثت الأسناد إلى المحقق المؤيد بن مائة عشر واحد وطبع ذلك كله في مطبعه التقدم، بعنوان (نعم الحريز)

و جمع هذه المآخذ أيضا لأب حورج حسن ابيوسى في كتاب عنوان (معاني كليات
ومناهج الصواب) بعد أن أضاف إليها قسمًا أدعىه مؤلف في بسط المسبحة من رصيده
فصلا عن جانب من المسائل بلغوية لشأنه لوردة في بعض أعداد (نصيبه)، وقد مدار
عممه هذه بترتيب المواد على حروف المعجم مع مراعاة لتسهيل وتقريب إلى الفهم
على ما ذكر في مقدمته. وبعثت بأحد أبى أضافها على ما جاء في ابعه الخرن
فرايه عشرين مآخذ، والكتاب مطبوع في مطبعة لقسيس بولس في حريف البطار.

وَيُعَدُّ ابْدِرَحْيُ كَرَّ عَلِيٍّ بِيَدِ - وَاسْتَدَامَ بَوَاحِ عَامٍ مُتَعَدِّدٌ لِلْأَسَالِيِبِ، فَقَدْ سَقَدَ
بَعْضُ الْأَسْعِمَالَاتِ الْمَعْلُومَةِ الْوَارِدَةِ فِي (مَحَلِّ الْأَدَبِ، وَاعْدَمَ الْأَدَبِ، وَاسْتَرْجَحَ مَحَلِّ
الْأَدَبِ، بِأَلْفِ بَوَاحِ سَبْعُو، وَبَشَّرَ الْأَسْعَادَ فِي مَحَلِّهِ لَصَاءً (٢١، ٥، ٦)* كَيْ سَقَدَ (أَفْرَبَ
لَمْ يَرِدْ لِلنَّبِيحِ لِنَبْرَتَوِي، وَبَشَّرَ الْأَسْعَادَ فِي لَصَاءٍ (٣ - ٧ وَبَشَّرَ كَفَّ (أَفْرَبِي
سَرَجَ) لِلْأَمْرِ سَكَيْبَ رُسُلَانِ، وَبَشَّرَ الْأَسْعَادَ فِي لَصَاءٍ (٧)، وَكَذَلِكَ سَقَدَ مَوْضِعُ مَنْ
(أَفْرَبَ الْيَسِيمَةَ، لَابِسَ الْمَقْعَمِ، وَهِيَ بِمَصْحُوحٍ لِأَمِيرِ سَكَيْبَ رُسُلَانِ، وَاعْدَمَ هُنْدَ،

٢ نظر ٣٦٨

۳. نظر بر حد له و معجم نوادیس بر صفا بحالہ ۱، ۱۲

۱. نظریات مهمه معاصر ۲. کتاب ۱ ۳

❖ في عام ١٩٩١ قدم الاتحاد في مجاه

لسوفى، وكانت بينه وبين أصحاب هذه المؤتمرات أو جمعيات مساحلات لغوية مشهورة

٣ أسعد خليل داعر^٥، ولد ببلد، وتعلم بها، ثم اشتغل بالتدريس وجاه مصر، وسجل وظيفته في العلم القضائى في وكالة حكومة السودان، حتى توفي بها سنة ١٩٣٥ م وقد نشر ما حده أول الأمر في مجله المصباح في أواخر سنة الأولى، وفي الأخرى التي صدرت منها في سنتها الثانية، بعنوان (تذكرة الكاتب) ولما أصبحت المجلة عن الظهور جمع ما تنقده منها، وأضاف إليه ما عثر عليه في أثناء مطالعته^٦ لأكثر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، وبعض الكتب ودواوين الشعراء، وطبع ذلك كله في كتاب بعنوان سابق (تذكرة الكاتب)، وذكر أنه كتب يتنصص لنسبه على أهم الخطوط بعونه أبنائه في أسئلة الخطباء وعلام الكتاب في هذه الأيام، ولكتاب من مطبوعات مطبعة المنطوق والمقطوع بمصر سنة ١٩٢٣ م، ويضم من المأخذ ما يهاجر حمسين وربعه ما حده لغوى

٤ إبراهيم المنذر^٧، ولد في (محيطة، ببلد)، ثم اشتغل محامياً سبع سنوات، وأصبح عضواً مراسلاً في المجمع العلمي العربى بدمشق سنة ١٩٢٧ م، وقد جمع تنقدهاته النوعية، في كتاب سماه أكتاف المنذر في نقد علاط الكتاب، طبع سنة ١٩٢٧ م، ثم كرر طبعه بريدات، ومع أهميته كتبت لم يسر إليه لسكور ومصار في إحصائه لكتب الدين

٥ مصطفى العلايى^٨ وهو كاتب لبنانى، تولى تدريس العربية زماناً ثم وى قضاء بروت لشرعى، وقد سائر ما حده النوعية في كتابه (نظرات في اللغة والأدب)، أدى سبع فيه سقطات لشح إبراهيم المنذر، في مؤلفه سابق (كتاب المنذر) وهو من مطبوعات طباعة بيروت سنة ١٩٢٧ م

ما في سورن، فلم يؤثر ما حده لغوية تذكر إلا لعالمين ثمر

الأول شبح عيد القادر المعري، لدى كان من مؤسسى المجمع العلمي العربى في دمشق سنة ١٩١٩ م، كما كان عضواً في مجمع اللغة العربية بمصر وقد أسعد كثيراً من الأدباء لكتاب في مجده المجمع العلمي بعنوان (عزرات الأفلام)، وهي ثلاثون مقالة

٥ نظر برحمته في لآعلام برى ٢٩٢/١

٦ نظر مقدمته بتذكرة الكاتب ٧

٧ نظر برحمته في المجمع بولفس برضا كجده ١١٩

٨ نظر برحمته في مصادر علم سابق لأبيه ٦١٩

شرب على سبع سنين، من يونيو (حزيران) ١٩٢١م إلى إبريل (نيسان) سنة ١٩٢٧م. كما انتقد أساليب أخرى في محله مجمع اللغة العربية المصري وبخاصة لأساليب ادخله لى كتبها في جزء لأول من مجلد، بعنوان (عريب لأساليب) كما ألفي محاضرة في المجمع العلمي بدمشق، بعنوان (عرب الأفهم) أول فبراير سنة ١٩٢٤م. ثم طبعها بعد أن أضاف إليها ألقاطا كثيرة من يائتها، حتى يبعث كثر من ثنائته كلمة، فسميها ورتبها على حروف المعجم، وحمل في نهايتها فهرس للألقاط الواردة فيها، وحمل لها عنوانا هو (عرب انسان في لغة)، وهي من مطبوعات المجمع العلمي سنة ١٩٢٩م

والثاني صلاح الدين سعادى (الرغلاوى)، وهو سوري من دمشق، وقد صم ما حده لعمومه في كتاب بعنوان (أخطاؤنا في الصحف ولدواوين) من مطبوعات هاسمه بدمشق سنة ١٩٢٩م. وفيه نى در سه هذه لمحدد لعمومه

(١)

شاكر شقير اللبناني

حرّ في نفس شقير أن يحىء لخطر على لعمريه من قبل أصحابها أنفسهم . الذين هم أوّى لناس بحبها - وهؤلاء أرباب القلم، ممن ليس لهم مأرب سوى الحرص على كسب المال، لا كسب المعرفة ولا حس التصير وصحته، فهم إذا نظروا في كتب المتقدمين كان نظره على سبيل النسليه، لا الاستفاده، فكأنهم آلة تتحرك بأيدي حامليها، وهم يملون الأشعار تلاوه مفعك، لا تلاوه مستفيد^١

لقد كثر لألف حفا على ما يرى شقير ولكن كرت معه أخطاء للغة، حتى سميت كل المطبوعات، «والعله معروفة تصعب مداواتها، لأن كثيرين من الكتاب يكونون قد تعلموا في المدرسة بعض مبادئ العربية، والبعض منهم لا يكون به إمام بها؛ فيسند إلى غره، وحال يخرج الولد من المدرسه - وأحيانا قيل أن يخرج بطرح بصاعته لدى العموم فيطبع مقالات والأشعار، وهو يهرف بما لا يعرف، عهد الذى هنك سر العربية ومرق حجابها كل مرقق، وشعث وحنانها الباعمة، فاحتلط عثها بسميها وفصيحتها بكلام العامة»

١ - سان غصن نيسان ٢

١ - سان غصن نيسان ١

كذلك سَنَطَتْ جهود العرب على أيدي جماعه قُرُ حَظَّهم من شعبين لمعربَها
ومعربَ إِيَّها، فاصب أساليبهم لمعربة محذوفه سدوى لغوي، بعيدة عن سجع المستقيم في
العربية، بل في لأحسية السهول منها، إذ لكل لغة من الاصطلاحات والمجازات
والتكديبات وأساليب التركيب ما ليس بغيرها وكثير من أهل البلاد لا يفهمون الأساليب
الإفريقية، لأن شأنتهم سريفة، وأدواقهم لا تنطبق على الاصطلاحات العربية، حتى
لا يدركون ما ينقون من التركيب العربي، يسبوكه في قوسب إفريقية^{١٢}، وغير
لبصر بدك كالمسي في وحل لرح يتلبدك ويسحر وهو بطن نفسه ماشب مسية
مستقيمة^{١٣}

ولكى نعوم هذه الأخطاء كان لابد من قيام جهود بعده هذه المؤلفات والمعربات،
تفيل المصباح الدعوى ومدحه وترقص للبحر وندمه، ولكن جرى الأمر على غير ذلك،
إذ أصبح السجع وسيلة مدح فقص، فأدى ذلك إلى اكتساب الخطأ مبره الصحيح، وحتلط
الأمر على السمع والقدري، وسرت الأخطاء ونشئت في الأساليب في سهولة وسر، دون
أن يجد دفعاً أو مماناً

وقد حمل شعير على هؤلاء الدفدين، وعلى مذهبهم لدى صاع لعربية، حين قال
«ومادا يخافون إذا ظهر و بعض العرب في كلامهم عن كتاب ريد وقصيده عمرو ومقالة
بكر؟ وثى عار يدحو بالكاتب يد لله إلى ههونه واشاعر إلى فله بصاعه، حتى
تجاشى أن عسه عما بطن لبعض أنه إهانة به؟ أين لإهانة في سببه القوم إلى صحة
لكتابه وإمعان النظر في لنظم؟ وأين المحمل من يتطلب العوائد إذا صح به من يرشده
إيها؟ نعمري، لست رى في ديك وجهاً لقوم بل القوم أن يمدح الإفساد في نفسه بأن
صوت عمله على سبيل لتديس، فيبقى في صلاه^{١٤}»

لهذا كله حمل شعير نفسه عبء صيانة المصحح، وإصلاح ما أفسده العربون
والكتّاب، فوضع كتاباً لإصلاح لغة العربيين سباه (صاعه للعرب)، جمع فيه أمثال للغة
العربية والتكديبات، وعربها ما يرد منها من اللغة العربية، كما وضع كتاباً يبصره الكتاب
بقواعد العربية سباه (الأحكام الصحيحة في العربية لمصيحة) وجمعه في ثلاثة أقسام
خده في بصرف، ورسى في اسحو، والذات في انظروف والمجروف^{١٥}

١٢ - على عصى جيد ١٣ - على عصى جيد ١٤ - على عصى جيد ١٥ - على عصى جيد

١٦ - ذكر شعير في كتابين غير مطبوعين بعد در منه مع جاء به في كتاب تاني كان عصر
بين ٨ ١٤

ثم وضع كتابه (أساليب العرب في صناعة الإشاء، ثم كتاب (لسان غصن لسان،
وتنبيح في بعض من الكتاب الأول الاستعانة للعوى للكُتّاب، وبين ما يفعلون فيه من
مخراقات لغوية، ردها هو إلى صواب العرب

ثم في الكتاب، الذي فقد عرّض إلى حجب ذلك لبعض ما وقع من أخطاء لغوية
في ترجمة المعهد الجديد من الكتاب المقدس المطبوع في سنة ١٨٦٧ م وبخاصة
لإصحاحات أبو ردة في يساره متى وكان حرصه على ذلك سدياً لأن الكتب المذكورة
كل يوم في يد الناس وهو منقش للسكر ومُعنى به كُلاً لا عشاء، فيُحسنى توهم لصحة
بكل ما جاء فيه من حجب الإعراب^٥

وقد درج بتقارب سفير لغوية على ثلاث قصايا^٦ وتيه يتفرع منها غيرها، وهي
لتعريب، ولخطأ في قواعد اللغة العربية، واستعمال الألفاظ في غير محله

* ففي لتعريب^٧ برهص لتعريب اللفظي الذي لا يوافق اندوى لغوي وير
كان حادراً على فوعد سحر وتصرف، لعدم إنباء انعربية مثل ذلك، وبما نُكره مما
راه معرباً عن انعربية اني يتعجب هوهم فلا طلب له فلابه، وهو كتابه عندهم عن
الخطية^٨ أي إنه خطب فلابه يكون له روحاً - ولا مدخل في ذلك يعظه (طوب) ونقطه
(يد)، وهوهم لعب دوراً مُهتاً^٩ أو كبيراً وهو محار عندهم مسعار من غيل بروباب،
وأن العرب فلا يعرفون هـ، وهوهم لتحفطك السهاء من كل سر، وصحبه في انعربية
هناك الله أو أسأل الله أن يحفظك، وكذلك قولهم يارطى، يا لله اصدلح، يا ساء تعاديه،
وهي غيرت قصد من تتعجب ولا استعظام، وقد تُعرب تعرباً حرفاً، بابها عن دوى
لعب ولعربية، وإن استندم لأكرها سلامة لأداء انعدى

* وأما لخطأ في فوعد انعربية، فقد درج في خمسة - بين لأمر لانيه

التصريف

* وديت في جمع خاطئ على حطة بورر قصة (٣٦) وعلط على أعلاص وهو
مصدر لابي ولا يجمع (٣٠) ورفيق على رقيق (٤٥) وصار على أصله (٥٣)

١٥١ ل. غصن لسان ٣

١٦١ منه ما نُكره في لسان غصن لسان من ١٥ - ١٧

* لا قدم تصحيح كتاب لسان غصن لسان في نقاد لغوية بعضه

ولإتيان باسم المفعول من هاء لياتي انعم على مهبوب (٥١)، وإتيان به من ناصر بلا معنق، في وقعت معسباً على الأرض (٤٤)

و سبب لتفصيل فقد سيعمل منه الصيغة المفعولة "سبب منه" (٣٦) كم حيء منه نصيحه مدكر وصف ما هو مؤسب، في دبتونه أعظم (٣٨)

وحاء في استعظامهم أيضاً خطابات انني ما هو مدحج في قال هم لا يسمو بأمر الالين (٤٦) وسيعمل لام لأمر مع بصرع في الخطابات، في ستم بقلال (٥٧)، وإتيان على تف ما لاستعظاميه عند جره، في لا يسمو كيف ونا سكلعمور (٣٦)، كم حياء لإتيان بالمفعول لأخيه من مصدر كان، في حري على فلان كد، كونه فعل كد (١٨)، فان «ونقرر أن مصدر كد لا يرد، ولا يصح أن يرد مفعولاً لأخيه» ثم حياء لنسب في بيصه بفوهم وجه فلان يثبوت (سبب العرب ٨٢)

التذكير والتأنيث

سيعملو لريج مدكره وهي مؤنثه في نهدا ريج، وأربح طبيب (٤٥) ونديك سوي في سوي نسبي (٤٥)، ومثلها سدرع في بلانه ورعي درع (٤٦)، و عشرة ادرح (٨١)، وكذلك لوي معنى البعد ٥٥ وأرجل من أعصاء لإتيان في تهيئه رجل (٤٨) و ستم في ستم منصوب (٤٦)، و بكأس و بصحفه، هيا حياء في بنسره من سقوب خارج بكأس و بصحفه وهما من دخل محمول (٣٨)، كذلك ما حياء في لسيارة أيضاً من تأنيث الفعل مع أن مرفوعه مصدر مسيبك في هكك لنسب مشيته أمه بيبكم أن يهيك احد هؤلاء (٣٧) نصب (مشيته) أي ليس هلاكاً أحد مشيته، أما بفظه (بضع)، فقد سيعمل بصوة مدكر دئي، فقالوا بضع لوف (٥٤)، ومن لألفاظ التي اشوها بدناء من مؤنث المصون النصيحه - في النصيح (٤٨) والبعده بمعنى الامه (٥٢)، أما كنهه (مبياء) فقد أحروها على لتأنيث وهي مدكره - فقالوا مبياه عن مأمونه (٤٥)

الظروف

ستعملو (إبر)، ظرفاً دون ادخال الحار في، عليها، فقالوا فطعم لمجر أثر ديك (٤٤) ودخل لعلام برها (٢٣)، كذلك كنهه نساء وهي جمع نبي سيعملو ظرف بلا حياء، فقالوا كآ نساء ذلك فعل كد، (١٧)، كم سيعملو كنهه (صدد)، ظرفاً أيضاً

معنى إراء، فقالوا فتح باب ارددة صدد مصحح فلابه (٢٤) أما الظرف (أبدًا) المحتص
بالمستقبل فقد استعملوه مع الماضي، في ولم ننكلم أبدًا (٤٥)، كذلك استظرف (قط)،
ستعملوه للمستقبل وهو مختص بالماضي، قالوا

مُقَلِّي بِسَائِهَا بُدَّ قَطُّ لَا يَرُدُّ فِي أَحَى (٤٩)،

والمعروف أن (أحى) الظرفية تدل على اتفاق لزمانين، فيجب الاتفاق بين فعلها
وحواسها، ولكنهم خالفوا ذلك، في لا يلزمى زيد حتى أكرمت عمرًا (٥٤) وجاء عنهم
كذلك إخراجها عن الظرفية، ووضعها موضع (أحى) تأثيرًا بالأساليب الإفرنجية، في إن
الوقت لم تأت بعد حينها يعرفى بنفسه (٥٦)، وعند شقير أن (فيل) ظرف مختص بالزمان،
ومن الخطأ استعماله للمكان وضعيره في فتلفى قبيل الرصيف (٢٣) و المردحم قبيل
باب الحديقه (٢٠)، كذلك الإتيان بالظرف (بدي) للزمان وهي مختصة بالمكان - في
بدي مدوم فلا يكون كذا (١٨)،

الإعراب:

هم شعير لما جاء من مخالقات إعرابية في بشاره متى من العهد الجديد بوجه خاص
لشهرته، ولكونه كُلى يوم في أيدي الناس على ما قال، فربما ظُنَّ مآخاه به صوتًا وليس
كذلك، ومن مآخده الإعرابية على بشاره متى وعلى كتب آخر لم يصرح باسمه

معينه لمركب شرحتي في لإعراب معامه لإصافي في (يَبْ لَحْم) بد اصيف الأول
إلى اساي وصوابه فتح الحزمين على التركيب (٣٥)، وإخراج العدد المركب عما بسحقه
من فتح الحزمين إلى رفع الأول في الإصحاح الثالث عشر (٣٦) أما (هوق) الظرفية
فقد جاءت منصوبة وهي مضافه مسحقه انصب (٣٥) ومثلها أسفل، جاءت منصوبة
مع أنها محرومة بالي (٣٥) كذلك (وَن) الظرفية جاءت منصوبة صوتية في أن يكون
فيكم أولًا (٣٨) وفي الاستثناء جاء قوله ولا يعطى به اية إلا أنه يونان (٣٦) ينصب
المستثنى بعد إلا، والصواب رفعه بربحيًا على لبدله، وفي البدء جاءت لكثرة غير
المقصودة، بلا نصب، في قوله يامراتي (٣٥)، وفي لمبير جاء المبير مضافًا إلى التمييز مع
به مضاف إليه في ثلاثة كيال ذهب (٣٧، ٤٠)، والصواب ذهبًا ناصب وموزن
ديال

كذلك أهمل مُرُّ الإعراب بإهمال عمل أيها المخارمه، في بعك أسما تخصي (٣٥)

وعمل حتى لئاصبه، في حتى يخرجون إلى ذلك الرأس (٤٤) واعطف على المصوب مع
 همز لنصب في المعطوف، في وحفت أن أبدؤ لهم فسدركوني (٤٤) وفي لا تقص مالك ثم
 بنومى (٤٢)، كما جاء بهما عمل اسم الفعل في معونه، في عنيك ريد - بالرفع (٥٤)،
 وجاء فلا أنتم تدحون ولا الدحلى تتركوهم يدحون (٤١)، بنصب انداحلين - وهو
 حط من وجهين الأول أنه لا لزوم سكف، صير فعل قبل المبتدأ، والاسم أن لعطف
 هذا بين سميتن والمرجح الرفع على الابتداء، كذلك جاء بالعطف على الصير المرفوع
 بنصب بلا فصل، في اضطرب وجميع بالرفع - والنصب لنصب، فيكون معولاً معه
 (٣٥)

التعدي والظروف

بعض الأفعال للآرمة جرى عندهم متعدياً، وبعض الأفعال المتعدي حري لآرمة
 وبعض حروف التعدي حل محل بعض آخر

ومن الأفعال التي آرموها وهي متعدية أو عُدَّوها بوحد وهي تعدى إلى ثين دخل
 (يدخلون إلى الخيم ٤٣)، (فدخل إلى محذعك ٣٥) وأبى (أبى عن ذلك ٤٤) وتسق
 (يسقون على الأحشاب ٤٥) وقطع (اقطع بصفين ٤٦) وسدى (يددون إلى
 اصحابهم ٣٦)، وأبى (أبى ساعر بنامون ٤٣)، وأسأدن (سأدت منه ١٥) سلب
 العرب،

ومن الأفعال التي عُدَّوها وهي لآرمة، أو عُدَّوها بى ثين وهي تعدى إلى واحد نظر
 (لا تنظر دموعه ٤٢) وحرد (حرد في الفناء ٤٣)، وأدن (أدن صموئيل برجليه حملة - أى
 بحمله ٤٦)، ورد (يردها مكانها ٤٧) وفكر (وفكر الحنة في ذلك ٤٧) وسما (سما كد
 ٥٤) وبطأ (بطأ فيومه ٣٨) وبع (بيع ما يحبه - ٥٠)،

ومن الحروف التي حلت محل غيرها في التعدي اللام، حلت محل إلى في (أسلمها
 لحصره مولانا القاصي ٤٢) وفي (وشاف نفسي للمتحر ٤٤)، و(عنى) حلت محل إلى
 في (ولس سبيل على قتل ٤) و(عن) حل محل من في (ينظف سائر الأحجار عن
 اوسح ٤٥) وفي (ماهيك عن كد ٣٢)

التراكيب

ومعظم ماوقع فيها من أخطاء جاء متأثر بالأساليب الأجنبية، ومنها
 * كلات مرة أصابوا حله سبع (٤٢)، - فيه الابتداء بالمكرة بلا مسووع لفظي

و معنوی، و تقدیم لظرف علی متعنه بلا د ع، و إعدده ضمیر جمع مذکور لعافیه
عنی ما لا یعمل

* حیث یكون كثرة هـاك یكون قیدك (٣٥)، حیث وهـاك بمعنی واحد
فلا یجمعان، فإن حیث مضافه إلی یكون الأولى، ومعلقة بالاسم التامة، ومتنه هـاك،
فأصل التركيب، یكون قیدك حیث هـاك كراه، فمضرب هـاك بین مضاف ولعضاف
إیه

* فل من هو؟ فل فلا حدّه (٥٦)، فه تقدیم مفعول لفعول، وهو تركيب
فرجعی سقیم

* علی رید د وحد عمرو فما اعتمادی؟ (٥٣)، فه تقدیم مفعول جواب
سوط علی الأداة وعنی بعدد وما لاستفهامه

* نكتب روراً بو ررری (٥٣)، فه تقدیم للام بر بظه بحواب لو عیبه

* فما كان لا یفعل وإذا بالرئيس قد حظ لشرع وأیظن بالحدیث لشرع
(٤٥)، بصوب حی حظ لرئيس لشرع وأیظن بالحدیث لشرع (٤٥)، أو وأیظن
لحدیث وشرع

* ففعل یفعل ما ندري ما یقول (٤٨)، جاء خبر فعل فعلاً متباً به

* ما دم یحبی بی و می (٥٢)، وكذب یفطر مر رری (٤٤)، - فیه تقدم خبر
ما دم وكابر علی سمیعهم، وخبر ما دم لخدمة لا تقدم علی اسمها فی التصحیح، وعنی
فرص تقدمه بصیر التركيب ما دم بی و می یحبی، وهو خطأ و صحیح، ولا یمكن تقدیر
ضمیر مسر فی دم إلی یس قبلها ما یعود عیبه

* فعل یوهب مرحوم لرحم (٥٠)، - فیه إهمال اسم لعل، وأما تقدیره ضمیر ناس
فغیر منصوص علیه

* ووجد فیه ثلاثة آلاف فطار من اندهب كـ قد حزن اندهاء هـاك (٤٦) - فیه
جمه كـ وما یفعل تحت للمعدود فسرهما ضمیر یطابق لمعرب فی المعنی وهي حالیه منه
نه إلی حار كان د كـ جمه فعنه لا یتقدم فی التصحیح علی اسمها، وفرص حو ر تقدمه
لا یسعی عن ضمیر یطابق الاسم وهـا سم كـ هو اندهاء وحارها (حز)، ضمیره

مفرد، فلا يصح، ورد قيل إنه من باب التدرع مع أنه لا يكون في الأفعال الناقصة
 بـمُ أيضاً، أحد اعتبارين يحتمل صمراً يطابق لاسم، ولا وجه لجعل كان رتبة في
 مثل هذا انعام

* وم نقدر أن نتخلف عن بعضها بعض ١٥١، وشاوروا مع بعضهم البعض وقالوا
 بعضهم لبعض (١٤)، وتحذيراً مع بعضها بعض (١٨)، وعقوا عن بعضهم البعض (١٤)،
 ولصواب على لترتيب بعض عن بعض وبعضهم مع بعض وبعضهم بعض
 وحذف مع الآخر وبعضهم عن بعض

* ليت كان ذلك الخبر الذي له من (٢٣) استعمل ليت بلا سم ولا خبر ولم
 يسمع ذلك، وأما تقدير صمراً أشأ بعده فغير معروف ولا موضع له

* جاء به صدّيقون الذين يقولون (٣٧) جاء إلى يسوع كنيه وفرسيون انديس من
 اورشليم (٣٧) جعل الموصول - وهو معرفة - بت سكرة، أو جعل لاسم الموصول
 رتبه، وكلاهما منكر في عربية

* من يقول، ي ن اس الإنسان (٣٧) - هذا تركيب غريب محض، وقد جعلنا يقول
 بمعنى يظن بعد لاستفهام، لا يصح، لأنها غير خطاب، وعلى فرض صحته يكون (من)
 مفعول شئ فيقضي جعل أن يصح همره - مع سمها مفعولها لأول، فكيف يعطى
 خبر - وهو بن الإنسان بتدليل انصحه على ابن همرم كون بن بدلاً من اسمها
 بدليل نفعه عنه، فيكون لاستفهام عت لأنه فاصد يقول من أن على قول
 بس، وعلى كلا الحدين لا يقع أن مع سمها مفعول ظن، كما إذا قلب من يظن ريداً
 وقد جعلنا يقول معناه لأصلي بدليل كسرة ر وحج أن يكون معترضة مع
 فاعلي بن المبتدأ والخبر، فيصير التركيب (من إي ن اس الإنسان، فكيف يجمع
 لاستفهام والتأكيد؟ أي كيف يخبر عن سم لاستفهام بأن المؤكده، حتى إن جعلنا اس
 بدلاً من اسم ان إذا كان من خبر، على التصحيح لأن سم إن صمير، كقولنا من
 ن لأن الصمير هو المقصود الإخبار عنه فكيف يأتي خبر بن اسم استفهام؟

فعلى كل حال هذا التركيب فسد من كل وجه، وصوبه من يقول لاس ن
 و بن الإنسان ولا يصح جعل ابن الإنسان مستأنفاً، لأن لسائل غير قاصد له

٦ - نظر مفصيل هذه تصويبات في كتاب غصن بل ١٢ وفي سائر نصوص في صاعقه الإنسان ٦٢

* وأما تسجيل بعض الألفاظ في غير محلها، فمثل
وضع نطق موضع آخر

وضعوا (نعم) موضع (كلّا)، لفائدة للرجوع والردع، في أنب لا يحب زيد، نعم، لكن
يحب به (٥٢) ووضعوا إذا اشترطيه موضع أداه الاستفهام، في ما أدري إذا كان حصل
كذا، وسأله إذا كان حصل كذا (١٧) ووضعوا أدب الاستثناء غير سوى وعد
موضع إلا، فاستعملت حروف منها وفي بلخار بعدها، في ما أخاف غير من فلا،
وما أمشي سوى مع فلا (١٨)، وعدا عن كذا (٢٧)، كي وضعوا، بما موضع لكن
لا سدر كيه، في لا تفعل كذا، إنما حري عن كذا (١٧)، ووضعوا أو أو موضع ر
لصية، في لا يلبس ويحصر (٥٧)، وطك موضع مدام، في طاما زيد عددا لا يحتاج إلى
أحد (٢٨) ومارل موضع مدام أيضا، في ماراا زيد يفعل كذا لا سحج (٥٥).

إدخال نطق على حر

أدخو همزة الاستفهام على لعل، في لعل ريدا يروا (١٩) وهل على لعل في هل
لا يستطيع؟ (٢٣)، وهمزة الاستفهام على هل، في أهل نعل كذا (٢٩١) وبو على مه،
وهو شرطيتان (٣٢) واعطف على مثله، في ثم وإن الأمر حري كذا (١٩).

ربادة لفظ

لباء رادوها في الفاعل، في يحى لك بأن يفعل كذا (١٨)، وفي للمفعول به، في فعل عا
عندك من أمره (٢٣) وفي مفعول ظر، في ظنت بأنه صديقي (١٨)

اللام رادوها مع بو، حين يكون موصولا خريبا في وددت بو تريدني بيا عن ذلك
لمحضتك لصح (٢٤) وبعد إن اساعية لدخله على (لا)، في وإلا ما فعلت كذا (٢٥)،
وداخنه على (عد)، في كذا بعد كان (٣١)، وهي لا تدخل على عد إلا في موضعين
الأول ربط جواب قسم مذكور أو مقدر، والثاني تأكيد خبر إن المكسورة أهمرة بد
كان فعلا ماضيا مفعلا بفس، كم رادوها في حري ليس، في لست بحصل على كذا (٥٧)،
وهي عندهم مثل لام المحجود لدخلة على حري كان اسميه

لواء رادوها في الجواب عند احتياج الشرط وانقسم مع تقدم انقسم (٢٦)، وفي حري
أبدا غير انقسم معنى لشرط في فلا وإن كان عيب فإنه يحيل (٣٠) وفي جواب
الشرط وهو مضارع من غير المواضع المعهودة، في إن قال ذلك أبعد فيبيد (٣٨)

وفي حوب ثا. في وينا فسد أمر لندر فأصلح (٥١)

لو و ردوه بعد أدّه لتشييه، في كى وأ (٢٥) وبعد لاسيّا في لاسيّا وأ الأمر
٢٦. ومع أّى ابواقعة صفه، في صاحبت ليوم رحلا وأّى رحل - ينصب أّى ٢٧١، وفي
حر ابتداء، في رحل يكون جميع الملوك ويكون هذه حالته (٤٣) وبين سم لا الناهية
لبحس وحبرها المحدوف، في لابد وأن يكون كذا (٥٥) وبين كن وحبرها، في ن كن
ولابد كذا (٥٥)

ن دحيوه على حر بع (١٩ ٤٣) وعلى حر أفعال اشروع بحر ده ود حلا
عبيها (في) الحارة فلو أّحد ن يفعل، و في ن يفعل كذا، ومثل أّحد سرع وأبتد
٢٨، ٢٩، كم أدخلوه في حر كن (٢٩)

ومن لألفاظ التي سعملت رثده أّصا أّكّما، في نحو كلما أّصهد كى بحب
(٣١) ولا ولكن، في نحو فلا ن كن غدا إلا أنه بخيل - و نكه بحيل (٣٠)

وهذه المدحد ابنى استدر كها شهر على كّتاب رمانه ومبر حيه واني قدما كبراً منها
في شيء من تنظيم سنر إلى مقبسه في لتحطنة وانصوب، وهو ما نحمده في عبارة
واحدة هي (الأفصح بى سمع، فلا اعداد عنده بالقليل أو لبادر أو الشاد) وترتب على
ذلك ما يأتي

١. عدم أّحد بارة علماء للغة وبن استعب شهرتهم إذا رأى في ذلك
ما يعارض الأفصح في نظره، فهو لم يرض عى نفل سبونه من حور ر دحل نأ الحبيه
على لمصرع^{١٨}، وم يعتد ك ذكر أنه جاء في القاموس من أسر ارباعى فخطأ قولهم
حر مسر^{١٩}، نى سار، كذلك لم يعتد ك جاء في كتب اللغة مما يخالف المشهور، حين عى
لهمر في أعاق وأعال وأغاظ، لأنه لم يثبت ورودها في كلام العرب إلا ثلاثه، ولو وردت
في كتب اللغة فربى كان ذكره رباعيه تصوراً أو بدور السماع، حتى قال بن لسكيت
«لا يقل أعاظه عيفاس عيه أعاق وأعال، إلا في ضروره الشعر»^{٢٠}، ومن أنكر
بعض ادائهم اربحسرى لدى ردّ عليه استعمال (بدأ) للشروع كابتدأ فلهن
فهم وإد بدأ يعرى^{٢١}

(١٨) لسا، غضى بى ٢٩

١٩. بى، غضى لى ٢٦ وم جد رباعى في القاموس سر

٢٠ بى، غضى بى ٢٨

٢١ بى، غضى بى ٤ ونظر سيبى عرب ،

(٢) أصل إى محطنة العلماء في استعياهم للعوى، وقد عقد بذلك جزءاً من كتابه بعون بين ما يقع لبعض المشاهير^{٢٢}، ذكر فيه أن لا علاقة بين لعلم باللغة واستعمالها، فقد يكون ربد نحويًا وعمرو لعويًا ويكر ساعراً مُجيداً، ولكن لعصمه الله وحده، وإن المستقصى يد واحد شيئاً من هفوات العلماء، لا يصح أن يعص أطراف عن إظهاره لنلا سهور من يطع على ما يكتبون، ولا يلام بذلك عند أرباب الإصناف، لأن مرعاه هو بين اسعة أولى من مراعاة الحواطر، ويرى أن محطنة علماء اللغة غير مقصور على العرب فقط، فكثيراً ما خطأ الإفرنج علماءهم لذين يستبدون على قواهم لتأييد انقواعه، حتى لقد وضع (شبهل) كتاباً بنفسه في قواعد اللغة، أظهر بكل صراحة خطأ مشاهير علماء وفحول لشعراء في عدة مواضع

وهي مقدمة من خطأهم شقير علماء النحو، لذين يستعملون جموع لقله في موضع جموع الأكثر، وعكس ذلك، في هوبهم حروف لعله وأحرف الهجاء، وهي بعض كتب النحو ترى لحروف المشبهة بليس، ولحروف المشبهة بالفعل، وهو يحمل ذلك منهم على لسهو ولتسامح^{٢٣}

(٣) التصييق في أمر الضرورات لشعره، فهي في ربه لا يبيح إسكان ما حمه لتحريك، حتى لقد خطأ ما جاء من إسكان بعض في (تجمع) من قوته (كما عهدت وتجمع بين اءار، كما لا يبيح حذف استوين، حتى لقد خطأ قوله (إن كتب بطن فأترك) فالصواب - بطلاً بالتسوين - كذلك لا يبيح الضرورة تحريك عن اسلائي لسكنة، في نحو رطب وعذب وعُف^{٢٤}

(٤) ومن لأمر الموقوفة على لسباع عده

* التصمين، ولدا الحز هوهم حبر في موضع الصيد - بإحلال (ي) محل لباء وقد سمع عن العرب يصبر في المسألة، ولكن لا يقاس عليه، يقول «فتصمين بعض الحروف معنى البعض لا أحسبه إلا سماعياً»^{٢٥} وكثير من مسائله يصح أن تحمل على التصمين، نحو لا يستطيع على القيام، حملاً على لا يقدر عليه، ونحو وى ولد ينأسى بنيه، حملاً على يقتدى به، ونحو يروح ما حمده، حملاً على يكشف أو يظهر

* تحريك عن اسلائي، في نحو لحم ولعص، وقد قال عنه «إنه يعلب تحريك عن

٢٤١ لسان عص لباء ٥

٢٥٥ لسان عص لباء ٢٢

٢٢ لسان عص لباء ٢٢

٢٢٣ لسان عص لباء ٢

بكلمة لساكنه في شعر، ذلكت الماء مضمومة، ولكن لا يطرّد ذلك فيؤحد
«سبع»^{٢٦}

* مريدت لأفعل وما يبعث من اشتغال وإلغاهل فقولهم شغل بلى، الح
عنه صوابه شغل وانكف، عنه حظ وكذلك مشغل من «سبع» ليس ذلك
في «موس» و«سبع» سهدف - حظا، في قولهم أنت تستهدف الرجل الاسمر، لأنه
يسمع

وإذا كان سفير يأخذ بالأفصح من اسموع فقط، متحاً ما عنه فقد لاحظنا أنه
يبرم ذلك دائماً في هذه أو في «سبع» له

* ما في هذه فقد جرى على أن لو أو العاطفة تصد البرس، حين حظاً قولهم
يردد الطعام ومنهم، لأن لاسهم قبل الأرد^{٢٧}، وذلك غير المشهور عن العرب،
فهي لمعنى «ومعها» أو العاطفة - مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه،
وعلى سابعه، وعلى لاحقته قال بن مذكوكوب بلعنه ر حح، و«سريع» كثير،
ولعنه فس^{٢٨}، وفيه أيضاً «وقول لسرى إلى إسحويين و«لغو» جمعوا على أن
لا يعيد لترتيب مردود، بل فإن يافادب ياه فطرب و«ربعى» و«ثعب» و«بو عمرو»
برهد وهشم واشدعي^{٢٨} وجاء في الجمع رداً على من قال يافادب لترتيب «ورد»
بروم لسفص في قوله تعالى ﴿وَادْخُلُوا أَبْابَ سُحُورٍ وَقُوتُوا حَقَّةً﴾ مع قوله في موضع
آخر ﴿وَقُولُوا حَقَّةً وَادْخُلُوا أَبْابَ سُحُورٍ﴾ ونقصة وحده^{٢٩} ومن ذلك يتضح أن
يافادب لترتيب لم يفل به إلا القليل، فليس هو المشهور بين العرب على ما يرى شهر

كذلك جرى على أن المشهور في (قد) أن تصد لتقليل عند دحوها على لمصارع،
وبنى على ذلك هذه لما جاء في بعض الكتب لكسبيته، من قولهم قد تعلم الله أفكارا^{٣٠}،
لكن جاء في الجمع وفي معنى^{٣١} أن من معنى (قد) مع المصارع اسوق أو لتفصيل أو
استحقاق أو تنكير عند سيويه أو «سقى» عند بن سيدة ولم يبن أن هذه المعنى
هو المشهور، وذلك يدل على لمسونه بينهما، وعلى أن مراد ذلك إلى مساق الكلام

(٢٦) لسان عصم بيان ٥٦ ٢٩١، جمع هوامع ١٢٩/٢

(٢٧) لسان عصم بيان ٥٦ ٥٧ ٣٠، لسان عصم بيان ٥٥

٢٨ معنى سيب ٣١ ٣١ ٣١، انظر تفصيل لمعنى و الجمع ٧٢ ٧٢ معنى ١٤٨/١ ١٥

وحرى أيضاً على أن يعديه الفعل (عزم) بلا حارّ - خطأ، مع أن في اللسان (عزم)
 «قال بن برى ويقال عرمت على الأمر وعزمته، قال الأسود بن عماره لوهلى
 وفولانها هدا، الفرى وعزمته» فهل موعده قبل يفرق فتعلمت
 وفيه «والعرب يقول عرمت الأمر وعزمت عليه، قال الله تعالى ﴿وَإِنْ عَرَّمْوا
 لَطْلَأَ مِنْ اللَّهِ سَمِيعَ عِيبِهِ﴾» ومثله في لقاموس، دون تصريح في المعنيين، هو
 المشهور.

وأكثر سهر نأسى بأبه - بمعنى اهتدى به، وقد جاء في اللسان (أسد) «ونأسى به،
 أى تعرّى به، وقال لهروى نأسى به، تبع قصده واعتدى به»، ولم يبين أيها هو المشهور
 وبما عابه سهر وه وجه هوئى يصح به، مذكر الفعل (يبلغ) في قولهم لوحجت عظامى
 ولحمى ورينى، لم يبيع عشرين مثلاً^{٣٢}، إذ لفاعل ضمير يعود على المذكورات، أى لم
 يبيع هذه الأشياء، ولكن يصح المذكر بلا صعب، على أن يكون الفاعل ضميراً مذكوراً
 أى لم يبلغ ذلك المذكور.

كذلك عاب أن يقال وضمى شفتك محكماً^{٣٣}، بحذف الموصوف وبهاء الصفة، وجاء
 في الجمع^{٣٤} «وبحذف المفعول لقريبه، ويقام عنه مقامه إن لم يكن ظرفاً أو حمه» ومن
 لقرائن التى ذكرها تقدم ذكره نحو ايبى بماء وبو باردًا، وهذا تقدم ما يدل عليه وهو
 الفعل، فالأصل وضمى شفتيك صهاً محكماً

وأخيراً عاب بعض التعبير المترجمه، لأنها محق لنوى لعربى، ويرى كاتب حاربه
 على الفصح مشهور من القواعد، ومن هذه التعبيرات للصحية أنم سعدت على مديح
 عذك، وقتل نوب - بمعنى أصابه - وهرأت على وجهه العصب - أى بدا في وجهه -
 ودرس لفر القلاى أو لعمل القلاى - بمعنى ما سه واشتعل فيه أو دقق لنظر وابحث
 فيه إلى غير ذلك من الاستعلايات المعربة^{٣٥}، التى سميت من ناحيه القواعد اللغويه،
 ولم نسمع من ناحيه اندوز وإحساس العربيين.

* وأما عده براهمه مشهور في استعماله هو، فيبدو من

٣٢٠ - ص ٤٧ - عصر بيان ٤٧

٣٣ - جمع فهو مع ٢ ١٢

٣٤١ - نظر منه حرى في لسان عصر بيان، في الصفحات ١٥ ١٦ ٥٦ ٥٨

نسبته إلى الجمع على حاله دون إيراد إلى المفرد، حيث قد وأما كسب المكتسبه .
ومعروف أن لنسب إلى مفظ لجمع مذهب كوفي، وهو غير مشهور.

كذلك نصب عراضه في ويده اللوحان مكيوب فيهما «عشر وصدى»^{٣٥} - على
تذكر (مكيوبا) ويسمى أن توث يوم يعترض على تعريف لعدد دون المعداد المضاف
إليه، ويدل ذلك على إشارته المذهب الكوفي، وهو غير المحترق، إذ لم يرؤه لا «نكسائي»،
هي الخمسة توث، وقال عنه أبو زيد «إن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء»^{٣٦}

وذكر أن كسب المضاف التذكير أو لتأنيث من المضاف إليه يختص بلفظي (كُلّ
وبعض، وقد جرى هو في استعماله على غير ذلك، إذ قال إن كثر تر كيبها عامية^{٣٧} .
فأب (عامية)، وهي حرة (كثر) تذكر، كأنه أكسبه الأسس بالإضافة إلى (تر كسب،
وأكثر من استعمال كلمه (بعض، معرفة بالألف واللام، وقد لح ذلك كثير من العلماء،
وعلى صحته هو غير مشهور.

نسب إلى فرس وألفها خامسة مقصوده مرة بقلب لألف و و، فقال «سعه
لفرسويه، وأخرى بإبقاء لألف، ومعناها معاملة المعداد مما هيته للأساس، فقال
لفرساويه^{٣٨}، وكلاهما خطأ

وورد كثير في كلامه استعمال (بو، بعد احبّد، كقوله في حيد بو عهدهم محبّد
بحكم من لا على كل ما يكسب ويشتر^{٣٩}، وهو به يا حيد بو ممكن التصريح
ولا وجه - بو، هذه على ظاهر كلام لحة وعلى مذهبه هو من لأحد بالأنشهر، لا
لا يصح بمصدره، إذ هذه في تسبق - أودّ أو يودّ، وقد تأتي مسبوقه بغير ذلك في
منه محفوظه^{٤٠}، كما لا يصلح أن يكون سرطيه وحواب سرط محدود يدي عبيه
ما منه، في حيد هو مثلاً لأن هذه لأسلوب كالأمر فلا يُعَيَّر على أن مخصوص و
حيد غير موجود، ولا يصح مصدره - الأمر مثلاً، لأن هذه لهدف غير حار على وجه من
«حوه» لإعراب

٣٩ - سان عسر بيان ٢
٤٠ - سان عسر بيان ٣
نظر معجم جيب ١ ٢ ١ ٢

٢ - سان عسر بيان ٤
٣٦ - صلاح معجم من لغة بحر ٢٨
٣٧ - سان عسر بيان ٥ و نظر ٥٧
٣٨ - سان عسر بيان ٧ ٢

و سيعمل سم استعمل على غير ماورد عن العرب، في قوله واقبح من ذلك
بكثير^{٢٦} فلا معنى للحار والمحذور ولا محل له، فضلاً عن عدم وروده في التصحيح

وأكثر من استعمال (العموم) في معنى عامة الناس وكأفئهم، ومن ذلك تصحيح بعموم
لروم إيمان قواعد اللغة، وسديدة لروم لمدارس والعموم أيضاً^{٢٧} - والعموم في اللغة
ما جمع العلم حتى لأب، وإنما معنى لشمول، وكلاهما غير مقصوده، إذ عامة الناس في
مقابل خاصهم

و استعمل لتعير أهود، فقال هؤلاء كثيرون من دعياء العلم لا يفقهون ما يكتب
لبيهم^{٢٨} وقد أنكر ذلك الحريري وابن الأثيري، وإن صححه بعضهم فلا يصح هذا،
إذ بما صححه حيث يشار إلى المراد، في نحو هود يفعل، أما هنا فامتنار إليه مجموع
(كثيرون، ويسو أن شفيراً لا يحطى التعبير مع المراد، فقد ذكر قولهم فهو ذو مدك
عندك^{٢٩}، ولم يُشر إلى خطأ ذلك

ولم يحسن التركيب العربي في بعض استعماله، لإساءة استخدامه فعل الكيونة، فقال
ولكويي عرف اللغة المرسوية يكون بحثي في يترجم منها، وقال لأن كثيراً من
الكاتب يكومون قد نعموا في لمرسه بعض مبادئ العربية، وقد وهو كن نرم هذا
لأن لفعل طيب^{٣٠} ووضح أن فعال الكيونة هنا فلهذا نكس الاستعلاء عنها، فهي
ستعمالات منه غير مشهورة

وحاء في كذبه (أساليب العرب في صناعته الإنشاء) هذا التعبير لعريب «وأي الله أن
يكون كذا، أي لا سمح الله وأن يكون إلا كذا»^{٣١}

وحاء أيضاً سعيه الفعل (أكد) متعدياً بنفسه، فقال وأأكد بحقه^{٣٢} - ومعروف
أنه مطاوع أكد فلان الشيء فأكده، فهو لازم، ولم يرد تعديته، كي لا يصحح على الشخص
لأن الشخص ساعى عند شفيق على عاصي

٢٦ ١٤١ سبقي ٧، ٨، ٢٦

٢٧ ١٤٧ أساليب العرب ٧

٢٨ ١٤٨ سبقي ٢٢

٢٩ ٤٢ سبقي عصب لبيد ٢٨

٣٠ (٤٢) سبقي عصب لبيد ١٤، ٨

٣١ (٤٤) لسان عصب لبيد ١٣، ٤، ٢

٣٢ ٤٥ سبقي ٤١

الشيخ إبراهيم اليازجي

في رأي ليدهي أن تشتر الحرائد في لعصر الحديث قد بعث لعربية من مرقدده، وأحدث ههه شاملة في المدرك والأدواق ولاداب، فكان ذلك سبباً في انتشار صاعده نفعه ومدرست لكتاب على أساليب الإشاء، واقتباسهم صور انراكيب المحلقة، وإحياء كبير من ندهجه لفصحى بين عامة الكتاك، وهذا من ذلك بانعاش اللغة من كبوها وإحياء لآمان في عودها إلى قديم روثيها، كما أدى هذا الانتشار أيضاً إلى حاده اللغة التي تكسب بها، عما يشه عنه من لمباراة بين لأفلام، وردحام الفرائح في حميات لسبق «بنت أم مع ذلك كنه لا يزال يرى في بعض حرائدنا أخطاء، قد شدت عن معون الله وترب في غير مدرسه، أو شتمت في غير معدها، فحادث بها اعباره مشوهه، ودهيب عما فيها من ابروس وحوذة لسبك، فضلاً عما يترتب على ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولاسيما إذا وقع في كلام من يوثق به، فتتدونه الأفلام بعبر بحث ولا تكبر»^١

لهذا دفعه حرصه على سلامة الفصحى إلى شر بعض لبحوث الدعويه، ومنها لأمالى الدعويه، وأعلاط العرب، وأعلاط الموسدين، ولغة لعامة واسعة الفصحى، ولغة والعصر، وأعلاط لسان العرب، ولحار وانعرب وانردف، لكن هذه لبحوث لم تؤت ما كان يرحو هذا من نعمة فافصرت فائدها على بعض الخاصة والمتبحرين في اللغة وقيل ما هم وبدأ رأى أن يعدل إلى انتقاد لغة الحرائد، ويبين ما يفسر فيها من اعطت شائعة، مع الإسارة إلى وجوه تصحيحها، وهذا - في رعمه - من أسهل سبل الإصلاح وقرى، إذ لم يتح فيها منحي القواعد للكلية، كما فعل في مبحث اللغة وعصر

وعند يدهي أن أخطاء لغة الحرائد ترجع في حميتها إلى أمور أربعة أحدها التعريب الحرفي عن الإفرنجية كقولهم عُرف من فلان هذا الأمر، وفعله رُغماً عنه

وبينها انوهم بالقبس على أسلوب فصيح، كقولهم نظر إن كان ربه في داره،

وسلته ذكر الأمر كذا وإلى ما في ذلك من التعريب الخرقى عن الإفريقية، نجد أنهم
 وسوه على ما يرى في الكلام لفصح، من نحو قولهم فعل هذا إن استطعت، ونحوه
 وثالثها مذبذبة لمسهور عند العامة، كصوغ اسم المفعول من الرباعى على ورثه من
 اسلاثنى لكون العامة طرحت ههنا الرباعى كالمثبوت والمنسود والمتعوب

وربما المذبذبة في انقصاص نبي قد يندحأ إليها بعض لكتاب ليربأ بنفسه عن
 انوفوع فيما يظن أنه من مردول الكلام العامى، فيأتى بألفاظ وتسابيب ليست واردة عن
 العرب، ولا تسمع من العامة، كقولهم احمنى عن ذكر الأمر أى تحاماه وتقادى منه
 وقولهم درك الخلل والفساد أى تداركه ومن يعبرهم القريبه التى أخرجوا فيها
 ألفاظ اللغه عن وضعها، وكسوه نوباً من العلق والإلهام، قولهم إن تلك اسحور كانت
 منيب لأوباء ومبتكر للأمراض، وقولهم دحان المعامل وعشر يدي لصناع

ولم يكن اليارحى مبتكر في كل مأخذه في اللغة، إذ سبقه شاعر اللباني المنوفى
 سنة ١٨٩٦م إلى بعد كثير من سندرته اليارحى من بعده، ومنه على سبيل المثال اعتدوا
 على بعضهم لبعض و ناهيك عن شجاعه فلا (استعمال عن بدل من) و جاء أخوك
 وثم أبوك (الجمع بين حرفي عطف) و لسب لتحصل على كذا (لام المحوود في خبر لس)
 و انظر إن كان ريد في داره، وسلته إذا كان الأمر كذا (التعقيق بأن وإذا الشرطيتين)
 و نهل لا يجوز أن يكون الأمر كذا (إدخال هل على اسمي) وكما وأنه شاعر (رساده
 لواو) ولما يحينك ريد أكرمه (إدخال لما على المصارع) و لا أتيتك مارت حب (مارال معنى
 مادام، و ما فعلته أبداً (أبداً مع المداصى) إلى جانب أخطاء أخرى في التذكير والتأنيث
 ولطووعه واشتقاقه والتعديده والدروم وغيرها

أما ما سندرته هو لم يرد عند شقير، فشر إلى أهله فيه يلي

• في المجموع

جاء جمع سيد على أسيد (٥٥)* وكسوه على كساوى (٥٥)، وسطح على أسطحة
 وأنسطح (٥٥)، وفس على ففس (١٩) وحضم على أحصام (٢١) ومجد على مجاد
 (٣٢)، وعرب على أعراب (٣٣) وفعل على فعائل (٢٧) وبرج على أبرجه (٥٥)

* برقم هذا وفيه بعدة لصفحات كتاب اللغة بجرائد

وَعُرْبَانِ عَلَى عَرَابٍ (٥٥) وَحُصْمٌ عَلَى حِصْمَاءِ (٥٧) وَقَائِمَةٌ عَلَى قَائِمَةٍ (معالط
لكتاب ١٠)

* في مصادر

قالوا بوال من نال (٢٠) وبقاهة من نعه (٣١) ووصاحه - من وصح (٣٤)
وطباشه - من طاش (٤٢) وجطارة - من حطر (٥٤)

* في لتفصيل

قالوا كُتِرَ مِنْ مَرَّةٍ (٥٣) والأكبر مى (٥٦)

* في لسب

قالوا نُورِدَى في لسب إلى بورة (٥٦)

* في الأفعال

قالوا سهل واندھش في دھل ودھش (١٩) وانھم لأمر، أى فهم (معالط
لكتاب ٩٢، كما أحلوا الرباعي محل الثلاثي في أراعوه وأساءه وأهده وأفاده وأفر
المحس على كده (١٧ - ١٨)، كما أحلوا الثلاثي محل الرباعي في يوف على كده (٢٥)
وأمرهām (٢٥)، وهذا لإحلال أو الخط بين فعل وأفعل - باب وسع حد في كلامهم،
وهو أعظم مزالٍ لخاصة، يكثره هذه الأفعال واشتهارها، حتى لا يكاد يدخلهم ريب في
صحفها، وقد كثر إيدارجى من اسندر كه عليهم فيها، في الصفحات من ٣٩ - ٤١ وأشار
إلى أنهم يُخَرُّون المشتقات منها على وفق هذا الإحلال

* في اسدكر والمأثيت

ستعملو لكلباب الاتيه مؤنثة، وهي مدكرة الباع (١٩) وكُرُور الرما (٥٤)
وامركب (٤٤) بالإصافه إلى ماسبق عند سغير، من تأست الحث والرأس وايطن

* في لظروف

دخلو لمار إلى - على قَبْلُ وَبَعْدُ، فقالوا إلى قبل، وإلى بعد الظهر (٥٦)
بالإصافه إلى ماسبق عند سغير من جعل (طالما، ظرفاً، والخطأ في استعمال الطرفين (أبدأ
وقطاً)

* في متعدية و للروم

عَدَّوْ بعض لأفعال للارمه، وألرموا بعض الأفعال المتعدية، كما عَدَّوْ إلى واحد
ما متعدى إلى اثنين، وعَدَّوْ إلى اثنين ما يتعدى إلى واحد

فمن لأفعال التي ألرموها وهي مُعَدَّة نَعَسَ بكرامتي (٢٢) ويؤمل بالحصول (٢٣)،
وُدِمَ على الأمر (٢٦) وأمكن به أن يفعل كذا (٤٨)

ومن لأفعال لى عَدَّوْ وهي لارمه لا يحفك (٢١)، وحسب امدية (٢٢) ويأفقه
الكريم (٢٢) وفاص يقول (٣٩)، وستأسر الحيش (٢٢)، ورغب الشيء (٥٤)

ومن لأفعال بي متعدى إلى اثنين، فعَدَّوْها إلى اساي بانواسطه حرمة من اسىء
(٢١) وعودته على الامر (٣٣)

ومن لأفعال بي عَدَّوْها إلى اثنين، وهي متعدى إلى واحد وره لراب (٣٤)، ودّه
حقه (٤٢)

* في الأدب

ريادة لأداء رادوا (أ)، في مفعول محمل، فقالوا، اهدا لأمر محملى أن فعل كذا
(٣٦) وبعد مفعول اقول اقبل به أن يفعل كذا - ٥١، وردوا للام قبل (إن اوصلية،
فقالوا فعل هدا وش كنفك بعض اشمه (٥٠)، بالإصافه إلى ماسبق عند سقر من
ريادة ابناء في المفعول به، وبعد اقول، ومن ريادة لواو، في نحو كي وانه ساعر

واحلال أداء محمل أخرى، ومنه إحلال على محمل الباء، في تعرف عليه (٤٣) أو محمل
عن، في فشر على الشيء (٣٤)

والجمع بين أدبين كاجمع بين حرقى حرقى في ريته من مد خمسة أيام (٣٢) واجمع
بين حرقى عطف، في جاء أخوه وتم أبوك (محله لصياء ٧ ٢٦)

* في التركيب

قانونا أصبح لأمر صبح من دى قبل (٢٦) يقنن أصلح مما كان عليه من قبل،
وهذا الأمر قد عُرف من فلان (معالط الكتاب ١١٤) يقنن قد عرفه فلان، و قد
لا سمح لله حدث كذا، أو إن لا سمح لله حدث كذا (٥١) بالفصل بين إذا وما أصعب
إليه وبين وشرطها، و وتم فعل كذا؟ (معالط لكتاب ٩، بتقديم لعاطف على هره

لاستفهام، و سيشروع المحسن ليندى بعمل مناقضه عن بوريد أولا لرمل ونايت^{٦٢}
لعراب ٦٢، يعون عن بوريد لرمل أولا وعراب ثانيا، و بمجرد مادخل فمت
لاستفهامه معطوف بكتاب ١٢٦ يعون أول مادخل و لم يوسك أن حل هذا محل،
حتى سعى بيان هذه لريده (٦٠)، يريد لم يثبت بعد أن حل أو لم يوشد أن حل ،
و صبح الصبح، و أمسى لمساء (٣٦)، ولا معنى له، و لالحى سوى بلاله (٦٤)،
بالفصل بين سوى و صبح إله باللام، أو استعمال سوى كإلا، وناص إلى ذلك
براكب أخرى واهى فيها سابعه سقبراً

ويبين من سسراكت يبارحى على نعه لخراند، أنه شخرى الفصيح سهور، و بعض
اسطر عما عده، وهو لندك قد حمل على نعه هؤلاء، لأنها سجاور ما شخرى إلى لتهجاب
لندره أو امهجرة، وقد شدد معهم ومع غرهم كثر، و يتصح هد المقدس امشدد
فيها ياي

١ - يرى لبارحى أن لعرب بقدامى عبر محضين من لوهوع في الخطأ للوى
لفظى وبن كانوا أصحاب لعه - فكتبر من الشعر الماهلين قد وقعوا في إسر
لحسن - في نظره و منهم

* لمارث بن حنره^{٥٩} قصأنت لصوصاء وهو مذكر في فونه
أجمعو أمرهم بليل فلما صبحو أصبح هم صوصاء

ونأيت هذه اللفظة عده، إنما هو على توهم أنه من باب شجاء وبعضه، وكأنه من
صص يصوص، وهى ماده م سطقو بها أصلاً، ولصحيح أن هذه اللفظة مذكورة وره
فعلال على حد بلبن مشتقة من انصوه وهى لصياح واجبية فأصبها صوصاو، ثم
غلب لو و همزة لظرفها بعد أن رانده

* وعدى بن زيد العبّادى^{٥٦}، قصأحل اسلاتى محل ارباعى، فستعمل وفق -
في وفق، وأخرى لمشتق على وفق ذلك، فقال

وبومس فيك سائبه عيد لـ له وانقب عسككم موثوق
يريد موثق، وإنما وقع له ذلك، لأنه كان مروياً كما ذكر الأصمهانى في ترجمه
فـ وقد أهدو عليه أشياء غيب فيها

* وعثرة العنسي^{٥٣}، فقد استدرج في بعض أبيات معلقته، فألزم المتعدى وعداه
بالواسطة في قوله

وعند حسين بن موت ولم تسفر في الحرب دائرة على أبي صمصم
فحسي فعل متعد بنفسه، لكن عثره عداه بالياء، وهو من قال بن الباء مراد على
مفعول حسي، ليس بشيء، لأنه لو استعمل الاسم هنا لم يقل حسين بالموت

٢ كذلك ممن وقع في لخطأ عنده الشعراء اموتدون، فهم ير أن ذلك مهم على
سبيل الضرورة الشعرية، «فانتأحر لا بعدره ضرورة»^{٥٤} وعلى ما يبدو حد الضرورة
عنده هو ما لا يدوحه عنه الشاعر، لا مالا يحور في لثر، وعليه لا ضرورة في كلام
العرب، إذ لا يكاد لشاعر يروم خلاصاً من محذور إلا وحد إلى ذلك سبيلاً، وهو لهذا
خطأ الشعراء لجاهليين على ما تقدم ومن اموتدين لدين لهم

* أبو تمام^{٥٥}، فقد ذكر المؤث في قوله.

بعدته في دمتين تبادما محسوب لريب وريب
يريد تبادما، وهو من لضرورة اني لا تباح للشاعر

* يدع لرمال الهداني في قوله

ولي حسد كواحده المثاني ولي كبد كثالثه الأثاني
والثاني جمع حثي، وهو الوب الثاني من أوتار العود، فصوابه كواحد لثاني
بالتذكير

* وابن هاني الأندلسي^{٥٦}، في قوله نصف حيلاً

محجره عر ورقر بوصف كقباط عيها مشراً
فذكر (مشراً) وهو وصف لقباطي جمع قبطية (وهي ثياب بيض رقيق من الكس
كاس مسح عصر، فحقها التأنيث

* وصاحب بن عباد^{٥٧} في قوله

٥٦١ له المراثيد ٤٦

٥٧١ له المراثيد ٥١

٥٣ له المراثيد ٥٣

٥٤ له المراثيد ١٩

٥٥ له المراثيد ٤٤

فإن عسى يثبت إلى التباطى صفت بالعمل فبأن شرط

فصل بين إن وفعلها بعسى، يقول «وهو من التراكيب التي لا تصح ولا يمكن تصحيحها بوجه، على أن المعنى الذي يريد من عسى، مستفاد من لشرط نفسه، فربما حط في اللفظ، لغو في معنى»

وكثير غير هؤلاء خطأهم لبارحى كالأنبيرى في استعماله (أكرب، في مكان كرب ١٨١، وصفور بن دريس في استعماله أعدد، في مكان عدد ١٩١) والحي في استعماله أهاج، في مكان هاج (١٨) وعبد الرحمن بشرى في جمعه (الشيف، وهو ما يلبس على الأذن، على شيف يصمغين وانصواب شوف ١٩١، ولسان الدين بن الخطيب في تعديته (شيف، بنفسه، وهو من اللفظان اللامه (٢٢) وفي تذكره (الرحى) وهي مؤنه ٢٥١، وعبد محسن الصوري في استعماله (الصنح) مطووعاً لأصلح، وصوابه صبح ٣٣١، ومثله استعمال عید لوهف بن جعفر مصنح، بدلاً من مصبح (٣٣) وبين عید لظاهر في ريدته أن في المعول الثاني لحن (٣٦)، وابن الجراح، في استعماله معيوب بن لمتعب (٤) وبين بيانه لمصرى، في تأنيده لحن (٤٤)، ومثله عن بن يدرص (٤٤)

٣ كذلك جرى ببارحى على تحفظه مؤلفين من علماء اللغة وغيرهم

فمن عبء، اللعه

الحريري فقد لحن في المقامه لصبيبة، في قوله وكان يوماً حامى الوديفة، ياصح الحديقه (٨) - ولا بأى بيع به المعنى إنما يقال ثمر ياصح أى ناصح، كيد لحن في قوله في المقامه لحريره ما بك بو ظهري على عيشى المنكر (٢٥)، فكدر لارم، لا يصاع منه سمحبول ولا يثنى منه مطاوع، وم يأت كدر متعدد إلا في نحو كدر الماء، معنى صبه، وم يأت في معاجم المعويه (الكنز) بالمعنى لدى فصدته الحريري، وحنه يصب في عدة أحد، إلى معويش (٣٤) - وهو بعدى إلى لثنى بالوسط

ومن ببارحى أيضاً الشريشى - شارح المقامات - في تعقيبه على قول الحريري لسبق ياصح الحديقه، بقوله أى ناعم، الروضة، وفي قوله في خطبه شرحه وم يرل في كل عصر من حننه بذر طابع ورهر عصص ياصح (٨)

ومن عبء غير المعويش

أبو بعدا - في تاريخه - إذ أُحرى الفعل (استأسر) متعمداً بنفسه، فقال في حوادث سنة ٦٥٨ هـ وقتل مقدمهم كعباً واستأسر ابنه (٢٢) وجمع ابرح على أبرحه في قوله وأحدو رأسه - لاين ومنصوا به أي طاهر، فصبه على برح من أبرحه بعداد (٥٥)

وابن حسون، إذ سيعمل مارا بمعنى مادم، فقال في مقدمته في لفصل الخامس من الكتاب الأول ولايران تصدعت في لنافض، مرن ابصر في لنافض ٥٠١.

واسيوطي، فقد أتى من عبارة بعد فعل اتفصيل ابصر بآل، فمان في لغاه ابوردية والأسرى من كل ربحا فحرا (٥٦)

والمسعودي - في مروج الذهب، عند الكلام عن كسرى بزرير قال وأمر لحود موريقش بالأموال ولمركب والكسوى (٥٥)، فجمع الكسوة على الكسوى، وهو جمع عرب، لم يرد عن العرب

٤ واسارحي ممن يرى بعد القراء الكريم والحديث الشريف عن محار الاستسهاد العلوى، أو لقياس على ماورد فيها، في بعض أوجه الاستعاب، فقد إنكاره قول الحريري (فحللدها بطون الأورى) قال «وكأن لدى سون له صحبه هد ابركيب، ما جاء في سورة يوسف من قوله ﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ وهذا - فضلا عن كونه من لتركيب اتى لا يقاس عليها، فبنا سهل هذا الاستعمال فيه تكبير الأرض وبحريده من الوصف، كما قاله لرمحشري، فصبت نصب الظروف المبهمة، وهيل إنها معون ثان لأطرحوه، على تأويله بمعنى اسروه، وكلاهما على - ما فيه - لا يصح في عبارته الحريري^{٥٨}»

وإنكاره بعده (استأسر) بنفسه يعنى عدم اعتدده بها، فيما أورده امطررى في (للعرب) من حديث عبد الرحمن وصفوا، أنها استأسرا المرائين للتين كانا عندهم من هو^{٥٩}رون

كما أن إنكاره أن يقال الضياع - في جمع صائم مخالفه ما ورد في إحدى روايتي الحديث «أكذب لدس الضياعون» - بالياء - وهي لغة أهل الحجاز، وقد ذكر الحديث

^{٥٨} (٥٨) نقه الحرند ٢٤ ٢٥

٥٩) محاصرات شيخ لنجار ٤ ودفع الأوهام لابن سلام ٢٥

بروسه في سببه لاين لأثر، واندر لشر نسيوطي، وانما في نوحسري^٦، دون
عصيب من لجميع بن رويه ليه منحونه

نصاف إلى ذلك ما و في فيه ايارخي غيرة من سببه من علماء اسقيه، وكن فيه
انكروه ما بحاف قرءه قرايه او حديثا شريف

(٥)، وهو كدك من رحال اسبح، انتوقفين عند حده، فكل سىء عنده لا بد أن يرد
عن عرب نصا، اي أن يكون له صل في وضع اللغه، وهو هذا قد رد من الاستعمال ما م
يرد عنهم وب كان له وجه يصح به، رب على صرب من الحذر، واما على سبيل
الاستقوى، واما على سبيل النصص

فما رده وله وجه يسوؤه محار رحمت الله به - في معنى عدت وأحضر، ووجه منه
فولهم مرمح الحبل ومزماحها مبدى يقول «ولا أصل به في لغة، يى يدل
رحمت الله به - رد صربت برجلها - مثل رست»^٦ فمبى لرد عنده هو عدم وجود
لأصل السوى، لا أكثر، مع أن للمحار بيا وسع يدخل فيه مثل هذا لتعير المعوى
لوجود مسوع له، هو لاليه مثلا، رد انرجل اله في العدو والإحضر

ومنه فولهم عدو لدود، وهو اند أعداء فلان - يريدون باللدود الشدائد العداوة،
يقول «وهو خلاف لمسوع، إد للدد عندهم معنى اندى يعذب في الخصومة، ومنه خصم
أند، إد كان شديد خصام، لا تدعن للحجه»^{٦٢} فمبى لرد عنده هو عدم معرفة ذلك
في استعمال العرب ولا صير إد حمده على انجار، فاعليه في الخصومة سنا عن شده
لعداوه، أو سنا عن ذلك

ومنه ما نكره على الحريرى، من قوله عيشى اسكر، فهو سانع على انجار
بن يشبه عيشى انصيق اسكر من أسرع سراعاً يستلزم لمشفه بعد كونه ساكناً،
أو متحركاً بحركة بطينه، أو سبه عيش لوى بالطائر انقص بجمع سقوط، وكل
ما سقط برم منه لتغير وبو من وجه، وحيشد والسكر بمعنى لمعير صحيح،
أو يرل عيش لتبدد شمله مرلة سحوم امتدثر جمعها، ودعير في ذلك لارم كدك^{٦٣}

وبى رده به وجه يصح به على لاشتقاق قولهم انطت عليه لحيه في معنى حارت

٦ صلاح الناصد من لغة الحر بن ٦٢٣
٦٢١، لغة الحر بن ٢٤
٦٣١ دفع الارهام ٢٦
٦، لغة الحر بن ٢٢

عنه ورحل - وطل عليه الحال أى موته وأجاره، قال فى نعلن لرد «وم ينعل
شئ من دنك عن العرب، وإن كان له وجه فى الاشتقاق»^{٦٤}

ومما أبكره ومن الممكن إحارته - لو حمل على لتصميم - بعده لفعل (جند، إلى
المفعول «فمن لممكن أن يصم جند معنى أدخل، أو ما فى معناه مما يعدى إلى المفعول
أساى بنفسه، دون واسطه حرف جر»^{٦٥}

ومنه بعده فعل لقول يالباء، فى قول ابن لطار (وقل لعلن لظرف على يائى)
فمن لممكن أن يصم فعل لمون معنى فعل الإخبار أو الإساءة، وكلاهما يعدى بالياء
(٦٦). ورد ما تعرض لسباع وانقياس، صحى البارحى بانقياس فاسادى مجمع على
(السوادى) قياساً، لكنه لم يسمع، إنما اسموع (الأندة) لدى هو فى لأصل جمع بدى
ورن فعل بمعنى لبادى، وقد رد البارحى استعمالهم لسوادى؛ لعدم وروده عن
الفصحاء

(٧) ومن الأمور السبعية عنده الريادة فى الصيغ، فصيغته لتفعل لا سبيل إلى
الاعتماد بها، إلا فيما ورد عن العرب من ألقاظ محصورة معانٍ محصورة، فمن الخطأ أن
يقال استحسن بالأمر بمعنى شعر به أو استشعره، إذ لم يرد استحسن فى سوء من
كلامهم^{٦٦}، ولكن يقال أحسن الأمر وأحسن به، ومن الخطأ كذلك أن يقال ذهب
يستعص عن كد، أى يفحص عنه، لأنه غير منقول^{٦٧}

ومثله صيغة افعل، فمن الخطأ أن يقال حذر فى الأمر من الحذر دلم يسمع
افعل من هد، وإنما يقان حذر يحار فهو حائر وحيران، وحيزنه فتحز^{٦٨}
وصيغته فعول لا سبيل إليها إلا فيما ورد، فمن الخطأ قولهم رجل جنود أى
صاحب جند أو رجل شقوق ورخوم ونضوح، إذ لم يرد ذلك، وإنما ورد حديد وسقي
ورخيم ونصيح^{٦٨}

(٨) وفى التراكيب، نجد لبارحى يرفض منها ما قد يستقيم عربيه من جهة
الاشتقاق والإعراب، ولكنه يشمل على زياده لا معنى لها، أو لا يوائم الدوق العربى؛
لأنه مترجم عن لغة أجنبية، أو لأنه يخالف له عهد فى أحول للناس

٦٤ لغة الحرند ٣٧

٦٦ لغة الحرند ٣٧

٦٤ لغة الحرند ٢٤

٦٧ لغة الحرند ١٧

٦٥ رفع الأوهام ٣٣

* وفي أنكره من لتراكيب المشتعلة على ما لا معنى له، فهوهم أصبح لصباح
ومسى مساءً، فلا معنى بذلك، لأن معنى أصبح دخل في الصباح، ومثله مُسَى، ولا معنى
لدخول الصباح في لصباح، أو المساء في مساء، وإنما يقان ذلك بالنسبة للإنسان مثلاً،
يقول سهر حتى أصبح، ودخل امدار حين مُسَى، ونحو ذلك^{٦٦}

وهوهم دخلت عليه قد عده رحلان اثنان، فاستوكند هذا عريب لا معنى به، لأن
الترحلين لا يكونان إلا شين، فالصيغة إذن معيبة عن التصريح باسم العدد، وإنما يرد
اسم العدد للتوكيد، حيث يدعو إليه «بحاجة» لدفع نحوهم، أو تقوية للمعنى^{٦٧}
وقولهم لا دمه نه ولا دمام، فهما شيء واحد، فلا معنى بعطف أحدهما على
الأخر^{٦٨}

وقولهم بسطت أسباب العمر رُوها، ولا معنى لذلك، لأن الأسباب بمعنى
أحوال استعدها للعمر على جعلها بمعنى لوسائل، وهو استعمال سائع، ولكنه
حصل منك الأسباب روف فأفسد، لأن ذلك مما لا يتصور في حقيقة ولا مجاز،
ولا يمكن رده إلى تفسير صحيح^{٦٩}

وهولهم رجع يالثاني، فلا معنى لإضافة (بالثاني) ولو أريد بذلك الرجوع مرتين بما
صح تركيبها، لأنك لا تقول فعلت كذا بالثالث وفعته بالرابع، فالصواب رجع ثانياً أو
ثانية، أي رجوعاً ثانياً أو مرة ثانية^{٧٠}.

وهولهم أنا في هذا الأمر مثل فلان سواءً يسواء، فلا معنى بزيادة (يسواء)
الثانية^{٧١}

* وفي أنكره مما لا يلائم الدوق العربي لأنه معرب عن كلام لإفريح
قولهم أنا مديون لفلان في هذا الأمر^{٧٢} - بمعنى له على الفصل فيه وهولهم
سبيد معانم الحاضرة^{٧٣}، إذ جرى الدوق العربي على إطلاق الدُّين على ما هو مُحسَّن،
كإعمال مثلاً وعلى إطلاق تشييد على لبناء ونحوه، مما هو مُحسَّن كذلك، أما
إطلاقهما على لأمر المعصونة فعرّب، ما عهد عن العرب

٦٨ (٧٥) نه البحر ٦٨

٦٩ (٧٦) نه البحر ٦٩

٧٠ نه البحر ٥٩ ٦

٧١ معبط الكتاب ٢٥

٧٢ معبط الكتاب ٦٩

٧٣ نه البحر ٢٦

٧٤ نه البحر ٢٩

٧٥ نه البحر ٦٣

* ومما أنكره مما جرى على غير المشهور في دنيا لسان قلوبهم رُفُّ فلان على فلانة، فيعكسوا الاستعمال، لأنه يقال رُفُّ العروس إني بعثها، أي هداها، إليه، ولا يفعل رُفُّ الرجل إني امرأة، إلا أن يكون هدا من مقتضيات العصر، أدى سنوفاً جماله، وصبح وساؤه رحاله^{٧٧}



يدل من هذا لمقياس أن ليارحى ممن يمينون إني التصيبي في أسفه، فصحة اللفظ ولتركيب زهراً عنده بانورود عن العرب، وكثيراً ما وجدت بين كلامه في لغة الجرائد قوله «ولم يفعل ذلك عن العرب» و«وهو غير ممنوع عنهم» أو «وهم يرد شيء منه في استعمال العرب» و«ولم يسمع فيه غير ذلك» و«ولم يحكو فيه غير ذلك» و«وهو من الألفاظ التي لم يرد في أسفه صلاً». رلح

* لكن ليارحى لم يدر هذا التصيبي والوقوف عند السماع دائماً، بل حرج على ذلك أحياناً في استعماله السعوى

فقد وجدته يجمع الوصف المبدوء بميم رائده جمع بكسر - وقياسه جمع لسلامه - فإن «وقد تصافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير أكتب^{٧٨}» فجمع مشهور على مساهير، ولا يصح ذلك، كما صرح به بن الحاجب والصبان والخصري والريدي في ناح نعروس، وما ورد تحديف شاد، يقتصر فيه على السماع

ووجدناه يصف جمع غير العقلاء بالمراد المؤنث بألف لتأنيث الممدودة، فيقول «وموَّده أن يكون هدا عند يديهم ببصاء»^{٧٩}، مع أن الورد كثيراً هو لوصف بالمؤنث بالهاء، وقليلاً هو الوصف بضمه فعلى، أما فعلاء فلم يرد لوصف به، إلا في شعر مويِّد هو أبو عام و ليارحى لا يحجج بأسعار المؤنثين، وقد سبق أن خطأ بأعام

ووجدناه نصَّ يقول «ولذلك يعدّه كرههم من الأفعال العبر المتصرفه»^{٨٠}، و«نظروا بعد أن تمكنه»^{٨١} فيحطّئ من وجهين لأول إدخال هذه التعريف على غير ولا يجوز ولم يثبت سماعه ووجد ذلك في كلام لموسى، وأبى إدخاله على (عبر متصرفه، و غير أنمكنه، وهب متصديف ولا يجوز تعريف المتصافين معاً بالألف

٧٧ لغة الجرائد ٣٥، ٧٩ نظر مجله مجمع اللغة العربية ٢٥٥ ٧ (أ) لغة الجرائد ٥٦

٧٨ لغة الجرائد ٦، ٨ لغة الجرائد ٦

واللام، لا يدرك الأول وصف مصدق لمعموله، أو كان الأول عددً مضافاً إلى مبره في
قوله - وما هذا ليس كذلك

وإذا كان ليرحى بحكم على (أحمد) بالعطف، لأنها جمع متحد وهو مصدر لا يشي
ولا يجمع فقد وحده هو يجمع (العطف) وهو مصدر على (العلاط) في قوله
«وبين ما ينشر فيها من الأغلاط لشاعره»^{٨٢}، وكان الأوضح أن يعبر بعطفه أو
عنوطة ثم يجمع على عطف أو علوطات

* كما أن ليرحى لم يحدد مبحثاً واحداً في القياس، وقد سبق أنه لا ينمى ضرورة
لشعره لمؤيديه بل في «ولما أحر لا تعدره ضرورة»^{٨٣}، لكنه جرح على ذلك وحر
كتابته، حب في عند بطلنة ربه الألاء في مفعول لفعل «على أن من محدثي من راد
هذه الألاء في غير ذلك، ولم نسمع ربه في استعرا لضرورة بورر كفول لحفظ
جمال لدين بعمري

وشتتمو هوا اربع فده نعم اسيم وعنده لطوف^{٨٤}
ونعهم من ذلك أن ضرورة بورر - عده عذر يبيح للشاعر وإن كان متحداً ما
لا يباح بسار

* وسبق أنه لا عدد في بصوت استعمال فعلى يعويس أو غيرهم لكن
وحده كحو بعض الاستعالات بناء على سبع مؤلفين ما من غير انعوين مع
نصرحه بعده ورور ذلك عن العرب فقد بد كلامهم اقصد بد من حال تعبي
استقص منه قصده ورى ن استعمل (سوف) في محل لا قصد ده، ثم قال «بلى، ن
لم نجد هذا اللفظ في كلامهم يعني العرب - على وجهه اندي سعيه اليوم، ولكن
عكى ده، ن كلامهم من أسهل سبل»^{٨٥} ثم قال مستظهراً لصحة ما ذهب إليه
بإستعمال مؤيديه «وقد تصادرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب من
مؤيديه، ولا بأس أن نقول شيئاً منها في هذا الموضع - ولو طنب تقرير الفائدة»^{٨٥}
ثم ذكر نقولاً عن علفه يعويس وغير يعويس - حظهم هو في ثديا كته، كاستعوى في
مروح بذهب والمقرى في نصح لطيب، والبلوى في أنف با^{٨٥}

٨٢ نعه بحر د ٤٨
٨٣ نعه بحر د ٣
٨٤ نعه بحر د ٢

٨٢ نعه بحر د ٦٧
٨٣ نعه بحر د ٩

* وكذلك سبق أنه يجرى على الأشهر الأوضح، ولكنه لم يهج هـ المصح في جمده ما ذهب إليه أو كثرته، فقد قطع بحوار قول الفائل لمئين رجلاً يثبت أن وصب رجل، على التمييز^{٨٦} - مع أن النحاء على تعريف مئير المائة وإصافتها إليه، فهي لمحصص لابن سيده « فإذا أردت تعريف المائة والمائتين، أدخلت الألف واللام في النوع وأصغتها إليه، كقولك مائة درهم ومائت الثوب » (المحصى ٦/١٧) (١)

وفي المفصل للمحسري « ونقول في تعريف الأعداد ثلاثة الأتوب وعشره لعلمه ومائة درهم ومائتا الدرهم وثلثمائة درهم وألف الرجل، وروى لكسائي الخمسة الأتوب، وعن أبي زيد أن قولاً من العرب يعنون به غير فصحاء » (ابن بعش ٦/٣٢)

وفي كليات أبي الليقاء « وكل عدد مفسر مخصوص مصف إليه، فتعرفه بالألف واللام في المصاف إليه، نحو خمسة الأتوب وخمسة العبر » (لكليات ٣١٥)

وفي أدب الكاتب لابن قتيبة « فإذا بلغت مائة، رجعت إلى لإصافه، فقلت ما فعلت مائة درهم ومائتا الدرهم وخمسمائة درهم، إلى الألف » (أدب الكاتب ٢١٦)

ومثل ذلك عن الأسموني وابن ثرستوني، في تعريف لعدد، فكان الأولى بإبرحى أن يجرى على مسحة في الأحد بالمشهور، فيكر استص على التمييز مع تعريف المائة بالألف واللام

* على أن البارحى لم يتحرر لدقة اسمه في استاده إلى السماع عن العرب، فكثير مما أنكره ورد في كتب اللغة لمشهورة وغير المشهورة، فهو كقول ابن عسار لرعيلاوى « بحارف حياً في كثير من أهواله، فيصح صحيحاً لا شبهة فيه لناظر - على ما هو من مبسوط من ذلك في مواد كثيرة من الكتاب^{٨٧} » وكان عليه حين اعتماد الأوضح ألا يصح من سوء، بل ينص على أنه لغة رديئة أو مبروكة أو ساقطة و مردوه وسر هـ إلى بعض ما حدد ورد به سماع

رعيه الخطب، وأمر مَرْعَب (١٨) وفي المصباح (رعب). « رعيه رعيه من باب مع حص، ويتعدى بنفسه، ويأخذه أيضاً » ومثله في السماع (رعب) ورد عليه قوله « وحكى بن طلحة الإشبيلي وابن هشام اللحي حواره ».

^{٨٦} طر خطوب في تصحيف وندوين ٧ ومحدد كلام البارحى في نسخة مع غيره في نسخة
^{٨٧} مرجع السابق

حَصَامٌ جمع حصم (٢١) - وفي إنتاج (حصم) «وما تُسَدِّدُكَ لأحصم جمع حصم ككف وأكاف أو جمع حصم كفراج وأفراج أو جمع حصم - كشهد وأشهد».

أمر بأنه لكريم (٢٢) وفي اللسان ولتج (أف) عن «ابن لأعري قال أعري أف فرسى هد اليلد، أي اجتوّه وكرهه فهرلت» وفي كتاب (فص وفضل) سراج (١٦٩) قال أف الشيء أفه، إذا تهرّب عنه.

رغب الشيء (٥٤) وفي المصباح (رغب) «رغب في شيء ورغبته، يتعدى بنفسه أيضاً» ويقع عنه في إنتاج

أدم على الأمر (٢٦) وفي الأساس (دم) «وأدم الأمر، وأدم عنه وأظب» ووجه رأسه، ووجهه بطله (٤٤) وفي السح (بطر): «حكى أبو حاتم عن أبي عبيد أن تأنيته لغة، كما في الصحاح، فاقْتَصَر المصنف - أي صاحب القاموس على التذكير بعصر، وعنه ابن مالك في يذكر ويؤث، نقله السيوطي في المرهر» (٢٢٤/٢)

أمر هام (٢٥) وفي القاموس ولتج (هم) «وهم الأمر هاماً ومهمّة حربه وأقلقه - كأهم» وفي المصباح (هم) «وهمي لأمر بالألف ألقني، وهمي هاماً من باب قتل مثله»

أفص القون (٣٩) وقد نُكِرَ نعتيه بنفسه، وصوّبه إلى ماورد من قولهم أفص لفوم في الحديث وفي اللسان (فص) أفص لاء وأدمع ونحوهما ففص ففص وبقال أفص العن، أدمع ففصه إفصة، وأفص فلان دمه، وأفص لاء والمطر والخير، إذا كبر.

أسلف سلفة (٥٤) وفي الأساس (سلف) «وأسلفه مالا وسلفه وأسلف فلان وأسلفه وسلف».

• كدك من ما حده ما يمكن تصحيحه؛ بتحريجه على وجه موافق كلام العرب انوار، أو توحيلات لحاة

فقوهم ما فعلته من دى قيل (٢٦) يمكن تحريجه على زيادة (دى) وقد جاء في اللسان (حرم) «عن ابن لأعراي والعرب تصل كلامها بدى ودا ودو فكون حشواً ولا يعنّد بها، ويخرجها معصم على أن (دى) بمعنى الذى في لغة طي، أو بمعنى صاحب، أي من صاحب هذا الظرف، وهو قبل»

وقولهم فعل كد بضمه كونه مأموراً يمكن تخرجه على وجه صحيح. بأن نحصل
المأمور، حالاً من لصير في بضمه

وقولهم رأينه أكثر من مرة (٥٣)، يمكن تخرجه على أن فعل استقصى قد يأتي على
غير بابه، وذلك مقيس مطرد عند المرد^{٨٨}، على أن هذا لاستقصى قدسهم، فقد جاء في
لاشعوى لابن دريد - في قصة انصر من تميم «ألا إن معرى انصر هت، خدع الله نف
رحن أحد أكثر من شه^{٨٩}» وجاء باللسان بضاً (نصر) «فاحمعو، فقل نهيوه
ولا أحل لأحد أكثر من واحد».

أما ما حطاه من بعده (حد، دون) جار في قولهم حدا بي إلى كذا، فلا وجه به؛ إذ
هنا حدود الإلصاق، وحدوثها إذا شُفها كجاء في الأساس واللسان (حدو)
فقال من ذلك على جار حدو الأمر، وحد بي لأمر إلى كذا، إذ ساقه إلى ما يسر
ليه.

وبعد هذا كله يقول إن ندرجى رد بضمه خرد أن نحدو حدو لغة
السدونة في فصاحتها، وباديتها المعاني المحددة لها دون زياده أو نقص، وكان أقصى مسأته
أن يعيد إلى لغة هجتها الأولى، ويرد أساسه من كتاب العصر إلى اسبح للعوية من
الاحتفاظ بقواعد وأصولها المبررة في أمهات المعاجم، وكسب لبلاغته المعروفة بصحة
استعماله وفصاحته الألفاظ، ولأنه يعدل إلى المؤلّد ولدحيل، إلا بعد ظون لبحث ولسبب
وإجماع أهل العلم لواسع من المحققين، وبعد اليأس من لوفوع على لفصيح
الأصير^{٩٠}

(٣)

أسعد خليل داغر

هناك مور ثلاثة ذهب به (أسعد داغر) إلى المشاركة في التسمية للعوية، أولها
ستعاله بالتدريس في مدرسته بالأمر بكيين بالادفية وغيرها ربما يرى على أربعين سنة،
وثانيها استعانه بالصحافة وكتابه المقالات، في كثير من الصحف والمجلات، ثم مشاركته
في تحرير المقطع، عمن، يقول داغر عن هذين الأمرين «عكس سر كل أسرار

٩ مجلة مجمع تسمى لغوي دمشق العدد ٢٨ ٧

٨٨ جمع هو مع ٣

٨٩ لاشعوى دي ندر ٢٠

عظيمة ما يكتبه علماء اللغة في الانفراد، مستعين به على صلاح ما أكون قد رتبته من
 لفظ، على اختلاف وجوهه وأنواعه»^{٩١} وثابت هذه الأمور من حكمه لسودان قد
 بدنه للعمل في وظيفته بالقاهرة من سنة ١٩٢٢ م، فعرض في القسم لقصائده فأتاح له
 ذلك بوقوف على لغة بدو وبن، ولأستل لغة امسابل نصائبه، كالدعوى والاحكام
 سرعته وحديثه، وأمور إطلاق واستعداد ودرجات وغيرها يقول د عر عن
 حال هذه اللغة «وهي مكتوبة كتباً غريباً بلغة غريبة، ولكن بدت لأسلوب بدى
 عبت به لوكاكة وعبت، وأكب عليه استجافه وسريته، وهو اعتر عنه لغة البدو وبن،
 ولا يمل مجموع ما وقف عليه في هذه لمدة عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كلها
 سواسية في كثرة اللحن، وفيه لتدقيق في احبير الألفاظ الصحيحة، والبراكيب
 فصيحة»^{٩٢}

وفي رأى داعر أن الامور التي أدت إلى كثرة وقوع الخطأ على الأسنة والأقلام، حتى
 لم يسلم منه من دل فسطاً من اللغة وعمق في معرفه قواعدها، يرجع إلى ما نأى

١ - اللغة العامية التي شاعت بين جميع الناطقين بالصاد، يسمعونها فحري على
 أنفسهم صغراً وكباراً، وقد بلغ من شدة تمككها منهم أنها توشك أن تكون اللغة الوضعية
 لوحده ستحطت واستفهم، وهي بهذا حازت أساليب الفصحاء من الخطباء والكتّاب،
 حتى شكك تدنس بين كتبهم بولا لاجرار وتكلف في إعدادها

٢ - كثرة السماع في اللغة، وهو عتور كبير في طريق الكتابة، قل من يامن منهم
 لسقوط منه، وقد كثر على الخصوص في مريد لأفعال وبنب الإلحاق، والبروم
 ولعدى وورن مصدر واضعه لمسيه من لتلاتي وما بيني من صفات على ورن
 فعول وفعل مشتركاً بين شئى الداعل والمفعول - ومؤث لوصف على فعلا،
 وورن جموع اسكس، فهذه الأمور وغيرها من السباعيات تعرض بها في نكبه،
 فسي كونهما يحفظ ولا يقاس، وتخرجهما فحري لمقاييس المطردة بلا ترؤ ولا تنب

٣ - اسن، أي تقليد أحدهم في استعماله للغة، عنقاد من المحدثين صاحبته على
 صواب وعكس من فصيح اللغة، إذ إنه كثيراً ما يتفق بلوحد منهم أن يقدم على استعمال
 كلمة أو جملة، وهو لا يدرك من الأدب على صاحبها سوى كون فلان ممن سى بطول

٩ - بدرة كتاب ٥

٩٢ - بدرة كتاب ٥

باعه وسعه اطلاعه - قد سبقه إلى استعماله، في كتابه أو في ديوانه، وبذكر داعر أنه هو نفسه قد وقع في شرك هذا التعبد، فأخطأ

٤ - إهمال اللغة، فطلبية العلم في هذه الأيام قنًا يسمون بعتهم وتوابعها، وحتى بعد خراجهم لا يبدون قن هيام بالاحتفاظ بما حصلوه، واسمى في إحيائه وإعائه بمنظله وامرأجه

ولم يكن داعر أصيلاً في كل ما جاء به من واحد، فكثير منها سبقه إلى اسندر كه بعض المتقدمين كاخريزي والمحدثين كشقير واليارحي - وقد أحصيت به من ذلك فوق الثلاثين مسألة، أما ما انفرد هو باستدر كه، فشير إلى أنه فيها يلي

* انصريف

للمصوح الجهود - جمع جهد (٥٤) * وسهوه وسائم وورود ورهور - جمع سثم وسعة وورده ورهوه (٦٠)، وبوايا - جمع بيه (١٣) وطرشان - جمع أطرس (١١٩١) وذيره - جمع دير (١٢٢١) وادهر - جمع دهر (١٢٢) وورده - جمع وريب (١٣١) وبعب - جمع بعب (١٣٥) وبوقم (سمن، مفرد)، وهو جمع (١١٢)

لمصدر صدك الانصافيه، واخر إحصائية بالإنيان بالمصدر الصاعى من المصدر لصريح (٣٩) نكران (١٢١) انكلل (١٩١)

اسبب أخلاقه في لاسب إلى أخلاق، جمعاً (٤٨)

فك لإدعام تصامم (٨٠)

المشتقات صيغه المبالغة مطاط - من مطأ (٥٥) الصعه المشبهه فحيم من فحم (٦٠) لتفصيل مدرسه كثرى - بأنيب سم التفصيل، عر مصاف ولا محلى بآل (٥٥) و هذه التعابير هي الأكثر استعمالاً باستعمال سم التفصيل مفرداً مذكراً مع معرفه بآل (٥٦) و الأعجب من ذلك - بالجمع بين آل ومن في التفصيل (٩٨) و الطريقة الأسهل بعدم المطابقة في المَحَلَّى بآل (٩٨)

* لتذكر والتأنيث

ذكره أموسفا (نادى الموسيف الشرقي ٣٤) والسكة (السكة الحديد ٤١)

* لا تصحبت (ذكره لكاه

و ليس معنى القسم (يمين عديظ - ١٣٣) و ليثر (١١٦) و حدهو التاء من أرملة (٨٢) و دخلوها فيما يستوى فيه لموعن، كعبور و رموف و ضمير المؤنث (١٣٢، ١٢٦)

* لتعدية و لغروم

أرموا بعض لأفعال المتعدية، ومنها راق (تروق مطالعها سمرآة ٤٩، و عند (٥١) و لب القوه بكدا - ٥٧، و أخطأ أخطأ عن انصوب (٧٣)

وعدوا بعض الأفعال اللامعة، ومنها صحنى (صحنى نفسه ٧٧) و احصاح (حصاحه ٧٩) و استنكف (استنكفه ٧٩)

و أحلوا بعض حروف لتعديه محل بعضها الآخر، كإلى محل إلام فى تعرض إليه (٦٣) وى محل لاء فى (يهتم فى كدا ٧٤) وى محل على فى (هافت إلى كدا ٧٤) و على محل إلى فى (اصطره على كدا ٩٦) و لاء محل اللام فى لا تكثرت بهذا الامر - ٣٩) و اللام محل على فى (يوسف له - ٤٤) و عن محل على فى (أمافت اندرهم عن المائة - ٤٩)

* الظروف

ستعملو كلمة حال معنى و فى فى (كان هذا بصر بجه حال وضع الدستور ٥٣) و عت بمعنى بعد فى (كان ذلك عت سماء ١٨٥) و بينا ظرف معنى مع فى (هده لخر ثم يرتكها لحد، بينا رحان ابوييس موجودون للمحافظة ١٢١)

* المركب

هناك كاتب يكون لى مسدوحة (٧٠) - مرادو (يكون) بلا د ع، و قالوا (ما كان حو حنا ها فى ذلك الموقف من نى موقف آخر (٧٠) و كلمه أحوح فى الجزء الأول للمعجب، و قد صيف الجزء لثانى بحولب إلى المصصين، و نقل لكلام من الإسماء إلى الخبر، و قالوا كان بحيللا هده لهدر، حتى إنه كان يُفتر على نفسه (١٢٣)، و المقصود ببلغ به البجل إلى أن يُفتر على نفسه، و قالوا و ما دم أنهم فعلوا (١٤٩)، يجعل لمصير المؤول من أن و ما بعدها ساداً مسد اسم مادام و حرها، و قالوا أصل وثقه عقد رواح أم الحسب (١١٥)، يتتبع الإصافات حتى نعت حمب، و قالوا ثم بعد يصلح للاستخدام (٣٤) بتسليط لى على عاد - و هى معنى صار و انصواب سديطه على الخبر، و قالوا جاء نفس لرحل (٥٣)، بتقديم لفظ التوكيد على المؤكد

المقياس عند داعر

من ذلك الماحد إلى أحدها داعر على كُتّاب رمة ومن اتقى بيع فيها من سبعة يظهر له أنه يعمد إلى الأوضح الأشهر فهو يصبو به بعد أن يدخن ما عداه، قال «فأصلحها» أي الأخطاء بإنباب ما أظنه صوتاً، أو ما أراه وارداً، على أضح لوجوه وأرجح لاراء^{٩٣} وعنده فالاعتداد عنده ليس بما ورد على إطلاعه، وإنما بأن يكون هذا، لوارد كثيراً فصيحاً مطرداً، وهذا عند تدكير (لُرع والسوى والخمر، الخ) مع قراره بأن تدكر على فته، ولكن الأكثر فيها انتائث^{٩٤}، وجعل من ادعى أن يعود لصمير على لموصول بصيغه لمخاطب، في قولهم يأنى لإسنان ادى تشمر بدبيب لحية في عروقك، يد لصواب أن يعود صمير عنده على كل حال، وما ورد على خلاف ذلك نادر في المقياس ونادر في الاستعمال^{٩٥}، وتداول هذا المقياس لعام عنده بشيء من التفصيل فنقول

(١) انتصمين عند داعر موقوف عند حدّ لسباع، ولا سبيل إلى انقياس على ما ورد منه، وعلى حدّ قوله «ن باب انتصمين إذ فتح على مضراعه تعذر إقفاله على لإس والحن^{٩٦}»، وهو هذا خطأ بعض ما يمكن إحصائه بانتصمين، نحو رره اسناد على كد (٣٧) فهو يجوز على تصمين ستمد معنى اعتماد ومثله لا بكثرة هذا الأمر (٣٩)، على بصمته معنى لا تعباً، ولا يعتمد بصمته هذا الأمر (٥٢)، على بصمته معنى لا بصدق أو لا تؤمن

ومن المسائل التي رأى أن يعصرها على لسباع غير انتصمين ورفض أن يفسر على ما ورد منها - وير كمر وطرد وقال بقياسه بعضهم، ما يأتي

* نوصف بالمصدر أو جمعة، فمن الخطأ أن يقال فخر لمراعه، الاتحاد (٧٨)، إذ الاتحاد وصف للمراعاة، وهو جمع متحد لدى هو مصدر من غير المرة ولوع فلا نبي ولا بجمع، والوصف بالمصدر كعدل وثقه ساعى، خلافاً لما جعله مقياساً

* مرادات لأفعال، ك (ستعمل، فحطاً) ستكشف معنى كسف (١١٣) وسنحمل - معنى حمل (١١٢) وك (تعمل)، فحطاً اصاع لمورته واشعل عنه (١١٣) وأبى على كذا (١٣٨) وك (تفعل)، فحطاً يحول في ابلاد (١٤٦) لأن لمسموع عنهم حول بانتصيف فقط

٩٥ ذكره كتاب ٦٨

٩٦ ذكره كتاب ١١٦

٩٣ ذكره كتاب ٧

٩٤ ذكره كتاب ٦٨

* صعد فُؤوس صفة كُشِفُوا وُصُوح (١٠٦)

* المصدر لصاعى لدى يؤحد من المصدر الصريح خصوصاً بصيغة «باء واء»
 د.إ. في المصدر الصريح «باء» و«د» تكرر يقال صك لا نقية، و«حر» حصائه
 (٣٩) فإن في الاتفاق والإحصاء معنى المراد نفسه

* فعلاء جمع لفاعل، فخطأ بُؤساء جمع بانس، معنى فسر سيقى لحال (٧٥).
 * ويفهم من كلامه أيضاً أن مصادر غير «بلاى» سماعية، فاللعل حول -
 بالضعف سمع به مصدر واحد هو «سُحُول»، ولم تُسمع (لتحويل) فمن الخطأ سماعه
 ١٤٦

(٢). ومن ربه لا يُلْحَأُ بى للعرب، إلا إذا صارت العربية عن محاد ما معنى عن
 العرب، ومن كلامه في بيان أهداف لمجمع اللغوى لدى فزح إيشاء، أن يقوم
 «معداه» المتقدمين في وضع ألفاظ تدل على المعنى المبغى، وذلك بالاستعانة بالاستعانة
 خميني أو لمحررى - وهو أوسع الطرق وعميق أو بالحب، أو التركيب
 أو التعريب، وهذا الأخير يدرى طرق وأنها استعمالاً، وكان المتقدمون لا يبحثون فيه
 لا دُعاهم لوضع على أحد الطرق الأخرى»^{١٧}، ومن أجل هذا عد من الخطأ أن
 يستعمل اللفظ العربى مع وجود نظيره العربى، كلفظ (مارس) بمعنى سلام واشتد (٤٧)،
 وكثير من معنى صك أو عقد (٨٢)، وكثير من حياء من وقته معنى، حصص (٦٥).

(٣). صحة اللفظ أو لأسلوب مبيح عنه على وُصُوح معنى ودته، فلا زيادة
 لا عرص منها سوى الحشو، وبلا تكرر، وبلا تأويل مكلف، فإعلاق المراد وإيهامه
 على التقرى أو السامع خطأ، وإن كان لكلام صحيح للفظ من جهة المعنى وهذا حمل
 من الخطأ مثل قوهم حتى يد أفجر وعاد بى، رنده (٨١)، فأفجر معنى أدركه الفجر،
 ولكنه من أخص معنى هذا الفعل على العرب، وهوهم وردت سجل العباء (٨١) يقول
 «ولعل صاحب هذا لقول نفسه يعجز عن معرفه المراد بكنمه سجل هذا».

وحشو الكلام بما يمكن الاستعانة عنه، خطأ كذلك، فلا فائدة من وراء محشهم بلفظه
 لعيون في يتعامرون عليه بالعيون (٨٤) لأن تعامر لا يكون إلا بالعيون، وفي التقرى
 كرم ﴿وَدَّ مَرَدُّهُمْ سَعْمُور﴾ ولا فائدة من «شعير» بانوجه بعد لتعطيل في

قطب وجهه (٨٦)، لأن معنى قطب روى ما بين عينه وكلح، وهو مُعَرَّبٌ عن ذكر ابوجه
 وكثرة التكرار كما بُدِّئَ اسْمُهُ ولصحر في السوس، فيجب بحسب ذلك في الاستعمال،
 وقد ذكر أنه طالع قصه في كُتُب، وقد استعير أوبه ليفعل كذا وكذا، مكرَّرُ هذه خمس
 عشرة مرة، وتعاير أخرى لا يقل تكرار أحدها عن خمس مرات، وليس لهذا كنه أقل
 مسوَّع مادامت اللغة غنيَّةً بالتعابير عن هذه المعاني وغيرها (٨٨)

والأويل انتكف سعى ألاَّ بُدِّحاً إليه تصحيح لأسلوب كذلك، فمن الخطأ قولهم
 عديم اسظام وعديم المعرفة (١٥٧) معنى فاعدها، فهذا خطأ، وإن صحَّ بتكلف، بأن يحسن
 العديم معنى لفقير وهو معناه الحقيقي - والصواب أن يقال عادم النظم، أي فاعده
 (٤١) وداعر محسَّس نحو لمذهب لبصري، حين خطأ تعريف لعدد المضاف بإدخال
 الألف واللام على كل من المنصَّيغين، في نحو أسبغة الأقلام (٩٥) والمعروف أن هذا
 جائز عند الكوفيين^{١٨}، وينصح النحاة لبصري عنده أيضاً، في تحطته أن يُجمع جمعاً
 سامياً ما يستوي منه الذكر والمؤنث، نحو صبور وعبور (١٠٩) وقد أحاره الكوفيون
 أيضاً^{١٩}، بل هو رأي سيبويه من ثمة لبصريين^{٢٠}، وكذلك في تحطته السبب إلى الجمع
 على حاله في مباحث علميه أخلاقه (٤٨) وقد أحار ذلك قوم من غير البصريين،
 وخرَّجوه عنه فون أساس فرائض وكتبي وفلاسق^{٢١}

(٥) وهو كسيفه (البارحي)، يتجاوز محال لتصحيح لشككي إلى تصحيح المعاني، حتى
 لا يَسُوَّ عنها السمع، ولا يخافها الدوى البلاغي، فقد كره من المراكب مثل قولهم
 حرم عليك أن تعتقل برباط الحب فؤدَّ حباً (٥٨) لما فيه من التندر وعدم الانتظام وإن
 صحَّ ألفظه لغةً، وإلاَّ له هذا السافر يقال حرم عليك أن تعتقل بالحب فؤدَّ طليفاً،
 أو أن تشعل بالحب فؤدَّ حباً، وكره أن يقال لعب دورٌ مُهَيَّأ في عالَمِ السبب والأدب
 (٤٢)، أو فلان صادق بكل معنى لكسبه (٤٠) فمثل هذا مفعول حرفياً عن اللغات
 الأوربية، وهو غريب على الدوى العربي، وفي العربية ما يعنى عنه، كأن يقال صرب
 بسهم كبير فيهما، وهو صادق ناهيك من صادق، أو جدَّ صادق

(٦) ولم نجد داعراً يخالف ليرجى في مسحه إلا في مسألة تحطته العدماء، فعلى حين
 يرى ليرجى أنهم يحطون، يرى داعراً لا يحيل إلى محطتهم، ولديبل على ذلك أنه أحار

(١) كتاب سيبويه ٦٣٧/٣
 (١) مع هوامع ٩٧/٢، والنصيان ١٩٨/٤

٩٨١ مع هوامع ١٥ / ٢
 ٩٩ نصيان عن لاسموي ٨٢ / ١

شاعر محصرم - هو ربيعة بن مضمون الصبي أن يصيف الصب إلى الصنع وهو معنى واحد في قوله

وكم من حامل بي صب صني بمعد قبته حلو اسنان
وانكر ذلك في قول المحدث واحمل له صب الصنع^{١٢}

كذلك جعل من الملح قولهم ولحر يدب لأجسام ولأنفاس، فلا يصح ولو على تقدير فعل، هو ويحمد الأنفاس، فيأشأ على قول لشاعر لقديم (ورحبس لحو حب ولعبونا) وهول الآخر (علقتها تباً وماء بارداً) - لأنه إن حار من كان ينظم لشعر ارتحالاً، لم يحرك لم يكتب اسر مرسل^{١٣}

هذه أهم الأمور التي در عليها مقياس داعر في التصويب والخطئة، ومما ينصح سنده، بنية أن يعود بالنقل إلى يدها الأولى من الفصاحة، حتى يبقى جوهر مفرداها ومركباتها حالاً من صدأ الخطأ والإهمال، ويبدو كمال جمالها أية في جمال النكاح^{١٤}.
نكر سلطان الملح طعى عنه - كما طعى على غيره - فلم يفرم هو نفسه هذا لمعاس في سائر تنقاده، ولا في استعماله اللغوي

• ففي انتقاداته عرفنا أنه يعتد بالسماح عن العرب دون غيره، لكنه أثار أمور لم نسمع منها استعمالهم (المهوه) نساها المعروف الآن (اسم للمكان) وصوب جمعها على فهو ب بد فهاوي (١١٧) مع أن المعنى المكاني لم يرد عن العرب وسميها رؤ، من يردد في لسة على نافع واحد، وهو استعمال للمؤلفين وقد صرح بدي وخطأ عنه محصور في جمعها على ربائن، ونصوب رؤ بصميص كصور وصير (١٢١١) وجمعهم مبل معنى حب وهو مصدر على أنبان (١٢٣) مع خطئته لانه لجمع المصدر من غير المرة والووع غير ما ورد وأجار داعر (قلده) معنى حاكه (١٤٦) ورد على من أنكر ذلك، مع أنه لم يرد عن العرب بهذا المعنى، وكل ما اعتمد عليه هو أنه ورد في تعريقات لخرجاني، فهل يعنى ذلك أنه يستشهد باستعمال علماء اللغة، ويجعل ما يهويونه غمرلة ما يروونه؟ كما أثار أن تجمع لسه على لجان (١٣٠) ورد على من

١. نذكره كتاب ٢٨

٢. نذكره كتاب ٨٦ ٨٧

٣. نذكره كتاب ١٥

سعد ذلك بعدم سماعه في شيء من كلامهم، بقوله «وهذا من أغرب ما لقينته من العلو في الاستدلال، لأن جمع فعله على فعل من لم يسمع من المصدر المطردة كحيه وحقان وصحاف وقصاع وحقن ونحوه» وهذا مع كونه غير مسموع بخلاف مذهبه هو، إذ أنكر أن يقال يحوي مصدر حوى (١٤٦) لأنه لم يسمع، مع أن مصادر غير ثلاثي مقيسه مطردة، ويبدو من كلامه أنه يحير تشية الجمع للكسر، كبلاد، فيقان بلاد، وقد جاء في كلامهم لعبد بن ولرمجان (١٢٠) ونسبه بلاد خاصة ثم تسمع كما قل هو دليل وفي نصيب «ظهر كلامه - يعني لأشعوى - أن جمع غير المستثنى بنفس وفي أبو حيان بن حموع أنكره لا يجمع فيا، بقاها»^٦ ومعلوم أن أنسيه كالجمع هذا، وفي ابن معش «انقباس بأب تشية الجمع، وذلك أن العرض من الجمع لدلاليته على الكثرة، وأنسيه يدل على النقص، فهي معس مدافعة ولا يجوز حثها في كنهه وحده، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على ما قيل لإفراد»

وتقدم أنه لا يأخذ بالسماح المطلق، بل يأخذ بالكثير المصحيح المطردة، ولكنه خرج عن ذلك في بعض تنقاداته إذ أجاز أن يجمع حاش على حونة (٢٦) وهو ورد، ولكنه شاد (انقباس حوى، وأجاز أن يقال حنى - بمعنى اسبر، وفي القيس (حصى، «عن الأهرى حصى لغة ييسب بالعالية، ولا بالمكثرة»

ومما أخطأ فيه سماعاً وعدة حكمه بالسحب على تنويع في التفصيل مما سبق لسرورط بالمصدر بعد أسد أو كثر، في نحو قولهم لمصريون أكثر كرم من أن يجمعوا صعيه (١٢٩)، أما سماعاً فقد جاء قوله تعالى ﴿فهي كأن حجارة أو أسد فسوة﴾^٧ وأما لغة فقد جاء في المصريح «ولا يخص التوصل بأشد ونحوه بل فقد بعض السروط، بل يجوز فيها سبوي لشروط نحو ما شد صرب ريد لعرو»^٨ وما يجوز في لعجب يجوز في التفصيل

* وفي استعماله دعوى وحدته بحري على غير ما ورد عن العرب، أو على غير الأصح وهو ما حذره في انقباس أو يقع في مثل ما أنكره، ومن ذلك أنه

سعمل أو وحيدة، صفة بمؤنث في قوله لاله لو صعبه أو وحيدة لسحط

١٢ ولم يرد أو وحيدة نحو العرب

٦ سراج المعين لابن عيسى ٥٢ * لا عام ها وهي بعدد صفحات كتاب المذكره الكتاب
٧ نصيب على لا سموي ٢٣/٣
٨ سراج المعين لابن عيسى ٥٢

واستعمل لفعل (اسدب) متعدياً في قوله اسدبتى سعمل في وكاسها، ٥، واشدب
لارم، مطاوع سدب، وتصحيحه في اسرد به لمطباح، دون بقيه لمعجمات النعوية ونقله
عنه اشير ري في معيار لعه، فكأنه من عبر الأفصح إن كان ورداً

وسعمل صيغه فعل في غير اسدب، فقل وقد صطلح (مضارع) مدون سانه
على كنهه هو (٢٩) ولم يرد صطلح في غير لساركة

وسعمل كلمة (أبسط) على أقل أو يسر في ويُسَوِّن حتى أبسط لقواعد (١٧)،
و في حفظ أبسط لقواعد المقسة (١٨) ولم يرد (بسط) بالمعنى السدي رده وفي هذا
لاستعمال نص حذف المعطوف عليه حتى في قوله وسو حتى أبسط، وهو غير
مصحح

وَدَحْص الالف واللام على كلمة غير (١٤٦) ولم يرد ذلك إلا في استعمال اموندين
وستعمل عن مع الماصي، في قوله لعلهم أقدموا (١٣٨) ولعنهم أحدوا ذلك
(١٠٦)، وقد رد الحريري وغيره ذلك الاستعمال

واستعمل لمكتشفات، في قوله ما يجد كل يوم من امكتشفات (٢٣) وهي سم
مفعول من كشف، لى ذكر هو أن ليس في كتب لغة مايجوز استعمالها معده المعروف
الآن، إلا على ضعف وبكلف (٢٦)

وتقدم أنه يرى نصحه الاستدراك، ألا تكون به زيادة لافائدة من وراء الإتيان بها، وقد
وقع هو في نفسه حين قال وأحد هذا ليل يعوى حتى على تولى لسن، مصحوباً
برعيه سديده (٢٠)، فالصواب على مأخذه حذف (مصحوباً) إذ في ابتاء في (برعيه)
عداء عها، وهل أيضاً وظل ذلك دأى مده أربعين سنة (٤) والصواب على مأخذه
حذف كلمة (مدة)

كما تقدم أنه نكره للعرب الخرق عن اللغات الاحبية، وقد وقع به ذلك، حين قال
وهي مكتوبة كنها تقريباً باللغة العربية (٥) وقد جاء قوله هذا على سق لاستعمال
لأحبي، وعربيته المصححى أن يقال ونكاد نكون مكتوبة باللغة العربية

وفوق ذلك كنه، يبدو أن دأى لم يبحر لدفع لاسمه في شحنة، فكثير من مأخذه
نعويه التي رعم أنها لم تسمع، قد ورد في معجم مايعيد أنها صحيحة، وجاء في انوار
مستنبطه من كلام العرب ما يؤيد سلامتها من الخطأ، وكان هذا وجه من التأويل تصح

به، حتى لقد عابه الرعيلوى بأنه «صَيِّقٌ نطوق لمجار بصيِّق عاب به الكلام الواضح
لسديد، وأُجلد في دفعه إلى طرف منصوص لمعجم دون سائرهما، وعَوِّل في كثير من
ذلك على طاهر لنص دون محمض، مستعيب عن ستقراء كتب اللغة ومصنفات
القوم»^٨

في رماه مصطفى حواد بأنه يدعو إلى هجود العربية، ولرجوعها إلى عهد الجاهلية
قال «وبولا سيقى أن بية صاحبها يعنى تذكره الكتاب سلمه، وعثره على
لعربية صادق، لأهنته فيها كتب وبعده من الأجويز على تكريره لعربية إلى الناس،
وبعيره بين لعاب لعام»^٩

ومن المسائل التي لم يتحرر فيها الدقة في لمخطئه ما يأتي

وبكارة ورود (انتصادف) معى لمقابلته اتفاق (١٠٦) - وفي الأساس (صدف)،
وبصادفا تعديلاً

وبكارة ن يقال استوحد معى انفراد (١٢٨) ومريرة معى مره (١٠٣) وقد ورد
عن البحرى في الأساس قوله استوحد انفراد (وحد)، وقوله وشى مر ومرير وممر
(مر)

وأتعدوه لمخطئه المصدر (محويل من حوّل) لعدم سماعه، مردود معى انسان
(جول) «وحوّلت ابلاد محوياً، أى جُنت فيها كثيراً، وحوّل في اليلاد أى طوّف، بن
سده وحوّل محوياً، عن سيوبه»

وبكارة ن بوصف المذكور بالوصف (كسول ٢٤) برده ما جاء في اللسان (رمل)، من
قول أحيحة بن الجلاح

ولا وأبيك ما يُعنى عسائى من القيس رُميل كسول

وبكارة (الرصيه، مصدر لرصى - المصغ لأنه في رعمه لم يسمع، أو سمع نادراً
مردود؛ إذ ورد الخاصى المصغ في لصحاح والأساس وانسان (رصى) ومصدر قعر
ساقى (الرصيه) ومن لقون بدا الرصيه، موقوف على سماع، وعدم سماع - إن صح
لا ينصى عدم لاظراد مع وجود انببس كى قاله لقيومى في المصباح (حلف)، على أنه

قد ورد لفعل ومصدره في انتاج (رضى)، قال ورَّضَهُ ترصيه رَضاه، وهو كما استدركه على انقاموس .

وابكاره ن يُعَرِّى لفعل (طاف، بعل الحارة، لأنه لم يسمع عن العرب (٧٧) مردود بما جاء في بللسن (طوف) ويطاف بالقوم وعليهم وفي القرآن الكريم ﴿فَطَافَ عَلَيْهِ طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنبِيَاءٍ مِنْ فَصِيحَةٍ﴾

وابكاره الحسو في موهم تدعى للسقوط (١٢٩) ورعنه ن لا فائدة من ذكر سقوط: بد لتدعى يدس عليه، لأنه انصدع من الحوسب ولا يبدن بالاهدام، برده ما جاء باللسن من قول بن منظور «تدعى لبناء والحائط للمحراب إذا كسر وادن بهدم» وقد ورد في القرآن الكريم وهو من البلاء يمكن تعبيرات محاملة، مع قوله تعالى ﴿وَحَرَّ عَلَيْهِمْ اسْتَفَّ مِنْ قَوْمِهِمْ﴾ وكلمة استف تدل على لفوقيه، وقوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ لِكُتَابٍ بَأْيَدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ولكتابته لا يكون إلا بايد، وما يقال من إرادة لتوكيد هذا من الممكن أن يقال مثله هناك

وابكاره (بؤساء) جمع لئانس أي فقير مبي على أن فعلاء جمعاً لفاعل محموط في مثله فليبه، لا يقاس عليها، وليس هذا مع، لكن ابن مالك في التسهيل^١ ذكر أن فعلاء يطرّد في جمع فاعل، إذا دس على سجية وكان للمدح أو للدم، نحو صالح وفاسق، وفي الوصح أن فعلاء يقاس في فاعل، دالاً على معنى غير مكتسب كالعريزة، ومثل اشرح لذلك بصالح وصدحاء وشاعرو وشعرء، وليأس من هذا الفيل فلا يأس بجمعه على لبؤساء

لشرح لذلك بصالح وصدحاء وشاعرو وشعرء، والئانس، من هذا ليس فلا بأس بجمعه على لبؤساء

وبك ه ن بعل لا ينهك عن السعى (٥٧) مبي على أن (انفك)، لا يخرج عن شى معنى لأون ويدس محي المصارع بعدها بمعناها معنى لا يرل، ومحىء لمحرور بعدها معنى لا يهرق ولا يفسد، وكل ما يؤخذ على التعبير لمحطاً العبدية بد (ع)، بدل من، وهو على تصحيح الانفكك معنى لا نقصان^٢

١ سهيل بواند ٢٧٥

٢ نظر في ذلك احفظوا في الصحف والنواوين ٢٤ ومحاصرات اسبغ اسعار ٤٣ ٤٤

وإنكاره قولهم لا رهب حبيبهم وهو كنت وحدي ١٤٢١، مبي على ز (بو) لا محل
 محل ب (شرطيه وهو مدفوع بـ) سماع، وما جاء عن العلماء أما السماع، فهي انفراد
 لكريم كثير، منه قول الله عز وجل ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ بِمَا وَكُنَّا صَادِقِينَ﴾ وجاء في
 شعر الأحنف

قوم إذا حاربو شدو مارهم دون اساء ولو بات بأطهر
 يقول المرد في الكامل عند شرح هذا البيت «ثم نتبع لو، فمضى في معنى...
 لواقعه بـ» وفي المعنى بعد ذكر وجوه لو ولأراء فيها - «والخلاصة أن
 الشرط من كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرصة لأن أو فيما مضى فهي - لو
 معنى إن، ومضى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكنه قصد فرصة الآن أو فيما مضى،
 فهي لا متناهية»^{١١٣}

وإنكاره أن يوحد (بيع) من بيع، مبي على السماع في صيغ لمبالغة، ولكن
 لا القياس ولا السماع يصح منه، أما لقياس، فلأنه يجمع عندما يقول البصريون
 ولا يصح من هذا الفعل ورر كذا، ولم يقولوا ذلك، وأما السماع، فلأن مفردات لغة
 متناثرة بين نداء المعاجم، فما لم يوحد في هذا يوحد في ذلك، فبائع ويبيع مثلاً المذكورين في
 أغلب المعاجم، أما بيع فوارد في مسدرك انتاج (بيع)، وفي مقدمه كتاب الأدب
 للمحشي، بل وردت قبل عصر للمحشي في كتاب الأسباب بـ «معنى في قوله
 «ويقول البصريون لبيع على اسناد يودكيون» وقد رأينا داعراً قبل يثب فنده معنى
 حاكاه اسناداً إلى كلام الخرجاني، فلا مانع من لاسناد إلى كلام للمحشي وغيره
 هنا

وإنكاره هذه البلاد محبده من جنوبي أسب (٧٤)، ومثله شهابها وسرفها وعربها،
 مبي على أنهم يحطون حين يعدون عن الموصوف إلى الصفه في ذلك، وما أنكره هو
 انصوب وما صوبه هو المنكر بالنقل والمعنى، فالقول قول حرير

هبت جنوباً فذكرى مادكرتكم عند الصفاء لي شرقى حورب
 وفي اللسان (قسم)

كأن فوصى بحمل الأخول احدى بشرقى سئمي يوم حب قسم
 وأما معنى فلأن لاستمعان هذا يطلب لسيه، لأن الجنوب والشمال اسمان للرياحين

(١١٣) معنى لبيب ١ / ٢١

١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣

١١٤، اسير لي هذا كذا في أغلاط البصريين لا صبي ٥٩ وم حده في تذكره كتاب

معروفين قد قيل هذه أبيلاذ ممتدة من جنوب آسيا، فمعناه أنها ممتدة من ربح
لجنوب، وهو غير مرد وإى امراد أنها ممتدة من الموضع الذى نأتى منه هذه للربح، وهو
الموضع لمسبوب إليها، وهو الجنوب مثلاً

كذلك جاء بذكره فولهم "نومك لم حرى (١٥٨) بناءً على أن الفعل (لام) لا يعنى
باللام، بى يعنى يأتى، ويرى أن مثل هذه لتعديده قياس لا سأل بسبع به، إذ يقول
سابق بشئ عن سؤال، هو م لمة؟ كما يكون سؤال علام مته؟ أو به لته؟ والجنوب
بحرى على لسؤال، وكله صحيح لا يشترط له ورود

وكذلك حرى بذكره أن يقدم يعظ التوكيد على التوكيد فى جاء نفس لرحل (٥٧)
على ما جاء فى قواعد النحو^{١٥}، من أنه لا يبنى لعمل شئ من نقاط توكيد وهو
على حابه فى التوكيد، إلا حميعاً وعمه مطلقاً ولا كلا وكب، مع لاسدء بذكره ومع عمره
بقلة، ولكن جاء فى تصحيح الأسلوب السابق، فى اللسان (نفس) حكى سببونه عن
اعرب برت نفس الحيل، ونفس الحيل مقابلي، كما جاء فى استعمال سببونه نفسه
أن كان د عر من يعده حجة، قال «وإذا أصعب إلى شدة، فب شأه، بر د ما هو من
نفس الحرف، وهو هاء^{١٦}» وجاء نصاً فى استعمال ابن حى أن عده حجة قال
«وهى متعلقة بنفس نأ»^{١٧} يريد متعلقة ب (نأ) نفسها

(٤)

الشيخ إبراهيم المنذر

وقد حرى الشيخ إبراهيم المنذر على سبه الأسلاف، من الاعند بالأفصح وتخطئه
ماسواه، سوء فى ذلك العلطات التى اقتدى فيها بعبره وأبى كانت من ملاحظاته
لخاصة

* فقد حرى على هج اليرحى فى تخطئة الشعر الماهيين، حتى حط شاعراً محدثاً
قال

فرب مصفد منهم وكاب تساق به الملوك مصفديا

(١١٥) انظر لاسموى ٣ ٨٤ ١١٦ كتاب سيود ٣/٣٦٧ ١١٧ لخصائص ١ ٢٩٥

د وردت كلمة (ساق) بالتاء و (مصغدين) بجمع المذكر السالم وهو مخالف للأصو
عنده، والصواب كان الملوكة ساقون مصغدين، أو كانت الملوكة ساق مصغده، قال
المندر «وقد مرّ مثل ذلك لعمر و بن كثوم في معتقته

إدا بلغ، لفظام لسا صبي^{١٨} بحر له خبير ساحب
والصواب بحر^{١٩} (كتاب المندر ٣٨)

* وكذلك جرى مجرى غيره في جعل مرادات لأفعال سماعية، حين خطأ الأفعال
فصل واحتشى واحترى أى قبل وحسى وحار - وأرعبه - فى رعبه - ولأمه - فى
لامه وأساقه فى ساقه (المندر ١، ٢)

* ولا مجال لتعديس عنده في مسائل التصمين، فهو مقصور على السماع فقد عرّى أن
يُعَدَّى الفعل (تعهد، بخار اللام أو الياء) لأنه ورد معْدَى بنفسه، كما لحن بعده المعْدَى
بالياء، لأنه ورد كذلك معْدَى بنفسه، وكذلك لحن تعدية (اصعط) على الحارة، بوروده
معْدَى بنفسه (المندر ٥٢) مع أن لكتاب يستعملون لفعل لأول في نحو تعهد له بكده،
و تعهد به أن بفعل كد، معنى (صم) لا معنى تمكّد - وهو لمعنى الموصوع بفعل المعْدَى
بفسه - ويستعملون الفعل الباقى معنى (أمن به) ويستعملون لفعل الثالث معنى (شدّد
وصيّق)، وكذا استعمال من قبل التصمين، فإنكاره معنى عدم القول بإباحة التصمين

* ولا غيره بما وارد لتشدّ عنده خطأ، وهو من الخطأ وإن طرد في الاستعمال
فهوهم حوّه جمع حائن، خطأ، والصواب حانه، كقائه وفده وبتاع وبعه، وقد سبق
أن ذلك ورد في اللسان (أحو) وجاء في اللسان أيضاً (أحوك) «ورحل حائك، من قوم
حاكه وحوكه يصب، وهو من أشاد عن القياس انطرد في الاستعمال» ومثله في قاموس
و شاح أحو، وفي كتاب سيبويه ما يفيد به مستعمل سائح، وإن شد عن لقاعده
بصرفه^{١٨}

وفي جانب هذه مسائل لى خطأ مبتر، أحار مسائل أخرى، كسعين معرب
في جانب يعربى بوارد، قال «لسب ترى تأشاً في سعين (بوت معج) نفسها بدر
برو عرم، ومنها يس ونظام وسبق وحطه ومهح ومهح^{١٩} «وكأجاره أن بجمع مفعول
على مفعيل فداً مطرداً، دون توقف على سماع^{١٢}

وسأول لأن بعض مواد المصدر التي حطّاه، لم يمدد ما لرأيه من لصحه و
لخطأ

حطاً لمصدر الشاعر الكميّ في قوله

ومن سبغ جاهدًا كل همومٍ بخده فلا يسم له شجر صاحب

فجزم (يجهدها) لا وجه له في رأيه، إذ هي صفة لقوله (هموم) فيسعى بكون
مرهونة ولو صح ما رعم المصدر لم يكن هناك معنى لقوله يسبغ جاهدًا، إذ لا معنى
بسبغ الشيء بعد وجوده، وإنما يكون تبع الهموم بالبحث والجدّ بنية وجوده، والجهدها،
يسبب صفة بدن وإنما هي جواب للشرط محروم

وحطاً لمصدر أن يعال الودع الودع بالتصّب وفي لصواب وداع وداع
مفعول مطلق، اسم مصدر من ودع لا مصدر المصدر ٦٠، وكلامه غير مستقيم لأن
الودع بالألف واللام مفعول مطلق أيضاً، ومن يهر أحد من المفعول المطلق يجب
تحريره من الألف واللام، وفي همع «الاحتصاص في المصدر يكون بأن، إما عهديه
بحو صرب انصرب، يريد صرباً معهوداً بينك وبين المحاطب أي انصرب لمدى
عدم أو حسنة بحو يريد يجلس للجلس، مريدًا الحسن وسكبر» ولوداع
على هد مصدر مختص بال لعهديه أو الحسنة، وجاء في النسخ (نجا) «ولجاء
سرعه في سير وفلو لجاء لجاء، ونجا نجا، عمدو وفصرو، قال الشاعر
«دأبت لهب فالنجا النجا»، وفي الحديث «وأنا لمدبر لعريان، فالنجا
النجا» أي انجوا بأنفسكم، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، أي بحو نجاء
وكما يصح نصب الودع لودع، على مصدره هنا قياساً على ما جاء في كلام العرب
وفي الحديث وفي قاعدة السوطي، يجوز نصبه على أنه مفعول به، أي برؤدكم لودع،
ويكون أساسه توكيداً مطلقاً، كما يجوز رفعه على الابتداء، أي الودع بكم

وحطاً تعديبه (حكم) بنفسها، وقد تعدى بمعنى خذره، فيقال حكموا عليهم
لا حكموهم انظرت في اللغة والادب ١٦٩، ويصح به هذا لو قصدوا بالمعنى فصول
بيهم، أما إذا قصدوا معنى لمع ونكف، فلا صر في بعده بالانفس، إذ يقال حكمه

وحكمه وحكمه يد منه ما يريد أو من لفساد، وفي اللسان ولفموس الحكم
«وانعرب يقول حكمت وحكمت وحكمت - معنى معب وردت ومن هه قيل
لحاكم بين لسان حكم لأنه مع لظان من لظلم»

وخطأ ما درج عنه ساس من قولهم قاموا بالمظاهر ورأى أن لظوب
(لتظاهرات)، لأنه لم يرد اظهر، بمعنى ظهر، ولا ظاهر به معنى ظهره، ولكن عدم
لورود لا يعنى عدم صحة الاستعمال في المعنى المقصود ولو بطريق المحار، فالظاهر معناه
المتعاون والمتناصر، وله معنى آخر هو اندابر ضد المتناصر، ونظيره معناه معاونة
والمناصره، وقد رعم أنها لم ترد، ولكن جاء في الفاموس والتج اظهر، «ظاهر عنه
أعان» وفي مسدرك انتاح (ظهر) «ظاهر فلاناً معاونة ونصره» وفي اللسان (ظهر،
«وظاهر بعضهم بعضاً معنى معاونة بعضهم بعضاً، ومنصره بعضهم بعضاً في هه الأمر
الدى جمعوا له»

والمعنى المؤلف للمظاهرة ليوم وهو الخروج اعراض على أمر ما، بإحداث سبب
أو بدونه يتضمن المعاونة والنصره، وهو معنى ظاهر والمظاهرة، إذ كل واحد من
المجموعين يعاون الآخر ومنصره، وهم جميعاً يسرون مظاهرين متعاونين، طابيين، حقائق
حق أو إبطال باطل، فلا بأس باستعمال المظاهرة، كاستعمال النظار، بل ميل الشيخ
مصطفى العباسي إلى تخصيصها في الاستعمال على التظاهر، لأنها حاله في معنى المعاونة
بخلاف المظاهر اللى من معانها لندابر ضد انتاصر^(١٢٣)

ومن اللحن في رأيه تعدية الفعل (وصل) بنفسه، وإنما يعدى إلى (المدر ١٢) وهو في
ذلك أحد بعدم ورود هذه التعدية في لسان والأساس والمجتاز ولكن جاء هه
لتعدية في الفاموس (وصل) قال «وصل لنسء وإليه بلغه ونهى إليه» والمعاصم
لسابقة إن لم يرد فيها ما يحير التعدية بنفس لم يرد فيها نص على المع أو نص
على أنه لا يعدى إلا بنفس

ومما لحن كذلك اعتد جمع عناد (٦٢) مع أنه مسموع، جاء في اللسان (عن)، «في
رواه أنه حنيس أدرعه وأعاده، قال بعضهم ولروايه الصحيحة (وأعنده، ولا يعنى
ذلك عدم صحة الجمع معه، ولو كان سكلوا على فساده من جهة التعد، وإنما يعنى عدم
صحة الروايه، ويؤيد هذا تفسير لسان لى ذكر فيه الجمع (أعتد)، وصحة الجمع هه

(١٢٣) نظرت في لغة والأدب ٥

لا على أنه جمع عناد، وإنما على أنه جمع عُندٌ بصمتين لدى هو جمع عناد، فهو جمع الجمع، ومن هنا ينبغي استعمال هذا الجمع في مجموعه من اصناف العُند، والعرب قد تنو الجمع، وقد تحممه تصحيحاً أو تكسراً

وإذا كانت سطوة الو رد لمسموع قد سحكت في بعد لسر للأساليب، فلم يعتمد إلا ما ورد، فقد رلق قلمه هو إلى ما يخالف ذلك، إذ قال في تحفته السائمت^(١٢٤) «و لصواب السيمات جمع سمة، أو لو سم جمع ناسمة، أو السيسم جمع سيم» ولم يرد عن العرب، ولم يذكر أحد من اللغويين السمة بمعنى الريح، ولا اسواسم جمع لاسمه، وإنما ذكروا اساسم بمعنى المشرف على الموت، كما لم يرد في كلام أحد ممن يحجج به في مسائل اللغة

وعلى وجه الإجمال، فإبراهيم اسدر قد حطأ بعض الألفاظ وهي فصيحة، وحطأ بعضاً مما يحور فيه وجهه، وحطأ بعضاً ثالثاً مما يحور ولكنه دون التصحيح، كما حطأ من الاستعمالات ما يحور على سبيل المحار، وكل ذلك يصيب في لغة وحجر على الألسنة، يؤدي إلى التضرر والعقوى

(٥)

الشيخ عبد القادر المغربي

تبع المغربي من سببه من ثمة اسقيه للعوية في أكثر اسقاداته، فكان غير أصيل في الملاحظات المعوية على الكتاب، اللهم إلا في اقليل، فمن لمحد التي سلك فيها سبيل غيره حران لوصف مؤثناً على (المساء) وهو مذكر، ولحاى التاء بـ (لعبد) عند الدلالة على المؤنث، وإدخال لـ الحسية على المصارغ، وجمع ندى على بدء، ولفصل بين سوى وعدا الاستثنائيتين وبحرورهما لمصاف بحرف الحز، ولتشديد في ب ووح. إلى غير ذلك من الماحد التي تحمته في مباحه ومفياسه، لا يكاد يخرج عن مباح سابعه ومفياسهم، ونؤكد نحن لار ما ذهبنا إليه من سلوكه هذا المباح يعرض أهم ماحده التي كاد يفرده بها، ثم بين ماله من فوه أو ضعف

في التصريف:

جمع رفيع على رةوى (مجله مجمع دمشق ١٥٦/٣) وكفه على أكفاء - بتشديد الكاء

٢. كتاب سدر ٣٩

(عثرات اللسان ٨٥، وورد على وذبأر (مجله مجمع دمشق ١٢٠/٢) وذلوا من عبدياته
 (مجله مجمع دمشق ٢٨/١) فجمعوا عدى سبه إلى عبد، وسبوا إلى النفس فقالوا
 نصابى (مجله مجمع دمشق ٢٧/٣، ولى قرنه فقالوا فردى بضم القاف (عثرات
 اللسان ١١٥) ولى دهر فقالوا دهرى - يفتح ادال (عثرات اللسان ٣٦) وجمعوا
 الحور مصدر الحذر (مجله مجمع دمشق ٩١/٢، وسركو الإعلال فى الكوى واللوى
 والنوى، وغيرها من مصادر الأفعال التى تكون عيبها ولا مهابا حرفى عله (عثرات اللسان
 ٧٩) كما برکوا الإدغام فى استحاب وانتوؤد وانصامم، وكل م كن فعلا ثلاثيا
 مصاعفا وحىء به من باب المفاعل (عثرات اللسان ٧٧) وأنو باسم المكان من (ناه،
 فقالوا مشاهات (مجله مجمع دمشق ١١٥/٣)

التعديده واللزوم.

ما يُعدى الى ثمن نفسه عدوّه إلى الثانى بالو سطره، فقالوا حره البلاد من وسائل
 ارفى (مجله مجمع دمشق ٨٢) وحلو بعض حروف الحر محل بعضه الآخر، فى نحو
 هـفو مسعدة مسكوبين أى على مسعدتهم (مجله مجمع دمشق ٢٦٩/٢، ولم يبق به
 طافه على لهما - أى لفضل (مجله مجمع دمشق ٢٧٠/٢)

التراكيب

ومها وكن لاحتفال عظيم، ليس فقط فى باريس، بل فى كورسيكا (مجله مجمع دمشق
 ٢٨/١) - وفيه تقديم لظرف فقط - وتعيين فى كل شهر أيام مخصوصه (مجله مجمع
 دمشق ١٨٥/٣) - وفيه الفصل بين المتصايفين بالخار والمحروور لغير ضرورة وشتر
 هكذا السجاعات (مجله مجمع دمشق ٢٧/٣) - وفيه الفصل بين المتصايفين بأداتى لسيبه
 ولشبهه ولا بد عد حسر (مجله مجمع دمشق ١٢٠/٢) - وفيه الإتيان بحر لا اساهية
 بلحسن فعلا ماصيا [بفصد حبه فعليه، فعلا ماص]

ومن التراكيب التى ردها لمخافتها الدوق لعربى أنف الحكومه انقبض على فلا
 (مجله مجمع دمشق ٢٦٩/٢) وبعبارة سوغا عن لاصحه (مجله مجمع دمشق ٢٧/٢)
 ويوردون عا لا يقل عن عشرين شجف (مجله مجمع دمشق ٥٣/٣)

ومن مآخذ المعربى هذه وغيرها، يتحلى بوضوح نام مقياس التحطئة والتصويب عنده
 على النحو التالى.

١ - فيها ورد فيه لعتان فأكثر، يأخذ بالعلميا ويحطى ما عداها، فقد صوب فتح الدال في الدلالة، والعامه نكسر ها (عثرات اللسان ٢٣) - مع أن اللسان (دلل) ذكر أنها وردت بالفتح والكسر، وقال «والفتح أعلى»، وخطأ فتح الواو من (الوراره) مصوباً الكسر (عثرات اللسان ٢٣) - مع ما جاء في اللسان (ورر) من حكاية الفتح والكسر، ولكنه قال «والكسر أعلى».

٢ - السماع الشاذ عند مقدم على القياس الصحيح المطابق للقواعد فقد خطأ أن يسبب إلى الدهر، يفتح لدال (عثرات اللسان ٣٦) مع أنه القياس، لأنه قد ورد السماع بضم الدال، وهو شاذ، وهي اللسان (دهر)؛ «قال ثعلب وهما جميعاً - يعنى بضم الدال وفتحها - مسويان إلى الدهر، وهم ربما عيروا في النسب، كما قالوا سُهِّلَ، للمسبوب إلى الأرض السهلة».

٣ - يشتط المعري في تقييد اللغة، فيتجاوز صحيح الأساليب لغة إلى تصحيحها دوقاً بعد لح من الأساليب ما استقام من حيث القواعد، أو من حيث ورود مفرداته بمعانيها في المعاجم؛ وذلك لأنها لم تعهد بتركيبتها عن العرب، فهي تعامى أذواقهم؛ لأنها معربة عن اللغات الأجنبية، وهي رأيه أن تعريب الأساليب مستساع كتعريب الألفاظ، ولكن بشرطين. الأول ألا يحالف في تركيبه قواعد العربية، والثاني ألا يكون نابياً عن النطق السليم، فإذا ما تم للأسلوب المعرب هذان الأمران، فلا بأس بقبوله دون اشتراط أن تكون هناك ضرورة له - على الرغم من حرار مجمع اللغة باشرطها^(١٢٥) - ودون اشتراط ألا يكون في العربية من الأساليب ما يعنى عنها قياساً على تعريب المفردات - على الرغم من اشتراط بعضهم ذلك.

ومن الأساليب المعربة التي رفضها - بناء على مذهبه - هو لهم نعت عصارة دماغى، وفلان ذوود كُتِبَ - لم يعكف على مطالعتها - وأجراس تفرع معاً كأنها أنوار من الموسيقى، وإن كُتِبَ فلان كلها اذار كلاب - أى إنه يطوى أطرافها ليرجع إليها حين الحاجة^(١٢٦).

(١٢٥)، انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية، بصور (تعريب الأساليب) من ٣٢٢ إلى ٣٤٦.

(١٢٦)، انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية (بصري)، بصور (تعريب الأساليب) من ٣٣٢ إلى ٣٤٦.

ولم يسرَ المعرب في لفظه والتصويب على هج واحد هو التشدد، والوهو عند السماع، إنما سلك هجاً آخر هو الساهل أحياناً مع بعض أوجه الاستعمال، ففي قولهم لم يترك العرب ياباً من أبواب المدن إلا وطرقوه (مجموع دمشق ٨/٢)، لم يدحاها (لوأوى (وطرقوه) يد كانت هذه الجملة صفة لقولهم (ياباً) لأنه لا يفصل بين لصفه والموصوف يالو، ولم يدحاها إذا كانت الجملة حالاً، وفي هذه الإحارة مخالفة برأي الجمهور، ففي شرح باب سعد «الماضي الواقع حالاً تلم معه أوأوى وقد، إذا كان مثباً ولا ضمير معه، كقوله

وحالدهم حتى أتوك بكيشهم وقد حان من شمس النهار غروب
ومساع - الوأوى وقد إن كان الماضي في المعنى شرطاً، نحو لأصربه ذهب أو مكث،
أو وقع بعد إلا، نحو ما تكلم إلا قال حراً»^{١٢٧}

وجاء في الأشموي، على لفظة بن مالك «الرابعة» يعني من مسائل امساع الوأوى
الماضي السالى إلا، نحو ما تكلم ريد إلا قال حراً، ومنه «إلا كانوا به
يشتهرون»^{١٢٨}، وعلق الصبان بقوله «وذهب بعضهم إلى جور اقترانه بأوأوى، ممسكا
بقوله.

نعم امرأاً هرم لم نغر نبتة إلا وكان لمرئاع بها ورراً
وحكم الأول بشدوده»^{١٢٨}

٤ وأحار المعرب بعض استعمال العامة دون أن يرد به سماع، اعتماداً على أنه ورد
في استعمال بعض علماء اللغة - كالرمحشري - وهذا يعني أنه ممن يحتاج باستعمال علماء
اللغة، فقد جاء عن الرمحشري قوله «فحم وجهه بحبي سوده» فصحيح به كلام
العامة. فحم الصبي - بالنشديد قال «ولحق أن في قولهم بارقاً من حق، بقصص لغت
نظر علماء اللغة إليه، فلعلهم يصرون هوى، بجور استعمال فحم الصبي، استناداً إلى
كلام الرمحشري، وإلى قصدهم لتجور ولا حخر في ذلك عليهم»^{١٢٩}

٥ بل وحدناه بميل إلى إحارة ما لم يرد به سماع أصلاً، ولم يرد في استعمال أحد
العلماء، استناداً إلى قياسه على نظائره، كما في (أصفار اللون) لقي وردت بضم الصاد

(١٢٩) غروب انسان ٢

(١٢٧) شرح باب سعد لابن هشام ٢٢

(١٢٨) الصبان على الأشموي ١٨٨/٢

والعامة بفتحها، ولم يوجد الضم إلا في اللسان (صغر) قال: «والصغار صغرة تملو النور والبشرة، وصاحبه مصغور»، وصيغ الصغار بضمه فوق الصاد، وتبعه صاحب أقرب الموارد، ويعلق المعري على ذلك بقوله «وانظر لماذا لم تكن صغار - بفتح - ولها كأحوايتها سواد وبياض وحصار»^{١٣}

٦ كذلك يميل أحياناً إلى لتوسعه في اللغة، بإحارة أن يشدد لفعل عند إرادته لمباينة، والمعرر أن ذلك معصور على السماع، ولكنه يقول «وحيداً لو فررت المجامع العوييه قياسيه»^{١٤}

وأكثر ما نتصح برعه التوسعة عند المعري، في موقعه من الدحيل والمولد، فمن الدخيل ما يدل على الخواهر والأعيان، وهذا يجوز استعماله إذا شاع وتره عن أن يكون من ألفاظ السبعة، ومنه ما يدل على المعاني والأحداث، كالْيُوس بمعنى التجميل، ولم تلجأ العرب إلى هذا النوع من الدحيل إلا نادراً، ولذا كان الاستكثار منه مضرراً باللغة، ومترجماً لصياعها

أما المولد فلا ضرر على اللغة من استعماله، ويعتقد المعري أنه لو عُرض على المعري لأدخله في كلامه دون حرج، وذلك مثل كلمة (خيلايه) الداله على دات وعن، في لغة أهل مصر - فهي مسساغه وتؤدي المعنى أكثر من مثيلاتها العرييات، كالرايه والبل والكتب والأكمة

والمعري بهذا يخالف أعضاء المجمع العلمي، الذين يتمسكون بخصوص للعويين، فلا يحيدون كلمة ما إذا كانت دحيلة أو أعجميه، ما لم يجدها نصاً في كلام أئمة اللغة، وقد وصح هو رأييه في الدحيل والمولد بقوله «ما رأيي في مثال تلك الكتب فهو عبر ربيهم: لأى لا ترى مانعاً يمنع من استعمال المعرب أو الدحيل، إذا شاع وأبغته الأسباع وحف على الطباع، فإنه إذا ذلك يصبح عربياً بشرط أن يسوق لشرائط التي ذكرها علماء البلاغة في فصاحة المفرد، فكلمة (حبّد يُحبّد محبباً) أصبحت عربيه فصيحجه، كطرر مطرر تطرير، وهندر بهندر هندره، وكذلك بقية الكلمات، لوطن وأعمدة الجرند، والعدد لسحة الحريدة والموظف والوظيفة، ورجل معنى الكلمة، وغيرها، مما استعمله المولدون وأدخلوه في العربية»^{١٥}

(١٣)، عرب لسان ٣٤ (١٣٦) عرب لسان ١٥ (١٣٦)، مناظره لغوية أدبيه ٢١

(١٤)، عرب لسان ٣٤ (١٣٦) عرب لسان ١٥ (١٣٦)

واجارته استعمال لدخيل والمولد ميباه ما وفر في نفسه من «أن اللغات ليست عادتها وكتابتها، وإنما هي بأساليبها وبراكيبها، وهذا ما غير لغة عن أخرى، وبالمحافظة على لأساليب والبراكيب يحصل المحافظة على نفس اللغة، أما الألفاظ فتتغير وتتحدد تبعاً للعصور، وقد تموت وتندثر ويقوم مقامها كلمات حديثة من لغات أخرى»^(١٣٣)

على أن هذه البرعة المساهله منه، تقايلها برعة أخرى مشددة، حين لمس أموراً من الممكن إجازتها على نحو مقبول كالتضمين مثلاً بعد خطأ تعدية الفعل (يلرم) بالخار (على) في نحو يلرم عليك أيها الشاب أن تكون أديباً (محملة مجمع دمشق ٩٠/٢) مع أنه قد يضمن معنى محب التي تُعدى بالخار نفسه، أو الاشتقاق كالمناهة في قولهم الابدعاع في مناهات سخيعة (محملة مجمع دمشق ١١٥/٣) إذ في رعمه أن المناهة والمناهات لم ترد في اللغة، وإنما الصواب: أتياه وأتاويه - جمع يه - أو معارات لكن لدى نراه أن المناهة تصلح أن تكون اسم مكان، من تاه في الأرض يتيه توها وتيها وتيها، أي ذهب مسجراً، واسم المكان من اشتغاف الفياسية، وقد يعرض عليه بأنه يلرم أن يكون مكسور العين كمضرب لكنا وحدث اللسان (نوه) يذكر له مصدرٌ واوياً كما سبق إيداً بأنه جاء مضموم العين في المصارع ومكسورها، وفي كلام أبي عبيد الذي نقله اللسان (به) ما يؤيد ذلك، قال «وما أطوحه وأتوّه وأطّحه وأتيه، وقد طوّح نفسه وتوّهها»، كذلك فيما نقله عن الجوهري «وهو أتيه الناس وتيه نفسه وتوّه بمعنى، أي حيرها وطوّحها والواو أعم، وما أتيه وأتوّه» ويري من ذلك أن الواو جاءت في المصدر وفي انتعجت وفي الماضي والمضارع العين، بل رأينا الجوهري يرجّح الواو في الفعل بقوله: (والواو أعم)، وإذا استقر أنه واوٌ كان صحيحاً فتح العين في اسم المكان منه ولا مأخذ حينئذ على هذا الوجه، إلا وجود التاء في آخر اسم المكان، ولمقرر أن إلحاقها في اسمي الزمان والمكان سماعي^(١٣٤)، نحو مدرسة ومطبعة ومقبرة ومجزرة

على أنه قد جاء في اللسان اسم لمكان من اليائي على وزن مفعلة ولكن بلا إعلال، أي جاء شاداً - قال وأرض تيه وتيها وتيها - بفتح الميم وعدم الإعلال فالعري بينه وبين الاستعمال المعروف عند المعري، هو أن الكُتّاب أحرّوا اسم المكان من تاه اليائي على مقتضى الفياس من الإعلال

ومن مسائل الاستدق التي معها المعري أن يشتق من الخصى فعل كاستحجر.

(١٣٣)، انظر لاسندق والمعري ٨ (١٣٤)، انظر نصريف الأسماء بسج محمد لفظاوى ١٢٤

أو أن يقال سهمه ورخله - من السهم والرَّجُل بمعنى أصابه بالسهم وأصاب رجله، وقد ردَّ عليه بأن ذلك قياسي لا سماعي، فلك أن تشق من الحصاة فعلاً، كما شتقت من الحجر، وسبق من سهم كما اشتقت من الرمح، وشتق من الرجل كما اشتقت من الرأس، تقول من الحصى حصاه إذا رماه بالحصاة، وتقول منها أيضاً أحصيه إذا أعدته. وتقول: سهمه ونبله ورمحه وساقه وقصبه وعصاه وصدغه وحبته ودعته وشفه ودعته ونداه^(١٣٥).

وبما رده العربي وله وجه صحيح، قولهم نهفتوا لمساعدة المنكوبين، فهم في رأيه حطو سبيل النعدي، فجعلوها اللام بدل على ولكن الأمر فيه سهل، بأن تجعل اللام للتعليل، أي إن العرص من نهفتهم - أي جمعهم إنما كان لأجل مساعدة المنكوبين

كذلك رد استعمال (مهمة) في قولهم اتخذ لنفسه مهته المحاماة أو الصحافة، إذ تستخدم المهمة فيما كان خميساً من الأعمال، لأنها من مادة المهين والامتهان وفيها معنى الجفارة - والذي ورد عن العرب في معنى المهمة يفسر كلامه: يد في اللسان (مهر) ما يقيد أن المهمة هي العمل مطلقاً، دون نظر إلى الشريف أو الوضيع، ففيه وما مهنتك هاهنا؟ أي ما عملك؟ وفيه أيضاً المهمة والمهنة والمهنة، كله الخلق بالخدمة والعمل وبحوه، ومثل هذا جاء في القاموس (مهر)

وعلى وجه الإجمال نقول إن العربي لم يكن ذا مقياس ثابت في أمر التحطته والتصويب، ولم يلتزم في كل الأحوال مقياسه الذي ذكره في مقدمه (عثرات الأفلام) إذ قال: «ولم ينتقد من القول ما كان فيه لصاحبه وجه ينكح، عليه، ولم يحرج عما قرره عناء اللغة وصرخوا به بصريحاً»^(١٣٦)

يقول (في كل الأحوال): لما جاء عنه من رجوعه عن انتقاد حذف (لا) من لاسيما، لما ردَّ عليه بتجويز بعض النعوتين له، ورجوعه عن تحطته من انت (صوصاء)، حين رأى أن لم يؤنثها وجهاً من جهة السماع، هو قول الحادث بن جِلْزَة اليشكري في معلقته وقد سبقته بحطه اليارحي له - ووجهها آخر من جهة الاشتقاق هو احتمال شتقاقها من (صوص) لا من صاصا^(١٣٧)، وعنده يكون لغيره رائدة للتأنيث

(١٣٥)، مسطرة نعوي أدبية ٢٢/٢٣

(١٣٦)، مسطرة نعوي أدبية ١٤

(١٣٧)، مسطرة نعوي أدبية ١٥

الشيخ مصطفى الغلاييني

لقد كان الشيخ مصطفى الغلاييني كثر علماء اللغة اتساعاً في قبول الأساليب، وتجاوزاً عن هجاء اللسان و لقل، ما وجد له وجه صحيح، بلنفسه من الوارد أو من المجاز أو من القياس، وإن قلب درجة الفصاحة للوارد، وصعقت ربطة للمجاز، وبمكك أواصر القياس، ونحن إن كنا نتناوله بالدراسة فليس لأسأ بعده من علماء التنقيح بمعاها الدائع الذي هو بيد بعض الأساليب، إذ لم يكذب يخطئ أسلوباً فيل، ويد لعرصه لبعض القضايا المتعلقة بمسائل التنقية للعوية، وتصديده للرد على من حمل عنها، ولا سيما الشيخ إبراهيم المدر، ومن أحده وضع كتاباً عمو به (نظرات في اللغة والأدب) اشتمل على مباحث في النقد اللغوي، وعلى طرائف من فلسفة اللغة والنصريف والاشفاق، وقد حثد في مقدمته يحمل مبهجة في «أن كل ما يوافق أصول اللغة، محاراً أو تصريحاً أو اشتقاقاً أو قياساً، وكان مقبولاً عند أصحاب الدوق السليم، وكنا في حاجة إليه، حار لنا استعماله، وإن لم يستعمله المحدود، وما فسر على كلام العرب فهو من كلامهم»^{١٣٨}.

وحدد الغلاييني فلسفته من وراء تلك التوسعة وهدفه، في «أن التصديق على الكتاب أو الصعظ عليهم إلى هذا الحد ينفرهم من آمهم، وتنجثهم إلى عقوبتهم، فحسبهم كما خسروا كثير من الشبان، تفصوا عن عرى الدين، وتخلصوا من قيود الكتب المبرلة، فسقطوا في هوى الهوى عما صيغه الرؤساء على الناس، ولدين يسر بما يظنون، واللغة أوسع مما يتوهمون»^{١٣٩}.

وقد بدت التوسعة في مقياس الصوب والخطأ عند الغلاييني في الأمور الآتية

١ - التصميم فهو يرى قيسيه وإباحته دور فيود، ويصحح به ما أمكن الحمل عليه - من الأساليب لى عدها غيره خطأ، ومن ذلك حكمه بصحة التعدية في - قبل به - لمضم معنى الرضا (نظرات في اللغة والأدب ٧٨، ٧٩) واعتقد به - لمضم معنى الإيمان (١١) وصعظ عليه - المضم معنى شدد وضيق (١٢٠)، ومن ساهبه في قبول التصميم إحارته قول لعامة (أما أمون عليه بكذ)، لأنه يقال من فلان فلاناً نمونه

(١٣٩) نظرات في اللغة والأدب ٤

(١٣٨) نظرات في اللغة والأدب ٢

مونا إذا احتتمل مؤوته وقام بكفائه، ومن الو صبح أن من إسائاً وأفق عليه وبعد
شئونه فهو حاكم عليه بقصى عليه بما يراه موافقاً للمصلحة، فصموا (ما) معنى حكم
وقصى، فعدوه بعدينهما

وقد استأسس العلايى مذهبه فى قياس النصم والحمل عليه إذا أمكن بأن
لعبت يسلون لكلمه من معنها الأضل إلى معنى حر، ولو علاقه واهيه بيها، حتى
تصير حقيقة فى المعنى المفعول اللفظ إيه وهذا أمسه كثيرة، يعرفها من عانى أسرار
العربية وأساليب اشتقاقها، ثم عا فهمه من كلام ابن حى فى الخصائص عن النصم،
وقوله «وحدث فى اللغة من هذا الص - يعنى النصم شئاً كثيراً لا يكاد يحاط به،
ولعله لو جمع أكثره جاء كتاباً صحيحاً، فإد مر بك شىء منه فثقله وأنش به، فإنه فصل فى
العربية بطيف حسن»^١ وقد فهم العلايى من هذا أن ابن حى قائل بقياسية لتصم
فتابعه هو

٢ - مرادات الأفعال قياسيه عنده، لا محتاج إلى ورود، فقد أجاز أن يقان دهمه
مداهمة (٤٦) مع أن الوارد دهمه دهمًا فقط، كما أجاز اللاتيان يافتعل من قبل وحشى
وخار وفهم (٢١) وأسس العلايى رأيه على أن لحد نظائر كثيرة يمكن القياس عليها،
فمن نظائر داهمه هجأه وهجأه، ومن نظائر قبل واقتيل شد على قرنه وشد عليه، وجر
الشيء وأخبره، وفك الرهن وفكته، وعزم الأمر وعليه وأعزمه، وحاره واحتاره، وبديه
إلى الأمر وله وانتدبه، وحمل الشيء وحمله، وبعثه وابتعثه إلى غير ذلك

لكن قوله بالقياس هنا مشروط بإشهار الصيغة وجريانها فى أساليب من لهم مكانه فى
الأدب، والدلالة على معنى رائد عن المجرد، هو لمبالغة مثلاً

٣ المجموع أجاز أن يجمع المصدر جمعاً مطرداً، مع خروج عن معنى المصدرية
المعينة للحسن، إذ الحاجة اليوم داعية إلى اتوسعه على الكتاب، دفعاً لنخرج (٨٢)
كما أجاز - موافقاً للميلز أن يجمع المبدوء بميم رائدة جمع بكسر قياساً، لكثرة ما ورد
منه، ولعدم نص سيبويه وغيره من منقضى الحاجة على المسح، إذ النص من الحاجة
المأخزين فقط (١٤٢) وما بعدها

٤ استعمال العلماء عنده حجة، يستشهد بها وتجار الأساليب، فقد رد على من أنكر

١٤١ نظرات فى اللغة والأدب ١٥٨

(العُربان) جمعاً لعرب، بما جاء في اللسان (يدج) من كلام الأزهري «وقد رأيت من العربان من يشقُّ لسان الفصيل اللاهج بشاياء فيقطعهم» يقول العلابي وقد أقرَّ صاحب اللسان ذلك، ونقل كلام الأزهري ناح العروس أبصاً، فقبل هذا الجمع وإن لم يذكره اللغويون في بابهِ، لأنهم تركوا كثيراً فلم يذكروه في مظانِّه وذكروه في غيرها، وقد استعمل القلقشندي في صيغ الأعشى كلمة العربان في عدة مواضع منه (٤٤)

وفي تصويب (التوادي) جمعاً للنادي، احتج باستعمال العيرورابدي هذا الجمع في أوائل خطبة قاموسه (٤٣) وتجاوز العلابي الاحتجاج باستعمال علماء اللغة إلى غيرهم، كالقلقشندي - على ما سبق - وكأحد الفقهاء الذي سمي كتابه (دليل المحار) فأحذر عليه العلابي أن يقال: احتار في حار (٢١)

٥ - التعريب: يرى أنه ضروري للحاجة إليه، ولكن يجب الاختصار على ما تمسُّ إليه حاجة العلم والاحتياج، فالمعربات التي أُثِّرت عن الحدود يستعمل كما هي، وما لم يؤثر عنهم فإن كان في لغتنا ما يعنى عناءه، مما يسهل على الناس النطق به كالطيارة والمنطاد والسيارة ونحوها - لجأنا إليه، وإن لم يكن في اللغة ما يعنى عناء المعرب، أدخلناه بعد أن يُصنِّع بالصيغة العربية، بتهذيب مُدوَّدة وحر كاته؛ ليأتلف مع اللفظ العربي (٢٠٠)

٦ - وكذلك رأيه في الاشتقاق، فمن اللزام أن يُفتح بابهِ، لتوسيع المجال أمام حاجات العصر، ولا فرق فيه بين أن يكون اشتقاقُ لُغَاظٍ عربية من مثلها، أو معرب من مثله، والاشتقاق في الحاجة إليه كالمجاز، ويعيب العلابي أن فارس، لأنه - بعد أن ذكر أن للعرب منهجاً في اشتقاق بعض الكلام من بعض - رأى أنه لا يجوز لنا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، وهذا من ابن فارس تضيق يقص على اللغة وعلى أهلها، والحق أن كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكاتب الحاجة يدعو إليه، فلا محيص لنا عن قبوله، وما هيس على كلام العرب قياساً صحيحاً فهو من كلامهم (١٩٩)

٧ - ومن رأى العلابي أن عدم الورد ليس دليلاً على التخطئة - مادام الاستعمال مطابقاً للقياس - فالوادي لم نردَّ جمعاً للنادي، ولكنه جمع صحيح مطابق للقياس، مثل جامع وجو، مع وسالف وسوالف ووهير وهخير لم تردا في معاجم اللغة، ولم نُروها في شعر أو نثر قديين، وإنما الوارد: وقرَّ وهجَّم، ولكن عدم الورد لا يدل على أنها غير حائزين، ذلك لأنه من المقرر في اللغة أن فعلاً يسكون العين - أصله فعلٌ بكسرهما - وهذا

أصمه فعيل - بالياء - وقد تَوَسَّى الأَصْلان، فالعَلَق بهما الآن رجوع إلى الأصل، ولا يُعَدُّ خطأً في نظره ولا سِيئاً أنهما مقبولان في لدوق والسمع، قياساً على ما ورد من نظائرها مما يحذف بحذف حرف المد، ثم يحذف الحركة، مثل يهيج وسعيد وعظيم، وقد ترك اللغويون كثيراً من أمثلة المجموع والمشتقات وغيرها، اعتماداً على ما تكففت به كتب الصرف^(١٤١)، «وليس كل ما أهملوا النقص عليه يحظر استعماله، وما يحظر ما ليس له وجه صحيح في القياس»^(١٤٢)

٨ كذلك ورود الاستعمال القديم الذي أوثقه ليجارى قياسهم، يصحح الاستعمال المائل له من المعاصرين، بالتأويل نفسه، فقول الشاعر المحدث
هَرَبْتُ مُصَفِّدَ مَهْمٍ وَكَاسٍ نُسَاقُ لَهُ الْمَوْتُكَ مُصَفِّدِيَا
سليم، وإن رد الواو في (وكاس) قياساً على قول الشاعر القديم،
أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وإذا كان النحاة قد فُتروا خبر محذور رَبٌّ في البيت القديم، فما المانع من تقديره في البيت المحدث؟ على أن من النحاة من يحير تفسير خبر رَبٌّ، ومهم يجعلها مستعينة عن الخبر، لأن معنى الكلام تام لا يقتصر إلى شيء سوى الصفة، ومهم من يحمل مدحوها في البيت القديم في موضع النصب مفعولاً به لمحذوف، فيكون الواو لبحال، وكل هذه التوجيهات لا مانع إجرائها في البيت المحدث^(١٤٣)

٩ أما في الاستعمالات التي توفى القياس ومخالف ما سَمِعَ، فجده بقبيل منها ما نحن في حاجة إليه، وحرى عليه عرف فصحاء الكتاب والشعراء، فكلمته (المواطن) مثلاً، لم ترد عن العرب بمعناها، الذي عرفه اليوم، ولكن القياس لا يمنع منها، فلا بأس باستعمالها، قياساً على ساكنه وحَاوَرَه. ومثلها استعمال (التطور) بمعناه المعروف الآن، فهي كلمة حاربه على عباس للغة وأساليب الاشتغال، ونظيرها عند القدماء الرقى والبرقى والارتقاء، وكما اشتق القدماء لنا أن شئت دون عصاصة، «ولا يُصَامُ الناس أن تجرى على أقلامهم أفعال مأبوسة، وأصحة لمحي، مطابقة للقياس، موافقة لمذهب العرب في كلامها»^(١٤٤)

(١٤١) نظرات في اللغة والأدب ٤٢ (١٤٣١) نظرات في اللغة والأدب ٩٢

(١٤٢) نظرات في اللغة والأدب ١٠ (١٤٤) نظرات في لغة والأدب ٨٨ وانظر الكلمات في ٨٨، ١٢٦

وهكذا نجد مقياس العلاليى مؤسساً على السير في الاستعمال، ويصيد وجه لنصوب ما خطأ غيره، حتى نقد كذا نظر به عدم التوقف عند حد السماع في مسئلة الانتقادية. بولا مسألة واحدة توقف عند لسماع فيها، ورأى عدم الفاس على ماورد منها، وهى تعرية اسم التفصيل عن معناه المميد للمشاركة والريادة، يقول «فهى سماعه على لأصح من أقول الحجة»^(١٤٥)

ولم يلزم العلاليى مقياسه هذا في كل ما أورد، فقد تقدم أن عدم لورود عنه ليس دليل تخطئه، وأنه مع هذا فتح باب الاحتجاج ببدخل منه علماء اللغة وغيرهم، إذ استشهد باستعمال الأهرى واقنقشدى وليرورابادى وغيرهم، ولك وحدده يخطئ من لمساتل ماورد النص به، ولا شك أن ورود النص أقوى في الاحتجاج من استعمال اللعويين وغيرهم، فالإحصاء معنى تعلم الاسم لواحد ذكره القاموس، وأقره صاحب التاج، ونقله الصاعى وقال عنه به محار، ومع هذا لا يرنح العلاليى هذا الاستعمال، ويقول «وبفسى غير مطمئة إليه، لأى لم أره وحها في الاشتقاق ولا لمعار»^{١٤٦}، وليس للعلاليى وجه في هذا لإنكار في رأيا لرواية الفيروربادى بوجه خاص، وذلك لأنه هو نفسه قال عنه في موضع آخر من كتابه «وصاحب القاموس حجة»^(١٤٧) واعتمد على كلامه هناك مع تفرده

وتعمد أنه بصحيح أساليب المحدثين، إذا وردت نظائرها من أساليب الأقدمين، وعليها أن تؤول لأولئك كما أول العلماء لهؤلاء، ولكنه حرج عن ذلك في إعراره المندر على تخطئه إدخال الوو الحالية بعد إلا، يقول «ولا بجرة بشنود من ذهب إلى جوار اقترانها بابواو، تمسكا بقوله

سقم امرء أهرم ثم تغر سائبه إلا وكان مراع ه وور
لأنه شاد ومادر، محالف للبعدى وللكتير المسموع في فصيح لكلام. مسطومه
ومتتوره»^{١٤٨}

(١٤٥) نظرب في اللغة والادب ١٥٢

١٤٦، نظراب في لغة والآدب ٥٨

(١٤٧) نظراب في لغة والآدب ١٢

(١٤٨) نظرب في اللغة والآدب ٥٢

صلاح الدين الزعبلوى

من بين المُحدثين الذين عرّضوا لمباحث لصواب والخطأ، نَمير الزعبلوى بمِرب ثلاث

لأولى عرّضه لمذهب القدماء والمحدثين، في تقديم للاستعمال اللغوى، وما يبنى عليه من الاستشهاد وعده، والثانية عرّضه بشيء من التفصيل الذى لم يعهد قبله مأثورات اللغة الديوانية، وبخاصة ما يجرى في أسلوب الرسائل وفي صوغ القرارات، ووضع أساليب جديدة لذلك تتسم بسمة الفصحى، ولثالثه عرّضه مذهب هو في بعد الأساليب تصرّحاً، وهو ما لم يألفه عند أحد من لمحدثين قبله، ولا من الأقدمين.

• فمن مداخل القدماء ذكر أن اسراع بينهم في الحكم بالتصويب والتلحين، إنما نشأ عن بياض وجهات النظر والاعتداد، فمنهم من تشدد في الاعتداد بالذمة والرواية، فلم يأخذ إلا باللغة العليا، وما عداها مُطرح متروك، ولم يأخذ إلا بالرواية عن العرب الخالص، ورواية من عداهم ساقطة مردولة، ومنهم من مرع إلى استساغة كثير من رقص غيره، كالرمحشوى وابن مالك والرصى، ومنهم فريق ثالث فصح ليد على مصراعيه أمام استعمالات العامة والخاصة، فلم يخطئ ما وفق به عريبه وإن قس، وإن فصّح أن يوجد بأوسع هذه اللغات رويه وأقواها قياساً، ومن هؤلاء أبو حيان والخفاحى وابن الحسلى وابن جنى لدى صرح بذلك في الخصائص

وعن مداخل لمحدثين في لصواب والخطأ نجد أن الزعبلوى يأخذ عليهم انصرافهم عن لفكرة العلمية لمرسومه، وليبحث الجدوى الخالص، وقد دفعهم ذلك إلى أن يتجسروا على الكتاب الصحيح الظاهر، وأن يستسيغوا منهم لوهم لواصح، فمن هؤلاء المحدثين قوم سلفيون، حُرّوا في التخطئة والتصويب على هج الأقدمين، في الاعتداد بالأفصح والاعتقاد على ظاهر النصوص، ومنهم من أطلق القول حُرّاً دون صياغة يحكمه عهد خطأ، لأنه خطأ، وذاك صواب لأنه صواب، وليس معه من دليل إلا شهادته الدوى وفريق ثالث استصعب لكتاب واستصعروهم، واعتزّ بعلمه وإحاطته، فقطع بمساده أكثر ما حرت به أعلامهم، وطاعت به ألسنتهم بلا تأملٍ أو نظر

* والميزة الثانية هي تخصيصه فصلاً مستقلاً لإصلاح الأوجه التي بُصِّدَ بها لكتابات رسائلهم حين الإجابة، وتصحيح الصيغ الماثورة للقرارات والمراسيم في الدواوين، فقد جرت العادة عند هؤلاء ألا يُراعوا في اصطلاحاتهم خصائص اللغة وأساليبها في التعبير، لكونها اصطلاحات مترجمة، ولذا كان من الواجب «أن تُخَاصَر من الأساليب العربية الصحيحة - على بسطتها - ما يتسع لتحقيق ما لا بد منه من التطابق بين الترجمة والأصل، من حيث المعنى حملاً، وسابق الفكر تفصيلاً، ولا بأس من التحور أياً إذا اقتضته الضرورة، فيما لا يأتى بهج العربية عامة، لكن الضرورة نقدر بقدرها، فلا يباح لها من التحور إلا بمقدار ما تدفع به»^{١٤٩} وبما ذكره في هذا الفصل نكتفي بمثالين

الأول ما اشتهر بينهم من طريقة خاصة في تصدير الرسائل عند الإجابة، كتقولهم: «إلى مدير ل... جواباً عن كتابكم ذي الرقم... والتاريخ... إننا لا نوافق» ويرى الرعيلاوى أن منشأ الخطأ هو في نصب (جواباً) مع عدم وجود عامل له، وهو في هذه الحال لا يصلح أن يكون حالاً، إذ تقدير عامل الحال في مثل هذا لا يغيره الأكثرون، ولا يصلح أن يكون معولاً مطلقاً محذوف العامل، لأن الحذف لا يجوز إلا لقرينة حالية أو معالية، في غير المواضع المحددة له، كالدعاء ولأمر والهي والاستفهام. أما تصحيح مثل هذا الأسلوب فعلى سبيل ما يأتي

أن يُذكر العامل مقدماً أو مؤخرًا، بضمكم جواباً عن... أو جواباً عن... بضمكم أو يجعل (إننا لا نوافق) صدر الخطاب ويوصل (جواباً عن) بما قبله ليصح أن يكون العامل هو الخار والمحرور، فيقال إلى مدير كذا... جواباً عن كتابه... ولتقدير هذا الكتاب إلى مدير ال... جواباً عن كتابه

أو يُنقل عن نصب (جواباً) إلى رفعه، فتصير حملاً من خبر وجب التقديم ومبتدأ واجب التأخير، أى إلى مدير ال... جواباً عن كتابه، أو جواب كتابه

الثاني ما اشتهر بينهم من صيغ خاصة بالقرارات، ومنها^{١٥٠}

إن وزير ال... بناءً على الدستور المشور... وعلى المرسوم رقم... بتاريخ القاصى بتعيينه... وعلى القرار رقم... بتاريخ... العاصى وعلى يقرر

(١٤٩) أخطأنا في الصحف والدواوين ٤٥

(١٥٠) أخطأنا في الصحف والدواوين ٣٧

(١) يُعَيِّنُ السيدُ مشئناً

(٢) يُعْطَى الموماً إليه راتبه

(٣) يُبْلَغُ هذا القرار

ولعهُ هذا القرار سليمة في حملتها، ولكن الزعيلوى يختار لها وجهاً آخر، أُسْلِمَ على السبك، وأُهرِبَ إلى الأساليب العربية، وهو

يقرر وزير الـ بماءً منه على الدستور المشور وعلى المرسوم أو دى الرقم أو المرقوم أو الرقم المورح العاصى بتعيينه، وعلى القرار. أو دى الرقم وعلى ما يلى، أو تعيين فلان على النص الآتى

(١) أن يعيّن (تعيّن السيد) مشئناً

(٢) أن يعطى (إعطاءً) الموماً إليه راتبه.

(٣) أن يُبْلَغُ (يبلغ) هذا القرار

* وأما الميره الثالثة مما امرد به، فهي عرصه لمعياسه في الحكم على الأساليب، وقد وصحه في الأمور الآتية.

أولاً: السماع:

(١) ذكر الزعيلوى أن معاجم اللغة المعدّ بها عنده هي ما قدّم عهده - كالصاح والقاموس والأساس ومقدمه الأدب واللسان والتاج ومفردات الراغب وأشباهها - مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ونبه عليه من بصحيقاتها، فلا اعتداد عنده بمعاجم المأخريين كـ محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والمجد والمعتمد وأصراها لأن هذه المعجمات لم تبلغ مبلغ المعجمات القديمة في الإحكام ودقة الصبط وفيما أوبى أصحابها من الخلق ويعدّ النظر وبسطه العلم، وإن غيّرت عن المعجمات القديمة في حسن السيق والتحرير ووضوح التعبير^(١٥٢)

(٢) وأنه عند معارض نصوص المعاجم يؤثّر الأكثر والأشهر إذا كان المدر على الرواية ولا يمنع من غيره، إلا أنه ينصّ على أنه مكر أو ردىء أو مدموم أو مهمل، وهو في ذلك يأخذ بذهب ابن تَرْسُويه القاتل^٥ وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله

(١٥٢)، أخطأوا في الصحف و... وير ١١

بخطأ؛ فقد يتركون استعمال الفصح، لاستعنائهم بفصيح آخر، أو لعلّة غير ذلك»^{٥٣١}

(٣) وكذلك أمره في اخبار من مذهب النجاة، فهو يأخذ بوجه الجمهور، ولا يعم من غيرها إلا داعب واشتهرت يقول «فكُلُّه صحيح حائر وإن تفاوت جوده وقوة»^{٥٣٢}.

(٤) وأن ما أورده من أقوال لأئمة والآحاد، والأشعار، ليس كله مسوقاً للاحتجاج، بل جرى بعضه على سبيل لاستعناس والممثل، بعد إدلاء الحقّة ويرد الدليل ككلام ابن جني والحريري حتى يستقرّ الحكم ويتمكن البحث في نفس القارئ، وبما أتى به من ذلك على سبيل الاستشهاد، ما رده على ليرحي في تحطّنه بعدة (عهد) بنفسه، حيث ذكر أنه ورد في حديث الإسراء وفي وصية عليّ لابنه الحسن وفي كلام عمر بن الخطاب، ثم قال «فإذا تخلف النص عن ذكر هذا، فليس كل ما ساع استعانه قد ورد النص به، وأدى روياء مظنة للاستشهاد، ومحلّ للاستدلال والتصويب»^{٥٣٣}.

(٥) وأن سكوت أكثر العلماء عن الاعتراض على استعمال ما - في مقام تبع سقطات صاحب هذا الاستعمال دليل على صحته، وإلا اتجه اعتراضهم إليه، وهو في ذلك معتدّ بالبطلان الذي استشهد على صحة إصافه (آل) في لصحير بيت المنسي، لا لأن المنسيّ ممن يحتج بشعره، وإنما لأن سكوت أكبر لحويين واللعويين عن نفسه ونقده - وهم قد يعقبوه وترقبوه وتسقطوه معرضوا لأقواله بالظن والبحث الدقيق - ذلك دليل على صحته، يقول الرعيلوي في تأييده هذا المذهب «والحكم بالتعليب كثيراً ما يحتاج إليه في هذا الباب، لأن كتب اللغة قد ألغها أفراد، بدلوا الطائفة وسندوا الجهد، لكن طائفة الفردي إلى حدّ، وجهده إلى مدى، فكُلُّهم قد غادر في مؤلّعه أشياء كثيرة، وبواجبي في حاجة إلى بسط وتفصيل، من شرح وتحرير واستدراك وكشف عما يضطرب من الفصول والمواضع، فإذا رجأت الحكم مستنداً إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة، فإنك القطع في موطن كثيرة، وعانيت في لتفصلي مشقة كبيرة»^{٥٣٤}.

ثانياً: القياس:

يرى الرعيلوي أن القياس في اللغة أمر ضروري، يصحح به بعض الأساليب التي لم

(٥٣١) أخطأوا في الصحف والدواوين ٢٢٢

(٥٣٢) أخطأوا في الصحف والدواوين ١٢

(٥٣٣) أخطأوا في الصحف والدواوين ١٤

(٥٣٤) أخطأوا في الصحف والدواوين ٢٣

يسدها سباع، لكن مفهومه عن لقياس يخالف مفهوم العلايى، الذى يرى أن القياس هو تحصى اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوخ. فلا بأس بإقرار ما دأع على ألسنه الكتاب، إذا اتفق له فى العربية نظير^{١٥٧}

ويرى الرعيلوى أن ذلك الاتهام عبث باللة، وإشاعة للخلل فى فهمها المعروف، وتصرف فى حدودها تصرفاً غير محمود ولا مأمون، ولو اعتدنا فى لحوير بالشيوخ على ألسنة الكتاب مع موافقه نظير عربى، لعدا كثير من سقط العامة صحيحاً لا عبار عليه. وهو ما لا يعقل إقراره بحال، أما لدى يعقل إقراره فهو القياس المسؤل عن الأئمة لأطراف أو غلبة مالوا بها إلى الأطرد أم القياس الاحتمادى الذى ذكره العلايى فترك أمره - كغيره من صروب لتوسع المحتاج إليها إلى مجمع يضم علماء اللغة ليرو رأيهم فى ذلك، ويقرؤا ما يندوهم من حاجة إليه، ويدعوا ما لا ضرورة تلحق إليه، وإن دأع وشاع.

وكل ما أحاره الرعيلوى مما لم يطرد عند الأئمة أو يعلب، ولم يرد به سباع - هو من النوع الثانى للقياس، ونحويره إياه ليس على سبيل القطع، وإنما على سبيل الاقتراح، يقول «وقد جرياً على هذا فى كتابنا، فكل ما ألصق بالقياس لثنى وما مثله، فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير، وعلى ذلك ما أقررناه من لألفظ عن طريق الوضع، بالاشتقاق الصحيح^{١٥٨}»

وتطبيقاً على مسلكه هذا أجاز الأمور لانيه، على لقياس

النسب إلى المجمع - غير المسمى به على لفظه، كما يسب إلى وحده، ومرّد ذلك إلى قصد المستعمل، فإن أراد معنى الجمعية سب إلى اللفظ، وإن أراد معنى الوحدة سب إلى المفرد فيقال خلاف دولّى (بالإفراد) إذا أريد أنه يحرى دخل للدولة، ويقال خلاف دولّى (بالمجمع) إذا أريد أنه يحرى بين لدول^{١٥٩}

وصيغة استفعال، التى وافق المجمع فى القون بقياسيها، للدلالة على السطلب أو الصبرورة، وإن نازعه فى لاحتجاج، فقد حتج المجمع بكلام ابن سيده فى لمحصص «اعلم أن أصل استفعت الشىء فى معنى طلبته واستدعيته، وهذا الأكثر، وما خرج عن

(١٥٩)، أخطؤا فى الصحف وأندواوين ١٨

(١٥٧) نظرت فى اللغة والأدب ١٦٤

(١٥٨)، أخطؤا فى الصحف ولندواوين ١٦

هذا فهو محفظ، وليس بالياب» ويكلام ابن بعيش «والعالب على هذا لبقاء الطلب والإصا به وما عدا ذبّيك فيه يُحفظ حفظًا ولا يقاس عليه»، يقول الرعيلاي «فليس في كلام هؤلاء ما بعيد أنه قياس، وإنما ما بعيد أنه كثير»^{١٦٦}، ثم يقول «وعلى هذا، فإذا قال المجمع بقياسية استعمل، فقد قاله من عنده، وهو أنه لا بأس به، أما استثناسه برأى أبي على الفارسي وابن جني أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، فهو سائق مقبول، وهو علة أحدا عقائه المجمع في القياس»^{١٦٧}

والمصدر الصاعدة امصوغة من اسم المفعول بربده الياء ولقاء ك (المستوبه) الى رفضها المصدر، وسيدل بها التبعه، ولكن لرعيلاي حارها قياسًا مطردًا

وجمع المصادر، فهو عنده قياسيّ، لا على البقاء على المصدرية، ولكن على أنها خرجت عن جسيته، وانزلت منزلة الأسماء في دلالتها، وفسر بذلك ما جاء عن العرب من مصادر مجموعة، حتى إنهم إذا لم يحتاجوا إلى التحديد في المصدر، لم يخرجوا به عن جسيته ولم يجمعوه، كالغزل والسلب والهب، فلم يقولوا قُتِلَ وسُلِبَ وهُبَ

أما إخراج المصدر عن جسيته تمهيدًا لجمعه، فلم يصرح الرعيلاي برأيه فيه قياسًا أو سماعًا، واكتفى يذكر خلاف العلماء في ذلك، وإن بدا من كلامه أنه يميل إلى الأحد بالقياس فيه للحاجة إليه، قال «إن الماسعين من القياس لم يثبتوا على المع فيها تناولته أقلامهم، وداع في مصفاتهم، فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع، وعللوا ذلك باختلاف الأنواع، وجمعهم هذا وعليلهم دليلان على معلقهم بالقياس واشتداد الداعي إلى الأحد به»^{١٦٨}

ومن صروب التوسع التي رأى لرعيلاي أن يُعاد النظر في أمر قياسيتها للحاجة إليها مذهب الشاطبي في الاشتقاق، ومذهب البطليوسي في الإعراف عن الشدود ما وجد له وجه من القياس، اعتمده بعض الأئمة من قياسية بعض أبواب الثلاثي، لارمة ومتعدية، وطرد القياس في كثير من جموع التكسر والمصادر الثلاثية وطرف من الصفات، ويبدو من كلامه أنه يميل إلى جعلها من الأمور القياسية؛ «فبذلك يبرر ميرة العربية وخصائصها، ويبدو فيص حيويتها ووفور مدققها»^{١٦٩}

(١٦٦)، أحطوا في الصحف والديوان ٨١

(١٦٧)، أحطوا في الصحف والديوان ٨١

(١٦٨)، أحطوا في الصحف والديوان ٢٩٩

ثالثاً: المجازات الغربية.

ولايجرى الرعيلوى على سس كثير من المحدثين في رفضهم المجازات لمقوله عن العرب، فقد استساع كثيراً من تلك الأساليب لمجاريه المترجمة، لأنها تجري على مألوف العرب، وذلك هو شرط الاستساعه عنده، ولا معنى لأن يشترط اسفل بضاً عن العرب، إذ في ذلك المخرج والتصويب «فالمدي تلاف على قبوله كثر الأئمة أنه لا يشترط في الكلام المنجور به أن يُسمع أو يُنقل، بل يكفي أن يُحمل على مألوف العرب في تجوُّر تهم، وقد عدوا مثل هذا الحمل والتصرف من الخلق ولبلاءه، بل خدوا جهاب ابحار وتعليقاته في كثير من التمهيص، ليسهل الأُحد عما يَصُو، وينتهي لسج على غرار ما حكوه»^{١٦٣} هذه هي الأمور الثلاثة التي وضع عليها الرعيلوى منهجه في التصويب والخطئة، وهناك أمور أخرى من منهجه لم يَصُ عليها صراحة، ولكنها تُستنبط من نظره في الأساليب على النحو التالي

• أن خلوا المعجم الموتوى بصحتها من مادة لعويه لا يهض حجة في رد تلك المادة - ما دامت تجري على القياس - فلا لخر في جمع صاعه على (صانع) مثلاً، وإن لم يرد هذا الجمع في معجم لعوى، اعتماداً على قياس مطرد، هو يورد (صبيعه) وصداعه على صعه جمعه وحده، ولعويه غير دلالة الجمع في الحالين^{١٦٤}

• وأن السماع اوارد في عديده فعل بحرف مخصوص في معنى معين، لا ينع من عديده بحرف اخر لم يرد به سماع، في معنى آخر يشابه المعنى المسموع أو يلاسه؛ فذلك قياس لا يأس به، ولهذا رد على داعر في تحفته تعدية الفعل (لام) باللام في لئته ما فعل، بقويه «وهو قياس لا شأن للسماع فيه، فأنت تقول علام لئته؟ ولم لئته؟ وهيم لئته؟ وبم لئته؟ كله صحيح، كما تقول على ما فعل، فاللام في ذلك لتعليق»^{١٦٥}

• وأن الاشتقاق أمر يحتاج إليه اللغة دتياً، فيسمى ان يُقر، سواء أكان من لفظ عربي لم يسمع فيه المشتق المراد، أم كان من لفظ أجنبي ما دام مُشتهراً حارياً على سس لألفاظ العربية - فمن الأول سبى ألا يحطاً ستقاق الفعل (تشرع)^{١٦٦} وإن كان غير محكى البتة، لأن اللغة أحوح ما تكون إليه، ليكون من اشترع، عملة (تفقه) من افعه، فيستدل به على عكس المعرفة، ومن التالى، يبعى ألا يحطاً (من) من لقانون، وهي

(١٦٣) أخطأوا في النصف والعمودين ٢٧

(١٦٤) أخطأوا في النصف والعمودين ٢٧

(١٦٥) أخطأوا في النصف والعمودين ٢٨

(١٦٦) أخطأوا في النصف والعمودين ٢٨

كلمة رومية، وردت في كلام علماء اللغة كين حي، ولا داعي لاستبدال لفظ آخر به
 كـ (س) مثلاً على ما يرى داعر لأن حاجة التعبير بدعو إليه ونقتضيه، يقول
 «وهو وضع صحيح، قد جرى على مألوف العرب في شتقاقهم»^(١٦٧)

• وأن تحريج الكلام على وجه حائر، يعنى من لورود عن لعرب، فلا حاجة
 لاستبدال الخطبة بالمحاضرة على ما يرى داعر إذ تتضمن المحاضرة معنى خاصاً
 لا تتضمنه الخطبة «فالخطبة هي الكلام الذي يُخَطَّبُ به الناس (في شتوهم العامة)
 والمحاضرة هي الموضوع الذي يُحَاضَرُ به جماعة المتعلمين في ناحية علمية»^(١٦٨)

ولا وجه لمن أنكر أن يقال رَحِلْ طُمُوحْ، بناءً على أنه ورد صفة للمرس فقط، لأن
 هذا الورد على سبيل التمثيل، لا التحصيل لاستعمال الصفة، على أنه لو كان على
 سبيل لتحصيل لم يكن بأس في استعماله بـ رَحِلْ على المحار^(١٦٩)

كذلك لا وجه لإنكار استعمال (الاسترسال) معي المصن والاطلاق، اعتماداً على أنه
 لم يرد، إذ الوارد - وهو السلاسه معي اللين والابيد - سبب في المعنى الجديد، فإذ
 هلت اسرسل في الضلال، فمؤداه أنه انقاد فيه فلم يسمع ولم يستعص على مستدرجه،
 وهو بحكم ذلك سيمضى ويطلق^(١٧٠)

وفي ضوء هذا المنهج الذي صرح ببعضه الرعيلوى، واستنبط بعض بعضه الآخر، ردّ
 لرعيلوى بعض المسائل اللغوية التي لا تنفى وما اختاره، ومذكر الآن أهم تلك المسائل
 مشيرين إلى حظها من الصحة والخطأ

• حذف حروف العطف^(١٧١) عند تكرار المعطوف وهو أمر اشتهر عن كتاب
 الدواوين، يقولون واقفا على طرد النلامي محمد أحمد على سعيد، ويدكرون
 العاطف مع الآخر فقط، وهو تأثر بالأساليب الإفريقية، وبخاصة الفرنسية، والحذف
 عندهم ليس مقصوراً على الواو العاطفة، أو على حروف العطف حملة، بل رأى قطعوا
 الكلام تقطيعاً، أو أسقطوا منه كل عطف أو تفسير أو استدراك أو تنبيه، والمنهج العربي
 السليم هو ذكر العاطف مع المعطوف

لكن جاء في الجمع^(١٧٢) ما يفيد أن بعض العلماء أجاز حذف الواو وأو - دون

(١٦٧) أحطوا في الصحف والدواوين ٢٥
 (١٦٨) أحطوا في الصحف والدواوين ١٦٥
 (١٦٩) أحطوا في الصحف والدواوين ٢١٢
 (١٧٠) أحطوا في الصحف والدواوين ١٨٤
 (١٧١) أحطوا في الصحف والدواوين ١٢٢
 (١٧٢) هم المراجع ١٤ / ٢

لمعطوف بها من بين حروف العطف، فمن حذف (لوا) جاء حديث «تصدق رجل من دينار، من درهم، من صاع برّ، من صاع نمره»، وحكى أكلت سمكاً، لحب، تمرًا، وقال الشاعر

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ تب يعسرُ السود في فؤاد الكريم
أى وكيف، ومع ذلك ابن حنّ واستهينى وبين لصائع، لأن لحروف دأه على معدي
في نفس المتكلم، وإصهارها لا يفيد معناه، وقياساً على حروف انتهى والتأكيد وانتمى
والترجي وغير ذلك وأوّل المسموع من ذلك على اليدل، ومن حذف (أو) جاء قولهم
ضلّ رجل في إزار ورد، في إزار وفاء أى أو في وقد حكم السيوطي على حذف
الواو بأنه أصح، وعلى حذف أو بأنه قليل

وفي المعنى^{٧٣} «حذف حرف العطف بأنه الشعر، كقول الخطيئة
إن صرء رهطه بالشام صرء برمل يثرين حارشد ما غتربا

أى وصرءه برمل يثرين، كذا قالوا، ولك أن تقول الجملة الثانية صفة ثانية
لا معطوفة، وحكى أبو الحسن أعطه درهماً، درهمين، ثلاثة، وخرّج على إصهار أو، ويحتمل
ابديل المذكور، وقد خرّج على ذلك آيات «اح

• في السب قالوا ترتبوا (سبه إلى بريه) ومدكره دعوتية (سبه إلى لدعه)
وسائى (سبه إلى ساء) - ولخطأ واضح في هذه السبه فيما عدا الآخر (ساء) فهو
أحد فيه برأى سيويه، في أن ساء جمع سوه وليس سوه يجمع كسر، به واحد،
فالإصافه تردّه إلى مفردة، فيقال شوى^{٧٤}، لكن للكوفيين يحIRON لسب إلى الجمع
على لفظه، فهو صحيح على فيسهم، على أننا نرى اربعيلاوى يخالف بذلك مذهبه في
حوار السب إلى لجمع غير المسمى به على لفظه، عند إرادته معنى الجمعية

• وفي الجمع قالوا: عيودون - جمع عيود^{٧٥}، وهو خطأ - عنده - لأنه فعول،
صفة بمعنى فاعل، يسوى فيه لوعاد فلا شئ ولا يجمع جمع صحيح، وهو في هذا أحد
بكلام سيويه «وأما ما كان فعولاً فإنه يكسر على فعل بصمتين - عنيت جميع المؤنث
أو جميع المذكر»^{٧٦} وقد سبق غير مرة أن الكوفيين يحIRON هذا الجمع

وفي الجمع أيضاً قالوا: بطارت - جمع بطار (١٥٦) وسيدات - جمع سيد، بمعنى انصك

^{٧٣} (١٧٥) خطاؤنا في الصحف والنواير ٢٣٥

(١٧٦) كتاب سيويه ٦٣٧/٢

^{٧٤} معنى تلبس ١٧

^{٧٥} كتاب سيويه ٣٧٩/٣

(١٩٩) ويدلّات جمع يدل (١٩٩) وهو مصيب في هذه التحطّنة على كل حال؛ ذلك لأن جمع المؤنث السالم إما يكون من خمسة أنواع، لس من بينها المدكرات الخمسة المحرّدة، كسرّادفات وحمّات وخسّامات، ومثلها لجمع التي رفضها الرعيلاني، ولم بعد من أجاز جمع المدكر الخمسة بالألف ولنا إلا ابن عصفور، ولكنه اشترط لحو ذلك قياساً ألا يكون له جمع مكسّر، كسرّادفات^(١٧٧)، وما هنا ورد له جمع مكسّر على أطر وأساد وآيدال، فالجمع بالألف والله مجتمع عند الجميع

• وفي الصفة المشبهة قالوا فحيم ووفير (٧٦) واستساع ذلك بعضهم، واتمس له الوجه، لكن الرعيلاني يرى أن فعيلاً في لصفاء سباعي، فإن غلب في فعل يفعل - بالضم فيها - فلم يعلّ به العلية إلى حدّ تعميم القياس، وقد سبقه إلى تقرير هذا الشيخ محمد الخضر حسين، الذي قال «وأوران الصفة المشبهة سباعية ما عدا فعيلاً، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ، وبسعى أن يفيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت، ولم يدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدالّ على الذات وصفها، وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها»^(١٧٨).

وعلى ذلك مع الرعيلاني أن يقال فحيم ووفير، لما ورد من قولهم فحيم ووفير، وهذا المع من يخالف ما تقدم عنه أن من مذهبه الأحد بوجه الجمهور، دون أن مع من غيرها إذا داعب واشتهرت

ومما حاف هذا المسح أيضاً إنارة اللغة المشهورة في استعمال (كلا وكذا) معاملة المعاملة التي إن أصيغت إلى صعب، ومعاملة المقصور إن أصيغت إلى ظاهر، ورفضه عن ذلك، وهو لغة كنانة - على ما قال المراد - التي يجرى بها مع الظاهر مجراها مع المقصور، ولغة بني الحارث التي تعاملها كالمقصور مطلقاً^(١٧٩)، ومعلوم أن ردّ لغة من اللغات العربية أمر غير معقول، وقد أحد بهذا حين ارتضى رأي ابن حنّ في الخصائص، وبطل عنه قوله «فأما أن نقل إحداهما - يعني اللعنين - حدّاً، أو أكثر، لأخرى حدّاً، فإنك تأخذ بأوسعها رواية وأموها قياساً» ثم قال «إلا أن إسناداً لو استعملها لم يكن محطناً لكلام العرب، لكنه يكون محطناً لأحد اللعنين»^(١٨٠)

^(١٧٧) انظر مع المومع ٢٣/١ وابن جيس ٥ ٨٥ وسهين لغوات ٢٠

^(١٧٨) قياس في اللغة العربية ٦٢ (١٨٠) حطّونا في الصحف والمدرّسين ٤

^(١٧٩) انظر مع المومع ٢١/١

الفصل الثالث

في مصر

كما سبق في الفصل الأول بيّنا مقدار ما أصاب لعربية في مصر من هساد، إذ دارت أكثر أمثلته على لغة أهل مصر ومن حلّ بها، فكان لا يحرف العوى في البرجمة ولنا أليف والدواوين وكان هذا الانحراف على كل لسان، فحرى على ألسنة الحكام، وعلى ألسنة العلماء، حرمانه على ألسنة من دونهم من العامة وأشباههم، وتبيّن كذلك هتنام بعض المصلحين بإصلاح العربية، ولاسيما الشيخ محمد عبده، الذي دعا إلى تقويم لغة (الوقائع المصرية) وكانت دعوته هذه في مواضع حملات ضارية على العربية تأمل في الفضاء عليها، وإحلال العامة أو لغة أحيية محلها

وأنشئت دعوة لشيخ محمد عبده في جندتها بالطبع المطري، بمعنى الحمل على الأخطاء اللغوية والمحظنين، والدعوة إلى إحلال الفصحى محل تلك اللغة السقيمة، ولم يؤثر عن الشيخ ألفاظ أو أساليب معينة انتقدت وبشّ أوجه الخلل بها و لوجه العربي لها

ثم جاء من بعده من انتقل بتلك الدعوة إلى المحال التطبيقي، باختيار بعض أساليب تلوكها ألسنة الكتاب وغيرهم، وعرضها على موعده اللغة ومأثور الفصحى، ليعبر الخبيث منها من الطيب، وقد كان هؤلاء قلّة، ولم تنسّم انتقاداتهم اللغوية بسمّة الجِدّة والابتكار في كل ما ينبعوه، بل احتوت على انتقادات كثيرة لم يسبقهم من علماء العصرين القديم والحديث، ويظهر ذلك بشكل حلّ فيها نعرته بعض المحلات ولصحف أسياره حتى اليوم من نقد لعوى لبعض الاستعمالات، ولد سفسر دراستها على ما يكوّن من هذه الجهود مادة لغوية علمية عكس عرضها ومناقشتها وإبداء الرأي فيها، والذين قاموا بهذه الجهود هم:

• الشيخ محمد علي البجاري، وقد عرض لبعض الألفاظ ولتركيب بالنقد، وبشّ الصحيح منها والفاقد، وبشر ذلك في (محنة الأهر) تباعاً، رُهاه خمسة عشر عاماً - منذ

سنة ١٩٤٩ حتى قبيل وفاته سنة ١٩٦٥ ، وقد نُحِثَ بعض هذه الانتقادات وهي التي ظهرت حتى سنة ١٩٥٣م ورتب ترتيباً هجائياً، وطُبعت في كتاب بعنوانها الذي تظهر به في مجلة الأهرار (العوياب) وهو من سر جماعه الأهرار للنشر والتأليف والترجمة، وطبع دار الكتاب العربي مصر

• أحمد أبو الخضر ميسى، وقد نشر بعض بحوثه للعوية في جريدة (الأفكار) سنة ١٩١٥م، وجريدة (السفور) سنة ١٩١٦ وجريدة (الأهرام) سنة ١٩٢٨م وجريدة (المعظم) سنة ١٩٥٠م، ثم جمع هذه البحوث وأضاف إليها، وأخرج ذلك كله في كتاب سماه (حول العلط والفصيح على ألسنة الكتاب) وهو من مطبوعات مطبعة المدى، ونشر مكتبة دار العروبة سنة ١٩٦٣م.

• أحمد العوامري، عضو مجمع اللغة العربية، وله دراسه في الخريين الأول والثاني من مجلة مجمع اللغة العربية، بعنوان: (بحوث و انتقادات لعوية متنوعة)^١ انتقد فيها أكثر من خمسين استعمالاً للكتاب، معظمها ورد عن غيره وقال في مقدمتها إنه أعدها بعد تحييص وتحفيص، ودعنها بالحجج العوية المسندة من المراجع الصحيحة، وإبه لا يرغم أن ما مرره من تخطئه أو تصويب هو لحق لدى لا مُعدل عنه، فقد يكون هناك من الكتب والمصادر اللعوية ما لو أحاط به لكان له أثر في أدلى به من أحكام

• عباس أبو السعود، المنشى العام بوراره لثريه والنعيم، وهو من المعاصرين المهتمين بالمسائل اللغويه ، وله في مجال دراسته كتاب بعنوان (أرهير الفصحى في دقائق اللغة) حصص الباب لأول منه للتحقيقات العوية، فصول بعض ما رعمه غيره من قبيل الخطأ، وخطأ بعض ما رعمه غيره من قبيل الصواب، كما عرّص في ليات لثالث منه بعض الأخطاء لشائعة في الألفاظ والتراكيب، والكتاب من مطبوعات دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠م، وله كذلك مسائل انتقادية يقوم بشرها في مجلة الأهرار منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن، بعنوان (كليات شاع خطأ استعمالها عند الكُتّاب) وهي لا تقدم حديثاً كثيراً في مجال التنقية، وتقوم في حمتها على اعباس ما جاء في كتب علماء اشقية لقدامى والمحدثين.

• محمد أبو الحسن، وهو كذلك من لعلاء المعاصرين المهتمين بدراسة الأخطاء

١ - محم مجمع لغة عربية ١٣٨/١ ١٦٩ ٢ ٢٥٦ - ٣٠٤

اللغوية، وله في ذلك كتاب بعنوان (لأخطاء اللغوية لشانعه على أسسه الكتاب والأدباء والإداعيين) وهو من منشورات مكتبة الشعب سنة ١٩٧٦م

وهيما يلي دراسة لانتحاء هؤلاء لعاديين، وعرض لمقاييسهم في لتحطئة ولتصويت، مع بيان ما أصابوا فيه، وما جانيهم فيه انوفيق

(١)

الشيخ محمد على الجار

لقد عمير الشيخ اسجار من بين نقده الأساليب المعاصرين بالتقصي في البحث ولده، والمثابرة في عرض الأساليب المتعددة على أهوال العلماء، والورد المسموع والمحتملات العقلية أو المعازيه، وهو أمر لم يألوه عند علماء التنقيه، حتى القدماء منهم، والأساليب التي تناولها الشيخ بالدرسة ثم بالحكم دارت على أنواع أربعة

لوع الأول أساليب أحارها ورصى عن إحارنها، وهي أكثر ما عرض له

والوع الثاني أساليب حطّاه ورصى عن تحطّتها، وتلى اسابقة في الكثرة

والوع لثالث أساليب أحارها بعد لبحث بناء على رأي ما، أو على وجه مجاري. ولكنه رأى من الخير لعدوى عن مثل هذه الاسعمال، وكثير ما كان يعقب بعد لبحث هنا بقوله: «وهذا مع أن الخير في ترك هذه الصيغة المستحدثة، وانوقوف عند ماورد عن لعرب»^(٢) أو بقوله «ومن الخير أن يعدل الكتاب عنه إلى أسس لقويم والمهيج الواصح»^(٣) أو بقوله «ومع هذا يحسن بالكتاب تركه، فهو المهيج لين لدى لا ليس فيه ولا اختلاف»^(٤) أو بقوله «على أن هذه المعى لا سكن إليه لنفس كل السكية»^(٥) أو بقوله «وأذكر أن سبيل في الحديث عن الأساليب المسحرفة عن الجادة أن أحاول تخرجها إذا وجدت لها وجهًا سوعها، وهذا لا يعنى تسويتها بالأساليب الأصلية في الفصاحة والمجودة»^(٦)

(٦) لعويات ٢٢

(٤) مجلة الأهر ٣٦ / ٨٦

(٢) لعويات ٨٣

(٥) لعويات ٧٥

(٣) مجلة الأهر ٢٦ / ٧٩٤

أما النوع الرابع فكتابات وأساليب عامية بحثها، دون أن يتعلق عرصه ببيان صحيحها أو خطئها، وإنما أراد أن يبين أن لها أصلاً في اللغة، حُرِّفَتْ عنه أو حُمِلَتْ عليه، وهو ما عناه حين قال «يطيب لي كثيراً أن أبحث في تخريج الأساليب العامية وردّها - ما استطعت - إلى الأصول العربية»^(٧)

وهيما يلي عرض لأهم مسائل هذه الأنواع الأربعة، وسكتني بعرض رموس المسائل فقط

أولاً من المسائل التي رصى عن إجارتها -

من كتاب (العويات)

أحمد عالم وأبي عالم (١٤) * سراح من عباء النعب (٣١) إليك حجتى وبرهاى (٤٨)، ويعدّ (٤٩) أنا شعوف هدى الأمر (٥٤) أنا مشعول طيلة هدى الشهر (٥٥) محمد وإن كان مملقاً فهو عقى لنفس (٦٥) نلميد كسول (٨٦)، انقافة السوية (٧٨) يدل فاعد (٧٠)، فنى الحرس (١١١) عمل مُربك (١٤٤) فى ثايه العام (١٤٧) قد لا ييسر حصورى عدا (١٥٢)

من محله الأهر

استقلّ لطائره (١٨١/٣٠) اسطرى ** بين الظهر إلى العصر (٤٢٢/٢١)، بفته إلى الواجب عليه (٥١٩/٢١) تفصلتم سعادتكم (٥٢٠/٢١) ساهم فى عمل لير ٨٨/٣٠، مها أسب إلى فلى كرهك (٧٠٧/٢١) مو صيع ومباكل (٢٨ ٣٠١)، اشرك محمد مع محمود (٥٨١/٢٨)، قارن بين لأمرين (٦٨٠/٢٨)، كويس (٧٤٨/٢٨)، شرار الناس (٤٦٠/٢٩) هاقد نمت الوحده (٩٦١/٢٩) محمد فى الربون الثانويه (٩٦٤/٢٩) أكثر من كتاب (٦١١/٣١) فلان مندوب من وزارة ليريه (١١٤٠/٣١) بعتك لدار ما فيها الأثاث (١٠٤/٣٣) هل محمد محصر؟ (٣٥١/٣٣) أحب محريراً (٣٥٢/٣٣) أعتنر عن حصورى (٣١٩/٢٦) مرافق لهذا شهاده الميلاد (٥٢/١٩) حيوات - جمع حياه (١٢٣/٢٢) كبيت إليك لا لألومك (٤١٥/٢٢)

(٧) مجلة لأهر ٧٦٣/٢٢

* أترقم ها وهيما بعده لصفحات كتاب (العويات).

** أترقم لأول ها وهيما بعده للمجدد من محله لأهر والرمم اثنى للصفحه فيه

ثانيًا من المسائل التي لحظها

من كتاب (العوائد)

أحقر بين هذين لأمرين (١٩) مذكر ليمين - معنى القسم (١٣) أشتر أي كتاب
(٣٣) - إني وإن كنت قليل المال بكى أو لا أتي - لا أصيع كرامتي (٦٥) دخل
الطلبة اثنين اثنين (١٠٧) الكرياء المفقوت (١٥٦).

من محلة الأهر

أخلص في طلب العلم لعبت حراماً عليه أم لا (٣١٧/٣٠) يستهدون خير أساس
(٣٤٨/٣٠) فعله رغم أنه (٥٧٤/٣٠) حسابات - جمع حسناء (٣٢٤/٢١) الأدب
الأيمن والأيسر (٥١٨/٢١) رعبت التعليم (٢٧٣/٢٧) احتاج محمد كنيًا (٤١٧/٢٢)
كم ذا بصحتك فلم ترغو (٢١٥/٢٦) غريباً جمع غريبان (٤٥٩/٢٩) محابر جمع محابر
(٨٦٣/٣١) بقي له حوالي مائة درهم (٣٤٧/١٩) أرادت - يشديد الباء - جمع إردب
(٨٩٧/٢١).

ثالثًا من المسائل التي استساغها ورأى من تحرير العنود بها:

من كتاب (العويات)

تحمبوا الموصي والاضطرابات (٧٤) جاء فوراً (٩٤) إذا أخلص العامل في عمله لقد
وفق للخير (٢١) تضحى القدر (٨٣) غصوة في حاعة (١٣٦)

من محلة الأهر

أعطيت لفلان كنيًا (٧٩٢/٢١) الرأسالي والرأسالية (١١١٠/٢٧) لا بد وإن - كما
وأن (٥٩٤/٢٦) ما هو الصوء؟ (٥٣٣/٢٠) كبت إليك لا لألومك بل لأشكر
(٤١٦/٢٢) هذا لكتاب كهد، الكتاب سواء بسواء (٩٠١/٢٢)

رابعاً كلمات عامية أهم بيان أن لها أصلاً في العربية، ولم يتعلق عرصه بكشف
صحتها أو خطئها، ومن مثلتها لوردة في محلة الأهر

أشربة - بنقل صفة الهاء إلى لاء - (٧٦٣/٢٦) منه وعنه - بتشديد السين من
حرق الجمر (٧٦٣/٢٦) باع كناية - بنقل صفة الهاء إلى لاء (٨٩٩/٢٦) القرفوشة

(٤٥٣/٢٨) فتح البئر (١٥٢/٢٩)، اللقائنه والجرام (٨٦٢/٣١) حده بغيره (٩٨٣/٣١)،
شرحُه - معنى المثل والمساوى (٥٤/١٩) ميه في امانة (٧١٨/٢٢) ازرع لفتح ولا
الشعير (٢٧٢/٢٧).

ومن الأنواع الثلاثة الأول - انى تصمت حكماً بالصواب أو الخطأ يستيط
مقياس الشيخ النجار في ذلك، وبوصحه فيا يلى

• الاستشهاد

القراءات لقرآنية سبع فيها عره، من حيث حُجَّتْها حجة في اللغة ولأحكام ور
كانت شاده، وقد صرح هو بذلك - بعد إحداره ماخطأه أبو الأسود التؤلى وعبره من
قولهم فلان المتوى - بصيغة سم الفاعل - ولعمر في العربية أنه بصيغة اسم المفعول
من توى بالبناء للمجهول والصحيح عنده مبي على أنه يقال في العربية توى
الميب - بالبناء للمعلوم - أى اسوى أيامه وأحله، فان الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ
مُسْكُكُمْ﴾ وذكر ابن جنى في المحاسب أن علياً رضى الله عنه قرأ بفتح الياء وقد نقل هذه
القراءة عن على أبو عبد الرحمن السلمي، ووجهها ابن حنى بأنها على حذف المفعول،
أى يتوقون أيامهم أو اجاهم، وتُسَوِّعُ ابن حنى ذلك بأن حذف المفعول كثير في القرآن
ومصيح الكلام، وكذا ورد في البيضاوى^٨

كذلك سوع أن سكر هاء صمير لعائب المفصل في الاحييار، في نحو على حسر
الخلق وهو محبوب، ورد على صاحب (عثر ت السان) في إنكاره ذلك، وقال إن تسكين
هاء (هو) بعد واو اعطف حائر في الشعر والنثر، وهى به في انراء ت لتواتره، ففى
تفسير اليسابورى على هامش الطبرى ٢٠٦/١ «وهو ويابه بسكون الهاء، أبو حمير
وبافع غير ورش وعلى وأبو عمرو، وفي تفسير الخطيب الشربى عند قوله تعالى ﴿وَهُوَ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ في سورة البقرة وقرأ قلوب وأبو عمرو والكسائى وهو بسكون
الهاء - والياقون بصمها»^(٩)

واعتمد الشيخ كذلك على الحديث الشريف حُجَّتْ في اللغة، فأجار به بعض ما لحس
غيره، ومن ذلك تصحيحه إدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المعدود، في نحو
اشريت الخمسة كتب، وبعث استنائة فلم، والألف دينار بالإضافة يعون «وإلى

(٨) محله الأهر ٢٧، ١٦٨.

(٩) لغويات ١٤٤.

أميل إلى لقول بحواره، فقد ورد في الحديث في رواه ليحاري عن أبي هريرة في باب الكهالة في القرص والديون بالأبدن وغيرها من كتب البيوع، في حديث طويل . «فأني بالألب دسار»، وفي باب الاستعانة باليد «ثم قرأ العشر آيات حو ييم سورة آل عمران»، فمن المؤكد أنه قبل في عصر ليحاري وقد يكون قبله، والرواية له عليه بالمرية فلا علينا أن نجيره»^(١١)

ومن ذلك إحصائه أن يقال شرار الناس، في الجمع كأشوار الناس - فقد ورد ذلك الجمع في ليحاري - كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة: «أوثق بشرر الخلق عند الله»^(١٢)

والمولود كذلك حجة مصححه للاستعمال عنه، سواء اتفقت عصورهم أم تأخرت فأجاز أن يسب إلى رأس المال يقال: الرأسالي والرأسالية أي أن يعامل معاملة المركب المزجي؛ إذ كانت معاملة مثل هذا المركب الإصافي عند السب معاملة للمزجي في كلام المولدين، ومنه الكفر طي، والندار قطي، والندار قزي، وصحح هو الاستعمال بناء على ذلك^(١٣)

كذلك أجاز ما أنكره غيره من قولهم: التلاشي - بمعنى النعم والفناء - إذ ورد في كلام المولدين، وجرى به الاستعمال منذ دهر سيب، فقد نقل القرطبي عن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ صاحب أدب الدنيا والدين في تفسير سورة الواقعة: «لأنه لما أتيت روعهم بعد تلاشي بذرهم»^(١٤)

كما أجاز قولهم أروع القطي من جديد، أي من زمن جديد، لما جاء في شعر ابن رشيح القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ
حي إذا أتريب عند ... إلى الساحة من جديد^(١٥)

وكذلك استشهد الشيخ لنحو استعمال أعباء، فجعله حجة بحوارها استعمال العامة وغيرهم فهي رده على من أنكر أن يقدم لفظ لتوكيد (النفس) على المؤكد، في نحو حننا في نفس الوقت، أحنج للإحصاء بوروده في كلام سيبويه وكلام ابن حني^(١٦)، كما أجاز أن يقال استشف بعود، وأن يحار استعمال (الاتحاد) في معنى الوحدة، استناداً إلى

(١٤) مجلة الأزهر ٢٨/٢٠٢

(١٢) مجلة الأزهر ٢١/١١١

(١) لمويات ٣٦

(١٥) لمويات ٩٥

(١٣) مجلة الأزهر ٢٨/٨٦

(١١) مجلة الأزهر ٢٩/٤٦٠

ماورد من استعمال الرحشري لذلك في الأساس (سلف، واحد)، دون أن يورد شاهداً على ذلك من مآثور الكلام، لأن الرحشري في رأيه مصدرٌ نعتٌ معولٌ عليه^{١٦}

وإذا كان اعتماده على استعمال هؤلاء العلماء منطوق فيه إلى أنهم من علماء اللغة المشتغلين بها، فقد توسع في الأمر، فأجار بعض الاستعمال، بناء على ورود مثله في استعمال أحد الأدياء، من لم يشتغل بالعلوم اللغوية، ولم يهتم بها اهتمام السابقين، فقد سوع أن يقال (وبعد) بدل لمآثور عن العرب من هو لهم أما بعد، لأنها وردت في كلام الجاحظ، في قوله في البيان وانتبه ١٩/٣: «وبعد، فهل قبل ثواب الأسد عني بن لحات بن شهاب إلى وسط الدبل الأعظم حتى تبعوهم فقتلوهم» وقال والمصنفين سلف في الجاحظ، وهو من هو من لبحري للعربية والعلم بها^{١٧}

وكذلك جعل الشيخ البحار ابن سلام الجمحي حجةً وهو دون الجاحظ في التحري للعربية - فاستشهد باستعماله في الطيفات (٤٨) «وجعلنا أصحاب المرائي طبعه بعد العشر طبقات» بإدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، وهو ما لم يحره بصرى ولا كوفي^{١٨}

ويؤكد ما ذهبنا إليه من أن الشيخ لا يقصر الاستشهاد على استعمال علماء اللغة وحدهم، وإي بده إلى الأدياء أيضاً، بل إلى عامة العلماء، ذلك لإطلاق أسدي جاء عنه تعميماً على إجارة إلحاق العلم للمفظة (حسب) في نحو أحدثت خمسة كتب فحسب، قياساً على قد وقط (نترين المفظة) قال: «وقد فسدت هذه العبارة في كلام العلماء»^{١٩} وكذلك إطلاقه في التعقيب على إجارة أكثر من كتاب رداً على ليدرحي وغيره، إذ قال «وهذا الأسلوب فاش في عبارات المؤلفين من قديم»^{٢٠}

طرق إجازة الاستعمال :

اتخذ الشيخ البحار مقياسه في التصويب من مصادر خمسة هي السماع، والقياس وأقوال العلماء، والمجاز، وعدم مصادمة قواعد اللغة

* ففي السماع وجدناه يكتفي بالشاهد الواحد في إجارة بعض لأساليب، فقد أحر فوهم حتى أت يابروتوس^{٢١}، على تفسير محدود، تكون (حتى) غايه به، فمثل هذا

(٢) لغويات ٩٦

(١٨) لغويات ٢٧

مجلة الأهر ٨٦٣/٢٩

(٢١) لغويات ٧

(١٩) مجلة الأهر ٣٥ / ٣٣

١٧ مجلة الأهر ٨٦٣/٢٩

شاهد من شعر لفرزدق، هو قوله

فَوَاعَجِبَا حَتَّى كُتِبَ تَسْنِي
وَقَدْ قَدَّرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى :
كَأَنَّ أَبَاهَا يَهْشَلُ أَوْ مُحْشَعُ
(فَوَاعَجِبَا يَتَسْنِي النَّاسُ حَتَّى كُتِبَ)

وَأَجَارُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ صِيغَةَ الْفَاعِلِ فِي مَجْرٍ صِيغَةَ الْمَفْعُولِ، فَيُفِيدُ سَمْعَهُ لِأَنَّ مِنْ قَوَاهِمِ
بَدَلِ فَاعِدٍ مَعْنَى بَدَلِ مَعْقُودٍ؛ لِأَنَّ فَاعِلًا مَعْنَى الْمَفْعُولِ وَرَأَى كَأَنَّ سَمْعًا جَاءَ فِي
هَذَا الْمَثَلِ خَاصَّةً، فِي شِعْرِ لَبِثَرِ بْنِ أَبِي حَارِمٍ الْأَسَدِيِّ شَاعِرٍ جَاهِلِيٍّ - وَهُوَ قَوْلُهُ
ذَكَرْتُهَا سَلَمَى فَبِتُّ كَأَمَّا ذَكَرْتُ حَبِيبًا فَاقْدًا مَحَبَّ مَرْمَسٍ
مَعْنَى مَعْقُودٍ أَوْ دَى فَقَدْ

وَأَجَارُ أَنْ يُقَالَ: صَبْرٌ مَرِيرٌ - مَعْنَى مُرٌّ : لَمَّا جَاءَ فِي الْأَسَاسِ (مَرَرٌ) مِنْ قَوْلِهِ.
إِنِّي إِذَا حَنَرْتَنِي حَنُورٌ حُنُوٌّ عَلَى حِلَاوَتِي مَسْرِيرٌ
كَمَا أَجَارُ أَنْ تَرَادَ الْغَاءُ فِي حَبْرِ الْمُبْتَدَأِ عِوَضًا لِلدَّالِّ عَلَى الْعُمُومِ، فِي نَحْوِ مُحَمَّدٍ وَإِنْ كَانَ
مُتْلَقًا فَهُوَ غَيٌّ الْفَسْ^(٢٢)، لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي شِعْرِ لَعَامِرِ بْنِ الطَّيْلِ - وَهُوَ جَاهِلِيٌّ مَاتَ كَاهِرًا،
رَمَى النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ

إِنِّي وَإِنْ كَسِبَ ابْنُ سَيْدِ عَمْرِو
مَعَهَا سَوْدَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ
وَفِي لُسْرٍ مَعَهَا وَلَصْرِيحِ الْمُهْدَبِ
أَبَى السَّلَّةُ أَنْ أَسْمُوَ بِأَمٍّ وَلَا أَبَ

وَيَقُولُ ابْنُ الدِّي سَوْعٌ رِيَادَةُ الْغَاءِ هِيَ تَوْهْمٌ وَهْوَعُهَا فِي حَوَابِ الشَّرْطِ،
وَمِنْ مَسَائِلِهِ عَكْسُ مُجَدِّدٍ مَا يُوَفَّقُ فِيهِ عَلَى لِسَانِهَا يَأْتِي

١. لِنَدْكِرِ وَالتَّأْنِيثِ فَلِكُلِّ مِمَّا أَلْفَاظُهُ الْخَاصَّةُ بِهِ، لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ أَحَدِهِمَا إِلَى
الْآخَرِ، وَلَوْ بَصْرَبَ مِنَ النَّوْبِ، إِذَا التَّأْوِيلُ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يَسُوعُ إِلَّا لِلْعَرَبِ، فَأَمَّا
لِقِيَاسِ وَالْمُحَادَّةِ، فَهُوَ أَنْ يَدْرِمَ كُلُّ نَوْعٍ عُمُودَ أَمْرِهِ وَأَصْلُ حُكْمِهِ، حَتَّى لَا يَخْتَلِطَ لِأَمْرٍ
وَلَا بِشَكْلِ اسْتِيقَاقٍ^{٢٣}، وَهَذَا أَحَدُ أَشْيَاحِ هَذَا مَعَ تَسْلِيمِهِ بِكَثْرَةِ الْأَمْثَلَةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ، وَلَكِنْ
كَثْرَةُ لَا يَبِيحُ عِنْدَهُ لِقِيَاسِ، يَقُولُ «وَقَدْ عَرَضَ ابْنُ جَنِّي فِي الْفَصَائِلِ ٢ ٥١٥،
لِتَذَكُّرِ الْمُؤَنَّثِ بِأَوَيْنِهِ بِالْمَذَكَّرِ» وَقَالَ فِي حِمَامِ بَحْتِهِ «وَتَذَكُّرِ الْمُؤَنَّثِ وَسَمْعُ حَدٍّ، لِأَنَّهُ رَدٌّ

مرع إلى أصل، يريد أن الأصل التذكير، فإذا أُوثِّمَ لمؤنث بذكر، كان ذلك رجوعاً إلى الأصل»^(٢٦)

وبناءً على ذلك خطأ لجار أن تستعمل اليمين وهي مؤنثة استعمال المذكور؛ على تأويلها بالنفس، في قولهم أحلف عينا صادقا، أو أحلف بهذا اليمين^(٢٥)، كما خطأ أن تستعمل (الكرياء) مذكورة في قولهم الكرياء المصوت، على تأويلها بالمرح مثلاً، وخطأ أن تستعمل (الذرة) مذكورة في قولهم الذرة الشامي، على تأويلها بالنسب^(٢٦)

٢ زيادة الأسماء - فقد خطأ قولهم كم ذا نصحتك فلم ترعوى عن غيك^(٢٧)، لما فيه من زيادة دا وهي اسم وزيادة الأسماء سبيلها السماع، ومن أنكلف عنده أن تعد (ذا) سادى حذف حرف بدائه أو معولاً مطلقاً، لما فيه من البعد عن مقصود المكلم، ولأنه لا يطرد مع تغيير الخطاب إلى لثنى أو الجمع مثلاً، كأن يقال كم ذا نصحتكما أو نصحتكم.

٣ استعمال صيغة فاعل دالة على معنى المفعول ذلك لأنه لم يجر (يدل فاعداً) على معنى مفعول، إلا لأنها وردت بخصوصها في شعر قديم، وقد صرح هو بأن محيى هذا سبيله السماع على ما سبق

٤ الصيغ التي تنشأ بالزيادة فقد بحث في أصل كلمه (السؤل) وخرجها على أنها تقبل من سأل من باب حاف بمعنى سأل، ولكنه ذكر أنها لم ترد في اللغة، وقال «وليس من هي أن أرعم أن هذا صحيح في العربية، فإن هذه الصيغة لم أرها في اللغة، والصيغ التي تنشأ بالزيادة مرجعها السماع»^(٢٨)

* أم القياس قبات واسع عنده، وقد صحح به كثيراً من لأساليب، حتى قاس أحياناً على ما ورد بقله أو شذوذاً بعد أحوار تعبير الحجاجيين في لعصر الحاضر عن صغار الأولاد بالبدوره^(٢٩)، وحمله على أنه جمع (بذر) المحي به لتمام، قال وذلك كثير، كالعمومه والمثولة والمثولة، وهذا لتأنيث الجمع كما يؤنث المفرد»، وحمل في هذا التحريج مقعاً ورصى لمن شاء والمعروف في كتب اللغة أن ما ورد من الجمع على فعولة سحصر في

(٢٨) لغويات ٧١

(٢٦) لغويات ١١٨

(٢٤) لغويات ١٣

(٢٩) مجلة الأهر ٢٠/٣٤٩

(٢٧) مجلة الأهر ٢٦/٢١٥

(٢٥) لغويات ١٣

مثلها أربعة، الثلاثة السابقة، والرابع استعولة جمع يعمل معنى الزوج^{٣٢}، وفلنهما مع القياس عليها.

ومن مسائل القياس عند الشيخ الجار

١ - يعبر الإسناد أو ما يسمى بالقلب فقد أجاز أن يقال أخطرك بكدا^{٣٣} معنى أعلمتك به وأن يقال استقل القائد الطائرة^{٣٤} معنى دفعه حملاً هذا الاستعمال الشائع على القلب الذي يجرى في المحاطبات كثيراً، والذي نجم عنه كثير من الألفاظ والأساليب، فالمثال الأول مغلوب عن أخطرك هذا الأمر، أي أجمعه يخطرك، وذلك فيه معنى الإعلام، فمعنى أخطرك بكدا أشعرك به وأثريك، فقبب، فقل أخطرك بكدا، والمثال الثاني أصله استعملت الطائرة، أي دفعته، ثم حوّل الإسناد، أي جعل كل من الفاعل والمفعول في محل الآخر

٢ - التعدية بكل من لتضعيف والهمزة فهي التضعيف، أجاز استعمال صحم مصعفاً بالقياس - مع تسليمه بعدم وروده - إذ قال «لست أزعم أن في لغة صحمته، فلم أعر على هذه الصيغة، ولكن أثبتتها بطريق القياس، وأقول مع كثير من المحوئين يطرأ التعدية بالتضعيف^{٣٥}»، وفي الهمزة أجاز أن يقال عمل مربك^{٣٦} وإن لم يكن في اللغة أربكته اعتماداً على تعدية الفعل بالهمزة، عند من يرى ذلك

٣ - استعمال صيغة فعال للمبالغة، بإحارته أن يقال عيد الحود بتشديد الواو مع أن الوارد هو التضعيف. أحداً يرى أبي حيان في أن تحويل فاعل في لمبالغة إلى فعال قياس، وقد رفض الجار ما جاء عن ابن كمال باشا في شرحه للمراح، من أن هذا مقصور على لسماع قال «ولكني لا أعول عليه، فليس من أرباب هذا الشأن^{٣٧}».

٤ - التعاقب في التعدية بين الهمزة والتضعيف، فما يعدى بالهمزة تحوّل تعدية بالتضعيف والعكس، فيصح أن يقال أؤرنى انقنم، وورئى العلم^{٣٨}

٥ - حذف الحار مطلقاً - أي مع أن وأن ومع غيرهما فهي إجارته سنفل لقائد

٣١ - نظر لسان في مواد هذه بكتات الأربع
٣٢ - لموياب ٧١
٣٣ - محله الأجر ١٨١/٢
٣٤ - لموياب ٨٣
٣٥ - لموياب ١٤٤
٣٦ - لموياب ٢٥
٣٧ - محله الأجر ١٠٠، ٢٦
٣٨ - لموياب ١٣٤

الطائفة، ذكر وجهاً آخر غير ما سبق وهو أن أصله سنقل في الطائفة، فحذف الحرف .

٦ - وصف الجمع والإخبار عنه بالمفرد لمذكر وهو يقصد بالجمع جمع التكسير وقد استشهد له بأشعار رهير واهر ردي والمُحَلُّ الهُدلي، ويرأى الغراء الذي أحاره مطلقاً في الجمع، والأهرى الذي حصَّ الإحاره بالجمع الذي على مثال الواحد، ليخرج صيغة منتهى الجموع، وبكلام سيبويه الذي ذكر أن ما وارن (أفعالا) من الجموع يجوز أن يعامل في العربية معاملة المفرد، ويختص الشيخ الجار من ذلك كله بجوار وصف الجمع بالمفرد المذكور في الاختيار من الكلام، وبأن ذلك دليل على سعة العربية وشجاعتها، وكثرة مذاهب القول فيها، في حكمة ونظام^(٣٧)

٧ - التصمين وعليه حرج كثير من الأساليب، ولكنه اشترط للحمل عليه شرطين. أحدهما شيوع الأسلوب، وهو ما يفهم من قوله «وهو - أي التصمين - بات واسع لا بأس به إذا شاع، ولا داعي للتخصيص بالوارد»^(٣٨)، والثاني أن يجري التصمين لعرص بلاغي، وهو ما يفهم من قوله «ويمكن تخرجه على التصمين، وهو سائغ إذا كان لعرص»^(٣٩)، ومما سنسأله على التصمين -

تعدية الفعل اللارم (أنجب) في قول ابن هاني الأندلسي

لقد أنجبت منه الكسائب منزهاً سريع الخطي لصالحات مؤسراً

على تصمينه معي أعطت^{٤٠}، وتعدية الفعل (كُلف) إلى المفعول لثاني بالياء وهو يتعدى إليه بنفسه - لأنه يتضمن عرصاً، هو إعادة الإعراء والعربى^(٤١)، وكذلك تعدية الفعل (سلم) إلى مفعولين بنفسه وهو يتعدى إلى الأول بالحار (إلى)، فأحار سلمته الكتاب^(٤٢) على تصمينه معي الإعطاء، وعلى التضمن أيضاً أجاز قولهم: أعتذر عن حصوري، مصمماً أعتذر معي أتخلف، قال «ولا يقال إن التضمن حين تخلف التعديه وهذا لا اختلاف، لأن ذلك عند قيام العربية عليه، وهب العربية موجوده، كقوله تعالى ﴿فَأَمَاتَ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾، أي ألبثه ميتاً، أو أماته فلبث ميتاً»^(٤٣) وأحار الشيخ

٤٣١، مجلد الأهر ٢٦/٣١٩

٤٠ عويذ ٦

٣٧، مجلد الأهر ٣١/٣٤٩

٤١، مجلد الأهر ٣١/٤٧٤

٣٨، مجلد الأهر ٢٦/٢١٩

٤٢، مجلد الأهر ٢٦/٩١

٣٩، مجلد الأهر ٣١/٣٧٤

كذلك أن يُعدى الفعل (مرح) وهو معنى بُعد بحرف الحر (إلى) في نحو مرح من لقرية إلى القاهرة، على تصميمه معنى الانتقال^(٤٤)

٨ - توهم إحلال حرف محل حرف آخر، ثم إجراء الكلام على وفق هذا التوهم، وعند الشيخ البحار أن التوهم أمرٌ مُطَرَّدٌ، فيُقاس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم، قال «والتوهم باب من أبواب العربية ورد عليه أساليب كثيرة»^(٤٥)، وبالحمل على هذا التوهم أجاز أن تقع اللام في جواب إدا، في نحو إدا أحلص العامل في عمله لقد وفق للخير، بتحريجه على توهم السطوق بـ (لو) في مكان إدا، وأجاز أن تراد لقاء في حيز المبتدأ غير الدال على العموم، في نحو محمد وإن كان مملوكاً فهو غني النفس - بتوهم وقوعها في جواب الشرط^(٤٦)

٩ - وحمل الشيخ البحار من القياس أن يأتي (فعل) ما ورد منه مفعول في معناه، وبني على ذلك صحة (تعييس) الذي لم يرد عن العرب إدا ورد داعس وتبعس فقط؛ اعتماداً على ما جاء في الأساس، من قولهم مسحوس معوس، وإدا جاء متعوس جاء تعيس في معناه^(٤٧)

١٠ - كما جعل من القياس أن يستخلص الفعل الذي لم يرد عن العرب، إدا ورد الوصف منه، وكذلك استعمال انطواع على نحو ما، دليل على استعمال فعده لأصل على هذا النحو، وإن لم يرد، فإن المعاجم التي بأيدينا قد تخلو من بعض الوارد، فعلى أن نترتب في إنكار ما ليس فيها، فقد يكون في غير ما هو مألوف لدينا^(٤٨)، والشيخ في هذا تابع لمذهب ابن حنبل، الذي يرى أنه «إدا صحت الصفة فالفعل في الكف»^(٤٩)، وعلى هذا أجاز أن يقال علل لما نقول^{١٥} بمعنى اذكر العله - ولم يرد هذا لفعل هذا المعنى فيها لدينا من معاجم، ولكن ورد باللسان في معناه استعمال الوصف منه وهو اسم الفاعل فعليه (علل) «المعلل دافع حابي الخراج بالعلل»، والوصف إدا ورد كان مؤدياً بقيام الفعل

وأجاز كذلك أن يقال حصّ لنبل بعلان - يلزوم الفعل - وهو لم يرد في المعاجم، ولكن جاء في اللسان اسم لفاعل منه، في قوله «ويقال حصّ بين الخصوصيه» وهو

(٤٤) محلة لأمر ٢٦/٢١٩	(٤٧) محلة الأمر ٢٨/٨٦	(٥٠) محلة لأمر ٢١/٢٢٧
(٤٥) لغويات ٢١	(٤٨) محلة الأمر ٢٢/٧٢١	
(٤٦) لغويات ٦٥	(٤٩) خصائص ١/٢٢١	

يفيد استعمال حصّ لارماً، ومن الأصول اللغوية أنه إذا ورد الوصف في العربية سوّع ذلك إيراد الفعل على معنى الوصف، وإن لم يلبس^(٥١)

وأجاز أيضاً أن يُعَدَّى الفعل (لغت) يأل، فيعال - لغته إلى الواجب عليه، مع أن الوارد تعديته بـ (م)، ولكن مطاوعه - وهو التفت - ورد معْدَى يأل، إذ قيل: التفت إليه، وورود المطاوع مرع أصده، فهو دليل عليه^(٥٢)

١١ - أما إذا تعارض سماع وقياس، فإنه يأخذ بالسماع ويدع القياس، ولذا ردّ (الزهري)^(٥٣) في جمع رهر مع أنه القياس لأن الوارد: أرهار وأرهري، وردّ (الأسياك)^(٥٤) في جمع سمكة مع أنه القياس لأن الوارد: سبّاك وسُمُوك، استعوا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة

• والمصدر الثالث للإحارة عنده هو آراء العلماء حيث لم يرد سماع، ولم يكن قياس - ولم يسم الشيخ لجار سوارد لآراء وانفاقها في إحارة أسأله، إذ كان يأخذ بالرأي الواحد الذي يحالعه غيره من الجمهور، كما لم يتقيد بالمشهد البصري أو لكوني، إنما احار منها ما يروق له، وعلى هذا

أحد برأى يوس في إحارة السب إلى الثلاثي المعتل اللام مما حسم بناء التأسيس بفتح العين، فيقال (لثاقفه أسوية) بفتح السين والمعروف أن يوس وحده هو المجير للفتح في الواوى، وأما الثنائي فيشاركه في الإحارة الخليل، أما سيبويه فيجمع الفتح فيهما، ويحمل ما جاء على الشدود، يقول الشيخ «وسا أن يعتمد رأي يوس في هذا المقام، فقد كان يوس نحويًا حليلاً يشهد خلقته فصحاء العرب وفهلاء العلماء»^(٥٥)

وأحد برأى المبرد في تعديته (أعطى) إلى معنونه الأول باللام، في نحو أعطيت لفلان كتاباً، ويذكر ذلك أكثر لسحاه، أما لمبرد فيراه أحسن ما يكون إذ فُتِم المفعول، وإن أخر المفعول فعربى حسن، والفراغ يحيط بكل اللغات الفصيحة، وقد جاء فيه قوله تعالى ﴿وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مُسْتَمِعِينَ﴾ يقول الشيخ «ولا بأس باتباع المبرد في هذا، فهو إمام فيه للمؤتيس أسوة، وباهيك به من نحوي ثقة بصير»^(٥٥)

وأحد برأى الكسائي في حوار إيلاء الاسم (هل) لاسفه ميه مع وجود الفعل في

(٥١) مجلة الأرم ٢٢ ٧٢١

(٥٢) لغويات ٤٦

(٥٣) مجلة الأرم ٢١ ٥١٩

(٥٤) مجلة الأرم ٢١ ٧٩٢

(٥٥) لغويات ٧٨

الجملة، في نحو: هل محمد يحضر؟ وجهور النحاة يمنع ذلك، بقول: «ولا مانع من اتباع أي الكسائي في هذا، فهو نحوي يصح الاحتجاج به»^(٥٦)

وأجاز أن يقال: كتب إليك لا لألومك، مبيحاً في ذلك أبا حيان، «فهو ثقة في النحو وإمام، وهو فيه الفعل لا يُقَرَّع أنه»^(٥٧)

وأخذ برأي الرصني في استساغة أنعم به وأكرم^(٥٨)، مع ما فيه من التعجب من فعل جامد، وهو ما لم يحجره أحد من علماء اللغة غيره. على حد قول الشيخ النحار - فقد جاء في شرح الكافية: «وقد يُبَيّن التعجب - من غير متصرف، نحو: ما أعم وما أبأس»^(٥٩)

وأخذ برأي ابن جني في جوار تأنيث الاسم الجامد غير المصدر، إذا استعمل في موضع الوصف، وهي على ذلك إجازة قولهم فلانة عُصْوَةٌ في جماعه، ومن المقرر في اللغة أن الأسماء الجامدة إنما تؤنث عند استعمالها صغاب، إذا كانت من المصادر، وهي مع ذلك سماعية غير مقيسة، كقولهم امرأة عدلة وقصة بحثة، أما غير المصادر من الأسماء الجامدة، فلم يرد تأنيثها عن العرب، وإن ورد استعمالها صمّة في أمثلة قليلة، كقولهم مررت برجل أسيد شدة وحرّة، ومررت برجل بار شمرة، ولكن ابن جني يرى أن أفراد التأنيث في المصدر وغيره، لأن المسوغ للتأنيث عنده وضع الاسم موضع الصفة، يقول الشيخ «ومع هذا فلا بأس بأن يأخذ برأي ابن جني، على ألا يكون ذلك مهيناً مسلوفاً، وحطّة مستمرة»^(٦٠)

ولم يكن الشيخ النحار في إحصائه بعض الأساليب جارياً على وفق لمذهب لبصري وحده، وإنما تخير من المذاهب السعوية ما يرى أن من الصواب الحمل عليه، ولدى بحكمته في هذا هو ديوغ الاستعمال وانتشاره، حتى يتصدر التحلّ عنه، فقد أجاز أن تجمع الثريّا - بمعناها الحديث وهو السحمة - على (الثريّا) بهدف الألف المقصورة، بحارة لمذهب الكوفيين المحيرين لحذف الألف حاملة فصاعداً قياساً مطرداً، فقد حكوا عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة وكثرت حروفه حذوه ألّفه في الشيء، ولجمع عندهم كالتثنية في هذا، يقول الشيخ «ولا بأس بمحاراهم، لأن الكلمة قد داعب

(٥٩) شرح الكافية ٨/٢ ٣

(٦٠) لغويات ١٤١

(٥٦) مجلة الأزهر ٣٣/٣٥١

(٥٧) مجلة الأزهر ٢٢/٤١٥

(٥٨) مجلة الأزهر ٢٦/١١٠٧

وشاعت، وأصبح من لعير صون الناس عنها، وتحبيبهم إياها»^(٦١).

كذلك أجاز ما يجرى على ألسنة العامة من قولهم (كُوَيْس) ^(٦٢) تصغيراً للكَيْس - وصف من الكَيْس، وهو الظُّرْفُ والعقل - وأجرى ذلك على مذهب الكوفية في نحو: عُوَيْتٌ وشُوَيْحٌ - مصرى عَيْشٌ وشَيْخٌ، من قلب الياء واواً، لمكان الصمة قبلها كما أجاز قولهم مُرَافِقٌ لهذا صورةً لشهادة الميلاد، على أنه مبتدأ وعامل، ولم يصمد المبتدأ على نعى أو استفهام، وهو في هذا أحد مذهب الأحمش والكوفيين^(٦٣).

ويؤكد هذا الذي ذهبنا إليه من أنه لم يتقيد بمذهب معين، ما قلناه من اختياره لآراء العلماء في الإجازة، ففيهم البصري - كيونس والمرد - وفيهم الكوفي - كالكسائي والعراء - وفيهم من لم يتقيد بمذهب - كالرصي - وإن كان في الجملة بصرياً الانحاء

● وبالحمل على المصدر الرابع وهو المجاز، استناع الشيخ الجار بعض الاستعمالات التي رفضها غيره، غير أن الشرط عنده لكي يُستناع الاستعمال أن يكون المستعمل عالماً بالمجاز ومريداً له، ولهذا رد استعمال الاحتجاج بمعنى الإنكار والسخط، في نحو احتج العمال على سوء معاملتهم؛ لأنه في العربية بمعنى الإذلاء بالجمحة والدليل لتأييد الدعوى، دون دلالة على الإنكار، وقد رد تخريبه على المجاز - بأن يكون الإنكار داعياً إلى الاحتجاج والاستدلال، فدلَّ بالمسبب على السبب - لأن الداعي لاستعمال الاحتجاج في الإنكار ليس المجاز، وإنما هو الترجمة للأسلوب العربي^(٦٤).

وبما أحاره أيضاً أن يستعمل (المقارنة) بمعنى الموازنة في نحو، قارن بين الأمرين^(٦٥)، يقال: هدى إلى كذا^(٦٥)، وإن كان الوارد: هدى إلى الشيء - بمعنى دخل فيه، وهدى للخمسين من سببه، أي قاربها، وهدى: أسرع، ولكن المعنى المصري يصح عنده بصرب من المجاز، فد (هَدَفَ) تستعمل اليوم في معنى قصد ونوْحَى، والقصد إلى الشيء يكون سبباً في الدخول فيه وفي مقارنته، وقد يكون سبباً في الإسراع إليه، فيكون هذا من إطلاق المسبب على السبب

وبما أجازة أيضاً أن تستعمل (المقارنة) بمعنى الموازنة، في نحو قارن بين الأمرين^(٦٦).

(٦١) لحيات ١٢

(٦٥) مجلة الأزهر ٣٠/٣٤٨

(٦٦) مجلة الأزهر ٢٨/٦٨٠

(٦١) شرح الكافية ١/١٧٤

(٦٢) مجلة الأزهر ٢٨/٧٤٨

(٦٣) مجلة الأزهر ١٩/٥٢

إد الوارد في المقارنة هو معنى الجمع، والمُوارد بين أمرين يجمع بينهما، فتطلق المقارنة - بمعنى الجمع - على ما يعقب الجمع، وهو ضرب من التَّنَوُّع جائز

كذلك أجاز أن تستعمل (المساهمة) معناها المعروف اليوم وهو المشاركة، فيقال: ساهم في عمل البر^(٦٧) - لأن المقارنة - وهو معناها الوارد - قد يعقبها المشاركة، أي هي بسبيل المشاركة والتشارك فيها.

• وبأنى إلى المصدر الخامس من مصادر إجارته بعض الاستعمالات، وهو (عدم مصادمتها قواعد اللغة) وهنا لا عبرة عنه بوزود ذلك عن العرب أو عدم وزود، وقد سبق أنه يوصى بقاعدة الأساليب بعدم المحلة في إصدار الحكم بالخطأ على استعمال ما، اعتماداً على أنه لم يرد، لأن ما في حوزة من معان اللغة لا يضم كل ما استعملته العرب، فقد يخلو من بعض اللغة الواردة، ومن مبدئه أنه «لا يصر عدم الزود عن القديم، ما دم لم يصدم قاعدة من قواعد اللغة»^(٦٨)، والشرط عنه هنا هو الشرط فيما سبقه من الحمل على المحاز، وهو أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولهذا رد استعمال (صد) - وهي من الأوصاف - بالنصب في نحو: تشن الدولة الحرب ضد الأعداء - وإن أمكن تخريجها على الحالية لأن المستعمل لا يقصد ذلك، وإنما يقصد الترجمة للأساليب المرجعية، وكلمة (صد) فيها تستعمل أداة للربط والوصل وليست من الأوصاف^(٦٩).

وعلى هذا المصدر أجاز الشيخ كثير من الاستعمالات فأجاز ما أنكره بعض الأدباء من قولهم: ازرع القطر من حديد - مع السليم بعدم وزوده - على أن تكون (من) فيه للابتداء في الزمان، أو معنى (في) أي في زمن حديد وأجاز الاستعمال المعاصر بفضلتكم سعادتكم - برفع (سعادتكم) على أنه بدل اشتين من الصمير، أو بالنصب على الاحتصاص^(٧٠) كما أجاز أن يقال: بعتك الدار بما فيها الأثاث، وإن كان من المصاد أن يرفق بمن البهائية، فيقال: ما فيها من الأثاث، ولكن لا مانع عنه من حذفها، على أن يكون بدلاً من (ما) لموصوله ويلاحظ الجهر^(٧١) وأجاز أيضاً قولهم: أبنا أحب إليك انعم أم امال^(٧٢) مع أن المألوف في الأمرين، لأن (أبنا) نرم الإصافة، وقد حرجه بأحد أمرين إما أن تكون ما ذكره بامه واقعة على مبهم تفسر حسب السياق، وبما أن تكون

(٧٠) مجلة الأزهر ٢١ / ٥٢

(٧١) مجلة الأزهر ٣٣ / ١٠٤

(٧٢) مجلة الأزهر ٢٩ / ٦٥٣

(٦٧) مجلة الأزهر ٣ / ٨٨

(٦٨) مجلة الأزهر ٢٨ / ٤٥٢

(٦٩) لغويات ١٠٥

رائده كافة عن الإصافه كذلك لم يذهب لإحصاء قبل لذكر في نحو جميل هو الوفاء،
ومعوس عالية تلك التي يحملها الآية^(٧٣)، وخرجه على ثلاثة أوجه:

أحدها. أن الأصل الوفاء هو جميل، وسنوع الإحصاء قبل الذكر تعسف المرجع في
الربيه، والجمله مقلوبه

والثاني أن يجعل هو مبتدأ، وجميل خبر، والوفاء بدل من هو

والثالث. أن الأصل - الوفاء جميل هو، و (هو) توكيد للصغير المستتر في جميل.

كما لم يلحق قولهم حصر فوراً^(٧٤)، مع أن المأثور: (من فوراً)، إذ يمكن تخريجه على
حذف المضاف، أي حصور فوراً

نقد هذا المقياس

هذه هي الأمور التي وضعها الشيخ النجار لمقياس التصويب عنده، وقد رأينا منها أن
الفاعلة العامة التي بحكمه، وجعله يقبل الأساليب هي (شيوخ الاستعمال وسيطرته على
الأسسه والأقلام، حتى يتعسر دفعه أو يتعذر) ولكنه لم يحرص على ذلك في كل ما ناقشه
من مسائل لغوية، فقد وجدناه يخرج على هذا المقياس في مواضع كثيرة، وهو أمر أصاب
منهجه بالاضطراب والاختلاف في نظرنا - ومن ذلك -

(١) أنه اعتمد الحديث الشريف حجةً استشهد بها على صحة ما حطاً غيره، ولكن
جاء عنه ما يعيد أن الحديث لا يعتبر حجة، فقد لحّن قول الناس: (أيب وأيل) بترك
ما يقتضيه القياس (الصرى من فلب الياء همزة، مع ما حكاه هو من أنه جاء في حديث
الصحيح قوله ﷺ «آييون ناثيون عابدون» ولم يروهم أحد بالهمزة، ولكنه مع هذا
يصرح بأنه لا يحيره سماع صحيح ولا قياس^(٧٥).

(٢) وأنه اتخذ من استعمال المولدين حجة لتسوية الأساليب، ولكن جاء عنه عر
ذلك في مخطئة كثير من الشعراء والأدباء المولدين، وأشهر من خطأهم.

(٧٥) لموبات ٥ - ٧

(٧٣) مجلة الأزهر ١١٠٥/٢٦

(٧٤) مجلة الأزهر ٢٥٠/٢٠

* ابن الرومي - فعده أنه أخطأ في إدخال (لا) العاطفة عبر العاملة على غير ما تدخل عليه من الخبر والعت والحال والمعرفة، فقد قال في معلّم صبيان مُعِنٌّ

بو سيمان لا تُرْصِي طريفتَه لا في عيائه ولا يعلم صبيان
به إذا حبوب الطُّشُور محملاً صرَبَ بمضِر وصوتُ هي حرسان^{٧٦}

* ابن المقفع - وقد وقع في مثل ما وقع فيه ابن الرومي، فقال

إذا ما مات مثلي مات شخص يموت غشه حق كثير
وأنت تموت وأحدك ليس يذرى يموتك لا لصغير ولا الكبير^{٧٦}

ودلك لأن (لا) هذه إما هي لتأكيد النفي، ولا حاجة للتأكيد، لغرب العهد بالنفي، وإما تدخل (لا) هذه المؤكدة للنفي - على المعطوف إذا كان في حكم جملة ثانية

* أبو تمام وقد لحى - عده في تعديه الفعل (تعباً) بنفسه - وهو يتعدى بالحار - في قوله

طلبت ربيع ربيعته التمهى لها فسيأت ظلاله مسدودا^{٧٧}

* البحري وقد لحه في وضع أم موصح أو في قوله

أهلاً بذلكم الخيال المقبل فعل الذي هو - أم لم يفعل^{٧٨}

ذلك لأن أم إما تقع بعد همزة التسوية، أو بعد همزة يطلب بها ويأم النعيين، فلا وجه لها هنا، ولا يصح أن يبنى كلام البحري هنا على تقدير (سواء)، أي سواء أفعل لدى هو اه أم لم يفعل، لما يستلزمه من حذف الأمرين (سواء و همزة) ولم يُعهد مثل هذا، ولم يأت في كلام عربي يحتاج به

* ابن المعتز وقد لحه في تعديه الفعل اللام (أمر) بنفسه، حين قال

أثمرت أعصاراً راحته لجبان الحشيش غائباً^{٧٩}

وحيث قال

وأثمر هُب لا يبيد وحشرة لقلبي بحبها بأيدي الخو، طر^{٧٩}

(٧٨) محله الأرم ٣٤٧/٣

(٧٩) لغويات ٦

(٧٦) محله الأرم ٤١٧/٢٢

(٧٧) محله الأرم ٥٩١/٢٦

• ابن هاني الأندلسي - وقد لحه في تعدية الفعل اللارم (أوجب) بنفسه، حين قال
لقد أوجبته الكنائس مذهبها سريع الخطى للصالحات مُيسراً
• الفصل من الربيع - وقد خطأه في استعمال (رغم) بلا جازر وهو خلاف ما أثير عن
العرب - حين قال

أهل البوّة والخلافة والمحاسن رغم لاهي^{٨٠}

• ابن عيين - وقد خطأه في تعدية الفعل اللارم (احتاج) بنفسه في قوله
أنا كالذي أحاج ما يحتاجه فاعلم ثوابي والثاء الواو^{٨١}
• إسحاق النعمي - وقد لحه في استعمال (دا) صلة في الكلام يمكن الاستعانة عنها،
في قوله

كم دا رأيت بصيرا أعمى، وأعمى بصيرا^{٨٢}

• الحسن البشار - انشاعر الأندلسي - وقد لحه في جمعه الأفعول على (الأقاح)
مع إجراء الإعراب على الخاء، على مذهب أنها آخر الجمع، حين قال

وبين الحد والشفتين حالاً كرتي أنى روضاً صباحاً
تجير هي خباء فليس يدري أيجي الوردة أم يجي الأقاح^{٨٣}

• أبو عمرو الداني: وقد خطأه في تعدية الفعل (رعب) بنفسه، إذ قال في خطبه كتابه
(التيسير) - «فأجبتكم إلى ما سألتموه، وأعطيت نفسي في تصنيف ما رعبتموه»^{٨٤}

• القلقشندي الذي استعمل في صحيح الأعشى (المأخرىات) - على وجه الخطأ
جمعاً لـ (ماخرية) حين قال في الباب السادس «ما يكتب في الحوادث والمأخرىات،
ويختلف الحال فيها باختلاف الوقائع، فإذا وقعت مأخرية وأرد الكتابها إلى بعض
إخوانه، حكى له تلك المأخرية في كلامه» وقواعد الصرف تخطئ مفرد القلقشندي، إذ
يجب قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^{٨٥}

(٨٣) مجلة الأرم ٧٥٩/٢٧

(٨٤) مجلة الأرم ٢٧٣/٢٧

(٨٥) مجلة الأرم ٢١٩، ٢٢

(٨٠) مجلة الأرم ٥٧٤/٣

(٨١) مجلة الأرم ١٢١، ٢٢

(٨٢) مجلة الأرم ٢١٥١، ٢٦

(٣) ونقدم أنه اتخذ استعمال علماء اللغة والأدب من مسوغات تصحيح لأساليب، ولكنه حاد عن ذلك في بعض ما جاء به، فقد حطاً من علماء اللغة

• أبا عُبيدة معمر بن المثنى في إتيانه بصيغة الأمر مما جاء على صورة المجهول على حذوها مما هي للمعلوم، حين قال أنشأ بأمر فلان، والفعل (أنشأ) جاء على صورة المجهول المحدود فاعله، فيجب أن يكون الأمر منه باللام، فيقال أنشأ بأمر فلان، وقد قال المبرد و «الأمر من هذا باللام، لا يجوز غيره، لأنك تأمر غير من يحضرتك، كأنه ليفعل هذا»^{٨٦}

• والفيرور يادى وابن منظور فيما جاء عنهما في القاموس واللسان (جمع) من إحلال لظرف (مع) محل الواو العاطفة مع الأفعال لدالة على المشاركة، فقد جاء بهما «جامعه على كذا أجمع معه» وقياس العربية الواو

على أن الشيخ الجار نفسه بعض ما بناء سابقا، من الاعتداد على كلام العلماء في جارة الأساليب، بقوله هذا «إن هذا لم يُستد إلى العرب حتى يكون فيه الحجة، وى هو من كلام اللعويين، وقد تقرر أن العلماء يجمع في لغة يرويتهم لا بكلامهم»^{٨٧}

• والرَّبيدي في مستدرك الناح الذي رأى أن الصدارة تأتي معنى التقدم والأولوية، ويرى الشيخ أنه عميد في تدوينها على الشهرة واستعاضها في ألسنة معاصريه من المؤلفين، فرعمها عربية وليست عربية، وكثيراً ما يفعل الربيدي هذا في استدراكه^{٨٨}

(٤) وتقدم أنه عيّل إلى الأحاد برأى ابن حنى في جوار تأييد الحامد الواقع صفة، مصدرًا أو غيره في نحو عصوة في جماعة، ولكنه حالف هذا الاتجاه في رفضه قولهم الوطنية الحقة^{٨٩}، لأن الحق مصدر وصف به فلا يؤث

(٥) وتقدم أيضا أنه أجاز التعدية بالهجرة، في نحو عملُ مُريك، وجعلها من لقياس وإن لم يرد، ولكنه حرج عن ذلك بإنكاره أعاقى الأمر^{٩٠}، لأنه لم يرد فيه التعدية بالهجرة

(٨٩) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧

(٩٠) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧

(٨٦) مجلة الأزهر ٢٨/٤٥١

(٨٧) مجلة الأزهر ٢٨/٥٨١

(٨٨) بحوث ١٢٦

(٦) وتقدم كذلك أنه جعل حذف الحارّ مقياساً مطرداً مع أن وأن وغيرهما، واستساع على ذلك أن يقال استقلّ الطائفة على حذف الحارّ ولأصل استقلّ في الطائفة، ولكنه حالف ذلك في إنكاره التعدد بوقوع سقوط الحارّ في قوهم نقيضاً المصربون ظلال النعمة^{٩١} على معنى في ظلال النعمة وقال هنا «لأن حذف الحارّ مقصور على السماع».

(٧) وتقدم كذلك أنه يأخذ برأى الكوفيين في مسائل، منها قول العامة كويس، و هل محمد يحضر؟ وهو رأى الكسائي، وجوار الإخبار عن الجمع لمكسر أو وضعه بالمراد المذكور، وهو رأى لفرام، ولكنه لم يأخذ برأى من أجاز جمع حساء على (حساوات) وهو ابن كيسان ممن حنط بين مذهبين - كما نسيه ابرص في شرح الكافية، أو الفرع من الكوفيين - كما نسيه المردي في شرح لتسهيل، وجعله قياس قول الكوفيين عامة، أو ابن مالك لدى استنباعه في نحو حساء خاصة بما هو على فعلاء ولا أقبل له في المذكور - وقد أيد قياسه بالسماح، إذ قالوا في حياء حياءوب، وفي دكاء دكاوات، وقد عرر الشيخ النجار رفضه لحساوات بأن حساء كلمة شائعة عند العرب، ولم يرد عنهم في جمعها حُسن يصح فسكون ولا حساوات، وإنما يقولون حساء حسان، ومن لفرام أن ما استعمل العرب عنه بغيره أطرح ووجب اتباعهم فيه^{٩٢}

ولنا أن نقول: إن (حساوات) شاعبت بين الناس في عصرنا، وداعت - كما شاعت (حسان) عند العرب - وصبح من العصر صدّ الكذب عن، فكان عنه أن يحبرها، بدسوق أن جعل الديوع من مسوغات اسخوير على ما عتب به في إجاره (لثريات) جمعاً لثرياً بمعنى النعمة - وهو لمعنى المستحدث لها عند المعاصرين.

كذلك لم يأخذ برأى ابن الأعرابي، في جوار مجيء أفعلة في الاختيار جمعاً لثلاثي على وزن فعل - يصح فسكون - فصح قوهم أقبية الغلمان، جمعاً نقبو^{٩٣}، وابن الأعرابي من الكوفيين الذين يتوسعون في القياس

٨ - وتقدم أن لشرط في الحمل على المحار لإجاره أسنوب ما، أن يكون مستعمله هاضماً للمحار، ولقد رفض استعمال (الاحتجاج) في معنى الإنكار، لعدم القصد إليه، إذ رأى أنه جاء محاراة بالأسنوب الأحمبي، ولكنه حرج عن ذلك بإجاره أن يقال دق

٩٢١، لغويات ٤٤

٩١، مجله لاهر ٢٦، ٥٩

٩٢، مجله الأهر ٢١، ٣٢٤

المحرس - بالياء للفاعل - مع إفرره بأن هذا سرى إلى المعاصرين من العبارة العربية العرسية، ولم يكن مستعمداً فاصداً إلى لمعار العقل، من باب الإسناد إلى آلة الفعل، وهو التحريج انتهى ارتصاه^{٩٤}

٩ كما تقدم أن من مذهبه تصحيح الأسلوب غير الوارد سماعاً، إذا شاع استعماله حتى لا يمكن التحل عنه، مع إمكان تخريجه على وجه لا يصدم قاعدة لغوية، على أن يقصد المستعمل إلى ذلك التحريج، ولكننا ألقيناه يخرج عن ذلك، فيحطى قولهم فعنه رَغَم أنه^{٩٥}؛ لأن الوارد عنهم على الرغم من أو - بالرغم من، مع أن الاستعمال السابق من الشيوع فكان، ومن الممكن تخريجه على وجه مقبول، بأن تجعل (رَغَم) معولاً مطلقاً أو مصدرًا بمعنى اسم الفاعل، يقع حالاً، أو على حذف الحار، وقد وردت منه أمثلة كثيرة، وأجار لشيخ حذقه في بعض مسائله، ومنه إجارته فوهم: استقل لطائرة على ماسبي - وقد أقرت هذه التحريجات لجنة لأصول مجمع اللغة العربية^{٩٦}

ومن لتعسف البين أن جعل الشيخ لسحر صحة تخريج الاستعمال على وفق قاعده لغوية، مرهونه يقصد المستعمل لذلك التحريج، فمن بسيل تصحيح أساليب لغوية لطوائف شتى من الناس، فيهم البصير بأمور اللغة وغير البصير بها، ولا وجه لخلق مشكلة جديدة في اللغة، بإحصاء أمر الصحة والخطأ لعرص انتكلم وفقهه اللغوي، بد يؤدي ذلك إلى نوع غريب من الثنائيه اللغوية، والتميز الطبقي في اللغة، بتصحيح أسلوب لشخص ما، وتخطئة الأسلوب نفسه لشخص آخر، لأن الأول يعرف تخريج مايقول، والثاني لا يعرفه. نضاف إلى هذا أن الشيخ نفسه لم يذكر في تخريجه لبعض الأساليب، هل كان المستعمل لها يقصد ما حرج هو عليه أو لا؟

ويحتم بحثنا في بعد ماخذ الشيخ المعارج، بأنه لم يكن موفقاً في بعض ما أكره، إذ ورد مثله، أو يمكن تخريجه على وجه مستقيم - وقد مرّ بنا بعض هذا - ونضيف إليه هنا ثلاثة أمثلة

الأول - قولهم كم دا نصحنك فلم ترغوا، الذي عدّه خطأ من المؤلدين، لما فيه من زيادة (دا)، وزياده الأسماء مقصورة على السماع، ونكر جاء باللسان (جرم) مدييد أن

٩٤١ نويبات ١١١

٩٥١ مجلة الأهر ٥٧٤/٣

٩٦١ البحوث والمحاضرات لسورة (٣٥) ص ٢٥٥ ص ٢٥٦

ذلك دَيْتَنُ العرب مع المفرد وغيره، ففيه «والعرب تصل كلامها بدى ودا ودو، فتكون حشواً، ولا يعتد بها، وأنشد ابن كلاًباً والبدى لأذا جرم» وفي اللسان أيضاً (دا) «الأزهرى - قال وسمعت غير واحد من لعرب يقول كنا نوضع كدا وكدا مع دى عمرو، وكان ذو عمرو الصّان، أى كنا مع عمرو ومعا عمرو، ودو كالصنة عندهم، وكذلك ذوى، قال: وهو كثير في كلام هيس ومن جاورهم» ونقل عن الأزهرى في موضع آخر قوله «دا، يوصل به الكلام، وقال.

تمنى شبيب مينةً سفت به ودا قطري لقه مسه وإيل يريد قطرياً، ودا صلة، وقال الكميت -

إليكم ذوى ال السبي ططمب سوارغ من قيسى ظماء وألبب وقال آخر

إذا ما كب مثل ذوى عريف وديار مقام على باعى
ويعلم من كلام اللسان السابق أن الرائد قد يكون (دو، أو دا، أو دى) ، وأنه قد يكون مفرداً أو متى أو جمعاً، كما جاء في بيت الكميت والذي يليه، كما يعلم منه أن ذلك الحشو كثير عند العرب، وعند هيس ومن جاورها بحاصة، ومعروف أن قياساً إحدى القبائل الفصيحة الذين أحدثت عنهم اللغة، وعليهم أن يكل في الإعراب والعريب والتصريف.

والثاني هوهم: أخلص في طلب العلم لقيت جزاء عليه أم لا ، إذ جعل المقام هنا لاؤ، لأن أم إما تقع بعد همزة السوية، أو همزة يُطلب بها وبأى النعين، ولم يَرَضِ التجوّر على حذف سواء والهمزة، إذ لم يعهد ورود ذلك عنهم، ولكن وجدت في كتاب سيبويه ما يعيد صحة إحلال أم هنا محل أو ، على أن تجعل الجملة الثانية الحالية، قال سيبويه . «وتقول كل حق له سمياء في كتاباً أو لم تُسمه، كأنه قال وكل حق له علماء أو جهلاء وقد بدخل أم في . علماء أو جهلاء، وسميائه أو لم سمه، كما دخلت في أذهب أم مكث»^(٩٧) فأب ترى أنه أجاز أم هنا كأو مع حذف الهمزة.

والثالث اشتر أى كب، وبعه بأى تم^(٩٨) وقد بيى النحطنة على أن أياً هـ

(٩٧) كتاب سيبويه ١٨٦/٢، ١٨٧

(٩٨) لوهب ٣٣

ليست من الأنواع الواردة (الشرطية والاستفهامية التي يتفرع عنها التعجب والدالة على الكمال، والموصولة والنكرة الموصوفة عند الأحفش، والتي تأتي وُصلةً لبدء ما فيه أل) ولا يجوز التخريج على حذف الصلة، أي: نى كتاب تشاء، لأن حذف الصلة لا ينقاس

لكي مثل هذا التعبير قد ورد مد رمى لاحتجاج، فقد دل أحدهم في مدح المحتاج إذا حارب المحتاج أي مضاف علاه بسيف كلما هرب يسقط^(١)

وجاء عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، أصعب الناس بأى خلق، بصحبته عنه^(٢) كما أن من أمكن تخريجه على أن تكون (أى، صفة حذف موصوفها، وصواب السهو لا يمنع من ذلك، ولذا انتهى رأى لجنة الأصول بالمجمع إلى قبول مثل هذا الاستعمال، وجعل نى فيه للإيهام والتعميم^(٣) ويكون أى مفيد لتعميم فسر الآلوسى قوله تعالى ﴿ففى أى صورة ما شاء ركبك﴾ قال «ولما أريد لتعميم لم يذكر وصفا، وجمله (ما شاء ركبك) صفة لها، والعائد محذوف»

(٢)

أحمد أبو الخضر منسى

توضح المقدمة التي فتتح بها كتاب (حول انقلاط والمصيح على ألسنة الكتاب) أن مؤلفه تأثر إلى حد كبير بانتقادات اليارجى التي نشرت في مصر منذ استوطنتها عام ١٨٩٤ م. والتي ظهرت في مجلتيه (البيان والصياء) تحت عنوان (لغة الجرائد)، وبدا لم يكن غريباً أن تضم انتقاداته بعض ما انتقده اليارجى، وإن رعم أبو الخضر أنه أى بالجديد، مما لم يكن في زمان هذا الدعوى اليسرى^(٤)

وقد ذكر الكاتب أنه يتجه بانتقاداته إلى طائفة المثقفين الكتاب والصحفيين، الذين مالوا حفظاً من الثقافة لا بأس به، ولكنهم لم يحدوا في من اللغة، ولم يشقوا هجاء الأدب القديم بحساسه وعبويته، ولم يظهروا على دواوين فحول الشعر الماهليين

(١) انظر لبحوث والمصاحرات للدور (٣٥)، ص ٢٤٦، ص ٢٤٦، ص ٢٦٧ وسندورة (٣٤) ص ١٧٠ - ١٨١

(٢) حول انقلاط والمصيح على ألسنة الكتاب ٣

وَالْمُخَضَّرِينَ، وَلَكِنَّهُمْ أَلْمَوْا يَدَا وَسَعَرَبَ مَسًّا لَطِيفًا وَدَوَّاهُ فَلَيْلًا كَعُجَالِهِ الرَّاكِبِ
وَأَنَّ الْفَطْرَ عَلَى اللَّعَةِ يَكْمُنُ عِنْدَ هَوْلَاءِ إِيْتَهُمْ لَا يَنْقُطُونَ إِلَى حَقًّا أَسْأَلِيهِمْ، وَهُمْ مَعَ
هَذَا مُنْجِي الشَّبَابِ، الَّذِينَ هُمْ بِسَبِيلِ التَّنْقِيفِ وَالتَّأْدِيبِ يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِالصَّحَاحَةِ وَشَتَائِهِمْ
بِالْكِتَابَةِ.

وَقَسَمَ الْكَاتِبُ مَسَائِلَ الْفُتُوهِ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا قَسَمَيْنِ خَصِمَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْهَا أَلْفَاظًا
وَأَسْأَلِيهِ مَلْعُونَةً، يَبْنِي عَلَى صَحِيحَتِهَا وَصَوَابِهَا وَتَنْقِيعِهَا بِالِاسْتِغْنَاءِ وَالْبَحْثِ وَالْمُسَدِّ
وَالدَّلِيلِ، وَالْمَرْحُوعِ بِالْبَرَاهِنِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَوْنِ وَالْأَصُولِ، وَالْإِنْبَاءِ بِالشَّاهِدِ وَالْمَثَانِ مِنْ
قَوْلِ الْمُعَرَّبِ الْمُعْجُولِ، إِنْ شَعَرْنَا بِهِ نَقْرًا - عَلَى حَذِّ مَا هَالِكًا^١، وَقَدْ حَوَى هَذَا الْقِسْمُ
تَمَامِيَّةً وَسَبْعِينَ اسْتِعْمَالًا حَاطَتْهَا مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرُهُ

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَهَذَا خَصِمَ أَلْفَاظًا ذَكَرَهَا بَعْضُ كُتَّابِ فِي الصُّحُفِ وَالْمَجَلَّاتِ عَلَى أَنَّهَا
حَقًّا، وَهِيَ - عِنْدَهُ - صَحِيحَةٌ لَا يَلْحَقُهَا نَمٌّ وَلَا يَحْمِلُ حَوْطًا عَدَدًا، وَقَدْ حَوَى هَذَا الْقِسْمُ
سِتَّةَ أَلْفَاظٍ

وَالْمُطَّلِعُ عَلَى كِتَابِ أَبِي الْخَضِرِ يَلَاظُ عَلَيْهِ أَوَّلَ وَهَلَهُ - مَلَاظَتَيْنِ.

الْأَوَّلَى أَنَّهُ يَخَصِمُ مَسَائِلَ لَعُونَةٍ نَنْقُذُهَا مِنْ سَيْفِهِ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى نِصْفِ مَا جَاءَ فِيهِ،
وَقَدْ أَحْصَيْتُهَا مِنْهَا مَا يَأْتِي

نَوَالِ الْبَيْتَةِ (١٤) وَلِجَمْعِ بَيْنِ عَاطِفَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ حَقِّي وَفِي اللَّعَةِ، ثُمَّ وَأَكْلَمَا (١٣)
وَأَغْرَابَ - جَمْعُ - عَرِيبَ (٢٢) وَعَوَائِدَ - جَمْعُ: عَادَةٍ (١٤) وَالْوَبْدَى - جَمْعُ ابْنَانِ
(١٨) وَخَمَارَةٍ - لِكُلِّ بَيْعِ الْخَمْرِ (٢٣) وَيَا لِرَعْمٍ عَنِ (٢٤) وَسِيًّا - بِحَدَفٍ لَا (٢٤) وَهَجَلِ
الْعَيْرِ ذَلِكَ (٢٨) وَأَوَّلَ أَمْسٍ (٣٠) وَلَمَاتِهِ جِيءَ (٣٣) وَلَا يَمَكُنُهُ قَطُّ (٣٥) وَشَهَرًا - فِي
مَعْنَى عَدَمِ الْمَبَالَاهِ - بِالنِّبَاءِ لِلْمَاعِلِ (٤١) وَغَلَقَ الْبَابَ (٤١) وَأَهْدَاهُ كَسَابًا (٤٢)
وَحَوَانِجَ - جَمْعُ حَاجَةٍ (٤٢) وَبَوَايَا - جَمْعُ بَيْتٍ (٤٣) وَقَتَّمِ إِلَيْهِ يَكْدَ (٤٤) وَنَعِيسَ فِي
نَعَسٍ (٤٥)

وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ لَمْ يُلْغِمْ عَطْفًا مَا وَعَدَ بِهِ فِي الْمَقْدَمَةِ، مِنْ بِنَاءِ دِرَاسَتِهِ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ
وَالْبَحْثِ وَإِيرَادِ الْأَدْلَةِ وَالشَّوَاهِدِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ فِي مَرَاجِعِهِ النُّحُوِيَّةِ عَنْ كِتَابِ (شرح
ابن عقيل على ألفه ابن مالك)، أَلَمَّْا فِي مَرَاجِعِهِ الْفُتُوِيَّةِ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْهَا.

١ حَوَى بَعْضُ دَلْعُصَحٍ عَنْ سَبْعَةِ كُتُبٍ ٦

هي اللسان والقاموس وأساس البلاغة والصحاح وتاج العروس والمخصص، ولكنه اعتمد مجرد معنى أنه قل أن يجمع في استدلاله على المادة الواحدة بين معجمين أو أكثر، وإنما كثيراً ما اكتفى بواحد منها، وكان أكثر اعتماده على القاموس المحيط، فقد صرح بذكره خمس عشرة مرة، ثم الأساس، وقد صرح بذكره ست مرات، ثم الصحاح، وقد صرح بذكره خمس مرات، وأعطى أبو الخضر الإشارة إلى المعاجم في بعض مسائله^(١) كما اكتفى بالإشارة بقوله «وفي المعاجم اللغوية» في بعض آخر^(٢).

مقياسه

يُبين من مآخذ أبي الخضر اللغوية أنه يكرر على لكتاب وغيرهم استعمال العرب الذي لم يرد عن العرب في الألفاظ، فهو يحمل على هؤلاء جملة عبيد لاسعياهم ريبوراج^(٣) ومايهوهاب^(٤) ومأس^(٥)، وحويله^(٦) وحييون^(٧) وهي ألفاظ فرنسية لها معادل عربية، ومن الخطأ العدول عنه وهو على الترتيب - لارييد الرسوم الخية - عنوان لصدر لإزار التطلق، أو ما مائل هذه الألفاظ، مما جاءت به العربية.

أما في الألفاظ والتركيبة العربية فقد كن مقياسه:

(١) عدم الاعتداد بالمحدث الشريف حجة للاستشهاد يُسببط ذلك من مخطته تعريف العدد المضاف دون المعبود المضاف إليه، في نحو المائة جيه، وقد جاء ذلك في أحاديث في الصحيحين سبق ذكرها وهو ما جعل الشيخ البخاري يحير مثل هذا - كما سنبسط من مخطته أن يقال دعاية، بمعنى الدعوة أو الدعوى أو الدعاة، مع أنه جاء في الحديث الشريف في إحدى روايته - «دعوك بدعاية الإسلام» أي بدعوته (اللسان دعا).

(٢) السماع عند مقدم على القياس المطرد، فصانع جمع خاطئ لصاعقه لأنه لم يرد مع أنه قياس مطرد، فهي الجمع^(٨) أن صالته مثلت القاء سيأ، يجمع على فعائل

١٠٢، انظر على سبيل المثال مواد الخطيب (١١) دعوى الإسلام (١٢)، حصن (١٦)

(١٠٣) انظر على سبيل المثال لواء عارب (١١) عيد (٤٤)

• الرقم هذا وفيما بعده لصاحب كتاب (حويد) لفظ وتصحيح على ألسنة الكتاب،

(١٠٤) مع هو مع ١٧٩/٢

(٣) الاعتقاد على انهذهب البصري ومحنة المذهب الكوفي فقد لم السب إلى الجمع، في نحو السبب الملوكة (٩) مع أنه صحيح فيس عبد الكوهين، وقد أحد به بجمع اللغة العربية، فأجار لسب إلى لفظ جمع المكسر عبد الحاجة، كإرادة التمييز، أو نحو ذلك^{٥١}

(٤) الأحد بالأفصح ورك ما عداه مع عده لحس، يدل على ذلك تلك الألفاظ والتراكيب التي سبق ذكرها، وهي لمائل التي وافق فيها غيره في عدها من الخطأ، ويذكر الآن ببعض منها

عد أبو الخضر (أعرب) في نحو رجل أعرب - لحساً مع أنها لغة وإن كانت قبيلة ذكرها اللسان والقاموس والمصباح (عرب)

وعد (علق) الباب - مصدرًا - لحساً مع أنها لغة في أعلقه، عن ابن دريد عزها إلى أبي زيد، وهي مأدرة على ما جاء في اللسان (علق)

وزعم أن من النحس كذلك (حو نج) كما ادعى أنها لم ترد في شعر عربي قديم، وذلك خطأ، أما عده إياها من اللحن، فجار على أنها جمع عرب فيس الحاجة، إذ القياس أن يكون على حاجت وحاج وجوح بكسر فتح - ولكنها من المجموع الشاذة، أو هي جمع للمورد الأصل (حاجة)، وفي اللسان (حوح) «الحاجة في كلام العرب لأصل فيها حاجته، فحذفوا منها لاء، فلما جمعوا ردوا إياها ما حذف منها، فقالوا حاجه وحو نج»

وأما رعمه أنها لم ترد في شعر قديم، فسعده ما جاء في اللسان أيضاً عن كلام الجوهري في رده على الأصمعي، قال «وإنما أنكره يعني حوائج الخروجه عن القياس، والإيهو كثير في كلام العرب» وعثله رد ابن بري أيضاً في اللسان، وذكر أن حوائج وردت في الحديث الشريف، ومثل بثلاثة منها، كما وردت في شعاع الفصحاء، كأبي سلمة لمحارب والشاح والأعشى والعردق وغيرهم عن ذكر أشعارهم، وكل ذلك في اللسان لدى هو من مراجع أبي الخضر اللغوية، ولكنه في هذه المادة اعتمد على كلام القاموس والبرهر

وكذلك تابع غيره في مخطئة إدخال الألف واللام على (عرب) وقد أجار بعضهم ذلك

(٥١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة انقراات العلمية ٥٢

على ألا يكون الألف واللام للتعريف، بل للمعاجة للإصافه، أو بالحمل على الظير بال
تحمل (العمر) على الصد^{٦٦}

كذلك وهو غيره في صغ (أغراب) جمعاً لأن فعلاً المفرد - وهو (عريب) - لا يجمع
على أفعال، ولكن الجمع ثابت وصحيح، على أن يكون المفرد غُرب يصمى وي
اللسان وغيره (عرب) «ورحل عرب وعُرب، وتشبه عُرب»

كما وافق غيره في إنكار استعمال الحار (عن) مع لفظ (رغم) في قولهم بالرغم عن، مع
ما هو ثابت في المعنى من أن (عن) تأتي مرادفة لمن الحارة، كما في قوله تعالى ﴿وَهُوَ
الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^{٦٧} وهو ما أحدث به لحده الأصول بالمجمع^{٦٨}

نقد هذا المقياس

إن كان الصواب إلى حاسب أبي المصنف في بعض مسائله، فقد تحقّق عنه في بعضها
الأخر، فمن دراسته ما جاء في كتابه انصح لنا ما يأتي

١ - أن مما جاء به مسائل أصاب في حكمه فيها، ومن ذلك: مخطئة (الذاء) في نحو
الأصدقاء الألداء (٢٠) من حيث المعنى ومن حيث الجمع، أما المعنى فهي لشدة الخصومة،
وأما الجمع فهو (لُدّ) ولم يسمع لُدّاء أصلاً.

ومخطئة (إلمات النظر ٣٢) معنى لمت، ولم يرد ألّمت ولا إلمات في المعاجم
ومخطئة (لاعى - ٥٠) بدلم يرد لفعل نعى يهد لمعى، والوارد ألقى
ومخطئة تسجيل اسم الفاعل من رسل (رسل ٥٢) والوارد مُرسل من أرسل
ومخطئة جمع كُصه على (أكفاء ٥٢) وورر أفعلاء، ولم يرد، وليس بقياس
ومخطئة قولهم بالكاد أمكنه أن يفعل (٥١) إذ أخذوا من (كاد) اسماً وعرفوه بأل، ولم
يعرف ذلك في كلام عربي

ومخطئة مضيف (٥٠) بإسكان الصاد وفتح الباء اسم مكان من صاف، والمضاد
بكر الصاد

(١٦) انظر عمران لسره ١٣٣ ١٣٤

(١٧) معنى اللبيب ١، ١٣

(١٨) انظر المصنف والمضاد للدور (٢٥) ص ٢٥٦

ومحطثة الإتيان باسم المفعول من اللارم (حجل) على وزن مفعول، في قولهم أنا
مَحْجُولٌ منهم (٣٢)

٢ - وأن مما جاء به مسائل ليست مما اتفق على محطته، بل قد يكون لها وجه يصح
به، ومنه:

أنه جعل تعديه لفعل (اضطر، باللام، خطأ (٣٠) مع أن اللام قد تأتي مودعة لإلى -
على ما جاء في المعنى^(١١)، ومنه قوله تعالى ﴿يَأْنُ رَيْكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ وقوله ﴿كُلُّ
بَغْرٍ لِأَحْلٍ مُّسْمًى﴾ وقوله ﴿وَلَوْ رَدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾

وجعل قولهم بدلاً عن كذا (٢٩) خطأ، مع أن (عن) تأتي مرادفة لمن كما في
المعنى - وقد سبق في بالرعم عن

وجعل (الخطيب) من خطبة المرأة - خطأ (١١)، وقد جاء باللسان (خطب) ما يعيد
اسم الخطب خطبة المرأة وخطبة الكلام، وبطل ذلك عن الجوهري

وجعل من الخطأ وصف جمع غير العقلاء بالمرء المؤث، في نحو دوى الفمصار
المرءاء (٣٦) مع أن من المقرر عند علماء العربية حواز ذلك وإن كان على قلبه -
فيما هو مؤث بالصحة، وعلى شيوع فيما هو مؤث بالناء، وقد صرح بذلك أبو البقاء في
كتابه، ويضاف إلى هذا أنه جاء في شعر لأبي تمام الذي يقول عنه المبحري ولشهاب
الخصمي «أحعل ما يفعله عمره ما يرويه»، وأبو الفصير من محور الأساليب باستعمال
الأدباء، كالأصمعي^(١٢)، فأولى أن يحوز هذا، ويضاف إلى ذلك أن مجمع اللغة العربية قد
أجازه واتخذ قراره بالقياس عليه^(١٣)

٣ - وأن مما جاء به مسائل أخطأ في جعلها من الخطأ، كأنه فهم غير المقصود مما نقل،
ومنه أنه رعم أن (لغات) جمع لده لا يقال إلا للمؤث (٣١)، وأن من الخطأ قولهم
عصا حيد بعض لدهي يعني الرجال والشبان في مثل سنه والصواب استعمال
(الأثراب) هنا، وفي اللسان ما يؤكد أنه يكاد يكون خاصاً بالمذكر لا بالمؤث كما رعم

(١٩) معنى الخطيب ١٧٧/١

(١١) انظر حول الخطب والعصا ٥٤

(١٢) انظر بحث هذه المسألة والاحتجاج لها في بحث مقدمه شيخ محمد الفصير حسبي إلى المجمع وشر في
حدود ٧٠ ص ٢٥٤ ي ص ٢٥٠ انظر قرار المجمع في حد ١١ ص ٢٤١

- فيه (ولد) «واللغة: التَّربُّ والجمع لِدَات وَلِدُونَ، قال الفرزدق
رَأَيْتُ شُرُوخَهُنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وشرحُ لَدَى أَسَانُ الْهِرَامِ
الجوهري: وَلَفَةُ الرَّحْلِ، تَرْبُهُ، وهما لِدَانُ».

ويهم من تصويب أبي الخضر أن التَّربُّ أكثر ما يستعمل في المذكر، وأنه قد يطلق
على المؤنث بقله، ولكن في اللسان ما يفيد عكس ذلك، فمع (ترب) ولترب. اللغة
والسن، ويقال: هذه ترب هذه أي لترب، وقيل ترب لرجل لدى ولد معه، وأكثر
ما يكون ذلك في المؤنث، يقال هي تربها، وهما تربان».

ونكر أن يستعمل الفعل (يبغي) في إلتباب (٣٤)، وسشهد بقوله تعالى ﴿وَمَا
عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ ولكن ورود الفعل معنًى في مثال أو في شاهد لا يصلح
دليلاً على عدم وروده شيئاً، إلا إذا نصَّ العلماء على ذلك ولم نصَّ هنا أحد، كما أنه ليس
من الأصول التي جعلها العلماء ملازمة للمعنى كدخول السكيت وغيره، وقد اعتمد الخضر هنا
على لقاموس فقط، ولو أنه رجع إلى اللسان (بغى) لوحد أن من لصواب استعمال الفعل
مشتباً فيه: «وهو لم يبغي لك أن يفعل كذا، فهو من أفعال المطاوعة، تقول: بعينه
فابغى كما تقول كسرتك فانكسر (وروي) الرجاج ابغى لفلان أن يفعل كذا، أي
صلح له أن يفعل كذا، وكأنه قال طلب فعل كذا، فمطلب له أي طأوعه، ونكهم
اجتزأوا بقولهم ابغى، وابغى الشيء تيسر وسهل».

على أن القاموس نفسه وهو مرجعه هنا قد صرح بحوار محيثة مشتباً في المادة
نفسها، حين قال «وتبغى الشيء تيسر وسهل»، وكما ظن أن أبا الخضر ممن يرى أن
يُستعمل هذا الفعل متقياً إذا كان في حملته ما، كُنْ يقال مثلاً ما سبغى لك أن تكسب
بدل: يبغي لك ألا تكسب ولكن يندد هذا الظن ما جاء عنه من قوله «فالصواب إن
أنها تسبق بغي، لا أن تأتي مجردة منه» وهو بهذا يسوى بين وجود الشيء في الحمله وعدم
وجوده.

٤ - وأنه جاء مسائل حرج فيها عن مبهجة في النسخة، فقد سبق أنه لا يأخذ
إلا بالأفصح، ولكنه صوّت (تلامذه - ٥٤) جمعاً لتلميد، وهو جمع عبر فصيح فضلاً
عن كونه غير الأفصح على ما جاء في المعاجم - وقد صرح هو بذلك، وسبق أنه
لا يستشهد بالحديث الشريف، ولكنه يستشهد به في تجويز تعديه (هس) بالياء (٥٧).

كما تُعْتَدَى بِمَعْنَاهَا. فقد جاء في الحديث «أن الرسول ﷺ كان إذا صلى لعصر همس بشيء لا يفهمه»، بل راد أبو الخضر «استشهد»^{١١٢} باستعمال العلماء، كالأصمهاى الذى أتى بالجمع (تلامذة) في كتابه (لأغاى) في أخبار بشار بن برد.

٥ - وأنه لم يَجْزِ في استعماله هو على مهبه في اختيار الألفصح، ففي عباراته ما جرى على القليل أو الملحون ومن ذلك

أنه أدخل الياء البدلية على ابدن، وحققها أن تدخل على لبذل منه، قال في تحفنة: سقط إلى درجات الانحطاط (٢٠) «فأبدل جيم دَرَجَه بالكاف» يقصد إحلال درجات محل درجات

وقدم الظرف (فقط) على حلتته وهو معنى (حسب) يجب تأخيرها - قال «فالاستعمال الصحيح فقط - كما بينا - هو مفرص» يقصد أن لاستعمال الصحيح هو هو لم هو مفرص فقط، وعليه فالظرف متعلق للجملة الثانية وهي (المقول) لا للجملة الأولى (فالاستعمال الصحيح)

و استعمال من الجارة دخله على الرمان - والأفصح هنا مُدْ أومُدْ - ومعلوم أن ذلك لا يميزه إلا الكوفيون^(١١٣). ففي تصويبه لقولهم ما رأيته من أول أمس (٣٠) لم يعرض لسحطة إدخال من هنا على أول

واستعمل (أثناء) وهي جمع ثى استعمال الظروف، فلم يَدْخُلْ عليها (ق) قال «غرو صاحبها في أحلامه أثناء نومه» (٤٥) وذلك قليل، وقد عدّه كثير من العلماء خطأ

وقدّم خبر كان وهو فَعْلٌ على اسمها، في قوله «وإن كان شاع استعماله في أقلام بعض كتابها - ٣٨»، يقصد وإن كان استعماله قد شاع، وقد يخرج هذا على زيادة كان أو على تقدير صمبر لشأن، ولكنه غير الأفصح على كل حال، هذا إن استقام التعدير أو الزيادة لاستعمال المعاصرين

و جمع بين القصر بالمعنى والاستثناء والعصر بلا، وهو مأخذ بلاغى، أعنى أنه يحلّ بفصاحة الكلام إن لم يفسده، قال: «اسم المفعول لا يأتى إلا من فعل متعدٍ لا لازم»^{٣٢}

(١١٢) حول، لفظ والفصح ٥٤ ونظر الأغاى ٤٥/٣ ١ (در السب)

(١١٣) انظر ابن يعيش ٩٣/٥

واستعمل (لسينا ٩) دون حرج، وهو الذى يكرر استعمال الألفاظ لأجبية إذا أمكن لها بديل عربى، فقد اُصِيبَتْ تخطيطته للعبارة (السيما لُملوكِيَّة) على أنهم يسيبون إلى الجمع على لفظه فقط، وكأنه أجاز استعمال (السيما)، بل قال «فالصواب أن يقال السِيما المَلِكِيَّة لا المُلُوكِيَّة»، والمعروف أن للسيما مقابلاً اصطلاحياً عيه، هو (دار الخيال)

(٣)

أحمد العوامرى

والمسائل العلوية التى عرّض لتعديل أحمد العوامرى، فى الجزءين الأول والثانى من مجلة مجمع اللغة العربية لم تتسم كلها بيسمى المجدد، وإنما سبق فى كثير منها، وقد دارت هذه المسائل بين أمور أنكرها، أو وافق غيره فى إنكارها، وأمور أخرى أحارها، أو وافق غيره فى إحارها

• أما الأمور التى أنكرها، أو وافق غيره فى إنكارها، فأهمها اقتران لا النافية بقدر أو يسوف أو هل الاستفهامية فى قد لا يكون، وسوف لا يكون، وهل لا يكون؟
(١٣٨/١ - ١٣٩ - ١٤٢)*

وعدم إعطاء (يسما) حرف من لتصدر، فى نحو سافرت فى القطار يسما سافر أحنى فى الطائرة (١٤٣/١)

وتعدية اللارم أو إلرام المتعدى، أو الخطأ فى استعمال حرف التعدية، فى نحو أحاطه وبحيطكم علماً (١٤٦/١) وأصارحك بكدا (١٥٣/١) وتأكدت الأمر أو تأكدت من الأمر، (١٤٥/١) والوردرة تلعب نظركم إلى كدا (١٥٩/١)

واستعمال أفعال لمشاركة على غير ما عهد عن العرب، فى نحو لا يتفق وكدا (١٤٩/١) ولتعلق يان وإذا الشرطيتين، فى نحو لا أدري إن كان، أو إذا كان، أو سألته عما إذا كان (١٦٠/١)

والإتيان بلو بعد حبدا، نحو - حبدا لو حصل كدا (١٥٦/١) والإتيان بالمشتى على

• الرقم لأولها هو رقم العدد من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة والرقم الثانى هو رقم الصفحة

خلاف القاعدة، في - هو شُعرٌ يكدا (١٦٨/١) والتأنيث على خلاف الوارد، في نحو امرأة وحيدة (١٥٥/١) وتوهم بعض الأسماء أفعالا لكونها على هيشها، في تَرى عليه (١٥٢/١) وتغير معنى بعض الأفعال، في : اكتشف دواء كدا واستكشفه (١٤٧/١)

• وأما الأمور التي أجارها أو وافق غيره على إجارتها، فأهمها

استعمال الفعل بمعنى الإحفاق (١٥٦/١) وتعدية الفعل بحقق عن الحارة، في نحو تحقق من الأمر (١٤٤/١) وتسيط لشيء على خبر كاد، في نحو كاد لا يكون، يكاد لا يكون (٣٩/١) وتعدية (انتدب) بنفسه، في نحو انتدبه إلى كدا (٢٦٢/٢)

ومن خلال ما ذكره العوامري تبين لنا أنه ممن لا يحتج باستعمال العباء، سواء أكانوا من علماء اللغة أم من غيرهم، كما تبين لنا أن مقياسه في لصواب والخطأ يحصر فيها على «يُعدّ الأسلوب خطأ إذا صادم قاعدة من قواعد السحاء، إلا إذا أمكن حمله على التصحيح أو المجاز، بشرط أن يقصد المستعمل ليهما، وأن يكونا تعرض بلاغى، أو أن يُشهر للمجاز حتى يصبح كالحقيقة في الاستعمال».

أما تحفظه العلماء فقد دل عليه توجيه استعمال لواسطة بمعنى الوسيلة، في نحو يصيـم المصباح بوسطة الكهرباء، قال «وقد فشا هذا الاستعمال في الألسن والكلام هذا المعنى في العصور الحديثة، وإليك نراها به كثيراً في كتب النحو والصرف والكلام والمطوى والنصوف وغيرها للمؤلفين من المؤلفين»^{١١} ودل عليه أيضاً تلجيه العبور ببدى حين استعمال (مذهب) في مذهب (فلسف، فلس) «فما رأى لدفعى سهل إليه، ومذهب مذهب»^{١٢}

بل صرح العوامري بأنه لا يأخذ باستعمال عباء اللغة المتأخرين، إلا إذا وافق كلاماً عربياً صحيحاً، فهي رده على الأب أساس لدى حور أن يقال اكتشف الشيء، باستعمال الديرحتى به، وهو في رأيه حجة لغوية، قال العوامري بهذا ذلك «كيف يمكن بما يكتبه العلامة البارحتى، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتج بكلام متأخرين من أئمتنا اللغويين، كابن منظور والفيروزابادى والفيومى ولربيدى وغيرهم من المطاحل الذين حفظوا العربية من الشتات والدثور، فمن يد عثرنا في أثناء كلامهم في شرح عبارة أو تفسير لفظ على كلمة أو تركيب لم نصل عليه اللغة فيما نعلم وجب ألا تأخذه

(١١٥)، السابق ٢٩٤/٢

(١١٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٨

عهم، إلا إذا كشف لنا لبحث عن وجوده فيها بعد في كلام عربي صحيح، فهؤلاء
الأعلام بعلّة ورواه لا غير، وليس في كلامهم قوّة أن يحجج به»^{١١٦}

وأما المعيار السابق له، فقد أمكن استنباطه من كلامه هو ردّ جور عديده الفعل
(تحقق) عن الحارّة - مع أن الموارد إما منعذ بنفسه وإما لآرم معنى تيب على سبيل
التصميم، «إد عكس أن يصح تحقق معنى ممكن مثلاً، لحرص بلاعي»^{١١٧}

وفي استعمال (لفشل) معنى الإحفاق والخيبة، رأى أن ذلك حائر على سبيل المحار
المرسل من إطلاق السبب وإرادته المسبب، ولكنه حوار معقّد بأن يصدر «عنّ يعرف
معاني الألفاظ، وبهم حقيقة محارها، فإد صار إلى المحار كان ذلك لعلّة بلاعية، لا عن
جهل بتصريف القول ومواقع الكلام»^{١١٨}

وعلى هذا قسم العوامري المستعملين إلى طائفتين طائفة الخاصة التي تصرف في
كلامها فتجري بعصه على غير المألوف، وهي تعرف ذلك، وتملك وسيلة التحريج البلاعي
إن سُئلت عن بحرائها، وطائفة العامة التي تستعمل الكلام على بهج الخاصة، ولكنها
لا تملك لوسيلة السابقة للتحريج، فالأساليب وحده، ولكن الطائفة الأولى عنده على
صواب، ولطائفة الثانية على خطأ، قال «فإن المحار والاستعارة إنما يكونان عن علم
 وإرادة، وإلا كانا غيباً وتخليطاً في اللغة، ومثل هذا يعمل في كل ما يُحاول فيه تحريج
أغاليط الكتاب وهمواهم في أيام هذه، على صروب من المحار والاستعارة»^{١١٩}

والعوامري في هذا قائل بما قال به رميّه للمحمي الشيخ لجار، وقد سبق أن ناقشنا
الشيخ في هذا، وبينّا أنه مخلق ثنائيه لعويه، وتدير طبيعياً في اللغة، إذ يتوقف أمر الصحة
والخطأ لأسلوب ما، على رده المستعمل، لا لسمع ولا القارئ ولا الفوعد المستنبطة
من كلام العرب.

على أن العوامري قد استدرك على ما سبق - من صحة الأساليب المحطّاة عن
المحار والاستعارة - أن اندبوع ووصوح اندلاله قد يعيان عن قصد المستعمل، إذ تُرأى
الأساليب حينئذٍ مرّة الخفية، قال «إلا إد اشتهر المحار أو الاستعارة في فصيح القول
وبديعه، فإنها إذن يهودان كالحقيقة في دبوها ووصوح دلالتها، نحو نهر حار، وأشب

١١٨، لابي ١٥٦/١

١١٦، مجلة مجمع اللغة العربية ٢ ٢٩٣

١١٩، مجلة مجمع اللغة العربية ١ ٢٥٦/١

١١٧، السابق ١ ١٤٥

المسئلة أظفاره، إلى غير ذلك من شاع^{١١٢}

وهو استدراك لا يُعنى شيئاً، ولا يفيد اللاحق من وجهة الخطأ، لأنه استدراك مقيد بأن يقع في فصيح الفون وبديقه، لا بأن يسيع في أساليب أساس ويشتهر على أسسة لعام والخاص

نقد هذا المقياس

لكن العوامري لم يدرم هذا المقياس في كل ما خطأ أو صوب فهو قد بيى البخطنة في تعدية (تأكد) من الحارة في تأكيد من الأمر، على أن هذا الفعل مطاوع أكد، وهو لازم لا يقال فيه إلا تأكيد الأمر، ومع هذا سساع هذه التعدية مع فعل مشابه هو (يحقق) في نحو تحقق من الأمر، فهو فعل مطاوع لحقق، وهو لازم كذلك، فحده لا يقال فيه إلا تحقق لأمر، غير أنه أحاره، حملا على التصمين، بأن تحمّل معنى تمكن، وهذا الحمل في نظرا بحرى على تأكيد الذى لمح، بل إن حرمانه عليه أولى، لكثرة استعماله وشيوعه عن محقق

كما أنه خطأ تعدية الفعل (صارح) بنفسه في نحو أصارحك بكدا، لأنه ورد في أساس والقاموس لازم، ولم يعد ما جاء من تعديته في (محيط المحيط) للبستاني، وقال «ولا أدري أين وحده؟ ولعله أسسطة على النظر، فيكون دليلا ماضرا، ولا يصح الاستناد إليه»^{١٢١} لك يرى أن لتعديه هنا نصح على وجهين الأول التصمين، بأن بصم صارح معنى حاهر وهو يتعدى بنفسه، فإن قيل إنه غير مقصود لمستعمله، يقول إن ما صححه العوامري بناء على التصمين من نحو تحقق من الأمر، لم يذكر شيئا عن مستعمله، ولا عن الكلام الذى ورد في حديثه إن كان بديعا أو غير بليغ والثانى أنهم كثيرا ما يحددون المفعول به من الكلام، إما بعمومه، وإما بالاحتصار حيث لا يتعلق بذكره عرص، فلعن ما جاء في اللسان والقاموس من عدم ذكر المفعول مع صارح مبنى على هذا، ونستأنس لحذف المفعول هنا بأمرين، أحدهما ما جاء في محيط المحيط للبستاني من التصريح بالتعدية، في قوله وصارحه مضارحة وصراحا وصراحا حاهرة، والآخر أن المادة تستدعى ثلاثة أمور إسان مضارح - بكسر الراء - واجر مضارح - بفتح الراء - وشيء مضارح به

١٢١ مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٦١ - ٥٦ (١٢١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٥٣/١

أما النفي مع كاد، فقد أجاز إدخاله على خبرها، ولم يكن عنه من سد بذلك إلا ورود شاهد واحد، هو قول رهير

صحا القلب عن سلمى وقد كد لا يشو وأقصر من سلمى استعابى هالثلث
وأن الأعلام الشتمرى لم يعرض لتحطئة ذلك، عند تعليقه على هذا البيت، بل أعاد ذكره في أثناء تفسيره

وسد ثالث ظنى هو احتمال أن يكون قد وقع كثير منه في كلام العرب، ولم يتح لنا الاطلاع عليه، لذهابه في جملة ما ذهب من كلامهم

وأن ما شتهر من قولهم - إن كاد إثباتها نفي وبعبارة إثبات، إن دل على أن المقصود بالنفي والإثبات كاد بنفسها، فلا دليل فيه على منع النفي مع خبرها، إذ هو مسكوت عنه، والقواعد لا تأباه.

هذه الأمور التي أجاز بها كد لا يكون، تجري مع ما سبقه من الجمع بين قد ولا النافية، في نحو قد لا يكون كذا، فقد ورد له شاهد، هو قول هيس لجهى - وهو ممن يُختج بشعره

وكسب مُسَوِّدٌ فيما حمدا وهذا لا بعدم المساء داما^{١٢٢}

ورود استعمال العلماء له، كآبن حى في المختصص، إذ قال «كما أن القون قد لا يتم معناه إلا بعبره»^{١٢٣} وكأبن هشام في المعنى، إذ قال عند ذكر المروى بين عند ولكن «وسادس وهو أنها قد لا تصاف»^{١٢٤} وكألمرور إياى فى قاموسه (دغدغ) إذ قال «والدعدة فعال فى نحو الإنط والبضع والأخصص، وقد لا يكون لبعض الناس»، يضاف إلى هذا كله الاحتمال الظنى السابق، وهو أنه ربما وقع كثير منه فيما اندثر من كلام العرب.

وهو ذلك، فهذا الأسعس لا يصدم قاعدة لغوية، بل جاء عن سيوبه ما قد يؤيده
ففى لكذب أن «(قد) يكون عمره (رُعا) كما فى قول الشاعر الهلى

(١٢٢) انظر لغويات السبع اسعار ١٥٢ طرر مجدس ١٤٣

(١٢٤) معى لبيب ١٣٦/١

(١٢٣) المختصص ٢ / ١

قد أتركُ القُرْنَ مُصْفَرًا نَامِلُهُ كَانَ ثَوَابُهُ نُحْتُ بِمَرْصَادٍ

ذَنَّهُ قَالَ رُبَّمَا^{٢٥١} « (وَرُبَّمَا) سَعَمِلَ مَعَ السَّبَبِ وَمَعَ السَّمَى، وَمِ بَسْرَطِ حَدِّ مِ
الْعَبَاءِ حَتَّاصَهَا بِالسَّبَبِ وَحَدِّ

وإذا كان أقدم من حر كاد بالثاني مبياً عنه على أن القواعد لا تأباه، فعليه أن
يجير ما أنكره من قولهم حبداً لو فعل كذا^{٢٦} ١٠١ إد لقواعد لا تأبى أن يكون (لو) هنا
مصدرية بمنزلة أن معنى وسببك لا عملاً، وشرطها موجود وهو أن تقع بعد مفهم نعم كود
وأحب، وذلك لما في حبداً من معنى ابود ولحبه - وهو أصل معناها قبل التركيب مع دا
- قال في شرح التسهيل «واضح أن حَبَّ فعل بقصد به المحبة والدمح»^{١٢٧}، وليس
من اللزم أن تقع لو المصدرية بعد أفعال خاصة بعيد التمسى - على ما رآه هو من
أشراط أن تقع بعد ودَّ يود وأحب يحب وتسمى يسمى - وعدم لزوم ذلك مستفاد من معنى
الصبار على قول الأشموي (وأكثر وقوع هذه بعدود أو يود) قال «لو قال بعد دال
موده لكان أحسن، كوددب وأحبب»^{١٢٨}

على أن ابن مالك يرى أن فعل التسمى قد يحذف قبل لو لمصدرية فتسمى عنه، يقول
«إن صرح قبلها بفعل لتسمى كانت مصدرية فقط، وإن لم يذكر قبلها كانت مصدرية
معيدة للتسمى ومشعرة به، لكثرة مصاحبها لفعل التسمى، ولأنها صارت كالموص
عنه»^{١٢٩}

بقي لتحريم هذا الأسلوب أن يقول إنه ذكر أن حذف المحصوص مع حبداً غير
جائز على كل وجه من وجوه لإعتراف التي ذكرها النحاة، ولكن جاء في تسهيل
ابن مالك أن المحصوص مع حبداً قد يحذف، قال «ويذكر بعدها معنى لا حبداً
المحصوص معناها مبدأ مخبراً عنه بها، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه ليو سح
ولا يقدم، وقد يكون قبله أو بعده غير مطابق أو حال عاملة حب، وربما ستعنى به
أو بدليل آخر عن المحصوص»^{١٣٠}، وجاء في الصبار «تُحذف المحصوص في هذا
الباب لعدم به كما في باب نعم كعوله

ألا حبداً لولا الحياء وربما محبت الهوى ما ليس بالمنعرب

(١٢٥) كتاب سيبويه ٢٢٤/٤

(١٢٦) محلة مجمع اللغة العربية ١٥٦/١

(١٢٧) الصبار على الأسماء ٤٠/٣

(١٢٨) السابق ٣٤٠، ٢

(١٢٩) الصبار على الأسماء ٤١/٣

(١٣٠) تسهيل لغو تد ١٢٩

أى. ألا حيدا ذكر هذه النساء لولا الحياء»^(١٣١).

وجاء في الجمع أن حذف المحصوص مع حيدا استعلاء عما دلَّ عليه جائز، وإن حمله قليلاً، كقوله: (محيدا رباً وحبب دينا) أى. رباً الإله، وقوله. (ألا حيدا لولا الحياء) إلخ، أى حيدا حالتي معك^(١٣٢).

وهذا يستطيع أن تقول مثلاً، فنقول حيدا الأمر أن يحصل كذا، على أن لا يرى مانعاً من أن يكون المصدر المسبب من لو وما بعدها هو المحصوص، أى حيدا حصول كذا، وعلى كل حال فاعربه مستقيم على أوجه اسحاء

وكما يستقيم الأسلوب على مصدرية لو، يستقيم على شرطيتها، ولكن في تعبير آخر قريب من هذا، وهو قولهم. إن فلاناً لمؤسس حلو الحديث وحيدا لو حصر، أى. محيدا إيمانه وحلاوة حديثه، فهو هنا شرطية محدوفة الجواب، وقد أصبح شرطاً الخدع، وهما: وجود دليل المحذوف، ومضى فعل الشرط.

وأخيراً، تقدم أنه ممن عظمى علماء النحو وغيرهم، ولكنه لم يثبت على ذلك، فقد أجاز استعمال أو بعد (سواء) فيما لحته المعنى وغيره من قول الفقهاء. سواء كان كذا أو كذا، محتجاً بإجازة السراقي وغيره له، لأن السراقي في رأيه «لم يكن هه من تصويب عبارة الفقهاء بمجرد التصويب لقول قيل، بالتمحل والتعليل، من غير أن يكون قد أطلع من كلام العرب على ما يلجئه إلى هذا التمثل»^(١٣٣) وعزز ذلك بما جاء في اللسان والقاموس من التمثيل بمثل ما ورد عن الفقهاء.

ومثل هذا الكلام عن السراقي، من الممكن أن يقال عن استعمال النحاة خاصة لـ (الواسطة) بمعنى الوسيلة، استعلاء بها عن باء الاستعانة أو باء السببية، كابن مالك في قوله في الألفه

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

فلعلهم قد أطلعوا من كلام العرب على ما يسوغ هذا الاستعمال، مع مراعاة مسوغ آخر يقوى إجارته، وهو الحمل على المحار وقد أشار إليه هو وإن رأى فيه تكعفا -

(١٣١) لصباح على الأشموى ٤١/٢، ٤٢.

(١٣٢) هم المراجع ٨١/٢.

(١٣٣) محله مجمع اللغة العربية ٢٦١/٢، وانظر حطاً لعمياء في معنى المبيد ٤٢/١.

ورأى أن من الممكن أن يكون برحة غير محكمة لتكوين أجس، وهذه كلها أمور
أساس بها المجمع اللغوي، فأجار هذا لاستعمال^(١٣٤)

(٤)

عباس أبو السعود

من بين أبواب (أراهر الفصحى) الستة، يركز المؤلف جهده في مجال السقية اللغوية،
في بابي هما الباب الأول والباب الثالث، أما الباب الأول، فقد عرّض فيه لوعبي
مختلفين من المسائل اللغوية. نوع يتضمن أموراً خطأها غيره، ورأى هو أنها من
الصواب، وهي خمس وثلاثون مسألة^(١٣٥)، ونوع آخر يتضمن أموراً أجازها غيره، وبدا
له هو أنها من الخطأ، وهي ست وثلاثون مسألة^(١٣٦). إلى جانب بعض المسائل الأخرى
التي تغيّر لها عنواناً هو (الفرق بين كد وكدا) كالفرق بين شائق وشيق، والفرق بين
تحقق وتأكد - الحج، وهو يُشعر بأنه يحطّئ من يستعمل أحد الأمرين استعمال مصاحبه

وأما الباب الثالث، فقد حصصه لبعض الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام، في
مختلف فروع اللغة والنحو، وقد بلغت عدّها أربعاً وعشرين ومائة مسألة، ليست كلها من
جهده الخاص، وإنما كان الكثير منها أمثلة تدونها غيره بالتحطئة من القدماء والمعاصرين

مقياسه

وأبو السعود في تصويباته ما خطأ غيره، يعتمد على مجموع مبادئ هي

• أن معاجم اللغة لم تعرض في العاصم بذكر الأمور القياسية في نظر علماء اللغة
والنحو، كثرة ما تعرض هؤلاء لها؛ واستناداً إلى شهرتها وديوعها، لكونها القياس المنطوق،
ومن هذه الأمور القياسية المعاملة في المعاجم

(١) بعض جوع النكير ولذلك عدّ أبو السعود (لوادي) في جمع النادى
صواباً - مع أنه لم يرد - إذ الوارد هو لجمع الشاد أيديه - كما جاء في لمصباح - أو
أنداء - كما جاء في اللسان - قال «والحق أن لودى جمع صحيح للنادى، وإنما لم

(١٣٦) أراهر الفصحى ٥٩ - ٨٧

(١٣٤) انظر كتاب في أصول اللغة ٢٥٠

(١٣٥) أراهر الفصحى ٢٣ - ٥٨

تذكره المعاجم اعتماداً على أنه قياس مطرد، إذ إن هواعل يطرد في كل اسم بصير عاقل على وزن فاعل، مثل: كاهل وكسواهل، وحافر وحسوافر، وعاتق وعواتق، وشارب وشوارب، وعارض وعورص، قال ابن مالك

هواعل لموعل وهاعل وهاعلاء مع نحو كاهل^(١٣٧)

كما أجاز أن يجمع الحائط - وهو اسم بمعنى الجدار - على حوائط^(١٣٨)، مع أنه م يرد إلا الجيطان والحياط، وإما أجاز الأول، لأنه قياس مطرد فلا يقف في سببه سماع شاذ، ولا حرج على من يستعمل هذه المجموع الثلاثة (قياس القاعدة والشاذ الوارد) ومثل هذا ما قالوه من جمع الخو على (أجواء) والمصجم على (المعاجم) والبناس والبنيس على: (البؤساء) وهذه المجموع الثلاثة لم ترد لمفرداتها المذكورة، وإما الوارد جواء - بكسر الجيم - للأول، والمجمع بالألف والتاء لنشأ، وبالياء ولون للثالث، لكن ذلك لا يمنع - في رأيه - من استعمال المجموع القياسية السابعة

(٢) بعض أفعال المطاوعة ولذلك جعل التحقق الطالب بالجمعة، صواباً - مع أن الوارد: لحقه ولحق به - لكن التحقق التي قبلت، مطاوع (الحقته بالحق) كعدلته فاعتدل وجمعه فاجتمع، كذلك قد يكون مطاوعاً لمهور الثلاثي ألحقته فالتحق كأنصفته فأنصف^(١٣٩)، كما أجاز أن يقال: شرّد فلان، وهو متشرّد، وإن لم يرد إلا شرّد؛ إذ هو مطاوع له، يقال: شرّده فشرّد، وكأن صيغة لمطاوعة قياس مطرّد عنده

(٣) بعض الأفعال والمشتقات التي وردت لها مصادر هورود المصدر عنده دليل ورود فعله وما اشتق منه - وإن أغفلته معاجم اللغة - ولذا عدّ استعمال الفعل (دوى) لثلاثي وسائر ما يتفرع عنه صحيحاً مقبلاً، إذ جاء الرمحشري في الأساس بمصدر هذا الفعل، حيث قال: «للحل والفحل الهامر والريح والموج ونحوها دوى»، ومثله ما جاء عن العبر ورايادي في الغاموس «ومادام المصدر موحود فلا بد من وجود ما يشتق منه»^(١٤٠)

(٤) كذلك ورود الفعل مصعاً، دليل عنده على وروده مجرداً قبل التضعيف - وإن لم يرد - كالفعل (دوى) الثلاثي السابق، فقد ورد مصعفه وهو دوى تدوية، وهو دليل استعمال المجرد؛ لأن التضعيف إنما يؤتى به للمبالغة وإعادة لتكثير في الثلاثي، فإذا سمعت

(١٣٩) أراهم للمصم ٤٤

(١٤٠) أراهم للمصم ٢٤

(١٣٧) أراهم للمصم ٣٧

(١٣٨) أراهم للمصم ٣٤

صوتًا ضعيفًا قلت: نوى ذوبًا فهو ذاب، وإذا سمعت صوتًا شديدًا - كالترعد - أو متواصلًا قلت ذوى بذوى ندويه فهو غنوّ، ولكل منها وظيفة يدركها من مراعى الذمة في التعبير

• وأن ورود مثال واحد لما حُطّي، يصلح أن يكون شاهدًا لصحته. مثل (مشكله) التي حطّوا جمعها جمع تكسير على (مشاكل)^(١٤١) لكونها في نظرهم وصفًا مبدئيًا يميم زائفة، فحقه أن يجمع بالألف والتاء، إذ لم تذكرها المعاجم فيما استثنى مما أُجمع من المبدوء بالميم الزائدة جمع تكسير، لكن أبا السعود يرى حوار ذلك، إذ إنه - فصلًا عن كونه القياس - ورد في شعر لأبي طالب عم النبي ﷺ قال:

لعصري لقد كلف وخذًا بأحمد وإحونه دابّ المعبّ المواصل
فلا زال في الدنيا جمالا لأهلها ورثا لمن ولّاه ذبّ المشاكيل
أى: هوّص إليه الدفع بحلّ مشاكله

كذلك خطّوا بعدية الفعل (راد) بمعنى الحارّة، لأن الوارد إما لارم دون الجار أصلًا، وإما متعدّد بنفسه، وإما متعدّد بعل أو في، لكنه هو قد طغر بيت جاهلي عُدي فيه الفعل (زاد) بمعنى فأجارها، وهو قول قبيصة النصارى الجرّميّ في ديوان الحماسة

يسرّيدُ نباله عن كل شيء وسافنةً وبعض القوم دُور^(١٤٢)

• وأن استعمال العلماء للأساليب التي أنكرها غيره يعدّ عنده حجة مسوّغة لها كالغير ورايادي الذي استعمل (هد) مع لا النافية في مادة (دغدغ) وقد سبق ذكرها^(١٤٣) وكالأرهرى الذي استعمل (الأجوية) جمعًا لحوّ، في قوله: «الحوّ ما اتسع من الأرض واطمأن وبرر، وفي بلاد العرب أجوية كثيرة»^(١٤٤) وكأين منظور الذي استعمل الفعل (تشرّد) ولم يرد إلا شرّد وما اشتق منه، قال «وأراد بشراده أنه لما فرغ نشرّد في الأرض خوفا من النبعة» وعليه أचार أبو السعود أن يقال تشرّد وهو متشرّد

• وأن الورد في الحديث اشريف أو في كلام الصحابة حجة محوّرة لما أنكر غيره إذ أचार أن يقال (غير مرّو) في معنى (كثيراً) وقد رعم أن ذلك ليس بعربيّ عند كثير من

(١٤٣) أراهير النسخة ٣٦

(١٤٤) السابق ٤٦

(١٤١) أراهير النسخة ٢٤، ٢٣

(١٤٢) أراهير النسخة ٤٧

الباس^(١٤٥). بناء على وروده في كلام الإمام عليّ - في كتابه إلى مالك بن الحارث الأشعري حين ولّاه مصر - قال «فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في غير موطن» أي في موطن كثيرة^(١٤٦). كذلك جعل حديث عليّ بن أبي طالب رضى الله عنه «ثم هتق الأجواء وشق الأرجاء» مجوّراً لجمع جوّ على أحواء^{١٤٧}.

* ونُعمل على المحارم نُصحح به لاستعمالات غير الواردة، (فالمواطن) استعمال صحيح وإن لم يرد، لأن معناها (موافق) من واطنته أي وافقته، فلا يستعمل حصصاً. كل من يسمع يوفق المائل على رأيه، ويحدرى إن وافق بعضهم دون الآخر، من باب المحدر المرسل، وعلاقته بالكيفية^{١٤٨}.

* وأن من لأمر إلى بمعنى أن تكون قياسيه ما يأتي

١ صيغ المطاوعة، وقد سبق الكلام عنها

٢ صيغة فعّال للسب، ولذا أجاز الاستعمال لشائع المعاصر، وهو إطلاق لوصف (القنّ) على من يرفع في أمر ما، لأنه في رأيه من باب السب إلى القنّ على وزن (فعّال) للدلالة على الاحتراف، فكما يقال لصانع الزجاج (رجّاج) ولحترف التجاره (تجار) ولحترف الحدة (حدّاد)... إلخ يجب أن يقال محترف القنّ (قنّ) لأنه ذو فن، وفي التبريل ما يؤيد هذا من قوله تعالى ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ أي بدي ظلم، وهذا أمر المجمع اللغوي الصوع على فعّال للدلالة على الاحتراف، أو ملازمه الشيء، وانصاف محترف للفن وملازم له^{١٤٩}.

٣ - المصادر لصاعية على إطلاقها، أي سواء صيغت من أسماء لأعيان أم من أسماء المعاني وهي المصادر العددية واسوع لثني لحنه بعض علماء السقية كأُسعد داغر، الذي حطّاهم في فهم صكّ الاتفاقيه وأخر إحصائية، يد لاتفاق وإحصاء مصدران صريحان فلا يحتاجان إلى ما نصدهما معنى المصدر^{١٥٠}، لكنّ يا لسعود أجاز ذلك

(١٤٥) لم يعرف حتى - فيها يبيح لنا من كتب السعديه من من انهاء ردّ ذلك، إنما لدى وجدناه أن العلماء كاليارجي صوّبو به فوهم (أكثر من مرة) وروداً أنه هو الذي قاله يعرب قال لليارجي «والعرب يستعملون هذا لفظ (غير) يقولون رأيتك غير مرة» وجاهلي غير واحد، لأن غير لواحد لا يد أن يكون اثنين كما

هوق. انظر لغة الخرائد ٥٣ (١٤٧) أراهير المعصبي ٤

(١٤٦) أراهير المعصبي ٣٩ (١٤٨) أراهير المعصبي ٣٩

(١٤٩) أراهير المعصبي ٤٦، وانظر مرا المجمع في (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، مجموعته القرآنية العلمية من أنسورة الأولى إلى أنسورة الثانية والعشرين ص ٣٦ (١٥٠) مدركه الكاتب ٣٩

وقاسه أطراداً، حتى أُنْجِرَ قولهم أُخْرِيتَ لعلَّ عملية جراحية، مع أنه لم يرد، ومع أنه مأخوذ من العمل - وهو مصدر صريح يؤدي المعنى المراد - قال «والحق أن التعبير الأول يعنى عملية جراحية - عربى فصيح، لأنه (يقصد عملية) مصدر صاعى، مطرد فى كل لفظ ريدت عليه ياء السب وياء الفعل، سواء كان مصدرًا أم مشتقًا أم اسم عين أم حرفًا، ومن أمثله المصادر الصاعية من لأنواع السابعة على الترتيب الانتعافية والمسئولية والعصية والهمرية^(١٥١)، وهذا التعميم فى صوغ المصدر الصاعى هو ما أخذ به المجمع فى قراره ٥١٥ إذا أريد صبح مصدر من كلمة يراد عليها ياء لسب والتاء^(١٥٢) نقد هذا المقياس -

هذه هى المبادئ التى وضعها أبو السعود، وصوّت بها ما لحس غيره، ومنها تنصح توسعته فى قبول ما يمكنه قبوله سماعًا أو قياسًا، وفى جملة السماع استعمال علماء اللغة، تقدّم بهم الرمن أو ناخر، كالقيود ابادى من علماء القرن الثامن الهجرى.

ولكننا نقول إنها توسعة غير مستمرة فى مقياسه، إذ لم ينسب عليها هو، ولم يأخذ بها فى كل مسائله، وبخاصة تلك المسائل التى حالف فيها غيره، فحطّأف على حسن أهم صوّبوها، وتلك المسائل التى جمعها من الأقواء والأقلام، وأدعى غطّنتها أو وافق غيره فى غطّنتها، وبيّن ذلك فيما يأتى

* تقدم أن أبى السعود يجعل من الأمور القياسية غير الموقوفة على السماع أفعال المطاوعة وصيغة فَعَال للدلالة على النسب والمصدر الصاعى مطلقًا، ولكنه حطّأ بعض المسائل، لكونها لم تُسمع بأعيانها - وإن وردت لها مظاهر كثيرة يكرّ القياس عليها - أى إنه قصرها على السماع، وهى.

١ - تأييت فَعُول معنى فاعل وجمعه جمع تصحيح فحطّأ (اعبورة وغيورين)^(١٥٣) لكونها لم يردا، والمعروف أن ماورد من ذلك قليل، نحو ملول وملولة وعدوّ وعدوّة، والحق التاء بقوون وصف معنى فاعل ليس من الخطأ عند النحاة، وإنما هو من غير الغالب - على ما صرح به ابن مالك فى التسهيل والسيوطى فى الجمع والرضى فى شرح

(١٥١) أزهى الفصحى ٤٩

(١٥٢) انظر لقرار والاجتهاد له فى بحث تسيح احمد الإسكندرى فى مجله لمجمع ٢١١/١ ٢١٥

(١٥٣) أزهى الفصحى ٨٢، ومعه لأزهى ٧٨٧/٢٦، ٧٨٨

الكافية وهو ما يفهم من عبارة سيبويه. «عُتِمَ من إهَاء في التَّأْنِيتِ فُعُولٌ، وقد جاءت في شيء منه» ومن هنا توسَّع لمجمع - على خلاف أبي السعود - فأحار أن تدخو الباء لوصف على فُعُول معنى فعل، كما أحار أن يجمع هـ جمع صحيح للمذكر وللمؤنث^{١٥٦}

٢ - الزيادة بتضعيف الأفعال إذا رأى أن هوهم سرب مُتْلَح بشديد اللام خطأ، إذ لم يُسمع إلا مجرد تُتَح فهو مُتَوَح، وأمر يد باهمره تُتَح فهو مُتْلَح، وقد سبق أنه يرى أن معاجم اللغة لم تذكر كلَّ المسائل الفيسية؛ كتقاء بذكر اسجويين ولصرفيين له، فعل عدم ذكرها لمصعف في دج من هـ القليل، على أنه لا مانع من هيون المصعف، رد لتضعيف يعيد معنى يسر في مجرد، وهو لتكثير وليابعه - على حد ما فانه هو في دوى ودوى - وهذا ما حد به لمجمع، فأحار فياس أن يجيء فعل بتضعيف من مجرد، للدلالة على لتكثير وليابعه - وإن جعله فياساً مقيداً بأن يدعو الحاجة إليه وعلى هذا أحار نحو حذر وحضر وورد وشخص وحشم وحئل وشرع كل ذلك بالتضعيف^{١٥٥}

٣ - التعدية والروم رد خطأ أفعالاً استعملت متعدية وهي لارمه، وعكس ذلك، كما خطأ تغيير حرف التعدية مع بعض الأفعال وقد أحار ذلك بعض العلماء، فقد مع أبو السعود أن يُعدى لفعل (تعلأ) بنفسه^{١٥٦}، ومثله افعل (استقل)^{١٥٧} في نحو استقل لقائد لطائرة، رد كل منها لارم يعدى بهي، كما مع أن يعدى افعل (لمت)^{١٥٨} بالي، لأنه يعدى بعن فقط، وقد مضى أن شيوخ اسجار أحار ذلك بصرب من التأويل بوافي هو عند النجاء

* وتقدم أن من مبادئه لا اعتداد على لشاهد لواحد وإحارة لكلام غيره، ولكنه حرج عن ذلك حين خطأ إحار الألف واللام على (كل وبعض) مراحاً كلام النجاء وفسمهم لذلك، على ما جاء به هو من شعر محبون بيلي، وهو قوله

لا يدكر لبعض من دبي فيكره ولا يحندي أن سوى يقضي^{١٥٩}

١٥٤ نظر كتاب في احو اللغة ٧٤ ٧٩

١٥٥ نظر مجمع اللغة العربية في كلام - كما - مجموعة نمر ر ب نعيمه ٥٥

١٥٦ هير نصحي ٢ ٢ ١٥٨ زهير نصحي ١٩٥

١٥٧ زهير نصحي ٨٣ ١٥٩ زهير نصحي ١٤

على أن يمنع لمن مذهب جميع لشعاه، فقد نقل أبو لعلاء المعري في إرسائه
المعروف أن أبا علي الفارسي كان يحيره وبغضه عن سببونه، وليس بسائق في فهم كلام
العرب، وأنشد لسُحَيْمَ شاهداً عليه، وهو قوله

رب رب عني ومنهم كسبي و موت باني موت مني معد

كما حرج أبو اسعود عن مبدئه أيضاً في محطته من يُذكر (الحجيم) في نحو حجيم
مُسْعَرٌ لأنها عن الكلبيات وحيه «تأثنت»، ونكس جاء في النسخ (حجيم) ما فاد أنها قد
تسعمل مدكره، أنشد الاصمعي (وصالة مثل لحجيم الموصد، فان (الموصد) بالمدكر

* وتقدم أن من مبادئ الاعتقاد على استعمال المعاني ولا اعتداد به حجة لإحارته بعض
الاستعمال، لكنه لم يدرم ذلك في محطته دحان لألف ولام على (كافة)، معند بكلام
الشعاه من أنها تلزم التأخير والتشكيك والنصب على الحديث، ودعى أنها حد ألفاظ ثلاثه
لا يجوز بالإجماع دخول آل عليها، لأنها لا تقع إلا أحوالاً^{١٦١}، وما دعى لا يقر عليه،
فإحراج (كافة) عن حالها المذكورة ورد في استعمال المعاني - كالمحشري والمحريري
والمخرجاني وغيرهم - وكان عليه أن يحير ذلك لأنه عند استعمال المعاني نحو برما نكر
غيره على ما سبق - وليس بالمحشري والمحريري والمخرجاني أقل تمكناً من بلغة وبصر
بأساليبها الفصحى، من المعير وربادي لدى أحار باستعماله بعض الاستعمالات كما أن
دعاه لإجماع على منع إحراجها عن حاله هذه غير مُسلم به، فقد دافع فيه بعضهم،
كالشهاب الخفاحي في شرح البصرة، واستعد في شرح المعاصد، وأيدوا قوهم بأسور
الكلام^{١٦٢}

على أن المانع من إدخال (أل) على (كافة) هو وقوعها حالاً، وهي حينئذ ترمز حالاً
واحدة، أي لا يجوز أن تشي وجمع لأنها مصدر على أي عنة، كعاديه ولعديه، ولا يفهم
من ذلك أنها لا تقع إلا حالاً، وإنما قد يقع غير ذلك فتحري عنيها أحكام لأسماء عاديه
من التعرف وغيره، وفي النسخ (كافة) «وبكافة الجماعة وهن الجماعة من الناس،
يفان لقبهم كافة، أي كُنْهُمْ»، وكلام النسخ هو يفهم منه أنها تقع سماعاً عن حال كما
يقع حالاً بمعنى الإحاطة والشمول، مثل لفظ كل

١٦ عن سر ٣٥

١٦١ راجع لفصحى ١٤١

١٦٢ نظر شرح الخفاحي على ندره ٧١ وعن سر ٣٥ ١٣٣

وكي لم يحتج أبو السعود هنا باستعمال العلماء لم يحجج باستعمال المؤندين، وإن تقدم
 معهم، فقد خطأً أثبتت بآله في (إسائه) في قول الشاعر المولّد.
 بسامة فتاة بدرٌ لشحي بها حجل^{٦٣}

* وتقدم أن من مبادئه لاحتجاج بالحديث الشريف وكلام صحابة، ولكنه لم يهج
 ذلك المتهج في كل مسائله فقد خطأ ما هو مشهور قديماً من جمع (طس وحج) على
 (الطواسين والحواميم) وقد سبق نبوت ذلك في الحديث الشريف

* وتقدم أن من طرق الإجازة عنده لحمل على المحار، كاستعمال (المو طس) عنده
 اشائع الآن، ولكنه أنكر أموراً نصح على المحار، بل انجار فيها أظهر من انجار ندى
 اعته في (المو طس) وأقوى في العلاقه، كتخطئة فهم رجل مُعمر^{٦٤} بكسر الميم بد
 لم يرد إلا لنصح من عمره الله تعمرًا، ولكن بحاره واضح، فلا مانع من أن يعد عمر
 الرجل في الأرض بابناء ليداعل - فهو مُعمر على سم لفاعل من باب الإسناد
 إلى المفعول على حدّ ﴿عَيْنُهُ رَاصِيَةٌ﴾

وأخيرٌ يقول إن أب السعود خطأ من مسائل ما كان لعمري من العلماء رأى فيه يحيره،
 أو ما أمكن بحريجه على نحو يوفق قواعد اللغة كتخطئة جمع حروف على
 (جراوف)^{٦٥}، إذ لم يرد إلا في السجدة - وهو معجم حدث غير ثقة عنده - عبر أن في
 الجمع ما يند أنه ورد، ولكنه شد^{٦٥} وتخطئة فعله رُغم كد، وقد سبقت إحارة لجمع
 له بحريجه على العدلية أو المصدرية وتخطئة استعمال التقييم بالباء في معنى بيان
 القيمة، لأنه ووى فحمة لتقويم^{٦٦} لكن لجمع أحاده للتعرفه بيبه وبين قوم شيء
 معنى عدله، وأساسه به بأمثلة من كلام العرب، عافيو فيها بين لواد ولياء المشددين
 لتخفيف^{٦٧} وتخطئة (شعرو ت) جمعاً لشقراء^{٦٨}، وقد سبق أنه رأى ابن كيسان
 أو لقراء أو قياس قول النكوعيين عامه وتخطئة استعمال (المفارقة) في معنى التمييز، في
 نحو فارن بين الأمرين^{٦٩} وسبق إحارة استخاره وتخطئة إدخال للام على المفعول
 الأول لأعطى^{٧٠}، وتقدم أنه رأى ليرد، وهو عنده حسن، وإن كان النصب أحسن منه

(١٦٧) نظر كتاب في أصول اللغة ٢٨٨

(١٦٨) أ. هـ. الفصحى ٦٦

(١٦٩) أراهير الفصحى ٣٢

(١٧٠) أراهير الفصحى ١٢٥

(١٦٣) أراهير الفصحى ٧٥

(١٦٤) أراهير الفصحى ٦٤

(١٦٥) جمع هو مع ٢، ١٧٧

(١٦٦) أراهير الفصحى ٢٤

وتخطئه بعده (أسف، وما ينزع عنه باللام، إذ لو ارد تعديه على ^{١٧١}، وسبق إجاره
 ذلك وتخطئه أن يفعل فلان يتعلم علياً في معنى يُظهر ما عنده من لعلم بهيب
 ومجازاً لأن صفة تفاعل عنده تدل على لمشاركة فقط ^{١٧٢} مع أن من معنى يفعل
 إظهار الفعل أن أصل الفعل حاصل له ^{١٧٣}، وإن لم يكن به فضلاً، كما من، أي أظهر من
 نفسه العقل؛ لإيهام الأمر على من يتخطئه، فـ (تعلم، فلان على هذا - أي أظهر من
 نفسه العلم لدى ليس فيه أصلاً، يهيم بالنس، لعرض بحقه وهو الساهي وكذلك تخطئه
 تعدية الفعل (أنتد) عن الحارة وهو مما يُعدى بنفسه أو بآلية ^{١٧٤}، ومن الممكن أن يجرح
 قولهم أنتد من الطعام، على مر دقة الباء كما في المعنى ^{١٧٥} فتكون للسببية، بمعنى
 أنتد من الطعام، هو جد الباء بسبب الطعام، وعليه يكون الفعل من السعدى، المرر
 مرلة اللارم، ومعنى افتعل غير محصورة كما في لشافية ^{١٧٦} وكذا مو ففته من خطأ نحو
 لا بد وأن يكون كذا ^{١٧٧}، إذ لو وهما لا تؤدي معنى، كما أنها ليست رائدة، وقد سبق أن
 أبا اليقاف في كميته أحارها، على أنه من الممكن أن تكون الو وهما معنى (من)، وقد نقل
 ذلك اسيراقى عن سيبويه ^{١٧٨}، فضلاً عن ورود هذا لاستعمال في أساليب كثير من
 العلماء، كالسيوطي والسيد السد وعبد الحكيم اسلكوى وفخر الدين ارارى وابن أبى
 الحديد وغيرهم ^{١٧٩}، وقد مضى أن من مذهبه لأحد تسعين بعاء

(٥)

محمد أبو الحسن

في أربع وستين صفحة، جمع الأستاذ محمد أبو الحسن من مسائل الخطأ والصوب
 اللغويين إحدى وخمسين ومائة مسألة، ووضعها في أبواب عدد حروف الهجاء، ومن بين
 هذه المسائل مسألتان فقط صوّها، على حين خطأ الأخرى، وهاتان هما: دحان لألف
 واللام على (كل وبعض) وقد سبق كلام عن ذلك، واستعمال المصدر من الفعل لثلاثي
 (علق) في نحو غلق الباب

(١٧٤)، أراهير المعصنى ١٩٣

(١٧٥) معنى اللبيب ١٦، ٢

(١٧١) أراهير المعصنى ٦٢

(١٧٢) مجلة الأهر ٩٩٢، ٤٦

(١٧٣) انظر شرح لشافية ٢٩/٢٨

١٧٦، شرح أسد فيه ٣١ وعبد الله «وقد يجيء الفعل لعبر ما ذكرنا لا يصحط»

(١٧٨) انظر مظهر لغويه أدبه ١١

١٧٧، أراهير المعصنى ٧٥

وأبو الحسن في عرصه لما حُتار وجمع من مسائل، نعلت عليه سمهُ الاقتصار الشديد،
 فقد اقتصَر على ذكر الخطأ لدى بقوليه، ثم أتبعه الصواب لدى يراه، ذاكرٌ أنه هو
 لدى في المعاجم، أو هو الذي يوفق قواعد السجاء، وليس بالكاتب من الشواهد
 إلا القليل الذي لا يتجاوز عشرة شوهد^(١٧٩)

ولم يكن المؤلف ذا أصالة في جمع هذه المسائل، بد من السهل ردّ لكثير منها - وهو
 يريد على ستن مسأله - إلى علماء تقدموه، ومنها على سبيل المثال، لا وفان كد (٣)*
 بدلاً عنه (٢) استبدال الشيء (٦) بعش برسوى إليك (٧) شيء مُباع (٩)
 عيس (١٠) أنشاء ذلك (١٢) لباعة المتحولون (١٣) اغشائش الخصر (١٥)
 الحواميم (١٥) إحصائي (١٩) أرسل به هديه (٢٠) لرهور - جمع رهز (٢٥) على
 لرعم عنه (٢٤) لمسلم (٢٧) الأعجب من ذلك (٣٦) تعرف بالورير (٣٧) اعندر عن
 حضوره (٣٧) أعطيت له كد، (٣٧) لأعلاط - جمع عبط (٤٢) تفهيم الوظائف (٤٧)
 كافة لباس (٤٩) لفت نظره إلى كد، (٤٩) أنصرر الأعور (٥٠) الواب - جمع
 بية (٥٧) هل يد؟ هل لم؟ (٥٩)

مقياسه

ومن نبيع ما جاء في كتاب أبي الحسن بقول ير مقياسه هو مقياس لسابق في
 الاستشهاد وفي اختيار الألفصح وتلخيص ما عداه، ويريد هذا المقياس وصوحاً هنا
 باستسباط المنهج الذي اتخذ في تحوطه لاسمعهن، مما أن به من مسائل يعجب على لظن
 أنها من ملاحظاته هو

* يرى أبو الحسن أن جموع بكسر كُها ساعه، يُعتمدُ في استعمالها على معاجم
 اللغة، فما لم يرد فيها خطأ سمعه - وإن وفق لداعده لعاليه - ولذا جعل من الخطأ
 جمع الوصف ابدوء عيم رتدة جمع كثره على (مفاهيم) كمفهوم ومفاهيم^٨ وجمع
 فاعل اسماً على فو عن كديع وبوابع^{١٨}، وخطأً يحويين في قولهم اسواب

١٧٩ نظر على سبيل بيان لصفحات ١٣ ٢٨ ٤٢ ٤٥

١٨ لاختطه باسمه ٤٤

* انقدم هنا وفيه بعد لصفحات كتاب الاختصاص بتعويبه لداعده عو تسه لكتاب ولادر،
 ولإدعيمين

(١٨١) الاختطه اشاعه ١١٤

* ويرى أن جمع المصادر جمع بكسر سباع، ولذا خطأ جمع بحساس على 'حاسيس' ^{١٨٢} وسبط على (أسطه) ^{٨٣} وهينه على (هائي) ^٨ ، د «المصادر جمعها جمع بكسر سباعي، وهذه المجموع م تسمع» ^{٨٥}

* ويرى أن الريادة على الأفعال لمجردة سبيلها لسباع، وكذلك معنى هذه الريادة ولذا عد من الخطأ قولهم تعذيب ماء البحر ^{١٨٦} - من عذب بالتصنيف إذا لم يرد لتصنيف هذا المعنى، وإنما انوارد منه معنى الأدنى، وانوارد في معنى ما هنا هو التعدية بالهمزة، يقال أعذب ماء البحر عذباً كما عد من الخطأ قولهم ستعدنا انباء، إذا ورد في معنى السير والتاء هنا هو السؤال، يقال استعدت الرجل إذا سأله أن يعود، واستعدته لشيء سألته أن يفعله ثانية، وليس في استعمال لعرب (ستعاد) معنى أعاد ^{١٨٦}

* ويرى أن ورود الفعل مضعفاً لا يدل ضروره على استعماله مجرداً قبل التصنيف فخطأ قولهم لتنظيم لمشيوه، والقصص على المشبوهين ^{١٨٧}، فهذا الوصف مأخوذ من ثلاثي لم يرد هو شبه، وانوارد شبه - بشديد لباء معنى احبط والتيس

* كذلك يرى أن مصادر غير ثلاثي سبيلها لسباع فخطأ استعمال (اشجار) ^{١٨٨} مصدرًا في نحو شئت بينهم شجار، لأنه يقتضي أن يكون فعله شاجر، ولم يرد هذا الفعل، والوارد هو مصدر الثلاثي (شجراً وشجوراً) ومن غير ثلاثي ورد اشجر وشاجروا، كما وردت لمشاحره بمعنى امسارعة، أم الشجار الوارد فاسم لا مصدر

* ويرى أن فعلاً بمعنى مفعول مما يستوي فيه الودعان، يتوقف إلحاقه التاء على لسباع، فخطأ مرأة شهيدة وفهيدة ^{١٨٩}

نقد هذا المقياس .

هذه هي أهم لأسس التي راعاها أبو الحسن في مقياس تحطته الأساليب، ومنها يتضح شدة وتوقفه عند السباع في أموره كلها، وليس السباع على إطلاقه، وإنما لأفصح منه،

١٨٢	الاحطاء بسبعة ١٤	١٨	سابق ٣٦
١٨٣	سابق ٥٤	٨٧	سابق ٢٩
١٨٤	سابق ٦	١٨٨	سابق ٣
١٨٥	سابق ١٠	١٨٩	لاحظ، لسبعة ص ٣٦، ص ٤٤

لأن كثيراً من مسائله قد ورد به سماع، ولم يُصرَّ على أنه قليل أو شاذ، وهو يدل على فصاحة كثير منه إن لم يكن مساواته في لمصاحبه لما ارضاه أبو الحسن، كما أن كثيراً من مسائله لم يرد به سماع، ولكن له وجهاً بصححه من القياس أو المحار، ونضرب لذلك بعض الأمثلة

خطأ أبو الحسن الجمع (متاعب) في نحو ردب متاعب العدو^{١٩١}، إذ لا تصلح أن تكون جمعا لمُتَعِب اسم فاعل من أتعب، ولا جمعا بمصدر الميمى مُتَعِب لأن المصادر جمعها سماعي. نكبي وحذف في (الأساس) ما يفيد أن السماع ورد بهذا الجمع على أنه جمع المصدر الميمى مُتَعِب، قال الرمحشري (تعب) «وهذا أمر يو حمل المتعاب، لتقيت منه المتعاب»، فالجمع يدل حائر وارد

وخطأ النحاة ومن تبعهم في جمع لبيع على (توابع)، والورد في المعاجم الجمع على بُع وْبِاع وْبِعَة وْبِعٌ، ولذا يجمع فقط هي التي تجمع على توابع. ولكن جاء في الأساس ما نكره مع المجموع السابق، قال «وهو بُع وْبِعٌ وهم له تبع، لأنه مصدر، وهم بُعاعه وْبِاعه، وهذا أصل وغيره تو بُع»

على أن القاعدة النحوية لا تمنع من هذا الجمع، إذ مما يجمع على فواعل (فاعل) صفة لمذكر غير عاقل، نحو صاهل وصواهل، وقد سبب ابن مالك في شرح الكافية من رجم من المأخزين أن مثل هذا الجمع من اسناد سبهم إلى العبط، وقال «نصر سيبويه على أطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال وإنما لشد في نحو فارس وهوارس، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل»^{١٩٢}، والتابع وصف لمذكر غير عاقل فيطرده جمعه على توابع، ويدل لا وجه لنحطة أبي الحسن من السماع ولا من القياس.

وخطأ حرب لقاهرة^{١٩٣}، لأنه لو صح لكان جمعا لخرايه، ولم يرد المفرد ولا الجمع، فالوارد في المفرد (حرايب) وفي الجمع (أخريه وحرب) بكسر هـ - واللغة بريئة من الخرايه - بفتح الخاء وجاءت بصمها على معنى انثبته الواسعة المستديرة - لكن لغير ورايادي في قاموسه (حرب) أورد هذا الجمع، وجعله جمعا لخريه

١٩٢، الأخطاء انشائه ١٧

(١٩١)، الأخطاء انشائه ١٠

(١٩١)، انصاف على لاسمى ١٤، ١٤١

موضح الحرب - مثل فرجه، كما جمعها على حرب وعلى حرب ككتف، ولجمع الأوز
وارد عن العرب وإن كان شاذاً في القياس -

وحطاً أن يسب إلى (فلسطين) يثبت لوز، فلا يقال فلسطيني^{١٩٣}، لأنها رائدة،
جمعها لحدوث عند السب يكون جمع لمذكر لسالم - فيقال فلسطيني، وسوى سحر على
هذا السب، وكلامه هذا مبني على أحد وجهي الإعراب لفلسطين، وهو معاملتها كجمع
المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ولكن هناك إعراباً آخر فابوه، وهو أن تلزم
الياء في كل حال^{١٩٤}، على حد قول ابن مالك في أبعيته في باب جمع لمذكر لسالم.
ومثل حين قد يرد في الباب وهو عند هوم بطرد

ومعاملة لجمع معاملة (حين) بفتحة ثبوت الياء والوز وإعراب الإعراب على
الوز كالمفرد وعليه تجري معاملة فلسطين فتثبت فيها الوز ولا تسقط للإضافة،
ويُقاس عليها السب فلا تسقط له، ويصح حينئذ فلسطيني، كما صح فلسطيني بالوز
ودونها

كما خطأ تعدية الفعل (نزل) بنفسه في نحو نزل لبحر^{١٩٥}، وينقص ذلك ما جاء في
اللسان (نزل) قال «النزول الحُلُول، وقد نزلهم ونزل عليهم ونزل بهم»، فأقرب منه
بنفسه وبالجارين (على ولياء)، على حد سواء

وحطاً أن يجمع بصريح بمعنى لقر على (الأصريح)^{١٩٦}، لأن لو رد صريح،
وحطاً لم يرد (أصريح) ولكنه لفساد انطرد في مثله إذ مما يجمع على أفعلة انطرداً،
الاسم المذكر الرباعي بمده حين حره، كزعيّف وزعفه على حد قول ابن مالك
في اسم مذكر رباعي مدّ - تالِبُ فَعْلَةٍ عنهم طرد

ولعن أصحابهم أفعلة هذا الجمع، اكتفاء بقياس لصرهين

وحطاً أن يقال لسان الخاق نعمته^{١٩٧}، وهي تخطئه لم تُس على أساس لسان أو
مخالفة القياس، وإنما يثبت على أمر ديني، هو ما في هذا من إساءة لأدب مع الله تعالى،
فإن الأهرى «إن هذه لصفه» يعني (الخالق) بالألف واللام لا يجوز لعبر الله

١٩٦، ص ٣٢

١٩٧ الاحطاء بسائعه ص ١٩

١٩٣ بساوي ٥٥

١٩٤ بغير من المحيط (بسيط)

١٩٥ لأخطاء بسائعه ٥٣

سببها وتعالى» وهو تعسف من أبي الحسن ولأرهرى من قبله، إذ إن التحطته والتصويت للحويين لا ينظر فيها إلى مراعاة لاستعمالات إندييه

وقريب من هذا في التعسف تحطته بساد (الصنع والعمل) إلى اسعل، في نحو الحل مصنع العسل، والحل العامل^{١٩٨}، بساد إلى ما جاء في المعجم لوسيط من أن لصع والعمل لا يسدان إلى غير لعلاء من حيون أو حماد، وفيه ما فيه

وخطأ بعده لعل (تأثر) باللام، في نحو تأثرت لمصايكم^{١٩٩}، لأن لوارد لتعديه بالياء، ولكننا نرى إجابة الاستعمال على أن تكون اللام للتعليل، أي حدث تأثرى وحرى لأهل ما أصايكم

وهناك مسائل أخرى خطأ وأجارها غيره على نحو ما، كفولهم رد عن كد، وأعتدر عن حصوري، والمال لماعد، ولعب نظره إلى كد^{٢٠٠}، وقد سبقت إجابة الشيخ لبحار ذلك، وقولهم أجاب على سؤله، وقد أجاز ذلك أبو السعود^{٢٠١}، وقولهم استقيم - في التويزم وكافة الناس، وقد سبقت إجاره ذلك من المجمع وغيره

وبعد أن لمسا تشدد في الحسن وتعسفه مع الاستعمالات أبدى ملاحظتين

لأولى أنه لم يلزم ذلك في كل مسألة، فقد حار ما حرى على غير لأفصح، كإجاره المصدر الثلاثي واسم المفعول، في نحو علق الباب، وهو معلوق^{٢٠٢}، ودعم أن المكرب قد وهبوا ومصدر وهبهم أنهم لم يعرفوا بين علق يفتح - سلام - وعيق - بكسرهما فالأول متعد بنفسه، يصاح منه سم مفعول، بخلاف الثاني، وجاء في انسان (علق) «علق الباب وأغلقه وعفقه، الأولى عن ابن دريد، عرها إلى أبي ريد وهي بكرة»، وجاء فيه «علقت اباب علق»، وهي لغة رديئة مبروكة» فأنت ترى أن لنا الحسن قد أخذها بالنادر والردىء والمتروك، وهو خلاف منهجه

كذلك أجاز دحان الألف واللام عني (كل وبعض)^{٢٠٣}، ولم يستكره، ستاد إلى ما جاء في المصباح من إجابة لحويين له إلا الأصمعي، وقد سبق غير هذا، أي إنكار لحويين له إلا السيرامي الذي نقل إجارته عن سيويه، كما سبق أنه غير شائع في

(١٩٨) ص ٣٢ ص ٣٩

(١٩٩) ص ٣

(٢٠٠) أرهرى نصحي

(٢٠٢) الأخطاء الثانية ٤٣

(٢٠٣) الأخطاء الثانية ٨

(٢٠٠) ص ٦، ص ٣٧، ص ٤٥، ص ٤٩ على أنه يبد

الشعر القديم، ونصيف هذا فعلاً عن اللسان ما يفيد أنه غير حائر، وأن من استعمله من النحاة محطّئ. قال (بعض) «واستعمل لزحاحي بعضاً بالألف واللام. فقال وري. فلد. لبعض والكل محاراً، وعلى استعمال الجمعية له مسامحة، وهو في الحقيقة غير حائر، قال أبو حاتم ولا تقول العرب أكر ولا لبعض، وقد استعمله لسان حق سيبويه والأحمر في كتبها، لقلة علمها بهذا النحو، فاحتشبت ذلك فإنه ليس من كلام العرب». ومن ذلك تعلم أن الإجارة ليست على وجه أفصح، بل على وجه المسامحة، وهو غير مذهب أبي الحسن.

والثانيه أنه لم يدرم الأفصح في بعض استعماله، فقد استعمل ما تحته بعض النحاة، وأجازه بعضهم على أنه غير الأفصح كتكرار بين مع اظهار، في قوله وشأن بين هؤلاء جميع الشيء وبين قولك يا هي لشيء^{٢٤} وقوله وستان بين معنى لمرارته والوعداء بين معنى الجمود والنأحر^{٢٥}، على أنه قد سبق أن لأصمعي يكرر أن يقال شأن ما بينهما، ويصوبه إلى ستان ما هم، وكعبديه الفعل (سلم) إلى معنونه الأول بلى - وهو يتعدى بنفسه - قال وسلمت الشيء إليه فسلمه^{٢٦}

وأخيراً لا ينبغي أن يفهم مما تقدم أن كل ما جاء به أبو الحسن من مسائل المتقدمين قد وجدنا له وجهاً يصح به، فحكمنا على مقياسه بالشدد، فهناك من تلك المسائل ما لم يسلم من الخطأ أصلاً، لأننا لم نظفر له بسماع فيما بين أيدينا من معاصم النحاة، ولم نهد إلى وجه من القياس أو المجاز نصحجه به، ومما نوافقه على تخطئه

جمع لرشوه على (ارشدوى، وحقها أن تجمع على برشى بضم السين وكسرهما^{٢٧}، وستعين سم للمفعول (مبشروك)^{٢٨} في معنى البركة، وأبو حود في المعاصم من مادة هذا الفعل في المعنى نفسه هو المرید (بارك) يقال برك الله الشيء وبارك فيه وعليه، معنى وضع فيه البركة، فالشيء مبارك، أما برك فمعناه وقع على بركة، يقال برك البصر بروكاً وقع على صدره واستعمال تعيان^{٢٩} صفة من تعب للارم ولم يرد - وإنما ورد تعب ومُتْعَبٌ والثاني من تعب والقداس كذلك يأتي أن تأتي فعلاً من تعب، لأن الصفة المشبهة على هذا الوزن تنفاس فيما دل على لاملأ أو الخلو

٢٠٧، الأخطاء الشائعة ٢٣

٢٠٨، السابق ٦

٢٠٩، الأخطاء الشائعة ١٠

٢٠٤، الأخطاء الشائعة ٢٧

٢٠٥، السابق ٢٤

٢٠٦، السابق ٢٨

أو حرارة الباطن، كشبعان وعثران وحران وليس نعيان دالاً على ذلك

كذلك نوافقه على محطته كسر الفاء من (انقيامة)^{٢١٢}، إذ كل ما دل على فصله من وزن الفعل وانفصله جاء مصموم الفاء باطراً، كانشحاله ولُحْيه وفُلامه الظفر وكُسه والسُفاية. الح وكالفتاب والخمار والرهات والحطام. إلح ونوافقه على تحطته اللعب بالمخامد، في قولهم نادى السكة الحديد^{٢١٣}، إذ يشترط في لعب أن يكون مشتقاً أو شبهه والحديد ليس كذلك - وليس هد حارياً على ما ورد من قولهم مررت برجل أسيد، لصعب ذلك عند سيبويه، أو تحمل على اسعت وإن صح حمله على حذف مضاف أي برجل مثل أسد^{٢١٤}، أما ما معنا فلا يصلح على الوجهين، كما أنه لا يدل على معنى في متبوعه، كالرجل الدال على الرجولية حتى يستقيم على رأى ابن الجاحظ ومن بيعه، فمن ذهب إلى أن لشرط في اللعب ليس لاشهدق أو التأويل به، وإنما هو دلالة على معنى في متبوعه^{٢١٥}، وعلى ذلك نادى السكة الحديد لا يصلح على كل حال، وصلاحه يكون بالإضافة في (سكة الحديد)، أو بالنسب، نحو اسكة الحديدية

ونوافق أبا الحسن أيضاً على محطته عدم المطابقة بين المفصل واسم التفضيل المحلى بأل عدداً ونوعاً، فيما اشتهر على فلم صحفى مشهور، من قوله الدولتان الأعظم^{٢١٦}، إذ المطابقة حينئذ واجبة، ولم يُبَيَّحَ عندها أحد من العلماء وقال بن مالك (وتنوّ آل طبق)، ولا اعتد بهم جرح لأسلوب على أن آل فيه موصو به، والتقدير عدة لدولتان اللتان هما أعظم، لما هو مقرر من أن آل الموصو به يجب أن تكون صلتها صفة صريحة، وهذه الصفة الصريحة تنحصر في سم الفاعل واسم المفعول والميانعة، وفي لصفه المشبهة خلاف، أما اسم التفضيل فلم يقل أحد بأنه صفة صريحة، بل نص العلماء على أن آل انداحلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالانفاق^{٢١٧}، فتصحح الأسلوب لسابق إذن هو الدولتان العظميتان

(٢١٢)، الصبيان عن الاسموى ٦٢/٣

(٢١٤) الاخطاء اسماؤه ٣٨

(٢١٥) الصبيان عن الاسموى ١٦٤/١

(٢١٦) السابق ٤٧

(٢١٧) السابق ٢٧

(٢١٨) شرح المفصل لابن يعقوب ٤٩/٣

الفصل الرابع

في الأقطار الأخرى

أولاً

في العراق

بعض بعض لتصحیح اللغوی فی العراقی أعلام، شُهر مهم أربعة هم

١ - معروف البرصاني، وقد ولد سنة ١٨٧٣ م وتُعدُّ من كُبر شعراء العرب، درس الآداب العربية في بغداد ولاسيما والقدس، وولى ورائه المعروف في العراق، ثم توفى سنة ١٩٤٥ م، وله في مجال اشقية كتاب (دفع اهجة في رتصاح النكة)

٢ - الأب أنساس ماري لكرمي^١ الذي ولد ببغداد، وتعلم مدرسة الآباء الكرمليين، ثم مدرسة الآباء اليسوعيين ببغداد، وقد درس - إلى جانب العربية وفلسفتها وتاريخها - كثيراً من اللغات القديمة، كالعبرية والحشية والآرامية واللاتينية واليونانية، وأصدر مجلة (لغة العرب) وقد نفاه العشايرون في خلال الحرب الأولى إلى الأناضول، فعفى بها مُراية عامين، ثم أعيد إلى بغداد، وكان من أعضاء مجمع المشرقيات الألماني والمجمع العلمي العربي والمجمع اللغوي عصر، ثم توفى ببغداد سنة ١٩٤٧ م، ومن ماحده اللغوية ما نشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ولاسيما في الجزء الثالث من المجلد السابع بعنوان (الأوهام العائرة) وله كذلك بعض ماحد لغوية نشرت في (أعلاط اللغويين الأقدمين) وقد طبع ببغداد بمطبعة الأيام سنة ١٩٣٢ م

٣ - كمال إبراهيم وبه في مجال لسقيه اللغوية كتب بعنوان (أعلاط انكُتاب، نشر منه الجزء الأول فقط سنة ١٩٣٥ م وهو من مطبوعات المطبعة العربية ببغداد

(١) انظر مصادر الدراسات لأدبية ٢٨٨

(٢) انظر ترجمه له في الأعلام للزركي ٣٦٦/١ ٣٦٧

٤ - إبراهيم السمر نئي وله في هذا المجال فصل من كتابه (لتطور للمصوى
لنارنجي) هو الفصل الحادي عشر^{١٢}، حصصه للتحقيقات النحوية في بعض لصيغ
والاستعمالات

وفيما يلي دراسة لهذه الماحد، وبيان لوجهه أصحابها، ونظرتهم إلى الصواب والخطأ

(١)

معروف الرصافي

عاش معروف الرصافي زمن الاحتلال العثماني للوطن العربي، ورأى المحاولة التي
حزت للفضاء على العربية وإحلال التركية محلها، كما رأى أن حلاط لأترك ولعرب
قد أدى إلى إدخال كثير من الكلمات العربية في لتركبة، بعد أن غيروا المعاني أحياناً
أو حرفوا الألفاظ أحياناً أخرى، ورأى من جهة أخرى - كثيراً من الكلمات لتركبة
وقد حسنها الناس عربية، فأحدها العرب على وفق هذا الحسب، واستعملوها استعمال
الأترك لها وهم لا يشعرون، ولذا حمل الرصافي من وأحبه أن يميز بين ما هو عربي
وما هو غير عربي، فتبع ما ورد في اللغة العثمانية من الكلمات العربية، فوحدها بقسم
خمسة أقسام، هي ما لم يغيروا لفظه ولا معناه، وما غيروا لفظه ومعناه، وما غيروا لفظه
دون معناه، وما غيروا معناه دون لفظه، وأخيراً ما وضعوه من عند أنفسهم، فأسس على
القواعد العربية وليس من كلام العرب، ورأى أن لهم أن يبحث في لفهم الأحيين
«إذ بها يقع الالباس، ومنها تنشأ للكلمة، لأنها ألفاظ عربية المبنى تركبة المعنى»^{١٣}

ومن الكلمات التي يرى الرصافي تركبتها وصعاً، ثم حري استعمالها في العربية على
أنها عربية السحار (لايتصار، بمعنى لنبصر، والإبدان) بمعنى ابدين و(لاستحصل
والاستحقاق والاسترجاء والاستعراش والاستكناه والاستهلاك) بمعنى التحصيل
والاحتقان والرجاء ولاعراش والاكتناء (بنوع الكنة) والتملك قهراً^{١٤}

ومنها كذلك صوغ أفعال من لأسماء الحامدة، لندلالة على انصير وره إليها، كفهم
معدن أي استحال إلى معدن^{١٥}، والإتيان ببعض لمصطلحات الفية على غير مألوف

٣٦ من ١١٩ إلى ١٣٨

(١٢) نظر معصية دفع المحبة في اربصاح لكلمة، ٥

(١٣) السابق ١٣

(١٤) السابق ٩٢٨

العرب، مثل (الاستقطاب) وهو مصطلح هنّي يطلقونه على جمع الأشعة الشمسية في نقطة واحدة، بعد إحلالها بطريق الانكسار إلى الألوان السبعة الطيفية، ولم يأت في العربية استقطب - من قطب^(٧)، وكذلك (الفدائي) معناه الذي يعرفه اليوم = وهو المستقل الذي يعرض نفسه للقتل مروة = ليس من كلام لعرب^(٨)، وكذلك (لأحشاب) لى أتوا بها جمعاً لحشب، وليس من كلام العرب^(٩).

أما لكليات التي يرى الرصافي أن الأتراك أدحوها في معنهم بألفاظها، وبكن غير ودلالاتها^(١٠) فكثيره، منها (إلتيان) بمعنى الإبراد، و(الاحسار) بمعنى التجاسر، و(الإدعان) بمعنى الاعتقاد والدعاء واعطة وهو في العربية الإسراع في الطاعة والامعيد والإقرار بالحق، و(الاسحواب) بمعنى طلب الخوب - أي الاستطاع وهو في العربية ردّ الجواب، يقال ستجويه واستجوب له أي ردّ الجواب له، و(الاستكشاف) بمعنى الكشف ولاكتشاف، وهو مصدر استكشف عنه، أي سألته أن يكشف له، و(الاشبيه) بمعنى الشك والارتياب، وهو في كلام العرب معنى اشتابه، و(الإشعار) الذي يستعملونه في الإعلام بالكتابة، وهو للإعلام مطلقاً، و(الإيراد) بمعنى الدخول والعبث، و(التأثر) بمعنى التحرن والتوجع، وهو في العربية مصدر تأثر لشيء أي تتبع أثره، وتأثر به ومنه، أي حصل فيه أثر، وقد يستعمله بعض العرب أيضاً بهد المعنى، وهو غلط عربية و(التأميمات) بمعنى ما يدفع رفقاً من ذراهم وغيرها، وعربيته رهينة ورهائن و(المندرج) بمعنى المُنْدرج (اسم مفعول) وهو في العربية لمقرص، يقال ندرج القوم أي قرصو، وما غير عن عربيته أيضاً قوهم، طعم بطيء، الهضم، وهو غلط، لأن الهضم مصدر متعد، والطعام مهضوم لا هاضم، فصوله (الاهضام) وكذا من المعير استعمالهم الفعل (يعي)، كآتي التفسيرية، فيسنوي فيه الجمع تذكيراً وتأنيثاً، وهو في العربية معناه يُريد ويقصد

ويصح من ذلك الذي أورده الرصافي في كتابه أنه متقد سنّي، أي من يهيج مهب السيف، فيتعهد تقييدهم بخصوص اسماع في اللفظ وفي المعنى، في لم يسمع لفظه غير عربي، وما سمع لفظه مفيد معناه الذي سمع فيه، لا يخرج عنه، وإن كان الخروج إلى معنى قريب الصلة بما خرج عنه

٧ دفع هجته ١٢

٨١ سبق ١٦

(٩) السابق ١٨

(١٠) نظر هذه الكليات وغيرها في دفع الهجته في الرصافي لكنه من ٢٥ ٨٧

يريد أن يقول إن الرصافي كان متشدداً أكثر من سابقيه الفدائي والمحدثين في نظريته إلى الخطأ الملقى، فقد جعل المسائل السابقة وما شابهها من قبيل المكنه التي يجب أن تدفع، وأكثرها أمور لا صبر في استعاضها على الوجه الذي رفضه، فأى خطأ في اسمين (الفدائي) معناه المعروف، وفي العربي من معنى العدو - لانهاد ولشراء، هناك قديته على وهديته بنفسه، وفي التبريل العربي: ﴿وإن يأتوكم أسارى فتدوهم﴾ قرءه حمزة قال أبو معاذ من قرأ ﴿تدوهم﴾ فمعناه يشتردهم من العدو وينقدوهم^{١١}، والفدائي - على النسب - هو الملقد والمشرى لوطنه على التشبيه، وذلك كثير في الكلام

وأى خطأ في أن يكون الاستجواب بمعنى طلب الجواب أي للاستطوى وهو المعنى الأصل لموضوع ليسين ولناء، ووروده في لغيره بمعنى رد الجواب لا يجمع من استعماله في الطلب^{١٢}

وأى خطأ في أن يكون (الاستجواب) بمعنى طلب الجواب أي للاستطوى وهو لشجر ولشجرات والأشجار^{١٣}، فكذلك حشبه، قياسها أن يجمع على الخشب والخشبات ولأخشاب، وعدم الورد لا يهض ديلاً على التحطته ما صح لقياس؟
وأى خطأ في استعمال تعدن بمعنى يحوّر إلى معدن على توهم أصالة لميم في المعدن، وتوهم أصالة الحروف وردت له شواهد كثيرة، دفعه بالأستاذ عبد القادر العربي إلى المبادأة بأن تتخذ قاعدة في الاشتقاق^{١٤}

ومن تحطته الرصافي لكتيب داب لريده (على وزن استعمل) لقي استعملوها في معنى المجرد، كالاستحصال والاسترجاء والاستكفاء والاستعطاب من المطب بمعنى الجمع إلح يتضح أنه من المتوفه في ذلك على السماع في خصوص الألفاظ، ولكن صيغة الاستعمال قد وردت عن العرب في معان مختلفة، منها معنى المجرد^{١٥}، نحو قر في المكان واستقر، وعنى واستعى، وعلا قره واستعلاه، وصعب واستصعب، وشجر واستشجر، وعجب واستعجب، وجاء هذا المعنى في القرآن الكريم في غير موضع، قال

(١١) نظر ساء (قدي)

(١٢) انظر اللسان (سجر)

(١٣) نظر نص المحاصره في محله يجمع لغة العربي ٣٦١/٧

(١٤) انظر كتب التفسير في مواضع هذه الايات

عالي ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فاستقام هذا جاء بمعنى الفعل المجرد، وقال تعالى ﴿إِنْ أَقْبَلَ لَا نَنْتَحِبْهُ أَنْ يُضْرَبَ مِثْلًا مَا﴾ واستعمل هذا جاء للإعساء عن الثلاثي المجرد وقال ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وقال ﴿فَلَمَّا اسْتِأْذَنُوا مِنْهُ حَبَسُوا نَفْسًا﴾ وقال ﴿فَكْفُرُوا وَتَوَنُّوْا وَاسْتَعْيَى اللَّهُ﴾ وقال ﴿كَأَنَّهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ فكل (سفعول) في هذه الآيات بمعنى المجرد (يسر - ينس - عى - نمر)

وعلى ذلك لا مانع من صحة هذه الكتابات، وعدم عتقها من الكتابات العربية على العربية التي أدخلها الأتراك في لغتهم على أنها عربية وعلى وجه الإجمال نقول إنه لا معنى لموقف عبد السباع ما وُحِدَ سبيل إلى القياس، أو وَحِدَ للصحة، حملاً على المحار

(٢)

الأب أنستاس الكرملي

لم يكن الكرملي أصيلاً في كل ما حذره الدعويه، وإنما سيعه ليرجى وداعر إلى كثير منها، ويذكرها أهم الماحد لى استدركها على متعفى ربه، مما يُظن أن أحد قبه لم يُشر إليه

• في اتعديّة والبروم يحارب مع فلاں بمعنى يحاربه (١٧/١١١) * تأمل في كد (١٧/٣٢٢)

• وفي التبادل بين حروف الحر رحف على مدينة كد (١٧/٢٣٢) والمستعدّ إلى كد (١٧/٢٣٧)

• وفي المجموع - أنابر وأظافر (٢٨/٣٢٦)، كُرَيَاتُ بِيضَاء (١٣/٤٢١)

• وفي التذكير ولأنبيث اسينة المصور (١٧/٢٣٧)

• وفي لركيب فلاں فلاں بإصافه سم الأب إلى اسم الابن (١٧/١٠٩)، دونتا كدا وكدا - بتشيه لمصاف إلى أمرين (١٧/١١١)

• الرقم الأول بالصفحة، والثاني بالحد من مجلة لمجمع لعللى العربى بدمشق

أما الماحد التي اشرك فيها هو وعمره ولاسيما داعراً فأهمل:

قولهم لم يحصر في القاهرة فقط - بريادة (فقط) بعد ما يعيد الحصر (أعلاط
للغويين ٢٤) و منعك في صومعته يصيغة انعمل من عكف (٢٦) ونكلفه بوضع
فهارس - بريادة الباء في المفعول الثاني (٣٠) و لا يمكن لأحد بريادة اللام (٣١) و
إن كبسة بريرة هو أحسن موطن - بتدكير لصحير العائد على مؤث (٣٣)

ومن موقعه داعراً في بعض ماأخذه يبين مقياسه في التصويب واسخطئه، وهو
استشديد والاعداد ياسبغ المطرد المشهور دون ما عده، ويبين لنا هذا المقياس بوجه
أوضح فيما انفرد به من الماحد السابقة التي سبقها فيما يلي

جمعت العرب نر وطر على (نسر وأظفار) ثم جمعت الجمع على (أناير وأظافر)،
نكن يرى أن الكرملى قد ساء فهم عبارته لمصباح اسابقه، فحكم على صاحبها بعدم
- لا فاعل - بأنفاق لصرفيين والنجاء، ونكبتها بمصر في الضرورة الشعرية، وقد
طعن الكرملى في قاعدة ذكرها صاحب لمصباح بخلف مذهبه، وهي «كل جمع على
مواغل ومفاعيل يجوز أن عد بالياء، ففعال فواعيل ومفاعيل» فصاحب لمصباح غير تقه
عنده، لأنه من بناء آخر المائة الثامنة للهجرة، ولأنه من عده لفعه لا لفعه، ولأنه
بخلف بذلك رأى الحد في اسحو واللعه، كالتليل وسيبويه والراء وغيرهم^{١٥}

لكا يرى أن الكرملى قد أساء فهم عبارته لمصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم
الثقة، وذلك لأن ما قاله صاحب لمصباح هو رأى الكوفيين وتبعهم من مذهبهم، فمضى
الصبيان^{١٦} «أحار الكوفيين رياده اسماء في محائل مفاعيل وحدثها من محائل مفاعيل،
فيحيرون في جمع جمعهم وفي عصار عصار، وهذا عندهم حائر في الكلام، وجعلوا
من الأول ﴿ولو ألقى معاذيره﴾ ومن اساسي ﴿وعنده مفاعيل لعيب﴾ ووافقهم في
لتسهيل^{١٧} على حور الأمر، وستثنى فوعل، فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً،
كسوييم» على أن عبارته لمصباح قد وردت نصاً في اللسان، في امود
(دس طبق حتم) فهل يرى الكرملى أن ابن منظور غير ثقة أيضاً؟

ولحق الكرملى أن يقال رخص على مديته كذا، مع أن من الممكن قبوله على سبيل
التصميم، بأن يراد بالرحف المحو مثلاً

(١٧) انظر سهيل الموائد ٢٧٩

١٦١ نظر محمد محمد بن علي بن علي ٢٨/٣٢٦

ولا يجبر أن يقال هو منعك في صومعته، بعدم سماع (العكف) مطاوعاً لعكف، وفي اللسان (عكف) «وعكفه عن حاجته بعكفه وبعكفه عكفاً صرفه، ويقال إنك لتعكفي عن حاجتي، أي تصرفني عنها، قال الأزهري يقال عكفته عكفاً فعكف يعكف عكوفاً، وهو لازم وواقع، كما يقال رجسته فرجع إلا أن مصدر اللارم العكوف ومصدر انوفع العكف». ويرى مصطفى حواد أن عكف - على هذا - مطاوع لعكف المنعدي، لأن شرط قياس المطاوعة قبول أثر الفعل، والانعكاف من هذا الباب، فيقال عكفه فعكف وهو منعكف، كما يقال رحره فارتجر، وخذعه فاجدع، وخذله فاجدل، والسماع غير ذي أثر في مثل هذه الأمور المقيسة^{١١٨}.

وتعدنة الفعل (أمكن) باللام خطأ عند الكرملي، والصواب أن يعتدى بنفسه، وهو بهذا يرى أن الهمة في (أمكن) للتعدية، ويردّ عليه حواد بأن الهمة في (أمكن) له غيرها في (أمكنه) فهي في الأول للوجود، ومنه أمكنت الحرادة، أي ظهر منها المنكر، وأثمرت الشجرة، أي ظهر فيها الثمر، فأمكن له الشيء. ظهرت له المنكة منه - أي لشكر - على أنه لو صح أنها للتعدية ما امسح مثل هذا، أو لا يحق للسند أن يحطنه، لأن للام للتقوية، وإن كان دحولها على معمول الفعل المتأخر لغة قليلة، ولكن لا يقال له غلط^{١١٩}.

ويغرق الكرملي بين أن يقال كتاب الملك والأمير، وكتابا الملك والأمير فالنبيير الأول بعيد أن هناك كتابين أحدهما للملك والآخر للأمير، والنبيير الثاني بعيد أن هناك أربعة كتب، ثلث للملك واثنان للأمير، ومن الخطأ عبده أن يستعمل النبيير الثاني مراداً به معنى الأول، «فهذا لم يقره الأقدمون ولم يطلق به الفصحاء ولا لينباء، بل يقول المصنف مفرداً في جميع هذه المراكيب، ومن كلام الصرفيين سم الرمان والمكان، وظرف الرمان والمكان، وفي لسان العرب دود وعسي ابن مرّيم».

والذي رآه أن هناك تفرقة بين التعبيرين، ولكن على غير ما رآه هو، فعند إيراد المصنف يُقصد اشتراك الاثنين بعده فيه، ويكون معنى (كتاب الملك والأمير) أنه كتاب واحد وأنه مشترك بينهما، حسب ما تقتضيه أو العطف، وعند تشبيه المصنف يُقصد «شراك المصنف إليه (وهو أمر) في المصنف (الكتابين) فيحتص كل منهما بكتاب، وأما سعي

(١٨) انظر أغلاط النحويين الأقدمين ٢٦

(١٩) أغلاط النحويين ٣٦ ٣٢

الصرهين لسابق فمبني على المسامحة في التعبير، بدليل أن كثير منهم يعبر باسمي لزمان
والمكان وظرفي الزمان والمكان، فعلى مفرقة هو يؤول كلامهم إلى أن هناك اسم
للزمان أو ظرفين وآخرين للمكان، وهو ما لم يفل به أحد

ويرى الكرملي أن إصافه أسماء الأسماء إلى أسماء أبنائهم، في نحو محمد حسن
خيدر بدلاً من محمد بن حسن بن خيدر - استعمال معاصر لم يقد السلف الفصحاء
البنية، وهو ناشئ من الاتصال بالأثر العثماني.

ومن المسلم أن حذف (ابن) في مثل هذا الاستعمال لم يرد عن القدماء، ولكن ادعاء
لتحطئة في هذا أمر لم يسم للكرملي على إطلاقه، فمهم من يرى إحصاء النسكين للأعلام
المركبة مع إسقاط كلمة (بن) من باب التحفيف في مثل هذا، كالأستاذ أحمد حسن
الرياء، والدكتور إبراهيم أبيس، ومهم من يرى إحصاء حذف (ابن) ولكن بلا نسكين
للأعلام، بل يعرب الأول على حسب العوام، ويضاف الثاني إليه إن لم ننسب، فإن
تسرب الإصافه يجعل تابعاً للأول في إعرابه، ومن أحد هذا الشيخ محمد علي البحار،
ومهم من وافق الكرملي على تحطئة حذف (ابن) كالشيخ عيد الرحمن تاج، فالصواب أن
يقال محمد بن حسن بن خيدر، أما لجنة الأصول بالمجمع فقد اتخذت قراراً في ذلك لم
يسب فيه، وهو «يجوز الوقف بالسكون عند تنابع الأعلام في مثل سافر محمد علي
حسن - مع حذف ابن - يسيراً على العراء والكتاب ومخلصاً من صعوبة
الإعراب»^(٢)

وقد حرج الكرملي عن تشده في مسائل التنقية اللغوية في أربعة أمور

الأول الاستشهاد بدلت برعه التساهل عنده في الأحد باستعمال المولدين، فقد
أحار ما أنكره الشيخ اليارجي، من قولهم (المُتَرَه والمُتَرَه) - في المُتَرَه «لأنه ورد
في كلام بلعاء لمولدين، وعندما أنه حجة، ولأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وعدم
ورود (اتره) لا يفي وجود اسم من الانفعال، ما لم يصرح بعدم وجوده اللغويون»^(٣)،
بل جاور الكرملي الخد في الاحتجاج باستعمال المولدين، فاجتمع باستعمال معاصره هو،
كالشيخ اليارجي الذي أنكر عليه فيما سبق وذلك في استعماله. كشف الشيء
معناه المعروف الآن - مع أن ابوارده هو معنى برا، قال «وليس الشيخ إبراهيم عن

(٢) نظر معاصري هذا الآء ومرر نسخة في كتاب (في أصول اللغة، ١٦٣ - ١٩٩

(٢١) مناظره لغوية أدبية ٦٢

لا يعتد بكلامه، بل هو الحجة العظمى ولثبت الأكبر»^{٢٢}

ومثله ليساني صاحب محيط المحيط، إذ يرى أن استعماله حجة، إذ وافقه عليه غيره، وإن كان هذا لو هو من المعاصرين، أي فصحاء الكتبة في القرن الماضي^{٢٣} - على حدّ تعبيره

والثاني أن إجارة (اكتشف) السابقة لم تقم على استعمال اليارحى فقط، وإنما لأن لها وجهًا من المحار عنه، وهو وجه في عايه اكتشف فإذا كان الورد هو اكتشف اكتشف النجدة أي برا عليها - فمن الممكن عنه أن يجري (اكتشاف الدواء) على معنى المحوم عليه وإلقاحه وإعماؤه وبثّه في لعان للاستماع به، على سبيل لاستناره المكسبة أو التبعية، وهو تحمل غير مقصود للمستعمل، وغير مستقيم في أدوق الأدباء^{٢٤}

والثالث والرابع الدحيل والموند، إذ يرى الكرملي أنه لا يصح أن يرفضها بيته، لأن في رفضها رفضًا لجميع مصطلحات لغت العلمية والفنية والصناعية والعمراية، حتى لا يبقى معنا من العربية إلا التّرر أنتبه اندى لا يطبق إلا على لحاله ليدونه، فتختلف نحن، وتختلف اللغة معنا ولا يبقى منها سوى المشهور، غير أنه لا يأخذ بدحيل أو المولد على علّانه، وإنما ينظر في أمره، في نطق به لغت سابقًا جاهلين كانوا أم مولدين يؤخذ به دون أن ينظر إلى وروده أو عدم وروده، وقد وصح الكرملي مفهّمه هذا بالتطبيق على استعمالين

الأول الكلمة (مواطن) اشتقته من (واطن)، التي لم ترد في استعمال الفصحاء جاهلين ومولدين ولها مرادف عدة، وهو (ابوطنيّ) و(بواطن)، فليس من الصحيح استعمال هذه الكلمة.

والثاني قولهم رجل بكل معنى الكلمة، فليس في لغة كلام يؤدي هذا المعنى، ولا يقوم مقامه فوهم رجل أي رجل، وإنما رجل، أو هو العالم حقّ العالم أوحد العالم لا اختلاف مفهوم لتعابير، فالتعابير العربي يفيد الكمال في معنى لرحومة ولعلم، والتعابير الأول مفاده أن للكلمة لو حدة معنى عدة، من وضعه ومحرره ومطلعه ومفيدة، إلى غيرها، ففهم (بكل معنى الكلمة)، أي بكل معنى من المعاني المذكورة ولا يفيد ذلك التعبير العربي السابق

٢٢. محله مجمع اللغة العربية ٢٩٣/٢

٢٣. محله مجمع اللغة العربية ٢٩٤/٢

كمال إبراهيم

أكثر الأخطاء التي وردت في (أعلاط لكتاب، وردت عن غير كمال إبراهيم، وعلى وجه الخصوص وردت في (لغة الخرائد) لليارحى، و (تذكرة الكاتب) بدعر، ومن هذه الأخطاء سائر لبحر (٧)* أعطته علماً بكدا (١١) ملافاة (١١) يبعى عليك أن تعمل (١٠) يصفه كونه كد (١٣) نساء - جمع ناعس أو نعيس (١٣) يؤساء (١٤) لم يَّعدْ يصلح (١٥) لا يفتك عن العمل (٢٢) اسوادي جمع ناد (١٩) نوياء جمع نية (٥٨) أحصام جمع حَصْم (٦٢) كنهه بكدا (٧) لم يمالك نفسه (١٨) يُؤسف له (١٩) تعود على أشياء (٢٣)

وقد عرضت نحن لكل ذلك في حينه وبينا ما فيه من خطأ أو صوب، ومقياس صاحبه حين عدّه من الخطأ، وعلى ذلك نقول إن كمالاً قد سجع سجع غيره في اشتداده، فأحد بالأفصح وعدل عما عداه، وترتب على هذا

* أنه لم يعتد لشاد وأساد صاحت للاستعمال السليم، كرجل عُرب - في عُرب، فهو «نادر شاد لا يعتمد عليه»^{٢٥}، وكفتران حر كاد بأن، في كاد أن ينتهي من عمله ولا فتران عنده شاد، لا يعتمد عليه^{٢٦}

* وأنه لم يأخذ باستعمال المولدين حجة في الاستشهاد، وهو يعنى بهم «أولئك الذين جاءوا في عصور فساد العربية، ممن لا يوثق بعربيتهم، ولا يعتد بنصوصهم، وكانوا هم كذلك عوناً لهذا الفساد في الطعير والسقم لأسلوب في انديوخ^{٢٧}» ومن ثم لم يأخذ بشعر ابن رريق البغدادي، الذي أدخل فيه الوو على الجملة الماضية الواقعة حالاً بعد إلا^{٢٨}، ولم يأخذ باستعمال الشاعر أبي الرقعتي - حصيص بمعنى مخصوص^{٢٩}، ولم يجوز اسسب إلى الطبيعة بإثبات الياء في اسواميس الطبيعية^{٣٠}، وإن ستمثلها بعض مولدى

* لرقم وفي هذه صفحات كتاب (أعلاط لكتاب)

(٢٥) أعلاط الكتاب ٤٧	(٢٨) السابق ٦
(٢٦) السابق ٤٨	(٢٩) السابق ٢٤
(٢٧) السابق ٣	(٣٠) السابق ٤٣

لعصر العباسي ولم يجوز الخوارج لأهلها في أيه من وضع أولاديين وم ن
سماعاً، ولا قياس لها^{٣١}

* وأنه لم ير في سماع علماء اللغة حجة مسوقة لاستبعاد غيرهم، أي أنه من الخطأ
عنداء اللغة في استبعادهم، إذ نسب لقيومي صاحب لمصباح لم ير إلى لوهم حتى من
عند شرحه مادة (نسب) ولأن نسب تقديم لقيومه على البند - واستقيم - يوي باسم
لنقص من مصدر نسب - لا نسب - مسبوق باستد ونحوه فيقال أكثر مناسبة^{٣٢}
* وأنه وقف عند حد لسماع غيره ب لأفعال وما يفرع عنها، نحو فعل وفعل
واستعمل، فوافق غيره في خطئه تعكف ومعكف (١١)، واستعرض، واستعرض خيس
(١٢) وولي العدو مدحرج (١٣) ولا تنطلي عليهم الحمنة (٢٥) وفاحشة تسرف لدموع
(٢٦) وفلان يترغم المظاهرة وهو من المرغمين (٣٦).

كما جعل من لسماع فقط إيب صيغة فعيل بمعنى مفعول، فأكرر قدم إليه حصيف
بمعنى مخصوصا (٢٤).

* وأنه أحد بالمدح البصري في نسب إلى الجمع، بالرّد إلى مفردة، فخطأ قولهم
القوانين الدويية يصم ابدن كما أحد به أيضا في جمع ما يستوي فيه يوعان
ما هو على فعل فخطأ اعيورون، في جمع عيور، وقد سبق أن ما خطاه نسب
على رأى كوهين

وكت قد مر أن مقدمه (علاط لكتاب، فحين إيب أن المؤلف سيأتي بهديد، لا في
المسائل فقط، ولكن في المقياس، إذ ذكر أنه صحح بعض ما خطأ غيره، ورجع في هد
التصحيح إلى أمهات كتب اللغة في العربية، وأطلع على كثير من خطه أعلام البيان، وقد
اللغة في الماضي والحاضر، ورأى أن العربية اليوم بحاجة شديدة إلى توسعة، يوفد
ما يمكن إنقاذه من الأساليب التي روى أنها تتردى في مهوى الخطأ، وبين به هو وحده
ينقدها به، قال «وحرص كل الحرص على أن أصحح كثيراً من الكتاب التي خطأ
استعملها بعض علماء العربية قدامي أو المتأخرين لعدم سيوعها وديوعها وورودها في
لغة راحة، لأنها في أشد الحاجة ونحن في عصرنا هذا إلى إغفر كثير من الألفاظ
والأساليب التي بحريها لأفلام والألسنة على غير وجهه لراحح، وإلا لما بقي في
أبد من هذه اللغة إلا الترتل ليسير، وما يد بيدنا في تصحيح تلك الكتاب والراكيب

(٣٢) سبق ٢٣

(٣١) سبق ٤٩

ما دامت قد وردت في شعر بعض الشعراء، ويبين طائفة من الأدباء^{٣٣١}

بأن حجاب النظم عرجاه مود (الأعلاط) فلا هو في بحدب في المسائل يُعْتَدُّ به،
ويكون به منهجاً ذا مقياس، ولا هو رعي ما فانه من ضروره لتوسعه في العربية بقبول
ما يمكن قبوله، ولو على وجه مرجوح، حتى تصبح صالحه هـ لمراد كـ صلح لمراد
فيه، ورس لا ضار عليها بد سلكه مع المستدبين من بعده الأساليب، ويستدل على
وجهتها هذه عا بيده سابق من منهجه، ونحو ذلك هذا بأنه رد أمور أجازها غيره وهدم
ها ما بانه في مقدمه من دعوى التوسعة، ويقول لكلام الذي ورد مثله في شعر بعض
الشعراء، وفي بيان طائفة من الأدباء، ومن ذلك

منعه افران الحمه المصونه لو فعه بعد إلا بالو، في نحو ما ارتقى كرسى الخطاب
إلا وسحر الاباب (١١)، وقد جاء مثله في شعر قديم، هو قوله^{٣٣٢} (إلا وكن المرتع
٣٣٣ ورر، كـ أجاز ذلك لاستعمال لمجشراً وعمره

ومنعه إفراد لفظ حـ في نحو حبانك رعي (٩)، لأن حديثك من الألفاظ التي
لا تُعرفُ لها واحد، وقد عتمد في ذلك على ما جاء في المهر^{٣٣٤} (بب لثني لدى
لا يعرف له واحد، ولكن جاء بالنسب الحسن، «وهالوا حبانك وحسانك» وفيه
«ولعرب تفور حبانك يارب وحديك معنى واحد، أي رحمتك» وجاء في اللسان أيضاً
فون امرىء نفيس

ويسمعها بؤ سمحي بس حرم معيرهم حسانك د الحسن

وقد فسّر ابن الأعرابي ولأصمعي حبانك في بيت به (رحمتك) بارحم

فأنت ترى مما جاء في لسان أن الأفراد قد وردت كما وردت انشيد، وأن معنى هو
الحنس والرحمة، وكلام سيوبه والحنه عامه في حبانك ونحوه لا يفهم منه أنها
لا تستعمل إلا مثله، فقد قال سيوبه «هذه باب ما يحى من بصادر مثني منصوب على
بصار الفعل مبروك إظهاره، وذلك هو حبانك، كأنه قال بصاراً بعد حنس ولكن
حدهو الفعل، لأنه صار بدلاً منه، ولا يكون هـ مسمى إلا في حال بصره، كما لم يكن

٣٣ علاط لكدر ٢ ٣

(٣٤) بصر على لاسوى ٢ ١٨٨

(٣٥) برهر ٢ ٩٥

سبحان الله ومعاد الله إلا مصداق^{٣٦}

ولمفهوم من عبارة سيوييه هذه لني تبعه فيها سائر سحاه أن هذه اللفظة قد ثبتت لا بد أن تضاف، لا أنها لا تستعمل إلا مشاء، فهي العبارة بشاره إلى أنها قد ترد، وفي هذه الحال قد تستعمل مصافة وغير مصافة، ولو قصد سيوييه أن غير هذا حال مثلاً ولا تستعمل حديقك إلا مشاء مصافة (بطريق لقصر)

وكذلك منه من تدكير الكف، في نحو كف مستدير (٦٣) واستعمال الكسول صفة للمدكر (٣٥) وقد سبق أن تدكير الكف ورد في شعر بلأعشى (اللسان كفف) وأن استعمال لكسول وصفاً للمدكر ورد كذلك (اللسان رمل)

كذلك جاء في العاية من التشديد ونصيبق للغة رده نحو جاء مطرق لرأس (٣٥) و يتعامرون عليهم بعيونهم (٢٩) لأن لإطرق مصاء حتى لرأس فلا داعي إلى ذكر الرأس معه، ولأن استعمر لا يكون إلا بالعين، فالزيادة هنا رككة، ولو على سبيل التوكيد، وقد سبق ردها ذلك عند عرض مقياس داعر، في تدكرة الكاتب

وأما المسائل التي أحارها كمال إبراهيم، ورغم أنه وسع بها اللغة فحسنة جداً، منها

إجازته استعمال المشويش (٤٩) مع إجماع أهل اللغة على أنها من وضع المولدين، ولا أصل لها في اللغة، ولكنه لم يجد حرجاً في استعمالها إذا قرأها المجمع للعوى، لأنها تؤدي من المعنى ما لا يؤديه غيرها، ولا سيما أنها أصبحت شائعة على ألسنة الأدباء

وإحارته الاشتقاق من أساء البندان، في نحو فلا قد تبعده (٤٩) أي صار بعد دياً، وهو اشتقاق مؤلف، نص عليه ابن سيده والبطيوسى، ولا بأس بأن يفرده المجمع، فيصح استعمالها

وإحارته أن يعدى لفص (انقى) بلباء الحارة، في نحو انتهى به (٥٧) مع أن الأفصح انعدية بالهمس، وقد يحور عديتها توسعاً، لأنها بمعنى اجمع به، فكأنها أبيض عنها

ولا شك عندنا أن هذه المسائل لقليلة التي أحارها لا نقيم به مهجاً غير مشدد، حتى يمكننا أن نعتد مع السعويين المبشرين، كالبطيوسى في العصر القديم، أو العلايى في

(٣٦) كتاب سيوييه ٣٤٨/١

العصر الحديث، ولا تحمل مشكلة الحاجة اللغوية التي نادى بها في مقدمة كتاب (أغلاط الكتاب).

(٤)

إبراهيم السامرائي

لقد عرّض السامرائي بالبحث والتحقيق لمجموعة من الاستعمالات اللغوية، أكثرها مما يدور في العصر الحديث، في الدواوين الرسمية والصحافة والإذاعة والمقالة الأدبية، وقليل منها جاء في العربية القديمة، وبلغت تلك الاستعمالات المحققة سبعة وثلاثين استمالة، ضمها الفصل الحادي عشر من كتابه (التطور اللغوي التاريخي) ^(٣٧).

ولم يكن غرض السامرائي من هذا التحقيق الحكم بالصواب أو بالخطأ، وإنما قصد إلى الإشارة إلى ما طرأ على بعض الألفاظ والتراكيب العربية في عصرها الحديث، من تجاوز يقبله علم اللغة، ولا يسببه إلى الخطأ أحياناً، ولا يقبله على أنه خطأ أحياناً أخرى، ثم الربط - بعد ذلك - بين الجديد اللغوي والقديم المأثور، قال: «وأما إذ أبحث في هذا اللون من العلم اللغوي، لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز - أوقل: مواطن الخطأ - في هذه العربية الحديثة، ولكنني أريد أن أشير إلى أن هذه العربية الحديثة، هي لغة هذا العصر الحاضر، بحاجاته المعقدة ووسائله المختلفة، وما يجد فيه وما يجد من أشياء ومستحدثات، وهي استعمالات وصيغ قائمة دائمة، أردنا أم لم نرد، خضعت لسياسة التطور، شأن جميع اللغات في هذا الموضوع، ومن الواجب أن سجل هذا التجاوز - أوقل: هذا الجديد - لربط بينه وبين عريضة العصرية القديمة عملاً بالمهج اللغوي التاريخي» ^(٣٨).

ومع هذا، هناك من المواد التي أرى بها السامرائي ما لا وجه له من الصواب، وكان يشير إلى ذلك أحياناً، ويبين سبب الوقوع في هذا الخطأ، ومن هذه المواد ما هو من المجموع، ومنها ما هو من غيرها، هما غيروه من المجموع.

جمعهم (مُديرًا) جمعاً مكسراً على (مُدرّاه) توهماً منهم أصالة الميم في المعرد، ففاسوا

(٣٧) انظر الصفحات من ١١٩ إلى ١٣٨

(٣٨) التطور اللغوي لتاريخي ١١٩

الكلمة على فصيل مما يجمع على فعلاء، غير أن ريادة الميم في المدير توجب أن تجمع الكلمة تصحيحاً على مديري (١٢٠)*

وجمعهم شَقِيَ على (شَقَاء)، على توهم أن المرد (شاقى)، فجعلوه كالعارى والعرأة، وصحة الجمع أشقياء.

وجمعهم مُهَمَّةً جمعاً مكسراً على (مَهَامٌ) ولم ترد مفاعل جمعاً لمفعلة صيغة اسم الفاعل - فحق الجمع أن يكون بالألف والثاء (١٢١)

وجمعهم حاجة على (حاجيات) بزيادة الياء، كأنها جمع حاجية، ولا بدري كيف جرى بهذه الياء (١٢٢)؟.

وأشار السامرائي إلى ظاهرة متعلقة بالنحو بمعناه الخاص، هي ما يسمع على ألسنة المديعين من منع صرف الجموع على وزن (أفعال) كألوان وأعراص - كأنهم حملوها على أشياء - وما علموا أن في مع أشياء من التوين كلاماً كثيراً مبيّناً في مواطنه من كتب النحو (١٢٣)

وأما في غير الجموع، فأشار إلى ظواهر مستحدثة في العربية، أشار إلى كثير منها غيره، كالتعدي واللزوم، والتبادل بين حروف التعدي، والسب، وغير ذلك، فقد أشار إلى أنهم يُعْتَدُونَ (نكلم) بَعْنُ والصواب أن تعدي بعل (١٢٨) ويعتدون (تعمق) بنفسه، والصواب المسموع تعدته بعي (١٢٩) ويعتدون (تضلع) بالياء الحارة، والصواب أن تعدي عُنْ (١٢٩) وفي النسب نسبوا إلى (الحياة) بإثبات الثاء فقالوا (حياتي) (١٣٣) والصحيح حيوي، كما أتوا بالنسب حيث لا داعي له في نحو - العنصر الرئيسي، ولوجه أن يقال الرئيس دون نسبة - فلاحاجة هنا أن يسب الشيء إلى نفسه، ويرى السامرائي أن وهوهم في هذا الخطأ ناشئ من تأثر العربية بالتركية، وإنما كان من قبيل الخطأ لأنه ليس المراد بهذا الوصف المنسوب كوناً خاصاً بالرئيس، فليس هو مثل الوصف (بالأساسي) المنسوب إلى الأساس، وإنما هو مثل هوهم السبب المهم (١٣٣)

ومما أشار السامرائي إلى خطئه استعمالهم الصمير بعد إذا العجائية مقترناً بالياء في خرجت فإذا به واقف (١٣٦) واستبدلهم (لا) الباهية بـ (ما) الباهية، مع زال من أحوات كان، في لازال الأبناء سوارد (١٣٤) والمقرر في كتب النحو أن (لا) مع الماضي تفيد

* الرم هنا وفيه بعد تصحاح كتاب (التطور اللغوي التاريخي).

النداء، وهو ما تخطت عنه عريقتنا المعاصرة. واستعمالهم اسم المفعول من الثلاثي على هيئته من الرباعي المبدوء بالهمزة، في قولهم: وكانت النتائج قد نشرت مُسَيِّفاً (١٣١) وفي قولهم: الواقع المُعاش (١٢٦) مع ما في الاستعمال الأخير من التجاوز المفعول عن الأسلوب الأعجمي؛ إذ إن قولهم الآن: عاش القضية أو المحنة أو الفترة بمعنى: كابدها واحتملها وخبر نتائجها، لم يرد مثله عن العرب وبما كثر في العربية المعاصرة - على ما أشار إليه - عود الفعل على المضاف إليه، في نحو: ومعظم الأسباب تؤكد هذا (١٣٤) وإن لم يشر إلى صحة هذه الظاهرة أو خطئها.

أما ما أشار إلى صحته من الاستعمال المعاصر، فهو استعمالهم (مُجَرَّب) على صيغة اسم الفاعل - مع أن الوارد بصيغة اسم المفعول - من: جريته الأمور وأحكمتها (١٢٣) ولكن صيغة اسم الفاعل عنده قياس صحيح، لأن اللغة الحديثة عدلت عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل، وذلك لاختلاف النظر إلى الفعل وعلاقة الفعل بالفاعل من حيث الإيجاب والسلب، وهذا لون من ألوان التطور اللغوي وعند اجتماع الشرط والقسم يحصلون الجواب للشرط مطلقاً - وإن تقدم القسم - (١٣٦) وقد حكم السحابة على ذلك بالقلّة، ويرى السامرائي أنه جائز يستعمل بلا حرج، وأنه غير قليل كما ادّعى النحاة، وقد أيد رأيه بشواهد من الشعر القديم، لعمري بن أبي ربيعة، ومن شعر المولدين: للبحرَى وللشريف الرضَى، فالاستعمالان صحيحان، وإن كان شعراء العصر المعاصر يحصلون الجواب للشرط مطلقاً، ولا عبرة عندهم باللام الموطئة للقسم.

وعلى وجه الاحتمال نقول: إن السامرائي مُتَّبِعٌ لا مُبتَدِعٌ، وإن مقياسه لم يخرج عن مقياس من سبقه من النشدد، بالاعتقاد على الوارد، ولا يخرج به عن ذلك ما جاوزه من استعمال اسم الفاعل من جَرَّب - وهو ما لم يرد - ومن جعل الجواب للشرط المتأخر عن القسم، لأن هناك أموراً أتت بها على أنها خطأ مستحدث، وكان من الممكن أن يبيروها كما فعل غيره، ومنها على سبيل المثال:

تعدية الفعل (أجاب) بعل لا بمن (١٢٨) واستعمال المقارنة بمعنى الموارنة (١٢٧) واقتران الماضي الواقع بعد إلّا حالاً بالواو (١٣٥) وتوسط ضمير الغيبة المنفصل بين اسْمَي الاستفهام (ما ومن) والمستفهم عنه، في نحو: ما هي المسألة؟ ومن هو المستول؟ (١٣٧) إلى غير ذلك مما ذكره على أنه تطور وتبدل عن العربية القديمة وإن لم يُبشِّر في

بعضه إلى أنه خطأ، ولكن تجويزه المسألتين السابقتين يُشعر بأنه يعدّ غيرها من قبيل
الخطأ

(ثانيًا)

في المجاز

أصاب بلاذ المجاز في عصرها الحديث ما أصابها في عصرها القديم، فلم تظهر بها
نهضة علمية تُذكر، وتبع ذلك عَدَمُ قيام تنقية لغوية ذات خطر، وذات أسلوب متميز في
تقصي الأخطاء، أو في مقياس الصواب والخطأ، وأهم ما قلّنا به من جهد التنقية عند
المجازيين كُتِبَ لأديب مجازي هو الأستاذ عبد القدوس الأنصاري، بعنوان
(إصلاحات في لغة الكتابة والأدب) جمع فيه كثيرًا جدًا مما أشار إليه غيره، وأضاف
القليل.

ومن مقدمة الكتاب تتضح نزعة المؤلف السلفية، فكلُّ جديد عنده خطأ إذا لم يجد
وواجبنا هو المحافظة على الألفاظ الموروثة حتى لا يأتى إليها الفساد الذي يتبعه فساد في
معاني الألفاظ، فعلياً - إنى - أن نعمل ما فعله حَمَلَةُ الأدب العربي القديم، الذين امتازوا
بشدة تعلقهم بالألفاظ وتفضيلها على المعاني، «فالألفاظ اللغوية يجب أن تُستعمل كما
سُمت من وأصحبها الأولين، وكما تقرره معاجم اللغة وكتب القواعد بدون إجراء أى
تغيير فيها، لأن أقل تغيير يحدث فيها هو إفساد لها، وإذا تطرق الفساد إلى القلب فإن
اللب في خطر عظيم من انتقال العدوى إليه»^(٣٩)

ومن هنا كان الأنصاري متشددًا مع الأساليب، وبدأ هذا التشدد في إيراد المذهب
البصري على الكوفي، في جمع مَعُول بمعنى فاعل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، مثل:
صُور (١٠) وفي النسب إلى الجمع يَرْتَو إلى المَعْرَد، ولذا خطأ: المَلُوكِي (١٨) وفي أخذه
بالمذهب القالب وترك غيره مما هو غير لحن، في تأنيث فَيْهَل بمعنى مَعُول بالتاء، في نحو
امرأة سَجِينَة (٦٢) ثم قنطكته جمع أسير على: أسْرَاه (٥١) استأدًا إلى أن صيلا بمعنى
مفعول إنما يجمع على فَعَل كَجرحى وأسرى، وقد جاء في اللسان (أسر) «والجمع أسْرَاء»

(٣٩) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب، ص.

وأُسرى وأُسرى وجاء في الأشموني أن جمع أسير على أسراء نادر، ومعنى التدرية هنا أنه خالف القياس - وإن كثر استعماله - على ما جاء في تطبيق الصبان^(٤٠)، كذلك يبدو تشدد الأنصارى في تخطئة جمع النادى على: (النواضى)، وقد سبق أنه قياس فيه.

وإذا كنا قد حكمنا على الأنصارى بالنشد فلا ينبغي أن يسرى هذا الحكم على كل ما جاء به من مسائل، فمثلاً ما لم نجد له وجهاً في الصواب، فتطعيته أمر مفروض، وذلك كترك الإدغام في نحو: التَّوَادُّ والتَّشَاقُّ (٢٧) والنسب إلى الثورة بزيادة واو، في نحو: الثَّورِيَّة (٤١) وإلحاق التاء الفارقة لقول يعنى فاعل، في نحو: عقبة كَثُود (٦٩) وجمع دليل على: ذُلَّالَة (٢٤٣) خلافاً لما هو مقرر في قواعد النحاة من أن فُعْلَاء يجمع عليه فُعِيل إذا اختلف حرقاه. الوسط والآخر، أما إذا اتفقا فيجمع على أَفْعِلَاء، كشديد وأشداء ومثله دليل وأدلاء، وكذلك قولهم: أَخَصَّائِي (٣٢) بالنسب إلى الجمع (أخصاء) وزن أفعلاء، وهذا الجمع غير موجود في المعاجم ولا في كتب النحو، كما أن المفرد (مخصص) غير موجود أيضاً في كتب اللغة أو القواعد.

يضاف إلى هذه المسائل الملحونة على كل وجه ماوافق فيه غيره من تخطئة: عَصَارِي هذا اليوم (٢١) ولقاء، في نحو: لا يبالى بالأغراض لقاء قيامه بالواجب (٢٣) على معنى (إزاء)، وإدخال الجار على مثله، في نحو: مِنْ مِّنْذُ أَس (٣٦) وقولهم: فلان شُفُوفٌ بكذا (٤٩) أى مشغوف به، والإبقاء على تاء التأنيث عند النسب، في نحو: الْحَيَاتِيَّة (١١).

وأخيراً نقول: إن الأنصارى - مع شدة - لم يسلم لاستعماله من التردى في مَهْوَى اللحن، فقد استعمل (يئناً) غير مصدرة حالة محل (على حين) أو (في حين) قال: «وافقت الحكومة على معافاة ريد من وظيفته (في معنى إعفائه) بينما المعنى اللغوي له هو سلامة المرء من الأتواء أو الإبداء»^(٤١).

(٤٠) الصبان على الأشموني ١٣٩/٤

* الرم هنا وصفاً يمدد لصفحات كتاب (إصلاحات في لغة الكتابة والأدب)

(٤١) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب ٢٦

(ثالثاً)

في المغرب

لم تتم بالمغرب تنقية لهوية في العصر الحديث، وليس من الصواب أن يُبرَز ذلك بوقوع بلدانه تحت وطأة المستعمرين، فقد وقعت بلدان أخرى تحت هذا، كليبّان ومصر، ومع ذلك مهتت بها الجهود العلمية هوّصاً ملموساً، وفي مجلتها جهود التنقية اللغوية - على ماسبق بيانه - كما أنه ليس من الصواب أن مدّعى عدم وجود ما يستدعي التنقية وهو اللحن - فقد كان اللحن موجوداً ومتعشياً بين مختلف الطوائف، وقد سبق أن أوردنا نصاً للغة الصحافة في المرائث^(٤٢)، ويريد هنا يذكر بعض ما وقع في العربية التونسية، وما يبع حتى الآن بما يُعدُّ أكثره من اللحن اللغوي، ففي خلال عام كامل قصاه الأستاذ إبراهيم السامرائي بين ربوع تونس أمكنه أن يلم ببعض أدب القوم وأساليبهم في الكتابة، وبخاصة لغة الصحيفة اليومية، وقد استرعى انتباهه ما في هذه اللغة من طرافة، تستدعي الوقوف عندها ودراستها وتسجيلها، قال: «وقفت على أشياء كثيرة تتصل بلغة التونسيين، فرأيت أن أسجلها وأشير إليها خدمة للتأريخ اللغوي، ولم أرد أن أسلك في هذا البحث مسلك التحطّط، فأدلل على مكان التجاوز للفصح في هذه الاستعمالات التونسية، ذلك أن هذه الاستعمالات التونسية فصحة، وإن عرض لها شيء يبعدها عن الفصح المشهور، فقد اتصفت بلون من الإقليمية، أو قلّ: المحلي»^(٤٣).

ومن سبغ ما جاء به السامرائي اتضح أن اللغة التونسية نستعمل بعض أفعال العربية المتحردة بصورة المريد دائماً، ويتبع ذلك ما يتفرع عن هذه الأفعال من مشتقات:

ومن صور الريادة عندهم التضعيف في قولهم: حَجَرَت الحكومة الإسطار العلنيّ في حلال شهر الصوم (٢٠٤)* يتضخيف الفعل (حجر) بمعنى صب، و وقوف السيارات مُحَجَّرُها (٢٠٤)، أو التضعيف وريادة البناء في أول العمل، كقولهم تَحَصَّلَت الحكومة على النتائج الباهرة في مقاومة النحلف (٢٠٥) بمعنى حصلت، والمعروف في العربية لهذا المريد هو

(٤٢) انظر الفصل الأول من القسم الثاني.

(٤٣) التطور اللغوي التاريخي ٢٠٣.

* الرقم هنا وفيما بعده لصنحات كتاب (التطور اللغوي التاريخي).

نَحْصُلُ الشَّيْءَ مَعَى تَجْمَعُ وَتَبِتُ، أَوْ بَرِيَادَهُ الْهَمْرَةَ عَلَى الْمَجْرَدِ كَقَوْلِهِمْ أَطْرَدُ الْعَامِلَ مِنْ عَمَلِهِ (٢٠٦) وَقَوْلِهِمْ وَأَبْهَرْتُ عَا شَاهِدَتَهُ مِنَ التَّقْدِمِ الْعِلْمِيِّ (٢٠٧) أَيْ . طَرَدَ وَبْهَرْتُ، كَمَا يَسْتَعْمِلُ أَهْلُ تَوْسٍ بَعْضُ أَفْعَالِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى نَحْوِ غَيْرِ مَالُوفٍ، كَالْفَعْلِ (وَمَعَ) لَدَى يَسْتَعْمَلُونَهُ مَعَ فَاعِلِهِ حَالًا مَحَلِّ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، كَقَوْلِهِمْ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي وَقَعَ بِحُثِّهَا (٢٠٦) أَيْ بُحِثْتُ وَ: الْمَشْكَلُ الَّذِي وَقَعَ الْقَاشُ فِيهِ (٢٠٦) أَيْ نُوقِشُ، وَهُوَ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالْفَرَسِيَّةِ، وَيَسْتَعْمَلُونَ كَذَلِكَ الْمَصَادِرَ الصَّنَاعِيَّةَ مَأْخُودَةً مِنَ الْمَصَادِرِ الْعَادِيَّةِ بِرِيَادَةِ الْبَاءِ وَالْتِمَاءِ، فِي هَوْلِهِمْ: الْمِبْضَاتُ الَّتِي تَبِتَتْ صُلُوحُ حَيْثُهَا لِلِاسْتِهْلَاكِ (٢١٠) وَلَا حَاجَةَ إِلَى مِثْلِ هَذَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُلْحَقُ إِلَيْهِ فِي الْمَصْطَلَحِ الْفَنِيِّ، أَمَا فِي النَّسَبِ فَيُنْسَبُونَ إِلَى الْجَنْهِهِ بِرِيَادَةِ الْوَاوِ فِي أَحْرَاهَا، وَيَقُولُونَ جِهَوِيَّ (٢١٤) وَهُوَ مَخَالِفٌ لِلْعَاقِدَةِ إِذَا لَا يُرَدُّ إِلَى مَحْدُوفِ الْعَاءِ إِذَا صَحِبَ لَامَهُ - كَمَا هُنَا - كَمَا يَنْسَبُونَ إِلَى (الْكُوتَقُو وَالطُّوْغُو) - مِنَ الْأَفْطَارِ الْإِفْرِيْقِيَّةِ بِرِيَادَةِ لَامٍ هَيَقُولُونَ: الْكُوتَقُولِي وَالطُّوْغُولِي (٢١٨) وَهَذِهِ الرِّيَادَاتُ بَأَثَرُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا تَقْرَأُهَا الْعَرَبِيَّةُ

وَاسْتَعْمَلَ أَهْلُ تَوْسٍ كَذَلِكَ (أَيْ) الْإِسْتِفْهَامِيَّةَ فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ، غَيْرَ مُصَدَّرَةٍ، كَأَن تَحُلَّ مَحَلَّ حَيْثُ، فِي قَوْلِهِمْ: بِسَيِّقَامِ الْإِحْتِمَالِ فِي بَطْحَاءِ الْحُكُومَةِ أُتِنَ مَخْطَبُ الرَّئِيسِ (٢١٩) وَهُوَ كَذَلِكَ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ، كَمَا عَامَلُوا الْحَرْفَ الزَّائِدَ عَلَى أَنَّهُ أَضْلُ، وَصَاغُوا الْكَلِمَةَ عَلَى وَفْقِ هَذَا فَقَالُوا: تَهْمَةُ التَّمُعُّشِ مِنَ الْحَمَا (٢١٦) أَيْ الْعَيْشِ بِالْحَمَا، وَفِي صَوْغِ التَّمُعُّشِ تَوَهَّمُ أَصَالَةِ الْمِيمِ مَعَ حَذْفِ الْيَاءِ وَجَاءَتِ الْمِيمُ مِنَ الْمَصْدَرِ (مَعِيشُهُ). وَمِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ السَّابِقَةَ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ، وَهِيَ الْمَصْطَلَحَاتُ أُخْرَى حَاصَّةٌ بِالْوِطَانِ الْهَكَوْمِيَّةِ وَالْأَلْقَابِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْقَضَاءِ وَالرَّرَاعَةِ وَلِبَاتٍ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا يُمْكِنُ قَبُولُهُ عَلَى وَجْهِ يَغَارِبِ الْفَصَحِيِّ

وَلَكِنْ مَعَ هَذَا يَقُولُ إِنْ السَّامِرَاتِي لَمْ يَقْصُدْ مِنْ إِيرَادِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنْ يَنْحَرِيَ الْخَطَأَ فَيَقْوِمَهُ عَلَى حَدِّ مَا حَاءَ فِي مَقْلَمَتِهِ - كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَيْمَاءِ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ يَبِيحُ لَنَا الْقَوْلَ بِعَلَمِ قِيَامِ تَنْفِيَةِ لَعْوِيَّةٍ فِي الْعَرَبِ



(أَمَّا بَعْدُ)

فمن دراسة جهود العلماء في تتبع الظواهر اللغوية في اللغة بان لنا ما يأتي:

• أن اللغة كالتناس، تُصاب في ألفاظها وتراكيبها بمثل ما يصاب به الناس من أوضاع الملل، وظواهر الاضطراب والانحراف، وأن لذلك درجات متفاوتة قوة وضعف وسرعة وبطء، وهذا ما يُمَيِّزُ عنه في المجال اللغوي بالخطأ أو باللحن، ولا وجه لمن جعل هذه الظواهر دليلاً على تطور اللغة لتطور الناطقين بها، من غير أن يحكم على هذا التطور بالخطأ، ويتصدى له بالمقاومة والتنقية، ولا سيما اللغة العربية التي هي لغة القرآن - دستور الإسلام.

• وأن الارتباط بين الزمان والمكان والظاهرة اللغوية المميّنة أمرٌ يَجْلِبُ على الظن حدوثه في زمن القدماء، فكانت جهود العلماء في مقاومة اللحن استجابة مباشرة لما يسمعون من ألسنة الناس الذين يعيشونهم ويعلمونهم، فلمس ذلك فيها جاء في مقدمة بعض كتب اللحن، على ما جاء في درة الفواصص للإمام الحريري، ولحن العوام لأبي بكر الزُّبَيْدِي الذي أشار إلى بعض الانحراف في لغة أهل الأندلس خصوصاً - وتنقيب اللسان لابن مكي الصَّقْلِي - الذي أشار إلى بعض ما وقع في لغة أهل صقلية خاصة - أما في العصر الحديث، فالصلة بين الزمان والمكان والانحراف اللغوي تكاد تكون مفقودة؛ لسهولة الاتصال بين الناطقين بالعربية في مختلف أرجاء الأرض؛ بسهولة التنقل وتيسر وسائل الإعلام الصحفية والإداعية المرئية وغير المرئية.

• وأن أغلب العلماء الذين جدوا في تتبع اللحن ومقاومته كانوا يميلون في مقاييسهم إلى التشدد في التحفظ، والأخذ بالأفصح وتبذ ما عداه، وإن جاء به لهجة عربية أو قرابة قرابة أو حديث شريف أو استعمال لعالم لغوي ثقة، يدفعهم في ذلك الدافع الديني غالباً، وهو الحرص على لغة القرآن الكريم، وقليل من هؤلاء العلماء من بدأ في مقياسه شيء من التسامح والتيسير على الناس في استعمالهم اللغوي، وأقل هؤلاء جميعاً من أفرط في التساهل والتيسير؛ حتى بدأ بلا مقياس للصواب والخطأ؛ فكل استعمال عنده مخرب على لهجة عربية، وإن قلت أو أنكرت، أو حمل على قراءه ولو كانت شاذة، أو حدث

ولو كان ضعيفاً، أو تأويلٌ على وجه من الوجوه، وإن بدا غير مقبول.

• وأن برعة التشديد في مقياس النخطة غلبت على القدماء في مختلف البلدان الإسلامية، حتى إن نزعة التيسير في الأداء اللغوي لم تبدأ إلا عند فئة قليلة منهم كموفق الدين البغدادي والبطليوسي وابن هشام اللخمي؛ على حين رادت نزعة التيسير في المقياس عند المحدثين، وبأقوى المجمع اللغوي في مقدمة هؤلاء المبشرين في اللغة، حتى كاد يميز كل استعمال عُرض عليه.

• وأن هذه الجهود كلها قد تعثرت، وباءت بالعشيل في مقاومة اللحن، وأكبر دليل على ذلك اتساع نطاق اللحن وعشوه على ألسنة الخاصة بعد العامة، وهو ما أتاح للعامة أن تبسط سلطانها، بعد أن غزت ألسنة المثقفين كلهم في مختلف المجالات، حتى مجال تدريس الفصحى، الذي يؤدي بالعامة غالباً، وبعد أن وجدت العامة من هؤلاء المثقفين من ينتصر لها، ويدعو إلى تقييدها والتأديب بأدائها.

• أما لماذا كان هذا المقياس؟ ولماذا شدد فيه التشدد وسر المبسر؟ وهل من الممكن أن يكون هناك مقياس موحد للصواب والخطأ؟ هل ذلك حديثٌ بتفصيل، نرجئه إلى كتابنا الآخر، وهو بعنوان (المعيار في النخطة والتصويب) ونسأل الله أن يوفق إلى إكماله، وأن يعين على إتمامه، إنه نعم الموفق المعين..

انتهى القسم الثاني (الأخير)

وبه يتم الكتاب

والحمد لله أولاً وآخراً

المراجع والمصادر

أولاً: المخطوطات والمصورات

- ١ - الأجوبة المُرَّصية عن الأسئلة النحوية - محمد بن محمد لراعى - دار الكتب المصرية (٣٣٥ نحو)
- ٢ - أغلاط الصغفاء من الفقهاء وغيرهم - أبو محمد عبد الله بن يرى - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (٢١٦ لغة)
- ٣ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل - أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف - دار الكتب المصرية (٦١ نحو)
- ٤ - تعليق المرند على سهيل الفوائد - بدر الدين محمد بن أبي بكر النمامي - دار الكتب المصرية (٢١١ نحو)
- ٥ - التكملة والذيل على درة الفواص - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٥٣٠ لغة)
- ٦ - النسيجات على أعاليق الردة - أبو القاسم علي بن حمزة البصري - مكتبة الأزهر (٥١٣ أباطة)
- ٧ - حاشية على درة افواص للحريري - عبد الله بن يرى ومحمد بن ظفر - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١١١ لغة)
- ٨ - خطأ نصيب ثعلب - أبو إسحاق إبراهيم بن نوري الرحاج - دار الكتب المصرية (٣٣٢ محاميع)
- ٩ - الرد على كتابي الحى العامة للريدى، وتلخيص السائل لابن مكى - محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوى - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١٣٢ لغة)
- ١٠ - سهم الأخطا إلى وهم الألفاظ - محمد بن إبراهيم بن الحنبلى - دار الكتب المصرية (٢٥٤ لغة)
- ١١ - عقد الخلاص في نقد كلام الخواص - رضى الدين محمد بن إبراهيم بن الحنبلى - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن ميكرو فيلم (١٧٥ لغة)
- ١٢ - عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة - زين امرضى الصياد - دار الكتب المصرية (٨٤٨ لغة)
- ١٣ - الفائق من انصحيح محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١٩٢ لغة)
- ١٤ - قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤث - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب - دار الكتب المصرية (٩٣ محاميع م)

- ١٥ - غنى المروء - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٢٦ ش ٤٤).
 ١٦ - مسوى الصواب والمخطأ بين اللغويين الأقدمين وعلم اللغة الحديث - محمد فراج عيد - كلية دار العلوم - رسالة دكتوراه على الألة الكاتبة سنة ١٩٦٨
 ١٧ - المتجد في اللغة - أبو الحسن علي بن الحسن (كُراع) - دار الكتب المصرية (٢٦٥ لغة)



ثانيا المطبوعات

- ١ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الأصبهاني - تعليق عبد العزيز الميمى الراحكوتى - المطبعة السلفية ١٣٥٠ هـ.
 ٢ - الإتيقان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن السيوطى - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤
 ٣ - أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسى مطبعة بريل سنة ١٩٦٧
 ٤ - أخبار النحويين البصريين - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى - مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٩٥٥
 ٥ - الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإداعيين - محمد أبو الحسن - مطبعة الأمانة سنة ١٩٧٦
 ٦ - أخطاؤنا في الصحف والدواوين - صلاح الدين سعدى الرحلاوى - المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩
 ٧ - الأدب العربى في مصر من الفتح الإسلامى إلى نهاية العصر الأيوبي - محمود مصطفى - دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٦٧
 ٨ - أدب الكاتب - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٣ - الطبعة الرابعة.
 ٩ - أراهير المصحى في دقائق اللغة - عباس أبو السعود - مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠.
 ١٠ - أساس البلاغة - أبو القاسم محمود بن عمر الرافضى - مطبوعات كتاب الشعب سنة ١٩٦٠
 ١١ - أساليب العرب في صناعة الإنشاء - شاكِر شقير بليسانى - مطبعة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس ١٨٩٣
 ١٢ - أسواق العرب في المأهليه والإسلام - سعيد الأقباقى - مطبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٩٦٠ - الطبعة الثانية
 ١٣ - الاشتقاق - محمد بن الحسن بن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - مؤسسه الخديعى بالقاهرة سنة ١٩٥٨

١٤ - الاشتقاق والتعريب - عبد القادر القرني - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة
سنة ١٩٤٧ - الطبعة الثانية.

١٥ - إصلاح القاصد من لغة المبراند - محمد سليم الجدي - مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٢٥
١٦ - إصلاح المنطق - أبو يوسف بن يعقوب بن إسحاق - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون - دار المعارف بصر - الطبعة الثالثة.

١٧ - إصلاحات في لغة الكتابة والأدب - عبد القدوس الأنصاري - مطبعة الوفاء ببيروت سنة
١٩٣٥.

١٨ - الأضداد في اللغة - محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري - المطبعة المحمدية بصر
سنة ١٣٢٥ هـ.

١٩ - الأعلام - خير الدين الزركلي - مطبعة كونستانتينوس وشركاء - الطبعة الثانية.
٢٠ - الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - مطبعة دار الشريعة.

٢١ - أغلاط الكتّاب - المنزه الأول - كمال إبراهيم - المطبعة العربية ببيروت سنة ١٩٣٥.
٢٢ - أغلاط القلوب الأعمى - الأب أسطاس ماري الكرمل - مطبعة الأيتام ببيروت سنة
١٩٣٢.

٢٣ - الاتصاف في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطي - مطبعة دلي بالهند سنة ١٣٦٢ هـ.
٢٤ - الاختصاص في شرح أدب الكتّاب - ابن السيد الطليوسي - مطبعة دار الجيل ببيروت سنة
١٩٧٢.

٢٥ - الأمال - أبو علي إسماعيل بن القاسم القنالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥.
٢٦ - الأمال الشجرية - هبة الله بن علي بن حمزة - دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد) - الطبعة
الأولى.

٢٧ - إنباء الرواة على أنباء النحاة - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف المنطقي - تحقيق أبي
الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٥٠.

٢٨ - البارع في اللغة - أبو علي إسماعيل بن القاسم القنالي - تحقيق أس. فتن طبع لندره سنة
١٩٣٣.

٢٩ - بحر الرّام فيما أصاب فيه الرّام - محمد بن إبراهيم بن يوسف المعروف بابن الحليل -
مطبعة ابن رجب بدمشق سنة ١٩٣٧.

٣٠ - البحر المحيط - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي (أبو حيان) - طبع البعثة بصر -
الأولى سنة ١٣٢٨ هـ.

٣١ - البخلاء - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية
للكتاب ببيروت.

٣٢ - بلاغة العرب في الأندلس - أحمد ضيف - مطبعة مصر سنة ١٩٢٤ الطبعة الأولى.

٣٣ - البلاغة العربية واللغة المصرية - سلامة موسى - سلامة موسى للنشر والتوزيع سنة ١٩٦٦
- الطبعة الرابعة.

٣٤ - البيان والتبيين - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - مطبعة دار الفكر للجمع سنة ١٩٦٨
٣٥ - تاج العروس من جواهر القاموس - أبو القيس محمد بن محمد بن مرتضى التريطي -
تحقيق عبد الستار فراج - طبع وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت سنة ١٩٧١.
٣٦ - تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور
عطار - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧ هـ.

٣٧ - تاريخ آداب العرب - مصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة
٣٨ - تاريخ اللغة العربية في مصر - د. أحمد مختار عسر - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
سنة ١٩٧٠.

٣٩ - تنقيح اللسان وتطهير الجنان - أبو جعفر عمر بن خلف بن مكي الصقلي - تحقيق د. عبد
العزيز مطر - مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦.
٤٠ - تذكرة الكاتب - أسعد خليل داغر - مطبعة المقتطف والمطبع بمصر سنة ١٩٦٣
٤١ - سهيل القوائد وتكميل المقاصد - جمال بن محمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق محمد كامل
بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٩٦٧.

٤٢ - التطور اللغوي التاريخي - إبراهيم السامرائي - دار الرائد للطباعة سنة ١٩٦٦
٤٣ - تقويم اللسان - أبو الفرج محمد الرحمن بن الجوزي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبعة
دار المعرفة سنة ١٩٦٦.

٤٤ - التلويح في شرح النصيح - أبو سهل المروى - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ - الطبعة
الأولى.

٤٥ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري - الهيئة
المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥

٤٦ - التنبيه على غلط الجاهل والنيب - شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا - تحقيق
عبد القادر المقرئ - مطبعة الشروق بدمشق سنة ١٣٤٤ هـ.

٤٧ - تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون - الدار
المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة سنة ١٩٦٤.

٤٨ - الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - دار الشعب
٤٩ - الجبانة في إزالة الرطانة - ابن الإمام - تحقيق حسن حسني عبد الوهاب طبع المعهد العلمي
الفرنسي ١٩٥٣.

٥٠ - حاشية الصيار على شرح الأشعري - محمد بن علي الصيار - دار إحياء الكتب العربية
٥١ - حول الخط والنصح على ألسنة الكتاب - أحمد أبو الحضر منسي - مطبعة المنقح سنة
١٩٦٣ - الطبعة الأولى.

- ٥٢ - حررانة الأدب ولب لباب العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٧.
- ٥٣ - المختصر - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - طبع دار الكتب المصرية ج ١ سنة ١٩٥٢، ج ٢ سنة ١٩٥٥، ج ٣ سنة ١٩٥٦.
- ٥٤ - دائرة المعارف الشعب - طبع دار الشعب.
- ٥٥ - دراسات في العربية وتطورها - محمد الخضر حسين - مكتبة دار الفتح بدمشق سنة ١٩٦٠ الطبعة الثانية
- ٥٦ - درة القواميس في أوهم القواميس - أبو محمد القاسم بن علي الحريري - تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم - مطبعة محمد مصر سنة ١٩٧٥
- ٥٧ - دمع الأوهام في الرد على الليارجي - عبد الرحمن بن سلام البيروي - المطبعة الأدبية بيروت سنة ١٣١٧ هـ
- ٥٨ - دمع المحبة في ارتصاح الملجنة - معروف الرصافي - طبع للأستانة سنة ١٣٣١ هـ
- ٥٩ - ديل النصيح - موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف البغدادي - مطبعة السعادة مصر سنة ١٩٠٧ الطبعة الأولى.
- ٦٠ - الرد على النجاة - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عصماء القرطبي - تحقيق د شوقي صيف.
- ٦١ - الرسالة - محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق أحمد محمد شاكر - طبعة أولى سنة ١٩٤٠
- ٦٢ - الرسالة النامة في كلام العامة وطلايع في أحكام الكلام الدرر - ميخائيل بولا بن إبراهيم صباغ - طبع سراسبرج سنة ١٨٨٦
- ٦٣ - رواية اللغة - عبد الحميد الشافعي - مطبعة دار المعارف سنة ١٩٧١
- ٦٤ - الرجل في الأندلس - عبد العزيز الأهلوي - مطبعة الجامعة العربية مصر سنة ١٩٥٧ الطبعة الأولى.
- ٦٥ - سنوار الشجى في الرد على إبراهيم الهارجي - ميخائيل عبد السيد المصري - مطبعة الجوانب سنة ١٢٨٩ هـ
- ٦٦ - شرح درة القواميس - أحمد شهاب الدين الخطابي - مطبعة الجوانب سنة ١٢٩٩ هـ الطبعة الأولى
- ٦٧ - شرح الشافية في من التصريح - رضى الدين محمد بن الحسن الإسرايادي - مطبعة صبيح سنة ١٩٢٦ - الطبعة الأولى.
- ٦٨ - شرح قصيد بابت سعاد - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأصبغى - مطبعة مصطفى الحلبي بصر سنة ١٣٧٧ هـ الطبعة الثالثة
- ٦٩ - شرح الكافية لابن الحاجب - رضى الدين محمد الحسن الإسرايادي - دار الكتب العلمية - لبنان

- ٧ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف - أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري تحقيق عبد الكريم أحمد - مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٦٢ - الطبعة الأولى.
- ٧١ - شرح المفصل - موفق الدين يحيى بن علي بن يحيى - عالم الكتب بيروت - مكتبة أسى القاهرة.
- ٧٢ - الشعر و لشعراء - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة المصوح الأدبية بصرى سنة ١٣٣٢ هـ الطبعة الأولى.
- ٧٣ - الصاحبي في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها - أبو الحسن أحمد بن فارس - مطبعة المؤيد سنة ١٩١٠.
- ٧٤ - صبح الأعشى في صناعة الإنش - أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي - طبع دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٢٨.
- ٧٥ - صفة جريدة العرب - أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني - مطبعة السعادة سنة ١٩٥٣.
- ٧٦ - صورة الأرض - الجزء الأول - محمد بن حوقل البغدادي - الطبعة الثانية.
- ٧٧ - الصرائر وما يجور للشاعر دون الناثر - السيد محمود شكوي الأتوسي - شرح محمد بيجه الأتري - طبع المكتبة العربية ببغداد سنة ١٩٢٢.
- ٧٨ - عثرات اللسان في اللغة - عيد القائل المبري - طبع المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٤٩.
- ٧٩ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - عبد الرحمن بن حسن الجبيري - طبع بولاق.
- ٨٠ - العرب في حقله - إحسان عباس - طبع دار المعرف بصرى سنة ١٩٥٩.
- ٨١ - العربية دراسات في ألفاظها ولهجاتها وأساليبها - يوهانز طك - ترجمة د. عبد الحليم النجار - طبع دار الكتبة العربى سنة ١٩٥٩.
- ٨٢ - الصمد في صناعة الشعر ونقده - أبو علي الحسن بن رثيق المقيرواني - تحقيق الشيخ محمد يحيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بصرى سنة ١٩٦٣.
- ٨٣ - عيون الأخبار - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢.
- ٨٤ - فتوح البلدان - أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري - مطبعة بربل (لندن) سنة ١٨٦٦.
- ٨٥ - محاولة الشعر - أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي - تحقيق د. محمد عبد المنعم حجاجي ود. طه الزبي - للطبعة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٣.
- ٨٦ - صبح ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - مطبعة السطحة بصرى سنة ١٩٠٧ - الطبعة الأولى.
- ٨٧ - فلسفة اللغة العربية ونظورها - جبر صومط - مطبعة المتنظم والمعلم بصرى سنة ١٩٢٩.
- ٨٨ - القاموس المحيط - محمد الدين العبروراهدي - شركة الطباعة - الطبعة الخامسة.

- ٨٩ - الكامل في اللغة والأدب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد - دار المعهد الجديد للطباعة
- ٩٠ - كتاب أرسططاليس في الشعر - ترجمه أبي بشر مقي بن يونس - تحقيق - د. شكري محمد عياد - طبع دار الكتاب العربي بصره سنة ١٩٦٧.
- ٩١ - كتاب سيويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن منير - تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم سنة ١٩٦٦ وما بعدها
- ٩٢ - كتاب في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من المنورة ٢٩ إلى الدورة ٣٤) - لجنة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٣٨٨ هـ
- ٩٣ - كتاب ما نلحق فيه العوام - علي بن حمزة الكسائي - طبع عبد العزيز الميمى الراجكوتى - المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ
- ٩٤ - كتاب المنذر - الشيخ إبراهيم المنذر - طبع بيروت سنة ١٩٢٧ المطبعة الأولى
- ٩٥ - اكتشاف عن حقائق التشريح وعيون الأقاربيل في وجوه التأويل - محمود بن عمر الزمخشري - طبع الخليل سنة ١٩٦٦
- ٩٦ - كشف الطرة عن الفرة - السيد محمود الحسيني النقشبندي الشهير بالوسي راده
- ٩٧ - التكميلات - أبو اليفاء الحسيني الكفوي - مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٥٢ هـ
- ٩٨ - لحن العامة في ضوء الدراسات النحوية الحديثة - د. عبد العزيز مطر - دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧
- ٩٩ - لحن العامة والتطور النحوي - د. رمضان عبد التواب - طبع دار المعارف بصره سنة ١٩٦٧ - الطبعة الأولى
- ١٠٠ - لحن العوم - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق د. رمضان عبد التواب - مكتبة دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٦٤.
- ١٠١ - لسان العرب - جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) - طبعة مصورة عن طبعة بولاق - الدار المصرية للتأليف والترجمة
- ١٠٢ - لسان غصن لبنان في انتقاد العربية المصرية - شاكِر شفيق اللباني - المطبعة الشامية في بيروت لبنان سنة ١٨٩١
- ١٠٣ - لغة الإدارة العامة في مصر - عبد السميع سالم المراوي - مطابع النصب سنة ١٩٦٣.
- ١٠٤ - اللغة الانتقائية (انتقاد أغلاط الكتاب) - محمد رضا الشيبى - رسالة نشرت في مجلة المقتبس سنة ١٣٣٢ هـ (المجلد السابع).
- ١٠٥ - الله بين الفرد والمجتمع - أونوجيسيرس - ترجمة د. عبد الرحمن أيوب - مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة سنة ١٩٥٤.
- ١٠٦ - لغة الجرائد - الشيخ إبراهيم البارجمي - مطبعة التعلّم
- ١٠٧ - اللغة العربية بين حمايتها وحصولها - أنور الجندي - مطبعة الرسالة
- ١٠٨ - اللغة العربية كائن حي - جورجى زيدان - مراجعة مراد كللى - طبع دار الحلال

- ١٠٩ - لغتنا والحياة - د عائشة عبد الرحمن - طبع دار المعارف مصر سنة ١٩٧٩
- ١١٠ - نقريات الشيخ محمد علي النجار - شر جماعة الأزهر للنشر وتأليف والترجمة - طبع دار الكتب العربي بصر
- ١١١ - فب القباط على تصحيح ما استعملته العامة من العرب والدجيل ولأغلاط - صديق بن حسن الفتوحى - مطبعة الصديقى في بوبال سنة ١٢٩٦ هـ
- ١١٢ - ليس في كلام العرب - أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه - المطبعة المصمودية التجارية بصر - الطبعة الأولى
- ١١٣ - مجالس العلماء - أبو القاسم الرحاجى - تحقيق عبد السلام هارون / طبع الكويت سنة ١٩٦٣
- ١١٤ - محاضرات في الأخطاء النحوية الشائعة - الشيخ محمد علي النجار - القسم الأول سنة ١٩٥٩، والثاني سنة ١٩٦٠ - معهد الدراسات العربية
- ١١٥ - المخصص - أبو الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده - المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر بيروت
- ١١٦ - المددع (الحرم الثاني) - أنطانيوس سليمان نقولا الكفر خلدوى - طبع بوسطى سنة ١٩٢٩
- ١١٧ - مراتب التحويين - أبو الطيب عبد الواحد بن علي - تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم - مكتبة هبة مصر سنة ١٩٥٥
- ١١٨ - المهر في علوم اللغة وأدائها - جلال الدين السيوطى - دار إحياء الكتب العربية
- ١١٩ - المستطرف في كل فن مستظرف - شهاب الدين محمد بن أحمد الأبهى المحلى - مكتبة الجمهورية العربية بصر
- ١٢٠ - مشكلات اللغة العربية - محمود تومور - مطبعة القاهرة ١٩٥٦
- ١٢١ - مصادر الدراسات الأدبية - يوسف أسعد داغر - مطابع لبنان سنة ١٩٥٦
- ١٢٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومى - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ الطبعة السابعة
- ١٢٣ - مظهر التدريس بنهاى دولة الفرنسية - عبد الرحمن حسن الجبرى - دار المعارف بصر
- ١٢٤ - معاني القرآن (الجزءان - الثانى والثالث) - أبو ركويا بن زباد الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٦، سنة ١٩٧٣
- ١٢٥ - المصيب في تلخيص أخبار المغرب - أبو محمد عبد الواحد بن علي التميمي المراكشى - المطبعة الجبالية بصر سنة ١٩١٤ الطبعة الأولى
- ١٢٦ - معجم الأدياء - ياقوت الحموى - مطبعة دار المأمون - الطبعة الأخيرة
- ١٢٧ - معجم المؤلفين - رحمت رضا كحالة - مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٥٨

- ١٢٨ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - أ.ي. فستك وآخرون - مطبعة برين (لندن) سنة ١٩٦٢
- ١٢٩ - معاني نكت ومناهج الصواب - الأب حرجي حسن البولسي - مطبعة القديس يوليوس - حريصا (لبنان)
- ١٣٠ - العرب في ترتيب العرب - أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بطريرى - طبع مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد بالهند سنة ١٣٢٨ - الطبعة الأولى
- ١٣١ - معى اللبيب عن كتب الأعراب - جمال الدين بن هشام الأنصاري - طبع دار إحياء الكتب العربية
- ١٣٢ - المعانيات - أبو حيان التوحيدى - تحقيق حسن السديوي - المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٢٩ الطبعة الأولى.
- ١٣٣ - مقامات الحريرى - أبو محمد القاسم بن علي - مطبعة الحسينية المصرية سنة ١٩٢٥
- ١٣٤ - المختص - محمد بن يزيد (المبرد) - تحقيق محمد عبد الحائق عصيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٤ هـ
- ١٣٥ - مقدمة بن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون المغربي - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦
- ١٣٦ - من فصايل اللغة والنحو - علي النجدي ناصف - مطبعة الرسالة
- ١٣٧ - مناظرة لعوية أدبية بين الأساتذة - عبد الله البستاني وعبد القادر المغربي وأستاس الكرملى مكتبة القديس سنة ١٣٥٥ هـ
- ١٣٨ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء - محمد بن عمران المرزبانى - المطبعة السلفية سنة ١٣٨٥ هـ - الطبعة الثانية
- ١٣٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - محمد الطنطاوى - تحقيق د. عبد العظيم الشاوى ود. عبد الرحمن الكردى - الطبعة الثانية مع التعليق سنة ١٩٦٩
- ١٤٠ - نشر في القراءات العشر - أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى الحريرى - مطبعة التوفيق سنة ١٣٤٥ هـ
- ١٤١ - نظرات في اللغة والأدب - الشيخ مصطفى الطلائقى - طبع بيروت سنة ١٩٢٧
- ١٤٢ - نقد النثر - أبو نهرج هدامة بن جعفر - تحقيق د. طه حسين وعبد الحميد العمادى - مطبعة مصر سنة ١٩٣٨ - الطبعة الراجعة
- ١٤٣ - معجم المصنفات سرح جمع المصنفات - حلال الدين السيوطى - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧ هـ الطبعة الأولى
- ١٤٤ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - شمس الدين أحمد بن محمد (ابن حلكان) - تحقيق محمد يحيى تدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨



ثالثا الدوريات.

١ - البحوث والمحاضرات (لدورات من ٢٦ إلى ٣٦) - مجمع اللغة العربية المصري مطبعة الكيلاني

٢ - مجلة الأهر - المجلدات من سنة ١٣٦٩ هـ حتى سنة ١٣٩٧ هـ.

٣ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

٤ - مجلة مجمع اللغة العربية المصري (الأجزاء من الأول إلى الثلاثين).

٥ - مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الثالث المطبوع سنة ١٩٥٤.

٦ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية (الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين) مطبعة الكيلاني سنة ١٩٧٦ الطبعة الثانية.

• وثمة مصادر أخرى أشرنا إليها في أثناء الرسالة.

محتوى الكتاب

« القسم الأول »

اللحن في اللغة

في رأى علماء اللغة الأقدمين

الفصل الأول : في العراق (٧ - ١٢٧)

• أولاً : في لغة العراقيين (٧ - ٢٨).

احتلال العرب والعربى تم قبل الفتح الإسلامى (٧) أثر هذا الاختلاط في اللغة (٨) أول لحن سمع في العراق (٩) أمثلة للحن عند طوائف مختلفة في القرنين : الأول والثاني (١٠) تصوير الجاحظ للفساد اللغوى في النصف الأول من القرن الثالث (١٥) التناقص اللغوى أدى إلى اللحن في اللغة في القرن الثالث (٢٠) بعد الفتح بين كانوا مصحاء حتى بالأعراب أنفسهم (٢١) تصوير ابن فارس والمقدسى للغة العراقيين منذ القرن الرابع (٢١) آراء لبعض علماء اللحن من غير مؤلفاتهم الخاصة الكسانى (٢٢) وخطيب (٢٢) والعراق (٢٣) والأصمعي (٢٣) والسجستاني (٢٥) و أبو حلال العسكري (٢٦) لماد الانحاء الى درسه الآراء الفصحى دون التعبد بكتب اللحن الخاصة ؟ (٢٦) أشهر علماء اللحن في العراق (٢٨).

• ثانياً : من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين (٢٩ - ٥٤)

الإفراد والتثنية والجمع (٢٩) التذكير والتأنيت (٣١) النسب (٣٣) التصغير (٣٤) المشتقات (٣٥) التعدية واللزم (٣٧) العدد (٣٨) الظروف (٣٩) أسماء الإشارة (٤٠) الأسماء الموصولة (٤٠) الضمائر (٤١) التعريف والتكثير (٤١) الإضافة (٤٢) الإسمالة (٤٢) المجرى (٤٣) الفاعل والإدغام (٤٥) الحذف والزيادة (٤٥) التنوين (٤٦) المصادر (٤٦) الخلط في استعمال الأدوات (٤٧) الأفعال (٤٨) كلمات وأساليب مولدة (٥١) تطور المعاني (٥١) التشديد والتخفيف (٥٣) التحريك والإسكان (٥٣) الإبدال اللغوى (٥٤).

• ثالثاً : مقياس التحطت عند علماء العراق (٥٥ - ١٠٣).

١ - الكسانى (٥٥ - ٥٧) : لم يُشَرَّ إلى مقياسه صراحةً (٥٥) يعتدُ بسماحه هو (٥٥) ولا يعتدُ بالقراءات (٥٦) ولا بالحديث الشريف في الاحتجاج (٥٦) مقياسه لا يوافق آراءه اللغوية الأخرى (٥٧) المقصود بالمعنى عند الكسانى (٥٧).

٢ - العراق (٥٨ - ٦١) : مقياسه العام وتطبيقه على ما خطَّاه (٥٨)

أ) موقعه من القراء يخطئ من القراءة ما ليس له وجه في العربية (٥٨)

ب. وى لسماح والقياس - مضطرب مقياسه ببعضها (٥٩)

- ٣ - الأصمعي (٦١ - ٦٧): مقياسه إجمالاً (٦١)
 [أ] في الاستشهاد: رأيه في الاحتجاج بالقراءات (٦٢) وبالحديث (٦٢) وبالمولدين (٦٢)
 [ب] وبكلام العلماء (٦٤)
 [ج] وبلغات القبائل (٦٥)
 [د] موقفه من السماع والقياس (٦٥) كان الأصمعي مشدداً (٦٦).
 ٤ - ابن السكيت (٦٧ - ٧١): كُوفياً غير متعصب (٦٧) من مميزات كتابه إصلاح المنطق (٦٧)
 [أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (٦٨) وبالحديث (٦٨)
 [ب] وباللغات (٦٩) تشدده مع استعمال العامة، وتوسعه في قبول ما جاء عن العرب (٧٠).
 ٥ - أبو حاتم السجستاني (٧٢ - ٧٣): مقياسه متأثر بقياس أستاذه الأصمعي (٧٢) مظاهر ذلك
 التأثير (٧٢).
 ٦ - ابن قتيبة (٧٣ - ٧٩): العامة في مفهومه (٧٣) لم يكن ذا أصالة في انتقاده اللغوي (٧٤)
 اضطرابه في الحكم بالخطأ والتصويب، سر ذلك وأصله (٧٤)
 [أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالمولدين (٧٤) والقراءات (٧٦) وبالحديث (٧٦)
 [ب] وباللغات (٧٦)
 [ج] وفي السماع والقياس: كان مضطرب المقياس (٧٧) خطئه بين مذهبي البصرة والكوفة (٧٨).
 ٧ - ثعلب (٧٩ - ٨٤): شهرة كتابه المصباح (٧٩) الادعاء بأن النصيب لغير ثعلب، والرأي في
 ذلك (٨٠) ثعلب كان ذا رأي مسير في الأحد عن العلماء (٨١) مقياس الصواب والخطأ عنده ورأيه في
 مواطن الاحتجاج (٨٢) تخلفه عن مقياسه (٨٢) الزجاج يرى أن ثعلباً أخطأ في مواضع من كتابه
 الفصيح، والرأي في ذلك (٨٣).
 ٨ - أبو هلال العسكري (٨٤ - ٨٥): يخطئ علماء اللغة (٨٤) ويتشدد في مقياسه (٨٤).
 ٩ - الحريري (٨٥ - ٩٦): إشارته إلى مدحور لغة الخاصة في زمه (٨٥) شهرة كتابه (درة
 القواميس) والسري ذلك (٨٥) انفراد الحريري بالإشارة إلى بعض الأخطاء في زمه (٨٦)
 [أ] في الاستشهاد: لا يحتج بالقراءات (٨٧) ولا بالحديث (٨٧) ولا بالمولدين (٨٨)
 [ب] وفي اللغات: لا يأخذ إلا بأصح اللغات (٨٩)
 [ج] وفي استعمال العلماء: لا يحتج باستعمالهم اللغوي (٨٩)
 [د] وفي السماع والقياس: يتشدد في الأخذ بالسماع، ويرفض القياس، وإن كان له وجه (٩٠)
 [هـ] وفي الاتجار المذهبي: لم يلزم في مقياسه منهجاً جديداً، وإن اشتهر أنه بصري (٩١) مظاهر
 القزمت في مقياس الحريري (٩٤).
 ١٠ - الجواليقي (٩٦ - ٩٩): له في التنقيح كتاب يحمل اسمين مختلفين (٩٦) الشيخ النجار يستد
 في أن تكون (التكملة) لدرة القواميس. والرأي في ذلك (٩٧) معظم آراء الجواليقي في اللحن متقول عمر
 سبعة، وإن جاء بالمقدمة غير ذلك (٩٧) مقياسه كقياس من سبقه (٩٧) ظواهر لحية انفراد بها (٩٨)،
 توضيح لمقياسه بالأشعة (٩٩).
 ١١ - ابن الجوزي (٩٩ - ١٠١): لم يكن ذا أصالة في تتبع الأخطاء (٩٩) لم يذكر الكسائي في

جملة من أحد عهدهم من العلماء (١٠٠) أثر الاختصار في كتابه (١٠٠) مقياسه لا يخرج عن مقياس من سبفه (١٠٠)

١٢ - البعداني (١٠١ - ١٠٣) لم يسم مقياسه بالتشديد المطلق (١٠١) اصطراب مقياسه (١٠١) امراده بالإشارة إلى بعض الأخطاء (١٠٣)

• رابعاً جهود العراقيين في اميران (١٠٤ - ١٢٧)

ملاحظات إجمالية على مقياس العراقيين (١٠٤)

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٠٥ - ١١٣) - مراد التحفظ عند العراقيين ليست كلها من الخطأ (١٠٥) توضيح لبعض هذه المواد ريد أفضل إحوته (١٠٦) يسأهل الإكرام (١٠٧) يبا ريد جاء ريد حصر عمرو (١٠٩) هم ويلي (١١٠)

(ب) تمام الاستفراء أو قصوره (١١٣ - ١٢) هذه الجهود ماصره. وانجهت إلى استمرارات مشكوك في تخطيطها (١١٤) وترك أخطاء مؤكدة ذات خطر على الفصحى، كالترجمات (١١٤) شيء عن عربية المترجمين (١١٤) مظاهر النقص في ترجمة متى بن يونس لكتاب أرسطوطا ليس في الشعر (١١٦)

(ج) النجاح والإحفاق (١٢١ - ١٢٧) بحسب الجهود نظرياً وأحفظ عملياً (١٢١) أصحاب لتفنية لم يلزموا بها (١٢١) خطأ لاين تنبيه (١٢١) أخطاء للحريري من كتابه درة الفواص. وبعامات (١٢١) عوامل إجماع جهود لمرامية (١٢٣)

الفصل الثاني: في الأندلس (١٢٨ - ١٨٥)

• أولاً في لغة الأندلسيين (١٢٨ - ١٣١) العرب والعربية في الأندلس (١٢٨) علماء اللسان الأندلسيين (١٣٠)

• ثانياً من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين (١٣٢ - ١٤١)

المجموع (١٣٢) التذكير والتأنيث (١٣٤) النسب (١٣٥) التصغير (١٣٦) المشتقات (١٣٦) الأفعال (١٣٨) انصاف (١٣٨) الريادة والحدف (١٣٨) التحريك والتسكين (١٤٠) تطور الدلالة (١٤٠) الإبدال اللغوي (١٤٠) الألفاظ عبر العربية (١٤٠) الإمالة (١٤١)

• ثالثاً مقياس النحظة عند علماء الأندلس (١٤٢ - ١٥١)

(١) عبد الربيدي (١٤٢ - ١٥٠) إشارته إلى مشاركة الخاصة العامة في نظمهم (١٤٣) وإلى معارف الخاصة وحنهم (١٤٣) أمور ثلاثة امتارها لريدي في معالجته الاستعمال (١٤٣) [أ] في الاستشهاد الربيدي لا يمتنع بالمولدين، وإن وردت أشعارهم في كتابه (١٤٥) ولا يصح بالقراءات (١٤٧) ولا بالحديث (١٤٧)

أب اوى اللغات يأخذ بأفصح اللغات، ويلخص ما عداها (١٤٧)

جـ اوى السماع والقياس لا يسم بالقياس مطلقاً (١٤٧)

دـ والربيدي يعلب عليه الاتهام البصري، وإن أخذ بالرأي الكوفي في موطنين (١٤٩)

- (٢) ابن هشام اللحيّ (١٥١ - ١٦١) صمّن كتابه حصة أصنام (١٥١) لم يكن ذا أصله في تتبع اللحن (١٥٢) أثر التأخر الرميّ في مقياسه (١٥٢) .
- (أ) في الاستشهاد له موقف متميّز إزاء المولدين (١٥٢) والقراءات (١٥٣) والحديث (١٥٣) .
- (ب) وفي اللغات يأخذ بكل لغة عن العرب (١٥٤) ويلصق غير عربية، كالشامية (١٥٥)، وبمحكايات العلماء واستعمالهم (١٥٥) ويتحايل في التحريج (١٥٥) .
- (ج) وفي السماع والقياس توقف عند السماع في أمور (١٥٦) واعتمد بالقياس في أمور أخرى (١٥٧) .
- (د) وفي الاتحاد البصري أو الكوفي، هو غير متقيّد بذهب معيّن (١٥٨) مسائل جاءت عنه تخالف مقياسه (١٥٩) .
- (٣) ابن السيد البطليوسيّ (١٦١ - ١٦٧) أندلسيّ لم يهتم بأخطاء بلده، بل اتجه إلى أخطاء الغراميين (١٦١) اهتمامه بما جاء في أدب الكاتب من موادّ غفلة (١٦١) .
- (أ) في الاستشهاد يخرج بالمولدين (١٦٢) وبالقراءات (١٦٢) وبالحديث (١٦٢) .
- (ب) وفي اللغات يأخذ بكل لغة ما عدا لعين (١٦٣) .
- (ج) وفي السماع والقياس يتبع في قبول الاستعمال إذا سمع، أو كان له وجه من القياس أو المجاز (١٦٤) أمور محده أحد فيها بالقياس (١٦٥) وأمور أخرى فصرها على السماع (١٦٦) .
- رابعاً جهود الأندلسيين في غير - ١٠٨ - ١٨٥ .
- (أ) صححه الحكم أو خطؤه (١٦٨ - ١٧٣) من مسائلهم مالا يصح بوجه (١٦٨) ومنها ما فيه حلال، مثل سبأ أحرك (١٦٨) بئله لو حده نبيّ (١٧٠) بغير - دو، دات - بأداة التعريف، أو إصافتها إلى الصمبر (١٧٠) يوم تهول (١٧١) جارية غريبة - أي غريبة (١٧٢) ومنها مسائل صحيحة، ولكنهم لحوها (١٧٢) .
- (ب) تمام الاستعراء أو قصوره (١٧٣ - ١٨١) هذه الجهود قاصرة، وما اهتمت به ليس بدى حطر كبير على الفصحى (١٧٣) عرّض لغتين ملحوبين من فنون الأندلس، مع بيان ما فيها من لحن الأول الموشحات (١٧٤) والثاني، الرجل (١٧٧) .
- (ج) السباح والإحفاق (١٨١ - ١٨٥) لم تنجح هذه الجهود في صدّ الأخطاء (١٨١) عوامل الإحفاق (١٨٢) .

الفصل الثالث: في صقلية (١٨٦ - ٢١٤)

• أولاً في لغة الصقليين (١٨٦ - ١٨٨)

• ثانياً من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين (١٨٩ - ١٩٥) .

المجموع (١٨٩) التذكير والتانيث (١٩٠) النسب (١٩١) التصغير (١٩١) المشتقات (١٩٢) المصادر (١٩٢) الأفعال (١٩٣) العدد (١٩٣) الهمز (١٩٤) تطور الدلالة (١٩٤) الإمالة (١٩٥) الإبدال اللغوي (١٩٥) الإشباع (١٩٥) التسديد (١٩٥) الريادة (١٩٥) .

• ثالثاً: مقياس التحطئة عند ابن مكي (١٩٦ - ٢٠٤):

معارضة بين أخطاء الصغيين وغيرهم (١٩٦) أمور تغيرها ابن مكي (١٩٧).

(أ) في الاستشهاد موقفه من الاحتجاج بالمولدين (١٩٩) وبالقرارات (٢٠٠) وبالحدوث (٢٠١).

(ب) وفي اللغات اضطرب مقياسه في الاعتداد بها (٢٠٢).

(ج) وفي السماع والقياس يعتد بالسماع كثيراً، ويغفل عليه مسائل بعضها (٢٠٣) ويأخذ بالقياس

في مسائل أخرى (٢٠٤).

• رابعاً: جهود ابن مكي في الميزان (٢٠٥ - ٢١٤).

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (٢٠٥ - ٢١١) من مواده ما كان خطأ محضاً (٢٠٥) ومنها ما أخطأ

عنه صواباً (٢٠٧) ومنها ما اختلف فيه الآراء ورجح حكم ابن مكي (٢٠٧) ومنها ما رجح حكم غيره

(٢٠٩).

(ب) النجاح والإخفاق (٢١١ - ٢١٤) ديوع كتاب ابن مكي لم يطلع في تفصيل الأخطاء (٢١١)

عوامل إحقاق جهود التنمية الصغلية (٢١٢).

الفصل الرابع: في المغرب (٢١٥ - ٢٣٧)

• أولاً في لغة المغاربة (٢١٥ - ٢١٧).

• ثانياً من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة (٢١٨ - ٢٢٠).

المعجوز (٢١٨) التذكير وإنثاء (٢١٨) التصغير (٢١٨) الألفاظ المبر، القلب المكاني، الريبة

والخف (٢١٩) المعاني، الإبدال القوي، التشديد، صير الحركات (٢٢٠).

• ثالثاً: مقياس التحطئة عند ابن الإمام (٢٢١ - ٢٢٣).

ملاحظات على ما أخذ ابن الإمام (٢٢١) هو في معياريه يحتاج بالقرارات دون شعر المولدين (٢٢٢)

ويأخذ بكل اللغات (٢٢٢) ويرأى الكوفي (٢٢٢) نساخه مع استعمال العامة، وخبر وجه عن مقياسه

أحياناً (٢٢٢).

• رابعاً: جهود ابن الإمام في الميزان (٢٢٤ - ٢٣٧).

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (٢٢٤ - ٢٢٦) إصابته في بعض مواده (٢٢٤) من مواده الملحنة ما لم

يقر عليه (٢٢٥).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره (٢٢٦ - ٢٣٦) هذه الجهود قاصرة، ودليل قصورها أمور ثلاثة

الأول نوع من الشعر المغربي ذكره ابن حلدون ومثل له (٢٢٦) عرض لبعض الانحرافات القوية

فما جاء به ابن حلدون (٢٢٨) والثاني نوع آخر للمغربيين من الشعر أسود «عروض البغدة» أمثلة

له، ويبدأ ما فيها من انحرافات (٢٣٠) والثالث ديوع الانحرافات القوية في استعمال ابن حلدون

نفسه، وأمثلة من مقدمته المشهورة (٢٣٣).

(ج) النجاح والإخفاق (٢٣٦ - ٢٣٧) هذه الجهود أحققت، وإحقاقها أسباب (٢٣٦).

الفصل الخامس . في الأقطار الأخرى (٢٣٨ - ٢٧٢)

• أولاً: ابن كمال باشا (٢٣٨ - ٢٤٤)

ما حمله غير مرتبط بمصر، وبلده (٢٣٨) بعض ظواهر الانحراف اللغوي من كتابه الجمع (٢٣٨) المشي (٢٣٩) التذكير والتأنيث (٢٣٩) القلب المكاني (٢٣٩) المشتقات (٢٣٩) المصادر (٢٣٩) الطهر (٢٣٩) النسب (٢٤٠) مدّ الأصوات (٢٤٠) الأعلام (٢٤٠) الدلالة (٢٤٠) الإبدال اللغوي (٢٤٠) مقياس الخطئة عند (٢٤٩) نقد هذا المقياس نظراً وتطبيقاً (٢٤٩)

• ثانياً: في بلاد الشام (٢٤٥ - ٢٥٢)

لم يكن جهود التنقية في الشام في مستوى ما شاع من أخطاء (٢٤٥) بعض ظواهر الانحراف عند ابن الخنيلي (٢٤٦) مقياس ابن الإمام ونقده (٢٤٧) تساهل ابن الإمام لم يجد من يحارجه (٢٤٩) مؤلف رسالة «سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ» (٢٤٩) الرسالة لم تصف جديداً (٢٥٠) الرأي عيب جاء بالرسالة من مواد (٢٥٠) لا ارتباط بين شيوخ الأخطاء ومقدّم جهود التنقية اللغوية في الشام (٢٥١) تطبيق ذلك على لغة المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم (٢٥١).

• ثالثاً: في مصر (٢٥٣ - ٢٦٤)

اتصل العرب والمصريين حدث قبل الإسلام وزاد بعده (٢٥٣) الصراع بين العربية والمبطنة (٢٥٤) أسباب الانحراف في العربية المصرية (٢٥٤) عرض لآراء بعض العلماء في عربية مصر (٢٥٦) لغة صغرى الدين الحلّي (٢٥٦) جريان اللحن في لغة ابن برّي، والشهاب الخفاجي - وهما من الخاصة وعلماء اللحن - (٢٥٧) القلقشندي وصف في بلاد العربية بمصر في أواسر القرن الثامن (٢٥٨) صنف جهود التنقية في مصر (٢٥٨) وتطمين ذلك على استدراكات ابن برّي في كتابه «أغلاط الصغراء من المفتهاء» (٢٥٩) ابن برّي نفسه يقف في سبيل التنقية بتصويبه ما خطئه الحريري (٢٦٠) اضطراب ابن برّي بين أغلاط المفتهاء والرد على الحريري (٢٦١) التساهل في نقد الشهاب الخفاجي لندره النواص، وسيط مقياسه من ذلك (٢٦٢) أسر ملزعات ابن برّي والخفاجي للحريري، في رأي يوهان هك (٢٦٤)

رابعاً: في بلاد الحجاز (٢٦٥ - ٢٧٢)

وقوع الاحتلال بين الحجازيين وغيرهم وأثره في الانحراف اللغوي (٢٦٥) مسند لغة البادية في أواسر القرن الرابع، في رأي ابن حني (٢٦٦) تمصيل هذا المسند في كتاب «صمد حرير العرب» ليهودي (٢٦٧) وفي كتاب «أحسن التقاسيم» للمقدسي (٢٦٧) الياهون على مصاحبتهم بعد نعر الرابع (٢٦٨) وهو الأخطاء من خاصة الحجاز، كالإمام مالك بن أنس (٢٦٨) لم تقم جهود تنقيه لعربية بالحجاز (٢٦٨)



القسم الثاني

اللحن في اللغة

في رأي علماء اللغة المحدثين

الفصل الأول : في لغة العصر الحديث (٢٧٣ - ٣١٢)

الفصل الزمني بين عصور اللغة غير دقيق (٢٧٣) ضعف العرب والعربية في عصر العثمانيين (٢٧٤) أمثلة من تأثير العربية بالتركية : في الألفاظ، وفي القواعد (٢٧٦) الفرنسيون في مصر (٢٧٨) مظاهر الفساد اللغوي في العصر الحديث بدت في نواح خمس :

١ - لغة الترجمة (٢٧٩ - ٢٨٦) : توضيح (٢٧٩) أمثلة لفساد لغة الترجمة في الألفاظ والتراكيب (٢٨١) توضيح آخر بمثالين : أحدهما : المنشور الفرنسي للمصريين ساعة نزول حملتهم إلى مصر (٢٨٢) وتعليق الجبرتي على هذا المنشور، وإضافة تعليقات منا (٢٨٤) والثاني : خطاب « استوف » الخازندار إلى المصريين (٢٨٥) وتعليق منا عليه (٢٨٦).

٢ - لغة الدواوين (٢٨٦ - ٢٩٠) : توضيح ما أصابها من فساد وأسبابه (٢٨٦) مظاهر كثيرة الشروع في لغة الدواوين، في الألفاظ والتراكيب (٢٨٩) توضيح بمثال آخر صادر من ورشة الجرنال سنة ١٢٤٧ هـ (٢٩٠).

٣ - لغة المحاكم (٢٩١) : توضيح ما أصابها من فساد بذكر خطابين من الوالي « محمد علي » وتعليق عليها (٢٩٠).

٤ - لغة العلماء ورجال التعليم (٢٩٢ - ٢٩٣) : شيوع الانحرافات اللغوية بين مختلف الطوائف العلمية، حتى لم يسلم منه شيخ للأزهر، ولا ناظر للمعارف آنذاك، مع توضيح ذلك (٢٩٣).

٥ - لغة التأليف (٢٩٤ - ٢٩٧) : توضيح فسادها بانحرافات وقعت من الجبرتي، في كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين » (٢٩٤) مثالان آخران للفساد من كتاب « الرسالة السابعة في كلام العامة » (٢٩٧) ومن كتاب « المددع » (٢٩٧).

لم تكن الأخطاء وحدها هي مصدر الخطر على العربية، بل قتل الخطر الأعظم في الدعوة إلى القضاء عليها (٢٩٩) محاربة الفصحى في مصر بدعوة المستشرقين : وليم ويلكوكس وويلمور، إلى هدم العربية لأنها سر تأخر الاختراع في مصر (٢٩٩) وبدعوة المصريين : قاسم أمين وأحمد لطفى السيد (٣٠١) دعوة سلامة موسى إلى التخلي عن الفصحى : وعزوه كل مظاهر التخلف والإجرام إليها (٣٠٢) محاربة الفصحى في الشام بدعوة مارون غصن (٣٠٥) محاربة الفصحى في المغرب على يد المستعمرين (٣٠٥) دعوة أمين شميل إلى استخدام لغة أجنبية بدل العربية والعامية (٣٠٦) وقوف بعض المستشرقين وزعماء الإصلاح في وجه هذه الدعوات الهدامة : كارل نلينو - وينسون - جمال الدين الأفغاني (٣٠٧) محاولة الشيخ محمد عبده لإصلاح لغة الدواوين (٣٠٨) بدء الاتجاه التطبيقي لتنقية اللغة (٣١٠) تعقب الأساليب الملحونة اتخذ اتجاهين : أحدهما : دراسة العامة (٣١٠) وبعض المؤلفات العامة (٣١٠) والاتجاه الثاني : انتقاد استعمال المثقفين عامة، مما يظنونهم فصيحا، وليس كذلك (٣١٢) لم تكن جهود التنقية في مختلف البلدان على حد سواء (٣١٢) .

الفصل الثاني: في بلاد الشام (٣١٣ - ٣٨٤)

الانحراف اللغوي في الشام وكتب التنقية بها (٣١٣).

من أهم علماء التنقية الشاميين:

١ - شاعر شقير البتاني (٣١٦ - ٣٣٠): تصويره لسوء حال اللغة في عصره (٣١٦) له كتابان في مجال التنقية (٣١٧) انتقاداته اللغوية انحصرت في ثلاث قضايا أولية هي: التبريد (٣١٨) والمخطأ في قواعد العربية (٣١٨) واستعمال بعض الألفاظ في غير محله (٣٢٤) من مقياسه عدم الأخذ ببعض آراء علماء اللغة (٣٢٥) والميل إلى تحطئة الطاء، والتضييق في أسر الضرورات الشعرية (٣٢٦) من مسائل السماع عنده: التضمن (٣٢٦) تحريك عين الثلاثي، مزيدات الأفعال (٣٢٧) لم يلتزم شقير بمقياسه في نقده (٣٢٧) ولا في استعماله اللغوي (٣٢٩).

٢ - الشيخ إبراهيم اليازجي (٣٣١ - ٣٤٦): رأيه في لغة عصره (٣٣١) مرجع الأخطاء اللغوية عنده إلى أمور أربعة (٣٣١) لم يكن اليازجي مبتكراً في كل مأخذه (٣٣٢) أهم استدراكاته (٣٣٢) من مقياسه: تحطئة العربي الأصل (٣٣٥) والمولدين (٣٣٦) ونقطة المؤلفين في اللغة وغيرها (٣٣٧) وإبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف، عن مجال الاستشهاد اللغوي (٣٣٨) والسماع عنده هو كل شيء، حتى لقد ردّ أموراً تصح بالمجاز (٣٣٩) أو بالاستشفاق (٣٣٩) لا عبرة عنده بصحة القياس إن خالف السماع (٣٤٠) من الأمور السماعية عنده: الزيادة في الصيغ (٣٤٠) ينكر من التراكيب ما اشتمل على زيادة لا معنى لها، أو ما لا يلائم النطق العربي، أو جرى على خلاف المشهور عند الناس (٣٤٠) اليازجي لم يلتزم بمقياسه هذا في استعماله اللغوي (٣٤٢) ولم يكن ذا مقياس واحد (٣٤٣) ولم يتحرر الدقة التامة في استاده إلى السماع (٣٤٤) ومن مأخذه ما يمكن تخريبه على وجه يوافق الوارد عن العرب (٣٤٥).

٣ - أسعد خليل داغر (٣٤٦ - ٣٥٩): أمور دفعت داغراً إلى المشاركة في التنقية (٣٤٦) الأمور التي أدت إلى كثرة الأخطاء اللغوية (٣٤٧) أهم استدراكاته اللغوية (٣٤٨) من مقياسه: الاعتداد بالأصح والأشهر دون ما عداه (٣٥٠) ومن الأمور السماعية عنده: التضمن والوصف بالمصدر وجميع مزيدات الأفعال والمصدر الصناعي، ومصادر غير الثلاثي (٣٥٠) التبريد عند الضرورة فقط (٣٥١) ومن المخطأ زيادة لفظ بلا داع، أو تأويل متكلف (٣٥١) اتجاهه بصري (٣٥٢) لا يميل إلى تحطئة القضاة (٣٥٢) لم يلتزم بمقياسه في كل انتقاداته (٣٥٣) ولا في استعماله اللغوي (٣٥٤) ولم يتحرر الدقة التامة في التخطئة (٣٥٥).

٤ - الشيخ إبراهيم المنذر (٣٥٩ - ٣٦٣): يقتدى بغيره في المقياس، فيخطئ الجاهليين (٣٥٩) مزيدات الأفعال والتضمن عنده سماعيان (٣٦٠) من المخطأ عنده ما ورد شاذاً (٣٦٠) تقويم حكمه على بعض المواد بالصحة أو بالمخطأ (٣٦١).

٥ - الشيخ عبد القادر المغربي (٣٦٣ - ٣٦٩): يقتدى بغيره (٣٦٣) بعض استدراكاته (٣٦٣) من مقياسه: الأخذ باللغة العليا، وتقديم السماعي الشاذ على القياس، ونهذ ما يجافي فوق العربي (٣٦٤) يميل إلى التساهل أحياناً (٣٦٥) وقد يميز ما لم يرد به سماع (٣٦٦) يتوسع في قبول الدخيل والمولد (٣٦٧)

ويشدد في بعض مسائل التضمين والاشتقاق (٣٦٨) وربما رفض ما له وجه صحيح (٣٦٩).

٦ - الشيخ مصطفى القلايبي (٣٧٠ - ٣٧٤): توجهه بقبول كل ما يمكن تخريجه، ونزعة التوسعة عنده تبدو في: التضمين ومزيدات الأفعال، والجسوع، وفي الأخذ باستعمال العلماء، وفي التصريب، والاشتقاق (٣٧٠) عدم الورد ليس دليل قاطع (٣٧٢) التأويل للمصاحفين: قياساً على التأويل للقدماء (٣٧٣) رأيه فيما طابق القياس وخالف السماع (٣٧٣) لم يلتزم بقياسه في كل ما أورد (٣٧٤).

٧ - صلاح الدين سجدى الزعبلاني (٣٧٥ - ٣٨٤): تميز بميزات ثلاث، هي: عرضه لمذاهب القبط في النقد اللغوي (٣٧٥) وإصلاحه لغة النواوين على نطاق واسع (٣٧٦) وعرضه لمقاييسه، ومنه: في السماع: عدم الاعتداد بما جزم المحدثين، وإشاز الأكثر عند تعارض النواوين والأخذ بوجهة الجمهور مع عدم منع غيرها إذا شاعت، وإيراد الأحاديث وأشعار المحدثين للتشليل لا للاحتجاج، وأن سكوت العلماء على استعمال ما في مقام تنجيس السقطات دليل صحة (٣٧٧).

وفي القياس: مفهومه عند الزعبلاني (٣٧٩) مسائل أباح القياس فيها (٣٧٩) رأيه في المجازات الغريبة (٣٨٠) مقاييس أخر تستنبط من مواده (٣٨١) عرض بعض مواده وإبداء الرأي فيها (٣٨٢).

الفصل الثالث: في مصر (٣٨٥ - ٣٣٩)

التنقية وعللها في مصر (٣٨٥ - ٣٨٧):

١ - الشيخ محمد علي التجار (٣٨٧ - ٤٠٩): تدور المواد التي عرض لنقدتها على أنواع أربعة (٣٨٧) مسائل رضى عن إجازتها (٣٨٨) ومسائل لحنها (٣٨٩) ومسائل استغفها، ورأى من الخير الصول عنها (٣٨٩) وكلمات عامة بين أصلها في العربية (٣٨٩) مقاييسه: القراءات حجة ولو كانت شاذة (٣٩٠) وكذلك الحديث (٣٩٠) والمولدين (٣٩١) واستعمال العلماء (٣٩١) طرق إجازة الاستعمال عند الشيخ التجار: السماع (٣٩٢) والقياس (٣٩٤) وآراء العلماء (٣٩٨) والمجاز (٤٠٠) وعدم مصادمة قواعد اللغة (٤٠٠) نقد مقياس الشيخ التجار: لم يلتزم بقياسه في كل ما سبق (٤٠٢) لم يكن موثقاً في بعض ما أنكره، وأمثلة من ذلك (٤٠٧).

٢ - أحمد أبو الخضر منسى (٤٠٩ - ٤١٧): لم يأت بجديد في كثير من مواده (٤٠٩) تقسيم ما جاء به من مواد (٤٠٩) ملاحظتان على هذه المواد (٤١٠) من مقاييسه: رفض العرب غير ما ورد، وعدم الاحتجاج بالحديث (٤١٢) وتقديم السماع على القياس (٤١١) والأخذ بالرأي البصري (٤١١) الرأي في بعض مواده (٤١١).

نقد هذا القياس: مسائل أصاب في حكمه عليها (٤١٣) ومسائل تختلف في تحطتها (٤١٣) ومسائل أخطأ في عملها من الخطأ (٤١٤) ومسائل خرج فيها عن منهجه (٤١٥) جاء في استعماله اللغوي ما يخالف مقياسه (٤١٥).

٣ - أحمد العوامري (٤١٧ - ٤٣٢): بعض مواده (٤١٧) مقاييسه (٤١٨) لم يلتزم بهذا القياس في كل مواده (٤٢٠) إبداء الرأي في بعض مواده (٤٢٠).

٤ - عباس أبو السعود: كلمة عن مؤلفه (٤٣٤) من مقاييسه: أن معانيم اللغة لم تذكر القياس غالباً (٤٣٤) يقس على المثال الواحد (٤٣٥) ويحتج باستعمال العلماء (٤٣٦) وبالحديث وبكلام الصحابة (٤٣٦) يقبل ما يصح على المجاز (٤٣٧) الأمور القياسية عنده (٤٣٧).

نقد هذا المقياس لم يلتزم بقياسه في كل مواده (٤٢٨).

٥ - محمد أبو الحسن (٤٣٢ - ٤٣٩): لم يكن أصيلاً في كل مواده (٤٣٣) مقياسه (٤٣٣) نقد هذا المقياس (٤٣٤) ملاحظتان على آراء أبي الحسن (٤٣٦) مسائل نوافقه على تغطيتها (٤٣٧).

الفصل الرابع: في الأقطار الأخرى (٤٤٠ - ٤٦١)

أولاً: في العراق (٤٤٠ - ٤٥٦):

١ - معروف الرصافي (٤٤٦ - ٤٤٤): عرض بعض مواده (٤٤٦) واستنباط منهجه منها (٤٤٢) وإبداء الرأي في حكمه (٤٤٢).

٢ - الأب أنستاس ماري الكرمل (٤٤٤ - ٤٤٨): عرض مواده (٤٤٤) مقياسه وإبداء الرأي في بعض مواده (٤٤٥) خروجه عن مقياسه في أمور أربعة (٤٤٧).

٣ - كمال إبراهيم (٤٤٩ - ٤٥٣): لم يكن أصيلاً في كل مواده (٤٤٩) مقياسه (٤٤٩) المخالفة بين ما صرح به من منهج وما حكم به على الاستعمالات (٤٥٠) مسائل أجازها وزعم أنه وسع بها اللغة (٤٥٢).

٤ - إبراهيم السامرائي (٤٥٣ - ٤٥٦): عرض بعض مواده (٤٥٣) السامرائي مُتَّبِع لا مُتَّبَع (٤٥٥).

ثانياً: في الحجاز (٤٥٦ - ٤٥٧):

لم تظهر بالحجاز تنقية ذات خطر (٤٥٦) عبد القنوس الأنصاري. وكتابه وإصلاحات في لغة الكتابة والأدب (٤٥٦).

ثالثاً: في المغرب (٤٥٨ - ٤٥٩):

لم تقم جهود تنقية بالمغرب (٤٥٨) إشارة السامرائي إلى بعض لغة التونسيين (٤٥٨). أما بعد: (٤٦٠).

• • •